الحسابات الإقتصادية القومية
واستخداماتها في التخطيط والتنمية

الجزء الثاني

الدكتور
مصطفى يوسف كافي

الحسابات الاقتصادية القومية

واستخداماتها في التخطيط والتنمية

(الجزء الثاني)

الحسابات الإقتصادية القومية

واستخداماتها في التخطيط والتنمية

(الجزء الثاني)

تاليف

الدكتور

مصطفى يوسف كافي

الطبعة الأولى

2014م – 1435هـ

مكتبة المجتمع العربي

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/3/863)

838.9

كاكي ، مصطفى يوسف

الحسابات الاقتصادية القومية واستخدامها في التخطيط والتنمية/

مصطفى يوسف كاكي.- عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص

ر.ا. : 2013/3/863

الواصفات: /التنمية الاقتصادية//التخطيط الاقتصادي/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2014م – 1435هـ

مكتبة المجتمع العربي

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

عمان – وسط البلد – ش. السلط – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان – ش. الملكة رانيا العبد الله – مقابل كلية الزراعة –

مجمع زهدي حصوة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@hotmail.com

ISBN 978-9957-83-257-5 (ردمك)

الإهداء

إلى طلاب وطالبات تخصص المكتبات
والمعلومات

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث
نظام الموازين الاقتصادية القومية

الفصل الرابع
دراسة التشابك القطاعي عن طريق مصفوفة المعاملات الفنية الأولية (المباشرة)

الفصل الخامس

التنبؤ بقيم المعاملات الفنية التقنية

الفصل السادس

استخدام جداول المدخلات والمخرجات في تخطيط الموارد الاقتصادية

الفصل السابع

ميزان المدفوعات

الفصل الثامن

تخطيط المتغيرات الاقتصادية

الموضوع	الصفحة

الفصل التاسع
علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية البيئية المستدامة

المقدمة

اشتدت الحاجة إلى استخدام الحسابات الاقتصادية القومية، باعتبارها تشكل إطاراً وصفياً عاماً للمؤشرات الاقتصادية الإجمالية ومكوناتها، ولوضع التوازن الاقتصادي والجوانب الإيجابية أو التراجعية المؤدية إلى هذا التوازن، وكذلك الاعتماد على هذه الحسابات في إجراء التحليلات والدراسات الاقتصادية اللازمة إلى إيضاح التشابكات بين القطاعات الاقتصادية وطبيعة العلاقات القائمة بينها.

الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط الاقتصادي والتنمية يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة للمخططين والاقتصاديين في الدول العربية، وبخاصة تلك الدول التي بدأت في إعطاء اهتمام متزايد للتخطيط الاقتصادي لمرحلة التسعينيات. وكما هو معروف فالقصد الأول والأساسي من إعداد الحسابات القومية، هو تلبية احتياجات دوائر التخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني للبيانات الأساسية. والحسابات القومية تعتبر أداة رئيسية من أدوات التخطيط، حيث يجري استخدامها في العمليات التخطيطية ولا سيما لغرض:

- كيفية استغلال مواردها الاقتصادية بشكل أمثل.
- التحديد الكمي لأهداف الخطة.
- قياس مدى التناسق الداخلي للخطة.
- متابعة وتقويم الأداء بالخطة والكفيلة بمعالجة مختلف الظواهر.
- والعمل على رفع وتائر عملية التنمية في القطاعات كافة.
- قياس التدفقات المالية والسلعية.

وهكذا فإن ظهور المحاسبة القومية وتطويرها ساهما إلى حد بعيد في:

- فتح آفاق جديدة أمام عمليات التحليل الاقتصادي على المستوى القومي.
- إعطاء التفسيرات العلمية للظواهر الاقتصادية المختلفة المحلية منها والدولية.
- تتبع مراحل النمو والتطور في القطاعات المشكلة للاقتصاد القومي.

لقد صدر عن الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية وتعديلاته المتتالية، كما سنوضحه في هذه المطبوعة.

وكذلك بالإشارة إلى الأسس العلمية والعملية لتصميم وإعداد الحسابات الاقتصادية القومية، سواءً على مستوى المشروع أو على مستوى القومي، وأيضاً التعرض إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإنتاج والدخل والإنفاق ومقاسته ودساتيره وإلى مداخل قياس وتقدير الدخل (الناتج) القومي ، والمؤشرات (المتغيرات) التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك واستثمار وادخار وتصدير واستيراد في الاقتصاد.كما تتناول العلاقات مع العالم الخارجي، كما بدأت مؤخراً بتصوير تطور الثروة القومية.

كما تمت الإشارة إلى أهم النظم الاقتصادية القومية منها الحسابات الاقتصادية العادية (الفعالية)، ونظام المؤسسات الأمم المتحدة وتعديلاته،والنظام الفرنسي وإلى النظام العربي الموحد للحسابات القومية الذي طوع نظام الأمم المتحدة لملاءمته لظروف الأقطار العربية. كما تم عرض فصل خاص عن الحسابات الاقتصادية القومية الخضراء(البيئة) المستديمة.

كما تم عرض أهم الموازين الاقتصادية القومية، وجدول تحليل المدخلات والمخرجات وتشابكاتها القطاعية وإلى كيفية تخطيط الموارد الاقتصادية الكلية واستغلالها، وتخطيط معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل إضفاء الطابع التطبيقي على هذا الإعداد والتأليف، فقد أعددنا فصلاً خاصاً يشمل بعض التمارين والنماذج العملية محلولة وغير محلولة، في إعداد الحسابات القومية، وكيفية استخراج مؤشراتها، وتخطيطها.

وفي ختام كلمتي هذه لا أدعي أن هذا العمل قد خلا من كل عيب، فالكمال لله وحده وفوق كل ذي علم عليم، وأسأل الله التوفيق والهداية، كما أرجوه سبحانه وتعالى خير الجزاء.

المؤلف

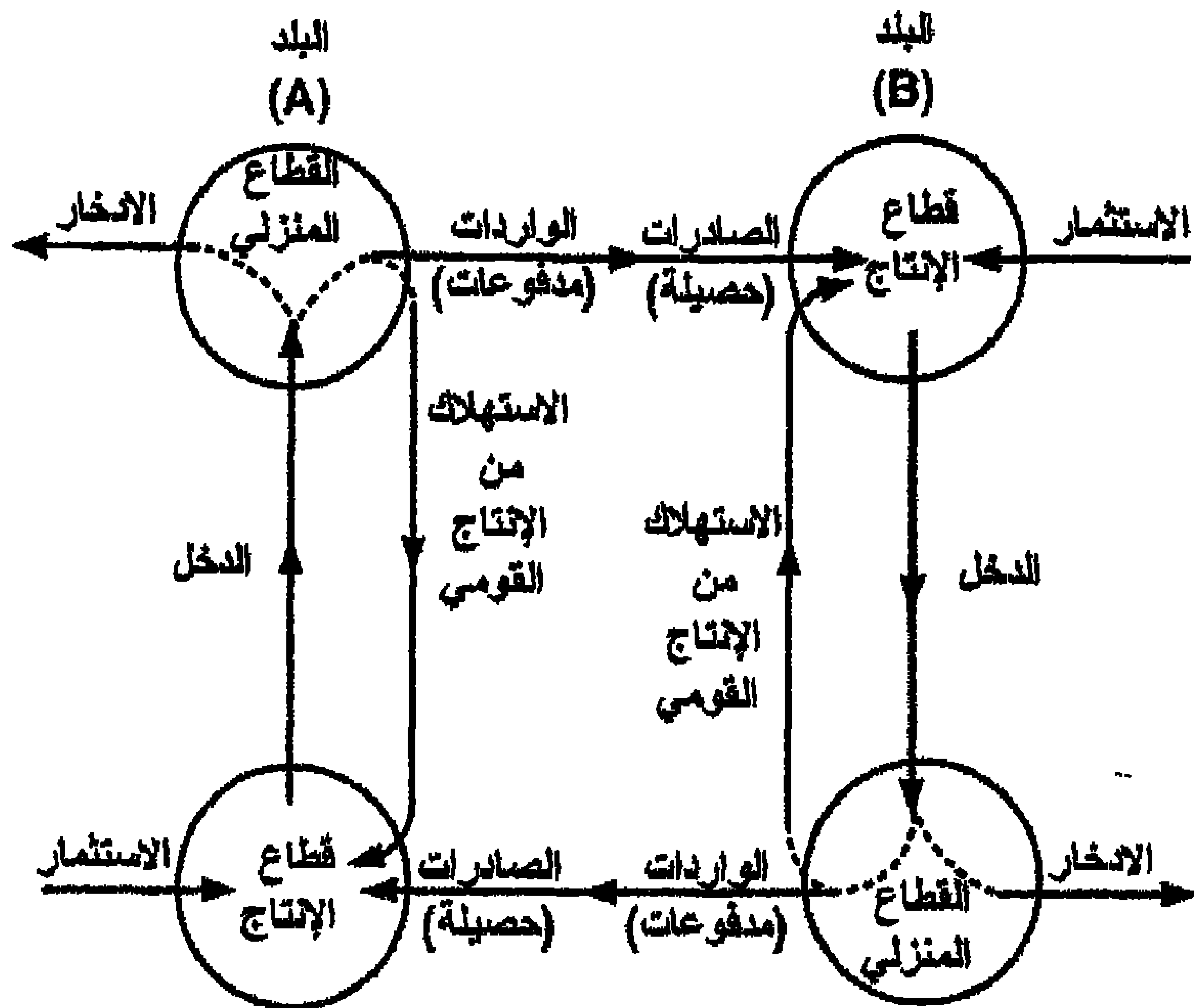

مفهوم الحسابات الاقتصادية القومية

الثروة القومية	رأس المال القومي	الاستثمار الحقيقي	الاستثمار الوهمي	الانتاج الاقتصادي	الانتاج غير الاقتصادي	الانتاج الاجتماعي
الانتاج القومي	الناتج القومي	الناتج المحلي	المضاعف الكينزي	الاستهلاك الوسيط	السلع الاستثمارية	سلع النهائي
سعر الانتاج	سعر باب المصنع	سعر الحيازة	سعر فوبFOP	سعر سيفSIF	الوحدات الاقتصادية	الانتاج
تحويل الدخل	الدخل القومي	القيمة المضافة	إنتاجية العمل العامة	انتاجية العمل القطاعي	الاكتناز	الدخل الشخصي
الدخل التصرفي	فوائد ديون استهلاكية	فوائد دين العام	الادخارات	الانفاق الاستهلاكي الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الانفاق الاستثماري الخاص
الانفاق الاستثماري العلم	المخزون	عوائد المقيمن في الخارج	عوائد غير المقين في الوطن	ميزان المدخلات والمخرجات	الموازين القطاعية	ميزان التشابكات القطاعية
المعاملات الفنية الأولية	ميزان المدفوعات	المعاملات الاقتصادية	فائض التشغيل (العمليات)	الدخل المتاح	الدخل القومي	التحويلات الجارية
الدخل النقدي	الدخل الحقيقي	إعانات الانتاج	أهتلاك رأس المال	معيار نظام الفعالية	معيار نظام المؤسسات	الدخل المختلط

أنظمة الحسابات الاقتصادية القومية

الفصل الأول

النظام العربي الموحد للحسابات الاقتصادية القومية (المقترح من جامعة الدول العربية)

النظام العربي الموحد للحسابات الاقتصادية القومية
(المقترح من جامعة الدول العربية)

رغم أن منطلق نظام الحسابات القومية العربي هو النظام الدولي المعدل للأمم المتحدة للعام 1968 فقد تم إدخال بعض التعديلات الرئيسية التي تعتبر تعديلات مرحلية اقتضتها الظروف والإمكانات الإحصائية المتوفرة حالياً في الدول العربية. ونورد فيما يلي أهم تلك التعديلات التي تم تطبيقها وتبنيها في النظام العربي للحسابات القومية للدول العربية:

أولاً: في مجال التصنيف الصناعي:

صنفت القطاعات كالتالي:

1) من حيث ملكية وسائل الإنتاج: وتضم أربعة قطاعات:

أ. قطاع خاص:

- منظم (مساهم وشبه مساهم).
- غير منظم.

ب. قطاع تعاوني.

ج. قطاع عام.

د. قطاع مختلط:

- منظم (مساهم وشبه مساهم).
- ملكية حكومية.

2) من حيث التنظيم المؤسسي: ويضم ثلاثة قطاعات هي:

أ. قطاع الأعمال وينقسم إلى:

- مؤسسات مالية.
- مؤسسات غير مالية.

ب. قطاع الحكومة وينقسم إلى:

- منتجي الخدمات الحكومية.
- الحكومة.

ج. القطاع العائلي وينقسم إلى:

- الهيئات اللاربحية.
- العائلات.

3) من حيث النشاط الاقتصادي (المصدر الصناعي): ويضم عشر قطاعات هي:

أ. قطاع الزراعة.
ب. قطاع الصناعات الاستخراجية ما عدا النفط.
ج. قطاع النفط.
د. قطاع الصناعات التحويلية.
ه. الغاز والكهرباء.
و. البناء والتشييد.
ز. تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم.
ح. النقل والمواصلات والتخزين.
ط. المالية والتأمين والعقارات.
ي. الخدمات الأخرى.

نظراً لأهمية قطاع النفط بالنسبة للعديد من الدول العربية يلاحظ أفراده وتخصيصه بقطاع مستقل وبالنسبة لكل دولة تستطيع أن تميز بعض النشاطات الإنتاجية الاستراتيجية الهامة وتخصصها بقطاع مستقل.

ثانياً: في مجال الحسابات الأساسية:

استهدفت التعديلات مايلي:

1) زيادة الوضوح في الصورة الإجمالية للحسابات الموحدة للوطن بإرجاعها إلى ست حسابات تبين النشاطات الاقتصادية الأساسية من إنتاج وتكوين للدخل وتوزيعه على القطاعات التنظيمية والتصرف النهائي به للاستهلاك أو الادخار والاستثمار.
2) التقليل ما أمكن من عدد القطاعات التنظيمية على المستوى الإجمالي حيث جمعت المؤسسات المالية وغير المالية في قطاع الأعمال كما جمعت العائلات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح في القطاع العائلي.
3) التركيز في المرحلة الراهنة على الحسابات الموحدة للوطن وإعطاء الحرية في إعداد مجموعة حسابات الدخل والإنفاق ومجموعة تمويل رأس المال للدول التي تتوفر لها الإمكانيات والمعلومات الكافية.

هيكل النظام العربي الموحد للحسابات القومية:

أولاً: مجموعة الحسابات الأساسية:

1) أولوية أولى: وتشمل ست حسابات موحدة للوطن هي:

أ. حساب الموارد والاستخدامات.
ب. حساب الناتج المحلي وتوزيعه وظيفياً.
ج. حساب الدخل القومي المتاح للتصرف وتوزيعه قطاعياً.
د. حساب التوزيع القطاعي للدخل القومي المتاح للتصرف.

هـ. حساب تكوين رأس المال وتمويله.

و. حساب الصفقات والعلاقات الخارجية لكل حساب.

2) أولوية ثانية (اختيارية): تشمل حسابات الدخل والإنفاق وتمويل رأس المال وقد وزعت على ثلاث حسابات في ثلاث قطاعات هي:

أ. حساب قطاع الأعمال (المؤسسات المالية وغير المالية).

ب. حساب قطاع الحكومة.

ج. حساب قطاع العائلي (بما في ذلك الهيئات اللاربحية).

ثانياً: مجموعة الحسابات الإضافية:-

1) حساب الإنتاج:

أ. حساب إنتاج المشاريع العامة.

ب. حساب إنتاج منتجي الخدمات الحكومية.

2) حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي المجمعة للقطاع العام:

أ. حساب الدخل والإنفاق المجمع.

ب. حساب التمويل الرأسمالي المجمع.

ج. حساب الدخل والإنفاق لمشاريع القطاع العام المنظمة (مساهمة وشبه مساهمة).

د. حساب التمويل الرأسمالي لمشاريع القطاع العام المنظمة (مساهمة وشبه مساهمة).

3) حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي المجمعة لقطاع الحكومة العامة:

أ. حساب الدخل والإنفاق للحكومة العامة.

ب. حساب التمويل الرأسمالي للحكومة العامة.

4) مجموعة الحسابات الأساسية الموحدة للوطن والتمثيل المحاسبي لها:

سوف نعرض (الأولوية اولى فقط)

الحساب الأول: حساب موارد واستخدامات الإنتاج المحلي الإجمالي:

ويهدف هذا الحساب بصورة رئيسية إلى إظهار مكونات مجموع الموارد المتحققة، وكيفية استخدامها على صعيد الاقتصاد القومي، ويلاحظ من هذا الحساب كيف تم إعطاء اهتمام خاص لإنتاج النفط ضمن الصناعات وكذلك تفصيل الاستيراد والتصدير مع الدول العربية ومع الدول الأخرى، وهو يضم سبعة بنود رئيسية:

1) الجانب الأول (المدين): ويتألف من:

أ. قيمة الإنتاج المحلي المتحقق حسب مفهوم الصناعات في كلٍ من:

- الزراعة.
- الصناعات الإستخراجية ما عدا النفط.
- الصناعات التحويلية.
- الغاز والكهرباء والماء.
- البناء والتشييد.
- تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم.
- النقل والمواصلات والتخزين.
- المالية والتأمين والعقارات.
- الخدمات الأخرى.

ب. استيراد السلع والخدمات موزعة بين الدول العربية والدول الأخرى.

2) الجانب الثاني (الدائن): ويتألف من:

أ. الاستهلاك الوسيط للإنتاج المحلي:

- الزراعي.
- الصناعات الإستخراجية ما عدا النفط.
- الصناعات التحويلية.
- الغاز والكهرباء والماء.
- البناء والتشييد.
- تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم.
- النقل والمواصلات والتخزين.
- المالية والتأمين والعقارات.
- الخدمات الأخرى.

ب. الاستهلاك النهائي:

- الحكومة العامة.
- الهيئات اللاربحية.
- العائلات.

ج. التغيير في المخزون.

د. التكوين الرأسمالي الثابت.

ه. الصادرات من السلع والخدمات موزعة بين الدول العربية والدول الأخرى.

1. الحساب الأول:

مدين — حـ/ موارد واستخدامات الإنتاج المحلي الإجمالي — دائن

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل
1–1	- الإنتاج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات: - الزراعة. - النفط. - باقي الصناعات الإستخراجية. - الصناعات التحويلية. - الخدمات وتشمل (الخدمات الحكومية– الخدمات الخاصة اللاربحية والخدمات المنزلية).	6–2	3–1	- الإنفاق على استهلاك الوسيط (مبيعات للاستهلاك الوسيط)؛ - الزراعة. - النفط. - باقي الصناعات الإستخراجية. - الصناعات التحويلية. - الخدمات وتشمل (الخدمات الحكومية– الخدمات الخاصة اللاربحية والخدمات المنزلية).	7–2
2–1	- استيراد السلع والخدمات: - من الدول العربية - من الدول الأخرى	5–5	4–1	- الإنفاق على الاستهلاك النهائي: - الاستهلاك الحكومي - الاستهلاك الخاص - الهيئات اللاربحية - العائلات	1–4
			5–1	- الزيادة في المخزون	1–6
			6–1	- تكوين رأس المال الثابت	2–6
			7–1	- تصدير السلع والخدمات (إلى الدول العربية– والدول الأخرى من النفط والسلع والخدمات الأخرى).	1–5

الحساب الثاني: حساب الناتج المحلي وتوزيعه الوظيفي:

ويهدف هذا الحساب إلى إظهار الناتج المحلي الإجمالي المتحقق بالقيمة التي يدفعها المشترون وتوزيعه الوظيفي حسب العوامل المساهمة فيه، ويتألف من سبعة بنود رئيسية:

1) الجانب الأول: ويضم التوزع الوظيفي للناتج المحلي الإجمالي:

أ. تعويضات العاملين بأجر.
ب. فائض التشغيل.
ج. أهتلاك رأس المال الثابت.
د. الضرائب الغير مباشرة.
ه. ناقصاً إعانات الإنتاج.

2) الجانب الثاني: ويضم التدفقات الخاصة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشترين وهو يتألف من:

أ. قيمة الإنتاج المحلي.
ب. ناقصاً قيمة الاستهلاك الوسيط (في كل القطاعات).

ح/ الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه وظيفياً

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل
2- 1 2- 2 2- 3 2- 4 2- 5	- عوائد العاملين بأجر. - فائض التشغيل⊕ . - اهتلاك رأس المال الثابت. - الضرائب غير المباشرة. - ناقصاً الإعلانات	3- 8 3- 9 6- 6 3- 10 3- 11	2- 6 2- 7	- الإنتاج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات. - ناقصاً الاستهلاك الوسيط.	1- 1 1- 3
التوزع الوظيفي للناتج المحلي الإجمالي			الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة التي يدفعها المشترون		

الحساب الثالث: الدخل القومي المتاح وتخصيصاته القطاعية:

ويهدف هذا الحساب إلى إظهار مكونات مجموع الدخل القومي المتاح وتخصيصاته. وبالنسبة لفائض التشغيل في هذا الحساب يمكن احتسابه بأسلوب البواقي إذا كانت بقية البنود الأخرى معروفة:

1) **الجانب الأول**: من هذا الحساب يظهر التوزع القطاعي للدخل القومي المتاح كما يلي:

⊕ فائض التشغيل OPERATING SURPLUS:

يعرف على أنه فائض (القيم المضافة) المتولدة في الاقتصاد القومي بعد تغطية تعويضات المشتغلين واهتلاك رأس المال الثابت والضرائب غير المباشرة المقتطعة (بعد إجراء التصحيح اللازم في حالة تلقي إعانات الإنتاج).

وهكذا فإن (فائض التشغيل) يقترب- إن لم يطابق تماماً- من مفهوم دخل الملكية الذي يشمل: الأرباح التجارية والصناعية وأرباح الاستغلال الزراعي، الدخول الريعية (إيجارات الأراضي والمباني، الفوائد، وأرباح الأسهم) ودخول أصحاب المهن الحرة وأرباب الحرف.

فائض التشغيل= مجمل الناتج الجغرافي بسعر السوق - عوائد العاملين بأجر -اهتلاك رأس المال الثابت - ضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج.

أ. الدخل التصرفي للقطاع العائلي:

- الهيئات اللاربحية.
- العائلات.

ب. الدخل التصرفي للحكومة العامة.

ج. الدخل التصرفي لقطاع الأعمال المنظمة.

2) الجانب الثاني: ويضم التدفقات الخاصة بمكونات مجموع الدخل القومي المتاح وهي:

أ. تعويضات العاملين بأجر.

ب. صافي عوائد العاملين بأجر في الخارج:

- عوائد العاملين بأجر من المقيمين في الخارج.
- ناقصاً عوائد العاملين بأجر لغير المقيمين في الوطن.

ج. فائض التشغيل.

د. صافي عوائد الملكية والاستثمارات من الخارج.

- عوائد الملكية والاستثمارات للمقيمين في الخارج.
- ناقصاً عوائد الملكية والاستثمارات لغير المقيمين في الوطن.

ه. صافي الضرائب غير مباشرة:

- الضرائب غير مباشرة.
- ناقصاً إعانات الإنتاج.

و. صافي التحويلات من الخارج:

- التحويلات الجارية من الخارج.

- ناقصاً التحويلات الجارية إلى الخارج.

حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته القطاعية:

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل
1-3	- الدخل التصرفي للقطاع العائلي	3-4		- صافي عوائد العاملين بأجر من العالم الخارجي.	
	- الهيئات اللاربحية.		4-3	- عوائد العاملين بأجر من العالم الخارجي.	2-5
2-3	- العائلات.	4-4	5-3	- ناقصاً عوائد العاملين بأجر المدفوعة إلى العالم الخارجي.	6-5
3-3	- الدخل التصرفي للحكومة العامة.	5-4		- صافي دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي.	6-5
	- الدخل التصرفي لقطاع لأعمال المنظمة		6-3	- دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي.	3-5
			7-3	- ناقصاً دخل الملكية وعوائد المشروعات المدفوعة إلى العالم الخارجي.	7-5
			8-3	- عوائد العاملين بأجر.	1-2
			9-3	- فائض التشغيل.	2-2
			10-3	- الضرائب غير المباشرة.	4-2
			11-3	- ناقصاً الإعانات.	5-2
				- صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي.	
			12-3	- تحويلات جارية من العالم الخارجي.	4-5
			13-3	- ناقصاً تحويلات جارية إلى العالم الخارجي.	8-5
	التخصيص القطاعي للدخل القومي المتاح			الدخل القومي المتاح للتصرف	

الحساب الرابع: حساب الاستخدام القطاعي للدخل القومي المتاح للتصرف:

يهدف هذا الحساب بصورة رئيسية إلى تحديد مكونات الدخل القومي المتاح للتصرف واستخداماته القطاعية وتوزيعه النهائي بين الاستهلاك والادخار.وهو يتألف من خمسة بنود وهي:

1) **الجانب الأول:** ويشمل ما يلي:

أ. **الإنفاق على الاستهلاك النهائي:**

- الاستهلاك النهائي الخاص.
- الهيئات اللاربحية.
- العائلات.
- الاستهلاك النهائي للحكومة العامة.

ب. **الادخار الإجمالي:**

- العائلات.
- الهيئات اللاربحية.
- قطاع الأعمال المنظم.
- الحكومة العامة.

2) **الجانب الثاني:** وهو يضم التدفقات الخاصة بالدخل القومي المتاح للتصرف ويتكون من ثلاثة بنود رئيسية هي:

أ. الدخل التصرفي للقطاع العائلي.
ب. الدخل التصرفي للحكومة العامة.
ج. الدخل التصرفي لقطاع الأعمال المنظم.

حـ/ الاستخدام النهائي للدخل القومي المتاح للتصرف

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل
4-1	- الإنفاق على الاستهلاك النهائي. - الاستهلاك الحكومي. - الاستهلاك الخاص (الهيئات اللاربحية+ العائلات)	1-4	4-3	- الدخل التصرفي للقطاع العائلي: - الهيئات اللاربحية. - العائلات.	3-1
			4-4	- الدخل التصرفي للحكومة العامة.	3-2
4-2	- الادخار: - العائلات . - الهيئات اللاربحية. - الحكومة العامة. - قطاع الأعمال المنظم.	6-5	4-5	- الدخل التصرفي لقطاع الأعمال المنظم.	3-3
الاستخدامات النهائية للدخل القومي المتاح للتصرف			الدخل القومي المتاح للتصرف بحسب القطاعات		

الحساب الخامس: حساب تمويل وتكوين رأس المال الإجمالي:

وهو يتكون من قسمين:

1) القسم الأول: حساب التراكم الرأسمالي:

ورصيد هذا الحساب هو (صافي الأقراض إلى العالم الخارجي) فإذا كانت مصادر التمويل الواردة في الجانب الثاني من هذا الحساب أكبر من مكونات التراكم كان هناك إقراض إلى العالم الخارجي والإشارة الجبرية للرصيد موجبة وإذا كانت مكونات التراكم في الجانب الأول أكبر من مصادر تمويل التراكم كان هناك افتراض من العالم الخارجي وتكون الإشارة الجبرية للرصيد سالبة مع المحافظة على تسميته. ويتألف الجانب الأول من هذا القسم من أربعة بنود تمثل مجمل التراكم الرأسمالي وهي:

أ. التغير في المخزون.

ب. مجمل تكوين رأس المال الثابت.

ج. صافي المشتريات من الموجودات المعنوية من العالم الخارجي.

د. صافي الأقراض إلى العالم الخارجي.

أما الجانب الثاني ويضم التدفقات التالية التي تمثل تمويل التراكم الإجمالي:

أ. الادخار.

ب. اهتلاك رأس المال.

ج. صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.

2) القسم الثاني: حساب التغيير في الموجودات والمطاليب المالية: ويتألف من:

أ. الجانب الأول: ويضم صافي الإضافات إلى الموجودات المالية.

ب. الجانب الثاني: ويضم التدفقات التالية:

- صافي الإقراض إلى العالم الخارجي.
- صافي الإضافات إلى المطاليب (الخصوم المالية).

والمجموع يمثل (صافي الإضافات إلى المطاليب المالية+ صافي الإقراض إلى العالم الخارجي).

أ. القسم الأول:

حـ/ التراكم الرأسمالي

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل
1–6	- الزيادة في المخزون.	5–1	5–6	- الادخار.	2–4
2–6	- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.	6–1	6–6	- إهتلاك رأس المال الثابت.	3–2
3–6	- صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي ولم تصنف في مكان آخر.	13–5	7–6	- صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.	11–5
4–6	- صافي الإقراض إلى العالم الخارجي.	9–6			
التراكم الإجمالي			تمويل التراكم الإجمالي		

ب. القسم الثاني:

حـ/ التغير في الموجودات والمطاليب المالية

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل
8–6	- صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية.	14–5	9–6	- صافي الأقراض إلى العالم الخارجي.	4–6
			10–6	- صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية.	12–5
صافي الإضافات إلى الأصول المالية			صافي الإضافات إلى الخصوم المالية+ الإقراض إلى العالم الخارجي		

الحساب السادس: حساب الصفقات الخارجية لكل الحسابات:

يهدف هذا الحساب إلى إظهار فائض الدولة أو العجز المتحقق وخاصة من الصفقات الجارية في القسم الأول منه وأسلوب معاملتها في القسم الثاني من هذا الحساب وفيما يلي تفاصيل المعاملات الرئيسية الواردة في كلا القسمين من هذا الحساب:

أولاً: القسم الأول (الصفقات الجارية):

1. **الجانب الأول: ويضم ما يلي:**

أ. تصدير البضائع والخدمات.
ب. تعويضات العاملين بأجر لغير المقيمين في الوطن.
ج. عوائد الملكية والاستحداث لغير المقيمين في الوطن.
د. تحويلات جارية إلى العالم الخارجي.
ه. فائض الوطن في الحساب الجاري.

المجموع يمثل (التصرف بالموارد الجارية من العالم الخارجي).

2. **الجانب الثاني: ويضم التدفقات الخاصة بتوزيع مكونات مجموع التصرف في الإيرادات الجارية من العالم الخارجي وهي موزعة في خمسة بنود رئيسية كالتالي:**

أ. استيرادات البضائع والخدمات.
ب. تعويضات العاملين باجر لغير المقيمين في الوطن.
ج. عوائد الملكية والاستحداث لغير المقيمين في الوطن.
د. تحويلات جارية إلى العالم الخارجي.
ه. فائض الوطن في الحساب الجاري.

المجموع يمثل (التصرف بالوارد الجارية من العالم الخارجي).

أ. القسم الأول:

حـ/ الصفقات الخارجية الجارية

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل
5-1	- صادرات السلع والخدمات (إلى الدول العربية وإلى الدول الأخرى من النفط والسلع والخدمات الأخرى).	1-7	5-5	- استيراد السلع والخدمات:	1-2
			5-6	- من الدول العربية.	3-5
			5-7	- من الدول الأخرى.	3-7
5-2		3-4			
5-3	- عوائد العاملين بأجر من العالم الخارجي.	3-6	5-8	- عوائد العاملين بأجر المدفوعة إلى العالم الخارجي.	3-13
			5-9		5-10
5-4	- دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي.	3-12		- دخل الملكية وعوائد المشروعات المدفوعة إلى العالم الخارجي.	
	- تحويلات جارية من العالم الخارجي.			- تحويلات جارية إلى العالم الخارجي.	
				- فائض الدولة من الصفات الجارية	
الإيرادات الجارية من العالم الخارجي			التصرف بالإيرادات الجارية من العالم الخارجي.		

ب. القسم الثاني: الحساب الرأسمالي للصفقات الرأسمالية:

ويضم خمسة بنود رئيسية موزعة في الجانبين كالتالي:

1. الجانب الأول: ويضم التدفقات التالية:

أ. فائض الدولة في الحساب الجاري.
ب. صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.
ج. صافي الإضافات إلى المطاليب المالية الأجنبية.

المجموع ويمثل (الموارد من العالم الخارجي).

2. الجانب الثاني: ويضم التدفقات التالية:

أ. صافي المشتريات من الموجودات المعنوية من العالم الخارجي.
ب. صافي الإضافات إلى الموجودات المالية الأجنبية المجموع ويمثل (الإنفاق في العالم الخارجي).

القسم الثاني:

هـ/ الصفقات الخارجية الرأسمالية

رقم الحساب	البيان	الحساب المقابل	رقم الصفحة	البيان	الحساب المقابل
5-10	- فائض الدولة من الصفقات الجارية.	5-9	5-13	- صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي.	6-3
5-11	- صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.	6-7	5-14	- صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية.	6-8
5-12	- صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية.	6-10			

مثال تطبيقي:

ليكن لدينا حساب المنتجين (أي قطاع الأعمال) لإحدى الدول عن المدة المالية المنتهية في 2007/12/31م.

استعمالات   ح/ المنتجون   موارد

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
18000	1. المدفوع للأفراد:	14000	1. المبيعات للاستهلاك:
8000	أجور قطاع عام وقطاع خاص	12000	– خاص
3000		2000	
3000	– فوائد رأس المال	9000	– عام
4000	– إيجارات	6000	2. المبيعات للاستثمار:
3500		2000	
1000	– أرباح موزعة	1000	– خاص
3000	2. المدفوع للحكومة:	2500	– عام
-500	– ضرائب شركات مساهمة		– التغير في المخزون
4000		14000	3. صافي التعامل مع العالم
2000	– ض.غ.م	1500	
2000	إعانات الإنتاج	-1000	الخارجي:
	3. المحتجز لدى المنتجين:	-12000	– تصدير
	– أرباح غير موزعة		– عوائد المقيمين
	– أهتلاك رأس المال		– عوائد غير المقيمين
	500 في القطاع العائلي.		– استيراد
	1000 في القطاع الحكومي.		
	500 في الشركات		
25500	إجمالي الدخل القومي بسعر السوق	25500	إجمالي الناتج القومي بسعر السوق

فإذا علمنا ما يلي:

1. إن قيمة المنتجات الوسيطة المستخدمة للحصول على مجمل الناتج القومي بلغت (4500)م.

2. دفع الأفراد ضرائب مباشرة بمبلغ (1500) ودفعوا إعانات تحويلية للخارج (500) وتلقوا من الخارج إعانات بمبلغ (100).
3. تلقت الدولة من العالم الخارجي كإعانات مبلغ (400).

والمطلوب:

1. تنظيم الحسابات القومية لهذا الاقتصاد وفقاً للنظام العربي الموحد للحسابات القومية.

- بفرض أن الوطن اشترى أصول معنوية من الخارج بقيمة/1000/م.
- وقد كانت صافي الإضافات إلى الأصول المالية /5000/م، وصافي التحويلات الرأسمالية إلى الوطن من الخارج قد بلغت /1500/م.

2. إعداد المقاييس التالية: الإنتاج الإجمالي ،مجمل الناتج القومي، صافي الناتج القومي، الدخل القومي، الدخل الشخصي، الدخل التصرفي (المتاح) مجمل الناتج الجغرافي، صافي الناتج المحلي بسعر السوق ، صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج. الدخل القومي المتاح، فائض التشغيل.
3. توزيع الدخل القومي على عوائد عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.

الحساب الأول: حـ/ الموارد والاستخدامات

29500	إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات	4500	الإنفاق على الاستهلاك الوسيط
12000	استيراد السلع والخدمات	14000	الإنفاق على الاستهلاك النهائي 2000 إنفاق استهلاكي خاص 12000 لإنفاق استهلاكي حكومي
		9000	الإنفاق عل الاستثمار 6000 تكوين رأسمال ثابت خاص 2000 تكوين رأسمال ثابت عام 1000 زيادة المخزون
		14000	تصدير السلع والخدمات
41500	مجموع الموارد	41500	مجموع الاستخدامات

الحساب الثاني:

حـ/ الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه وظيفياً

8000	عوائد العاملين بأجر	29500	إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات
12500	فائض التشغيل	4500	(–) ناقصاً الاستهلاك الوسيط
2000	اهتلاك رأس المال الثابت		
3000	الضرائب غير المباشرة +أملاك		
(500)	إعانات الإنتاج		
25000	التوزع الوظيفي للناتج المحلي الإجمالي	25000	الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة التي يدفعها المشترون

الحساب الثالث:

حـ/حساب الدخل القومي المتاح وتخصصاته بسعر السوق

23500 تخصيص الدخل القومي المتاح للتصرف بحسب المساهمات المختلفة للقطاعات الإنتاجية	8000 رواتب وأجور 3000 ضرائب غير مباشرة (500)– إعانات الإنتاج 12500 فائض التشغيل 1500 عوائد مقيمين 1000 – عوائد غير المقيمين (0)صافي التحويلات الجارية من الخارج (–500)إعانات من الأفراد للخارج +100 إعانات للأفراد من الخارج +400 إعانات للحكومة من الخارج
23500تخصيص الدخل القومي المتاح قطاعياً	23500الدخل القومي المتاح للتصرف

الحساب الرابع:

حـ/ الاستخدام النهائي للدخل القومي المتاح للتصرف

14000	الإنفاق على الاستهلاك النهائي 12000 استهلاك حكومي 2000 استهلاك خاص	23500	الدخل التصرفي
9500	ادخار إجمالي		
23500	الاستخدام النهائي للدخل القومي التصرفي	23500	الدخل القومي المتاح للتصرف

الحساب الخامس:

أ. حساب تمويل رأس المال:

1000 الزيادة في المخزون 6000 استثمار خاص 2000استثمار عام 1000 صافي المشتريات للأصول المعنوية من الخارج **3000 صافي الإقراض إلى العالم الخارجي** (رصيد)	9500 الادخار الكلي (رصيد منقول) 2000 اهتلاك رأس المال الثابت 1500 صافي التحويلات الرأسمالية من العام الخارجية
13000 التراكم الإجمالي (مجموع الاستثمارات)	13000 تمويل التراكم الإجمالي (مجموع المدخرات)

ب. حساب التغير في الموجودات والمطاليب:

5000 صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية	3000 صافي الإقراض إلى العالم الخارجي (رصيد منقول) 2000 صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية
5000 صافي حيازة المالية	5000 صافي الخصوم المتداولة + صافي الإقراض إلى العالم الخارجي

الحساب السادس:

أ. حساب صفقات الخارجية (حساب جاري):

14000 قيمة الصادرات	12000 قيمة الوردات
1500 عوائد المقيمين	1000 عوائد غير المقيمين
تحويلات جارية من الخارج	تحويلات جارية للخارج
100 إعانات إلى الأفراد.	500 إعانات من الأفراد
400 إعانات إلى الحكومة.	2500 فائض الدولة من الصفقات الخارجية (رصيد)
16000 متحصلات جارية من العالم الخارجي	16000 مدفوعات جارية للعام الخارجي

ب. حساب الرأسمالي:

2500 فائض الدولة من الصفقات في الخارجية (رصيد منقول)	1000 صافي المشتريات من الأصول المعنوية الأجنبية.
1500 صافي التحويلات الرأسمالية	5000 صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية
2000 صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية(رصيد)	
6000 المتحصلات	6000 المدفوعات

الطلب الثاني: إعداد المقاييس التالية:

1. الإنتاج الإجمالي بسعر السوق الجاري= مجمل الناتج القومي بأسعار السوق الجارية +الاستهلاكات الوسيطة=30000=4500+25500

2. الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق= المبيعات الاستهلاكية (الخاص والعام)+ المبيعات الإنتاجية (العام والخاص)+− تغير في المخزون+ صافي التعامل مع العالم الخارجي=25500.
3. الناتج القومي الصافي= مجمل الناتج القومي− اهتلاك رأس المال= 25500−2000=23500
4. الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج= صافي الناتج القومي− ضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج=23500− 3000+500=21000
5. الدخل الشخصي= الدخل القومي− جميع الاقتطاعات القانونية وهي: (الأرباح المحتجزة + ضرائب دخل الشركات + مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية+فوائد قروض حكومية+....) + الإعانات للأفراد من الحكومة + الإعانات أو التحويلات للأفراد من العالم الخارجي
6. = 21000− (1000+2000)+100=18100
7. الدخل التصرفي= الدخل الشخصي− (الضرائب المباشرة على الأفراد+ تحويلات الأفراد إلى العالم الخارجي)
8. = 18100− 1500− 500=16100
9. أو الدخل التصرفي= الاستهلاك الخاص+ الادخار الخاص= 2000 + 14100 = 16100 مليون وحدة نقدية
10. الإنتاج المحلي من السلع والخدمات= الإنتاج الإجمالي بسعر السوق الجاري− عوائد المقيمين+ عوائد غير المقيمين= 30000− 1500+1000=29500
11. الناتج المحلي الإجمالي= المبيعات الاستهلاكية (الخاص والعام)+ المبيعات الإنتاجية (العام والخاص)+− تغي في المخزون+ صافي الصادرات(صادرات− واردات).= 25000
12. أو مجمل الناتج المحلي= مجمل الناتج القومي− عوائد المقيمين+ عائد غير المقيمين.=25500− 1500+1000=25000
13. صافي الناتج المحلي بسعر السوق= مجمل الناتج المحلي− اهتلاك رأس المال= 25000− 2000=23000
14. صافي الناتج المحلي بسعر التكلفة= صافي الناتج المحلي بسعر السوق− ضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج= 23000− 3000+500=20500

15. أو: صافي الناتج المحلي بسعر التكلفة = عوائد العاملين بالأجر + فائض التشغيل=8000+12500=20500

16. فائض التشغيل= مجمل الناتج المحلي– عوائد العاملين بالأجر –اهتلاك –صافي الضرائب غير المباشرة =25000– 2000– 8000– 2500=12500.

17. صافي الإقراض إلى العالم الخارجي= صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية– صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية=5000– 2000=3000

الدخل القومي المتاح= الدخل القومي بسعر السوق+ صافي التحويلات الجارية

= 23500+0=23500

المطلب الثالث: توزيع الدخل القومي على عوائد عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.

توزيع الدخل القومي على عوائد عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.

عوامل الإنتاج	عوائد عوامل الإنتاج	الدخل المطلق	الدخل النسبي
العمل	الأجور(عام وخاص)	8000	(8000/21000)×100=38.09٪
رأس المال	فوائد(عام وخاص)	3000	14.28٪
الأرض	إيجارات أو الريع(عام وخاص)	3000	14.28٪
الاستحداث(التنظيم)	الأربا(عام وخاص)	4000	19.05
مجموع دخول عوامل الإنتاج		18000	85.71
ضرائب دخل الشركات		1000	4.76
أرباح محتجزة (غير موزعة)		2000	9.52
الدخل القومي(صافي الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج)		21000	100٪

الفصل الثاني

نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الاقتصادية البيئية (الخضراء) لعام 1993

نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الاقتصادية البيئية (الخضراء) لعام 1993

المقدمة:

لقد كان للتقدم الصناعي والتقني الذي حدث نتيجة الثورة الصناعية أثر كبير في إحداث مشكلات بيئية خطيرة، الأمر الذي أدى إلى إحداث ضغوط هائلة على الموارد الطبيعية خاصة تلك الموارد غير المتجددة، ومن ثم اختلال توازن النظام البيئي، وتشير العديد من الدراسات إلى أن البيئة النظيفة تساهم في زيادة إنتاج الأفراد بمعدل يتراوح بين20٪ إلى38 ٪ من إنتاج الشخص نفسه في بيئة غير نظيفة، ونتيجة لما تحدثه هذه التنمية السريعة من تلوث لموارد البيئة وإهدار لها فإن تكاليف حماية البيئة تضاعفت في الأونة الأخيرة حيث تتراوح التكلفة الاقتصادية لعملية الإصلاح في البلدان المتقدمة ما بين 3٪ و 5٪ من الناتج القومي الإجمالي، وقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعد البيئي تقوم على أساس اعتبار أن أي تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية هي زيادة في أصول الدولة، وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو زيادة في التزامات الدولة ونقص في أصولها، لذلك أصبحت المصانع والمزارع في أغلب بلدان العالم حريصة على وضع علامة على منتجاتها توضح أن هذه المنتجات خضراء أو أنتجت بطريقة آمنة بيئيًا. كما ظهرت مؤسسات دولية لمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية مثل شهادة الأيزو 14000.(خنفر وخنفر، 2008)

وقد انعكست الاهتمامات العالمية بالبيئة على منظمة هيئة الأمم المتحدة التي عقدت أول وأهم مؤتمر عالمي للبيئة في مدينة استوكهولم بالسويد عام 1972، لبحث العديد من الموضوعات التي تتعلق بالبيئة. وفي هذا المؤتمر قدمت العديد من دول العالم الصناعية تقارير عن أوضاع البيئة لديهم، بالإضافة إلى برامج مقترحة في الحفاظ على البيئة، وقد تلي مؤتمر استوكهولم العديد من المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر بلجراد، وتبليس، والتي ركزت على ضرورة إنقاذ البيئة من جميع أشكال التلوث، وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وبناء على ذلك بدأ الفكر البيئي يتجه من التركيز على

التلوث البيئي بمختلف أنواعه وكيفية مواجهته والوقاية منه إلى الاهتمام باستغلال مصادر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وكيفية حمايتها وصيانتها، ودور الإنسان (المورد البشرى) كهدف من أهداف التنمية في تلك العملية التنموية الشاملة والمتكاملة. ونظراً لتنوع وتداخل المشاكل البيئية من حيث أسبابها ونتائجها، حيث تزايدت الأهمية العلمية والتطبيقية لعلوم البيئة والتخطيط البيئي، ويتمثل دور العلوم البيئية في تشخيص المشاكل البيئية واختيار وسائل معالجتها والتصدي لأخطارها، ومن هذا المنطلق فقد برزت الحاجة إلى استحداث فرع جديد من العلوم الاقتصادية ليندرج تحت قائمة العلوم البيئية وهو "علم اقتصاديات البيئة"، حيث أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية وهو علم اقتصاد البيئة الذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً، و لا تزال البحوث والدراسات في مجال القيم الاقتصادية لموارد البيئة في حالة تغير وتطور مستمر. ويعتبر موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات احد الفروع الاقتصادية والإدارية الحديثة والتي لا غنى عنها لأي نشاط اقتصادي. سواء كان هذا النشاط قائما بالفعل أو مجرد فكرة مطروحة. فأهمية هذه الدراسات تتمثل في سعيها لإقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي على مدى جودة أو صلاحية المشروع المقترح إقامته أو القرار المطلوب اتخاذه. وفي عصرنا الحالي وبعد الاهتمام بالمحافظة على البيئة اتجهت العديد من المنشآت الاقتصادية إلى الاهتمام بانجاز مجموعة من الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية وذلك بهدف المحافظة على البيئة وخدمة المجتمع. وبالتالي فان التقييم الاقتصادي لموارد البيئة يلعب دوراً محورياً في تحديد المسارات المختلفة للإدارة الرشيدة للموارد والقدرات الطبيعية بالشكل الذي يضمن استدامة التنمية. وبهذا الشكل يصبح هذا الفرع الجديد من العلوم الاقتصادية الأداة الرئيسية لإدماج الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرارات الخاصة بالتنمية في شتى المجالات، مما يساهم في الربط بين الدراسات الاقتصادية والدراسات البيئية، وتطويع أدوات التحليل لكل منهما لكي تخدم التخصص الآخر في سبيل تحليل ودراسة المشاكل البيئية من خلال منظور يتسع ليشمل الأبعاد البيئية والاعتبارات الاقتصادية، مع إعطاء أهمية خاصة للموارد

الطبيعية غير المتجددة وذلك من خلال توضيح أن حماية البيئة مشكلة اقتصادية. وقد نشرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م تقريرها الذي وضع ولأول مرة مفهوم جديد لمعالجة القضية الرئيسة في اقتصاديات البيئة والتنمية وهو مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)، كما انعقدت قمة الأرض الأولى عام 1992م في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث وضعت قضية التنمية المستدامة ضمن الأولويات. كما نجحت في رفع الوعي العام ووضع أسلوب جديد يختلف عن ما طرحه مؤتمر استكهولم فبينما ركز الأول على تلوث البيئة والموارد ركز مؤتمر ريو على إستراتيجية مشتركة لتنمية إنسانية سليمة من خلال تنمية اقتصادية اجتماعية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة. حيث اشتمل إعلان ريو للبيئة والتنمية على مبادئ تحدد حقوق الدول وواجباتها فيما يتعلق بالبيئة والتنمية والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي واتفاقية التنوع الإحيائي. كما أنعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا من 26 أغسطس –4 سبتمبر 2002م. وكان هدفه الرئيسي هو الخروج بخطة تنفيذ من شأنها المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة وكذلك الخروج بإعلان سياسي يتفق عليه القادة من شأنه إعطاء القوة السياسية الدافعة للبلدان وتمثلت النتائج الرسمية للمؤتمر في "خطة التنفيذ" و"إعلان جوهانسبرج للتنمية المستدامة".(خنفر وخنفر، 2008).

- **تحديد إطار البيئة وكيفية تأثر متغيراته:**

1. **علم البيئة[1]:**

يعرف علم البيئة على أنه دراسة الكائنات الحية في محيطها الحيوي وكذا نموها، الذي يتميز بالاستمرارية، ومن استبدال خلاياها الميتة بخلايا جديدة، ولكي يتم ذلك تبقى بحاجة بشكل دائم إلى العناصر الأساسية، فتحصل على الأوكسجين من

(1) سالمي رشيد، أثر التلوث البيئي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص 56.

الهواء، والهيدروجين من الماء، أما الكربون والآزوت فتحصل عليهما من الهواء أو من البحار أو الأنهار أو التربة.

إن طريقة الحصول على هذه العناصر من قبل النباتات والحيوانات تشتمل على دورتين معقدتين تبين كيف أن الكائنات الحية يعتمد بعضها على بعض وعلى عناصر المحيط الحيوي بكاملها.

يعتبر علم البيئة أحد فروع علم الأحياء الهامة و هو يبحث في الكائنات الحية ومواطنها البيئية، ويعرف على أنه "العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية من (حيوانات، نباتات وكائنات دقيقة) مع بعضها البعض ومع العوامل غير الحية المحيطة بها".

فمثلا بيئة الأشجار تتأثر بعوامل البيئة المحيطة من تربة و مناخ وعناصر فيزيائية، والضوء (عوامل غير حية) و من ناحية أخرى فهي على علاقة مع كثير من الكائنات الحية، والتي قد تكون دقيقة كالطحالب والفطريات و قد تكون كبيرة (كالطيور و الزواحف و الثدييات) فكلاهما يؤثر في الآخر سلبيا أو ايجابيا، ومحصلة هذه التأثيرات هي بيئة الأشجار.

ويعرف علم البيئةENVIRONEMENT انه علم يعنى بدراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط، الذي يعيش فيه، وكذا تحديد التأثير المتبادل بين أي كائن حي، والعوامل المؤثرة في الحيز المكاني، كما أنه علم يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية أي المحيط الحيوي BIOSPHERE والذي يشتمل على العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية المؤثرة على الأفراد ومجموعة الكائنات الحية بتحديد شكلها وعلاقتها وبقائها.

2. أنواع البيئة وعناصرها:

أ) أنواع البيئة:

هناك مجموعة من التقسيمات:

1. في ظل التقدم الذي يعرفه العالم يمكن تقسيم البيئة إلى ثلاث أنواع مرتبطة بالتقدم الذي أحدثه الإنسان:

أ. بيئة طبيعية: تتمثل في الهواء، الماء والأرض.

ب. بيئة اجتماعية: مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للإفراد إلى جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية.

ج. بيئة صناعية: أي تلك البيئة التي صنعها الإنسان من قرى ومدن ومصانع..

2. وبشكل آخر هناك من قسم البيئة إلى قسمين هما: البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة.

أ. البيئة الطبيعية: وتتمثل في المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها[1](1) مثل: الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس....، والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة أية جماعة حية من نبات أو حيوان أو إنسان.

ب. البيئة المشيدة: وهو كل ما شيده الإنسان من بنايات مادية أو تلك النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها فاستخدمت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجيات البشرية، كاستعمال الأراضي للزراعة ومن أجل التنقيب عن الثروات الطبيعية الجوفية، ومن أجل السكن....

(1) http://www.iid- alraid.de/Arabisch/Abwab/Ecology/Eco2.htm

3. وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم يمكن تقسيم البيئة إلى ثلاث أنواع[1] هي:

أ. البيئة الطبيعية: وتتكون من أربعة نظم مترابطة بشكل وثيق: الغلاف المائي Hydrosphère، والغلاف الجوي Atmosphère؛ والغلاف اليابس Lithosphère بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، هذه الموارد التي أتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان لكي يحصل من خلالها على مقومات حياته الأساسية.

ب. البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان الفرد وأسرته مجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعتبر البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

ج. البيئة الاجتماعية: ويقصد بها ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره؛ ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم مع بعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحداث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته[2].

ب) عناصر البيئة: تتمثل عناصر البيئة في:

- عناصر حية: تتكون من:

  - عناصر الإنتاج مثل النبات.
  - عناصر الاستهلاك مثل الإنسان والحيوان.
  - عناصر التحليل مثل الفطريات،البكتيريا إلى جانب بعض الحشرات.

(1) ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة،دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ط1995،1 ص 31.

(2) مهدي أمين،مبادئ الجغرافيا المناخية،دار جامعة الخرطوم للنشر،ط1 عام 1993 ص 20.

- عناصر غير حية: مثل الماء والهواء والشمس...
- الحياة والأنشطة التي يتم ممارستها في نطاق البيئة.

3. ماهية التلوث البيئي:

وقد عرفت الأكاديمية القومية للعلوم التلوث على انه " تغير غير مرغوب في الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للهواء والماء والأرض بشكل يؤثر على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى التي تعيش بجانب الإنسان 2[1].

ويمثل التلوث البيئي أحد المشاكل الجوهرية التي تواجه عالمنا المعاصر نظرا لأثاره المدمرة على مختلف الكائنات الحية والموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم اعتراف التلوث بالحدود الدولية والسيادة الإقليمية للدول المختلفة، فالتلوث البيئي يتسم بخصوصية المنشأ وعالمية التأثير، بالإضافة إلى ذلك، انه لا يوجد اتفاق دولي على وسائل مواجهة هذا التلوث وذلك لان الدول الصناعية المتقدمة تتسابق على تلويث الكرة الأرضية طبقا لمصالحها المتناقضة [2].

اقترح عالما الأحياء (PAUL EHRILCH) و(JOHN HOLDREN) صيغة يوضحان فيها كيفية مساهمة العوامل المختلفة في التلوث البيئي واستنزاف الموارد فهما يعدان الضغط الإنساني على البيئة ناتج عن ثلاثة عوامل هي[3]:

- السكان (PUPULATION).
- نمط الحياة (LIFESTYLE).
- التكنولوجيا (TECHNOLOGY).

(1) Tyler Miller (1979), Living in the Environment: Second Edition, Wads Worth Publishing Company, California, Pp. 8–9.

(2) جاب الله عبد الفضيل (1996)، اقتصاديات الموارد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 321.

(3)RICHARD T. WRIGHT, ENVIRONMENTAL SCIENCE, TOWARD A SUSTAINABLE FUTURE, NINTH EDITION PRINTED IN THE UNITED STATES OF AMERICA, BY PEARSON EDUCATION, INC, 2005, P. 130

وبذلك يكون التأثير البيئي (ENVIRONMENTAL IMPACT).

$$I= P*A*T$$

لذا فإن البلدان المتطورة تتحمل العبء الكبير في التلوث البيئي لما فيها من تطور تكنولوجي واستنزاف المزيد من السلع بسبب أنماطها الاستهلاكية كما كثيرا منها ذات إعداد سكانية كبيرة ومع الأخذ بعين الاعتبار وجود الإشراف والرقابة لتحسين إدارة النفايات والحفاظ على الطاقة فان المعادلة السابقة يمكن إعادة صياغتها وكما يأتي:

$$I = \frac{P*A*T}{S}$$ حيث S يشير إلى رقابة وإدارة التلوث البيئي

4. مسببات التلوث البيئي:

يمكن تلخيص مسببات التلوث البيئي وفق الآتي: (الشعباني، 1998)

1. الزيادة السكانية والتوسع العمراني.
2. عدم معالجة الفضلات السائلة والصلبة بشكل كاف وبالحد الذي يضمن عدم أمكانية تدويرها.
3. الاستخدام المفرط والمكثف للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية والمنظفات.
4. الكم الهائل من وسائل النقل المختلفة (سيارات، طائرات، قطارات وغيرها) والمحركات ذات الاحتراق الداخلي وما تطرحه من ملوثات سامة وخطيرة.
5. ضعف التصاميم التقنية التقليدية في التخلص من النفايات والفضلات المؤثرة على الأنظمة البيئية.
6. عدم جدية تنفيذ القوانين والتعليمات الخاصة بحماية البيئة، بل انعدامها في بعض الدول.
7. التقتير في الأنفاق البيئي، وضعف الوعي البيئي.

5. انماط التلوث البيئي:

إذا كان هناك مصدر رئيس في الغالب للتلوث البيئي بأشكاله المختلفة هو النشاط الإنساني، فان التلوث نفسه قد اخذ انواعا متعددة وبتراكيز متباينة وذات خطورة مختلفة الحدة، جاء كل ذلك وفقا لاختلاف مصادره وتباين تراكيبه، وفيما يلي أنواع التلوث البيئي:

أولا: تلوث الهواء

يعرف تلوث الهواء بأنه "إدخال مباشر وغير مباشر لأي مادة في الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف وتركيبه، بحيث ينجم عن ذلك آثار ضارة على الإنسان والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، وعلى إمكانية الانتفاع منه". (الحسن، 2002).

ثانياً: تلوث المياه

يعرف تلوث الهواء بأنه "وجود ملوثات في الماء بكميات كبيرة، وبالشكل الذي يعيق استخدام الماء لإغراض المختلفة كالشرب والري والتبريد". (الساعاتي، 2002)

ثالثاً: تلوث التربة

يعرف تلوث التربة بأنه "دخول أجسام غريبة في التربة، ينتج عنها تغير في التركيب الكيماوي والفيزياوي لها". (بدران، 2002)

رابعاً: التلوث الكيمياوي

تعد المواد الكيمياوية من أهم مصادر التلوث بشكل عام نتيجة استهلاك الإنسان الأطعمة والمياه الملوثة والنباتات والحيوانات المتغذية على نباتات ملوثة والأدوية والمضافات الغذائية للأطعمة. (عمر، 2002)

خامساً: التلوث بالضوضاء

وتعرف الضوضاء بأنها "تداخل مجموعة من الأصوات العالية والحادة غير المرغوب فيها، فتسبب إزعاجا للإنسان إثارته، ويتولد عنها أمراض التوتر العصبي والجهاز الهضمي والقلب". (العلي، 2002)

سادساً: التلوث بالإشعاع

يتعرض الإنسان للإشعاع بفعل الاستخدامات النووية في الصناعة والطب ويكون الإشعاع خطراً إلى درجة الموت، وتستمر أثاره إلى آلاف السنيين، ويسبب تشوهات وحروق وخللا وراثياً، فضلا عن كونه متلفاً للأنسجة البشرية، وله تأثير قاتل على النبات وبقية الأحياء الأخرى. (العودات، 2004).

سابعاً: التلوث بالنفط

تعد صناعة النفط من اكبر مصادر التلوث البايلوجي للسواحل، وتشكل خطورة على الحياة البشرية، وبخاصة تلوث أجساد المصطافين وإزعاجهم، فضلاً عن تأثيره على الطيور المائية والكائنات الحية الأخرى مشوهاً الجمالية الساحلية. (www.bab.com/)

ثامناً: التلوث الحيوي

يحصل هذا التلوث بفعل الجراثيم والطفيليات التي تدخل إلى الأنظمة البيئية مسببة كثيراً من الأمراض، ويعد السبب الرئيس لهذا التلوث عدم نظافة مياه الشرب والأغذية والمكان الذي يعيش فيه الإنسان. (التمي وآخرون، 2004)

تاسعاً: التسخين الحراري للأرض

إن الأنشطة البشرية مثل حرق الوقود وإستخدام وسائط النقل وحرق الغابات والأنشطة الصناعية المختلفة أدى إلى أطلاق غازات مختلفة وبتراكيز عالية وبخاصة

ثاني اوكسيد الكاربون الذي يمتص الحرارة القادمة من أشعة الشمس ويعيد جزءاً منها إلى الأرض فيرفع درجة حرارتها مسببا ما يسمى بتأثير البيت الزجاجي أو "تسخين الأرض".(الفضل، 2002)

عاشراً: التلوث المداري

يقصد بالتلوث المداري كثرة هياكل الصواريخ وخزانات الوقود المستهلكة والأقمار الصناعية العاطلة وشظايا الأسلحة الفضائية التي تسبح في المدارات. (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، 2001).

6. إمكانيات تطبيق حسابات اقتصادية بيئي: (عائشة رمضان محمد):

لا تزال حسابات التكاليف البيئية للنمو وللتنمية الاقتصادية في بداية الطريق، وقد يكون توسيع نطاق الحسابات الاقتصادية وتحويلها إلى حسابات اقتصادية مصححة بيئياً أمراً سهلا نسبيًا، إلا أن الصعوبة تكمن في التوصل إلى تقديرات حقيقية كمية ونقدية للموارد والأضرار البيئية، ولكي تكون المصادر الطبيعة (النفط، المعادن، الغابات، المياه، الثروة السمكية... الخ) داخلة ضمن إطار الحسابات الاقتصادية، و لا بد من وجود موازين وحسابات للموارد البيئة تساعد في حساب التغيرات الحاصلة في رأس المال البيئي، وهذا يتطلب تطوير نظام فالتنمية المستدامة تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة شامل للإحصاء البيئي يشمل أنواع الموجودات البيئية التي تطرأ عليها تغيرات مع الزمن، إضافة إلى التقويم الاقتصادي للأضرار والخسائر البيئية، وتعترض مجموعة من العقبات بناء حسابات اقتصادية بيئية منها النقص في التصنيفات والتعريفات الواضحة للموجودات البيئية وعدم وضوح المقاييس والمعايير المحددة للموجودات والأضرار البيئية والنقص في المعلومات البيئية كذلك غياب التقييم النقدي لاستنزاف البيئة والإضرار بها. إن النقص الحاصل في حساب وتقييم الأضرار البيئية يمكن التغلب عليه من خلال إيجاد قاعدة بيانات إحصائية وبشكل خاص الإحصاءات البيئية. ولتطبيق حسابات اقتصادية بيئية لابد من حصر وتحديد المعلومات المتعلقة

بالموارد الاقتصادية البيئية تتضمن وصف للنظام البيئي وموازين للموارد والموجودات لبيئية بشكلها المادي، وحل مشكلة التقييم النقدي للمعطيات والموجودات والأضرار البيئية وفقاً لمعايير محددة، لربطها بالحسابات الاقتصادية. وتتطلب الحسابات البيئية وفق ما جاء في (International Experience) ما يلي:

1) حسابات مصادر الأصول الطبيعية والتي تركز على المصادر الطبيعية وعلى إعادة تقييم الأصول الرأسمالية.
2) حسابات تختص بالتلوث والموارد (الطاقة والمصادر) والتي تمدنا ببيانات عن مستوى الصناعة في استخدام الطاقة كمدخلات لإشباع الطلب النهائي وما تخلقه من مواد صلبة وملوثات وهذه ترتبط بحسابات وجداول الموارد والاستخدامات والتي تستخدم في تركيب جداول المدخلات والمخرجات وهي جزء أساسي من النظام العالمي للحسابات القومية.
3) حسابات تختص بالحماية البيئية وإدارة الإنفاق على هذه الحماية سواء من جهات حكومية أو من الأفراد أو غيرها.
4) حسابات تختص بالمستوى القومي وبالتحديد الناتج المحلى الإجمالي الصافي خلال التسعينات كان متوسط التكاليف السنوية للكوارث الطبيعية 70 مليار دولار وتزايدات هذه التكلفة بسرعة فيما بعد، والطريقة التي كانت تقدر بها هذه التكاليف هي حساب التكاليف المباشرة للإضرار التي تلحق بالبنية الأساسية والمعدات والتي تسفر عن خسائر اقتصادية كبيرة سواء بالأرقام المطلقة أو بحساب نصيب الفرد منها وعادة فان مثل هذه الخسائر تكون كبيرة بالنسبة للناتج المحلي.

7. التطورات البيئية في الحسابات الاقتصادية:

إن المستجدات والتطورات البيئية التي أفرزت الاحتياج إلى وجود علم اقتصاد البيئة أفرزت أيضاً ضرورات لتطوير الحسابات الاقتصادية بما ينسجم ويتناسب مع مشكلة البيئة والتطورات البيئية. إن مهمة الحسابات الاقتصادية العامة الحالية هي تقديم صورة إجمالية كمية لمجريات الحياة الاقتصادية خلال الفترة الماضية، وذلك

في الأمد القصير والمتوسط من خلال قاعدة معلومات واسعة وحديثة، وتقديم معلومات تفصيلية حول إنتاج السلع واستخداماتها وحول نشوء الدخل وإعادة توزيعه إضافة، إلى عمليات التحويل. وتعتبر هذه المعلومات أداة مساعدة لا غنى عنها لمراقبة وتحليل النشاط الاقتصادي ولتقويم التطور الاقتصادي، ويعمل قياس الدخل المستدام إلى مؤشر للنمو الاقتصادي المستدام الذي يتضمن عدة مؤشرات بيئية وتقدير العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى حدوث إضرار بيئية. وقد تم تجميع عدد كبير من الإحصاءات البيئية حيث يعتبر ترتيب وتوسيع هذا النوع من قواعد البيانات ضروريًا لإدارة الموارد الطبيعية. حيث يوضح الجدول التالي مساهمة القطاعات المختلفة في التلوث

جدول(1) يوضح مساهمات القطاعات المختلفة في الانبعاثات:

القطاع	الانبعاثات المباشرة			الانبعاثات الاطلاقات		
	CO_2	NO	SO_4	CO_2	NO	SO_4
الزراعة	23	22	44	51	341	161
صناعة الاغذية	12	36	78	27	152	153
صناعة النسيج	13	33	62	25	166	107
منتجات العجين والورق	60	149	645	97	338	942
المنتجات الكيميائية والمعدنية	119	190.4	215	171	427	350
معادن خام	172	227	1352	235	423	1779
معادن مصنعة والسفن وناقلات النفط	4	13	10	17	180	78
البناء	8	97	10	40	286	114
النشاط التجاري	14	5	1	34	227	47
خدمات خاصة	5	105	12	20	210	42
النقل	70	522	51	88	741	94
نقل ساحلي	70	12561	2705	616	13413	2887
خدمات الصحة والخدمات البيطرية	5	35	3	21	200	48

وتشير البيانات الأولية إلى تتعرض المراعي الطبيعية للتدهور بسبب زيادة قطعان الثروة الحيوانية بينما تتراجع المراعي الطبيعية المتوفرة. وتقدر مساحة المراعي

المتدهورة إلى 130 مليون هكتار في شمال أفريقيا وحوض المتوسط، كما يستنزف الرعي والزراعة الجائرين التربة بينما تعتبر الغابات من أكثر المناطق تدهوراً. وتعتبر عمليات تعرية التربة من الأشكال الرئيسية للتدهور حيث يفقد 24 مليار طن من التربة السطحية سنويا مما يؤدي إلى فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية. ويؤثر التصحر تأثيراً مفجعاً على الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث يؤدي إلى خسائر هائلة في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها. فعلى الصعيد العالمي، يتعرض حوالي 30٪ من سطح الأرض لخطر التصحر مؤثراً على حياة بليون شخص في العالم. كما إن ثلث الأراضي الجافة في العالم قد فقدت بالفعل أكثر من 25٪ من قدرتها الإنتاجية. وبشكل عام تقدر خسارة إنتاج القمح بسبب تدهور الأراضي بحوالي 12 مليون طن سنوياً أي نصف إجمالي إنتاج الحبوب سنوياً. ويكلف التصحر العالم 42 بليون دولار سنويًا، في حين تقدر الأمم المتحدة أن التكاليف العالمية من أجل الأنشطة المضادة للتصحر من وقاية وإصلاح وإعادة تأهيل للأراضي لن تتكلف سوى نصف هذا المبلغ (ما بين 10–22.4 بليون دولار سنويًا). كما ان بعض الباحثين في جامعة هونغ كونغ شرعوا في إجراء دراسة لتقييم الفوائد الاقتصادية للأشجار ودورها في تخفيض التلوث. وتوصلوا إلى أن كل دولار ينفق على إجراءات التشجير يولد فائدة اقتصادية بقيمة 10 دولارات سنويا عبر الحد من آثار تلوث الهواء. (فاردن وناغي، 2008).

وتتعرض الموارد البيئية الطبيعية إلى الاستهلاك بمعدلات مختلفة كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول(2) يوضح نسبة الاستخدام السنوي للموارد البيئية لعدد من دول العالم.

البلد	٪ النسبة
اسبانيا	38
فرنسا	21
ايطاليا	25
سوريا	22
لبنان	15
ليبيا	229
مصر	98

البلد	٪ النسبة
المغرب	29
الجزائر	16
تركيا	10
تونس	65

تظهر البيانات الواردة بالجدول أعلاه اختلاف المعدل السنوي المقدر لاستهلاك الأفراد للموارد الطبيعية حيث تعاني بعض الدول من الاستنزاف الشديد لمواردها مما قد يؤثر على مستويات التنمية المستدامة لهذه الدول وخطر استنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي يلزم إجراء حسابات اقتصادية ملائمة تساهم في تحديد حصص الأفراد من الموارد الطبيعية بما يضمن دوام هذه الموارد. وبشكل عام فانه لا يمكن تحديد المتغيرات الاقتصادية بمعزل عن المتغيرات البيئية، مما يعني ضرورة استعمال بيانات مادية لوصف الروابط بين البيئة والاقتصاد لتقييمها ماديا، وذلك بهدف إنشاء قاعدة بيانات للتنمية المستدامة وكذلك رصد التغيرات البيئية الناتجة، ولا يتحقق ذلك إلا بتحديد أثر الاستعمال الاقتصادي المباشر والغير مباشر للبيئة على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يمكن وضع نماذج اقتصادية شاملة لاتقتصر على المتغيرات الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى المتغيرات البيئية.

8. التقرير المحاسبي عن الأداء البيئي في الحسابات القومية:

بات من الضروري الآن وأصبح ملحاً تضمين التقارير المحاسبية عن الأداء البيئي بالحسابات القومية لإيضاح تلك الموارد البيئية المستخدمة في تحقيق خطط النمو الاقتصادي بغرض حمايتها وتنميتها. ذلك أن عدم الإفصاح وقياس وتضمين التغيرات في الموارد البيئية المستخدمة من شأنه الوصول إلى مقاييس للدخل القومي مضللة ولا تعكس مدي النمو الحقيقي في معدلات أداء الاقتصاد القومي نظراً لتجاهل المقابل الحقيقي لهذه الموارد وما قد يترتب على ذلك من استنزاف وتدهور تلك الأرصدة البيئية وما تقدمه من خدمات.

إن استخدام مقاييس التنمية الاقتصادية لقياس الدخل القومي والمتمثلة في: مقياس الناتج القومي الإجمالي GNP والذي يمثل إجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة في سنة ما. وكذلك فروع ذلك المقياس مثل: الناتج المحلي الإجمالي GDP والذي يمثل إجمالي قيم السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة في سنة ما. مقيمة بسعرها السوقي والتي تجمع قيمتها للحصول على الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً الناتج القومي الصافي NNP حيث يمثل الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه مخصصات الإهلاك الرأسمالية. تصبح تلك المقاييس مضللة ولا تعكس مدي النمو الحقيقي في معدلات أداء الاقتصاد القومي نظرا لتجاهل المقابل الحقيقي لتلك الموارد البيئية المستنزفة.

وتبرز المشكلة نتيجة عدم قياس التغيرات في الموارد البيئية المستخدمة في التنمية الاقتصادية للدول وبالتالي خلو الحسابات القومية منها، وما قد يترتب على ذلك من إعداد نماذج للقرارات على هذا الأساس، حيث يصعب التأكيد بوجود دولة حولت حساب التغير في الموارد البيئية في محاسبة الدخل، ويترتب على ذلك، أن التقديرات الحالية للناتج القومي الصافي (NNP) ترتكز على قواعد متحيزة في التسعير، وهذا التحيز يرجع إلى وضع الموارد البيئية عادة بقيمة (الصف)، حتي لو كانت أسعارها المحاسبية موجبة وترتيبا على ذلك، فإن الأرباح الاجتماعية للمنظمات التى استنزفت الموارد البيئية أقل من أرباح تلك المنظمات التى لاتدخلها في حساباتها، أي أن المنظمات كثيفة الموارد تبدو أفضل من تلك التى بدونها في الواقع (Dasgupta,P.& K.G. Moller 1994) (دكتور. محمد رافت رشاد).

وبصة عامة، فإن ما ينطبق على منظمات الأعمال سوف ينعكس أثره على الحسابات القومية، وما يترتب على ذلك من توفير مقاييس جديدة بجانب تلك المتاحة ولعل توفير مقاييس بديلة للدخل القومي بجانب تلك المتاحة سوف يظهر الفروق بينهما، وبما يوضح للسياسيين والمهتمين – في شكل نقدي – إلى أي مدي إنحرفت الدولة عن المضي نحو التنمية الاقتصادية المتواصلة (Hueting,R: 1989) لذلك يمكن الوصول إلى مقاييس للدخل القومي تعكس استنفاد الموارد البيئية والأضرار التى تلحق بها وبما يعكس مدي التقدم الاقتصادي الحقيقي للدولة من

خلال قياس وتضمين المؤثرات السلبية على الموارد البيئية نتيجة النشاط الاقتصادي ومن ثم الافصاح عن نتائج ذلك بالحسابات القومية (دكتور. محمد رأفت رشاد).

1) البيانات الواجب توفيرها للإفصاح البيئي بالحسابات القومية:

ان الهدف من إعداد الحسابات القومية هو توفير البيانات، بشكل تفصيلي وإجمالي عن نتائج ومؤشرات النشاط الاقتصادي للدولة. ولعل الافصاح عن المتغيرات البيئية بالحسابات سوف ينعكس بالإيجاب على المؤشرات المستخرجة وتصحيحها من أجل قياس واقعي للدخل القومي.

ان فحص مكونات الحسابات القومية سوف يؤدي إلى إكتشاف عدم احتوائها على إشارات صريحة عن استنزاف أو تدهور الموارد البيئية المتاحة أو النفقات اللازمة لعلاجها أو حمايتها نتيجة لذلك. مما يستدعي ضرورة تطوير تلك المكونات بما يعكس المؤثرات السلبية على الموارد البيئية نتيجة استخدامها في النشاط الاقتصادي للمجتمع، ومن شأن ذلك التطوير توفير المزيد من البيانات والقياسات ذات الصلة.

ولعل أهم البيانات الواجب توفيرها للإفصاح عن الأداء البيئي بالحسابات القومية تشمل:

1. بيانات عن الخدمات (المنافع) والأضرار البيئية.
2. بيانات عن تكاليف ومنافع حماية وإصلاح الموارد البيئية.

فمن المعلوم إن استخدام الموارد البيئية سوف يترتب عليه حدوث أضراراً بشكل أو بآخر – على هذه الموارد، وربما يفوق الأضرار البيئية المنافع منها، لذلك. فإن أي خدمات بيئية يقابلها أضراراً تستدعي تمويلاً لإصلاح ما نجم عنها (دكتور. محمد رأفت رشاد). فعلى الرغم من أن الحسابات القومية الحالية لا تتضمن صراحة تكاليف الأضرار البيئية أو تكاليف الحماية والعلاج. إلا أنها تعكس بعضاً منها كزيادة النفقات الصحية بواسطة السكان أو الحكومة، انخفاض إنتاجية العمل، ارتفاع تكاليف إنتاج

الغذاء، وزيادة المبالغ التي تنفق على إصلاح وصيانة المباني. (Blades, W.Derek: 1989) (دكتور. محمد رأفت رشاد).

إن أنسب السبل لتجنب الأضرار البيئية والمشكلات المرتبطة بتدبير التمويل اللازم لعلاجها هو تصميم مجموعة من أوجه النشاط لحماية البيئة، وذلك باعتبارها في موقع وسط بين أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع والموارد البيئية المستخدمة لهذا الغرض – لذلك اقترحت عدة أساليب عملية من أجل حماية البيئة من خلال الوصول إلى المعدل الأمثل للتلوث، والذي يستهدف الوصول إلى هذا المعدل، والذي يكون الغرض منه تدنية الأضرار البيئية إلى أقصى درجة تسمح به السلطات الحكومية المسئولة عن إدارة وحماية الموارد البيئية، ويؤدي تخطي هذا المعدل – حسب نوع التلوث – إلى ضرورة إتباع أحد أساليب حماية البيئة التالية: (د.محمد إبراهيم منصور: 1992)، (د.سهير إبراهيم: 1988) (د. محمد رأفت رشاد).

1. التدخل الحكومي المباشر: بسن وتطبيق التشريعات، وتوفير الكوادر اللازمة لذلك.
2. الإعانات: منح إعانة للمشروع المتسبب في التلوث لتخفيض معدل تلويثه والسيطرة عليه.
3. الضرائب: وهي البديل المثالي لأسلوب التدخل الحكومي، حيث توضع ضريبة التلوث بحيث تتساوي مع الأضرار الحدية للتلوث عند المعدل الأمثل له.. لكل منها مزاياه وعيوبه.. إلا أن ما يجب التركيز عليه أن هذه الأساليب ترمي إلى الحد من حدوث التلوث والضرر البيئي مع توفير التمويل الكافي لعلاج وحماية الموارد البيئية. لذا يتعين – بداية – تحديد معدلات التلوث المسموح بها واختيار الأسلوب الأمثل لتنفيذ برامج حماية البيئة.

ومن المستهدف الحصول على نتائج إيجابية من تنفيذ برامج حماية البيئة وإن كان يصعب إيجاد علاقة مباشرة – في أغلب الحالات – بين تكاليف حماية وعلاج البيئة والمنافع المترتبة عليها، وحتى في حالة حدوث ذلك فالأمر يتطلب اختبار إمكانية تضمين هذه المنافع في إطار نظام الحسابات القومية. (د. محمد رأفت رشاد)

2) **المدخل المقترح للإفصاح عن التغيرات البيئية بالحسابات القومية:** (د. محمد رأفت رشاد).

يعد الإفصاح عن الأضرار والخدمات البيئية للموارد المستخدمة في أوجه النشاط الاقتصادي للدولة بمثابة المحك الرئيسي لتطوير الحسابات القومية من أجل أن تعكس قياس والمحاسبة عن هذه الموارد، ومن ثم تقدير النفقات اللازمة لعلاجها وحمايتها، وذلك بهدف الوصول إلى مؤشرات واقعية مستخرجة من الحسابات القومية.

مقومات المدخل المقترح للإفصاح عن التغيرات البيئية بالحسابات القومية:

ان المدخل المقترح للإفصاح البيئي بالحسابات القومية يمكن أن يرتكز على المقومات التالية:

1. قياس والمحاسبة عن الموارد البيئية المستخدمة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وذلك على مستوي حسابات الموارد البيئية ثم إعادة تخصيصها على الحسابات الموحدة لقطاعات الاقتصاد القومي (الحكومي، العائلي، الأعمال، والعالم الخارجي) وإبراز تجميع ذلك في الحساب الموحد للناتج القومي. (د. محمد رأفت رشاد).
2. إن مستوي قياس والمحاسبة عن الموارد البيئية المستخدمة يتم على مستوي الاقتصاد القومي، وليس على مستوي الاقتصاد الجزئي، وذلك نظراً لما تتسم به ملكية هذه الموارد لقطاع الإدارة الحكومية للدولة.
3. تقسيم قياسات الخدمات والأضرار البيئية . نتيجة النشاط الاقتصادي – إلى:

أ. قياس الخدمات والأضرار الملموسة: وذلك بحصرها وتحديد كمياتها ومن ثم قياس عناصرها.

ب. قياس الخدمات والأضرار غير الملموسة: وهي بمثابة آثار غير مباشرة قد يصعب حصرها معاً ثم قياسها بدقة، وإن كان يمكن قياسها بشكل تقديري (حكمي).

4. تتضمن وحدات قياس الموارد البيئية المستخدمة في أوجه النشاط الاقتصادي الخدمات – المنافع – مايلي:

- وحدات كمية: للكميات المستنفذة من الموارد البيئية أو وحدات الضرر البيئي التى أصابتها.
- وحدات سعرية: وهي الترجمة المالية أو النقدية للوحدات الكمية من الموارد المستنفذة أو الأضرار التى أصابتها – وقد يستخدم في ذلك أسعار السوق الجارية أو مفهوم تكلفة الفرصة للتعبير عن بعض الخدمات أو الأضرار البيئية التى يصعب إيجاد أسعار سوقية لها.

5. إنشاء حساب مجمع للموارد البيئية المستخدمة، وذلك بإنشاء مجموعة حسابات فرعية لأنواع هذه الموارد، وبما يعكس للعلاقات بين هذه الموارد والقطاعات القومية. وإن كان يستدعي ذلك تجربة العمل بهذه الحسابات حتي يتم الاستقرار عليها في حالة توافر البيانات اللازمة لذلك. مع مراعاة إتباع قاعدة القيد المزدوج عند إثبات العلاقات بين القطاعات القومية وحسابات الموارد البيئية، وعلي أن يتم إقفال الحساب المجمع للموارد البيئية في حسابات القطاعات القومية. (د. محمد رأفت رشاد)
6. تكامل وتناسق حسابات الموارد البيئية المقترح – مع نظام الحسابات القومية، وذلك في إطار تصميم نظام معلومات قومي عن الموارد البيئية المتاحة والمستخدمة، وبما يساهم في حصر وتتبع حركة هذه الموارد وقياس التغيرات المؤثرة عليها مع التأكيد على توفير الكوادر الفنية والإدارية المدربة للتعامل مع النظام المقترح.

3) رصيد التغيرات في الموارد البيئية بالحسابات القومية:

من أجل بناء حسابات للموارد البيئية المستخدمة في النشاط الاقتصادي بالدولة، فإنه يتعين تحديد مسار التدفقات أو العلاقات البيئية بين هذه الحسابات

والقطاعات القومية – حيث يمثل حساب الموارد البيئية مجمعاً لحركة الموارد البيئية المستخدمة.

أولاً تيار التدفقات من حساب الموارد البيئية (المخرجات) (د. محمد رافت رشاد):

حيث يمثل ذلك التيار مجموعة الخدمات البيئية المقدمة لتأدية أوجه نشاط قطاعات الاقتصاد القومي – كمدخلات لهذه القطاعات – وتتمثل في الآتي:

- الخدمات المقدمة من الموارد الدائمة، والتي لا يسدد عنها مقابل، وذلك لأنها متاحة بدون قيود – كالهواء والماء.
- الخدمات المقدمة من الموارد غير المتجددة (القابلة للنفاد)، وذلك في صورة مقابل للاستنزاف في الرصيد المتاح منها – أي بحساب مقابل النفاد فيها– مع ملاحظة أن القياس لا يتضمن الوحدات المستخدمة بالفعل من هذه الموارد، حيث يدخل ذلك ضمن الحسابات القومية الحالية.

ثانياً: تيار التدفقات إلى حساب الموارد البيئية (المدخلات) : (د.محمد رافت رشاد)

حيث يمثل ذلك التيار مجموعة الأضرار أو التلوث الذي يصيب الموارد البيئية، وذلك نتيجة انتفاع أو استخدام القطاعات القومية لهذه الموارد. ويوضح الشكل التالي – تيار العلاقات بين الموارد وقطاعات الاقتصاد القومي – حيث يلاحظ الآتي:

1. تتمثل مخرجات الموارد البيئية في شكل منافع وخدمات تفيد في تأدية أوجه نشاط القطاعات القومية، إلا انها تتحول في نهاية هذا النشاط إلى نواتج ضارة بالمواد البيئية.
2. يستدعي حماية وعلاج الموارد البيئية من التلوث والأضرار ضرورة تدبير التمويل اللازم لذلك، وإن كان لذلك تأثير سلبي على الناتج والدخل القومي المحقق يجب أخذه في الحسبان.

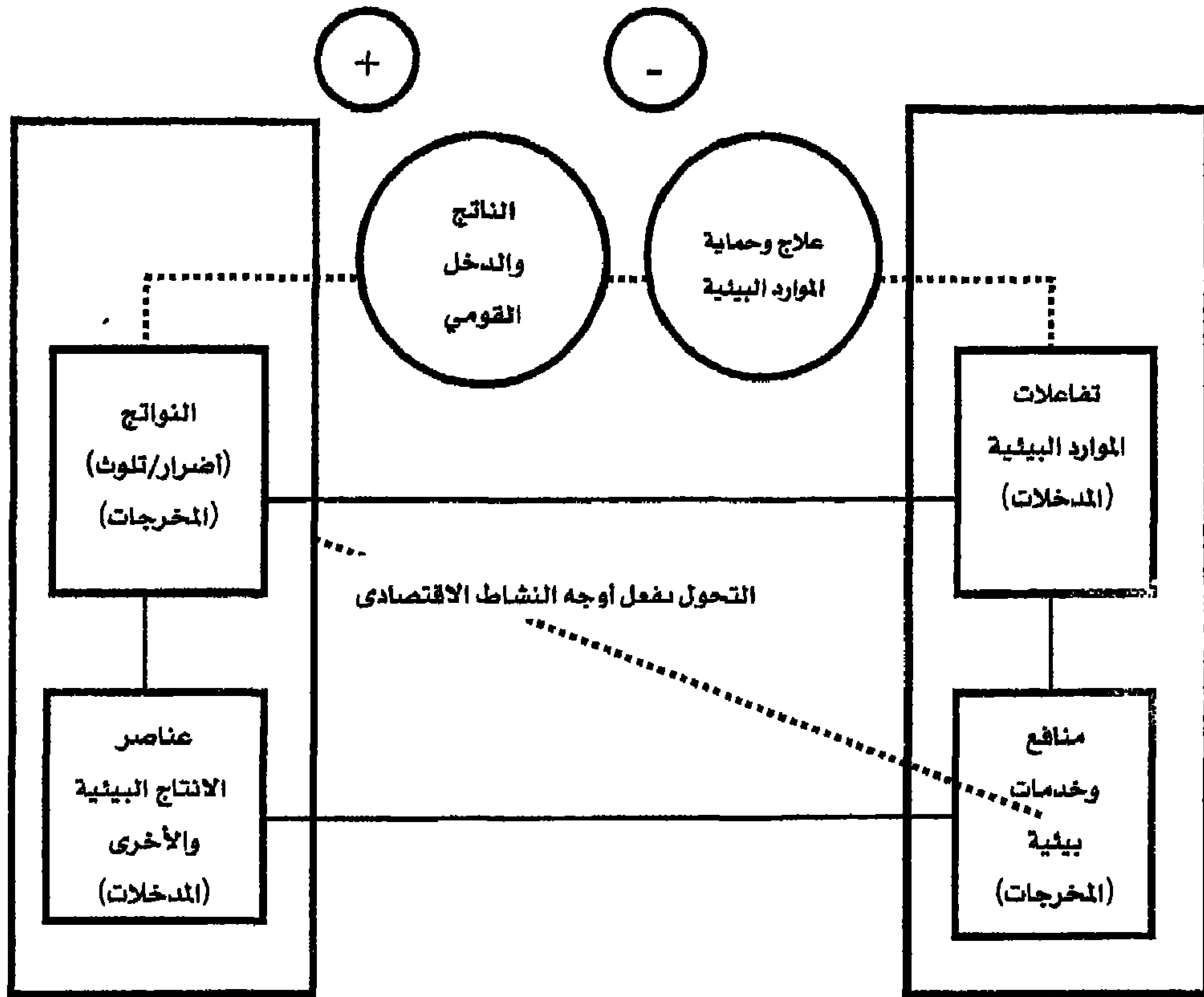

شكل يوضح تيار العلاقة بين الموارد البيئية وقطاعات الاقتصاد القومي

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن تصوير الحساب المجمع للموارد البيئية — كحساب وسيط — والذي يرمي إلى إبراز محصلة العلاقات بين الموارد البيئية المستخدمة وبين قطاعات الاقتصاد القومي، وذلك مع مراعاة ما يلي:

1. تحميل قطاعات الاقتصاد القومي بمقابل ما استفادته من خدمات ومنافع بيئية مجانية — من الموارد الدائمة — مع إدراجها بإشارة "سالبة" وذلك باعتبارها خدمات بدون مقابل، وذلك في جانب "المدخلات" — وهي بذلك تشبه الدعم أو الإعانات التي تمنح لجهات معينة.
2. إدراج مقابل "الإهلاك البيئي" للموارد غير المتجددة — الجيولوجية — في حساب القطاع الحكومي فقط، وذلك باعتباره القطاع المالك — قانوناً لهذه الموارد، مع إدراجه بإشارة "موجبة" وذلك في جانب "المدخلات".

3. إدراج مقابل الأضرار البيئية كمخرجات في قطاع الاقتصاد القومي، على أن يتم إدراجها بإشارة سالبة – بدلا من إجراء مقاصة بينها وبين عناصر المخرجات الأخرى – باعتبارها نواتج ضارة بالبيئة (د. محمد رأفت رشاد).
4. إجراء مقابلة بين الخدمات والأضرار البيئية، واستنتاج الفرق بينهما، والذي يعد بمثابة رصيد لصافي المبادلات البيئية – وإن كان يتوقع أن يكون الرصيد في اتجاه الأضرار البيئية.

وفيما يلي نموذجا مبسطا للحساب المجمع للموارد البيئية:

المدخلات		المخرجات	
مبالغ	الأضرار البيئية	مبالغ	الخدمات البيئية
xx	الأضرار من القطاعات القومية	xx	خدمات مجانية للقطاعات القومية
		xx	مقابل الإهلاك البيئي (الموارد غير المتجددة)
		xx	رصيد (صافي المبادلات البيئية)
xx	مدخلات الموارد البيئية	xx	مخرجات الموارد البيئية

نقلا عن (د. محمد رأفت رشاد)

4) الإفصاح عن التغيرات في الموارد البيئية بالحسابات القومية:

يمكن إعادة تصوير حساب إجمالي الدخل والناتج القومي، بحيث يتضمن قياس التغيرات في الموارد البيئية من الخدمات والأضرار والإهلاك البيئي، وفي هذا الصدد يمكن الاستعانة بنموذج حساب إجمالي الدخل والناتج القومي التقليدي (د. حسين شرف: 1972)، (د. محمود شوقي عطا الله: 1974)، وكذلك هيكل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) الصادر عام 1968 (U.N.,A System of National Accounts: 1968).

مع تضمين التغيرات في الموارد البيئية عليه، والتي سبق قياسها كمياً وقيمياً بعد رصدها وذلك في قسم مستقل بالحساب الموحد للدخل والناتج القومي لقطاعات الاقتصاد القومي، وذلك بعد إدخال المتغيرات البيئية في مكوناته، وذلك على النحو التالي: نقلا عن (د. محمد رأفت رشاد)

الحساب الموحد للدخل والناتج القومي:

	×	الأجور والمرتبات	××		المبيعات إلى القطاع الحكومي (سلع/خدمات)
	×	دخول متنوعة للأفراد	××		المبيعات إلى القطاع العائلي (سلع/خدمات)
	×	حصة أصحاب الأعمال في التأمينات والمعاشات	××		قيمة الزيادة في الأصول الثابتة
	×	أرباح المنشآت الفردية	××		قيمة الزيادة في المخزون السلعي
	×	الإيجارات	××		صافي الاستثمارات بالخارج
	×	زيادة فائض قطاع الأعمال عن الإعانات			
	×	الإنتاجية			
	×	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية	×××		الناتج القومي الإجمالي
	(×)	الأرباح الموزعة			
	×	الأرباح غير الموزعة	(××)		الأضرار البيئية (بالسالب)
	×	فرق تقويم التغير في المخزون السلعي			
××		الفوائد (المدينة)			
	×	الدخل القومي (إجمالي عوائد عوامل الإنتاج)			
	×	الضرائب غير المباشرة			
××		مدفوعات غير تحويلية			

(×)		الناتج القومي الصافي			
×××		الإهلاك البيئي (بالسالب)			
	×	صافي الناتج القومي (المعدل)			
	×	إهلاك رأس المال			
×××		الإهلاك البيئي			
		مجموع			
×××					
		الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي			
(××)					
××		الخدمات البيئية (بالسالب)			
		رصيد (صافي المبادلات البيئية) (بالسالب)			
×××		الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي "المعدل"	×××		الناتج القومي الإجمالي "المعدل"

نقلا عن (د. محمد رأفت رشاد)

ويترتب على تضمين قياسات التغير في الموارد البيئية بحساب الدخل والناتج القومي النتائج التالية:

1. الحفاظ على مقياس الناتج القومي "الإجمالي" وذلك بخصم بند "الإهلاك" "البيئي" – الذي تم إدراجه في حساب الموارد للقطاع الحكومي – من الناتج القومي الصافي للوصول إلى الناتج القومي الصافي "المعدل"، ثم إضافته مرة أخري للوصول إلى مقياس الناتج القومي الإجمالي "التقليدي" وحتى يظل دون تغير لإتاحة البيانات التي تعكس الأداء الاقتصادي بشكل مجمع. (د. محمد رأفت رشاد).
2. الوصول إلى مقياس الإنفاق على الناتج القومي "المعدل"، وذلك بإدراج بند "الخدمات البيئية" مخصوماً من قياس الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي،

وذلك في جانب المدخلات من الحساب – ومن أجل الوصول إلى مقياس الناتج القومي الإجمالي "المعدل" فقد تم إدراج بند "الأضرار البيئية " مخصوماً من مقياس الناتج القومي الإجمالي، وذلك في جانب المخرجات من الحساب.

3. استنتاج الفرق بين بنود "الخدمات البيئية" و"الأضرار البيئية" – كرصيد المبادلات البيئية – والذي يتساوي مع رصيد حساب الموارد البيئية – ويرجع السبب في ذلك إلى أن: (د. محمد رأفت رشاد).

تكاليف الأضرار البيئية > الخدمات البيئية

والذي يكمن في ضرورة تحمل الإقتصاد القومي للعديد من الأعباء لإزالة الآثار السلبية من إستخدام الموارد البيئية في أوجه النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى ضرورة إستعواض جزء أو كل الخدمات المقدمة من الموارد البيئية لإعادة دورتها في البيئة ومن ثم تحقيق خدمات ومنافع بيئية جديدة، وذلك على مدار فترات زمنية طويلة – لذلك فإن :

تكاليف الأضرار البيئية = الخدمات البيئية + تكاليف حماية وإصلاح الموارد البيئية (د. محمد رأفت رشاد).

لذا فإنه كان من الطبيعي توقع رصيد حساب الموارد البيئية واتجاهه ناحية الأضرار البيئية على حساب الخدمات البيئية.

4. استمرار الحفاظ على التوازن في جانبي الحساب، وذلك من خلال العلاقات التالية:

أ) معادلة التوازن التقليدي:

الاتفاق على الناتج القومي (القيمة المضافة) = الناتج القومي الإجمالي(2)

ب) معادلة التوازن في الحساب:

بعد إضافة المتغيرات البيئية للحساب، ارتكازا على معادلة رقم (2):

الإنفاق على الناتج القومي = الخدمات البيئية + رصيد المبادلات البيئية = الناتج القومي الإجمالي – الضرر البيئي(3) = الناتج القومي الإجمالي – الضرر البيئي(3).

5. استنباط عدة مؤشرات معدلة بالمتغيرات البيئية – وذلك على النحو التالي:

إما أن :

الناتج القومي الإجمالي "المعدل" = الناتج القومي الإجمالي (التقليدي) – الأضرار البيئية (4).

حيث يستدل من ذلك، أن الزيادة في الناتج القومي تعني ارتفاع مستوي الرفاهية الاقتصادية (Welfare) للمجتمع خلال فترة القياس، وإن كان يعني في ذات الوقت زيادة في استخدام واستنزاف الموارد البيئية المتاحة ولعل ذلك يؤدي إلى تركيز الجهود من أجل علاج وحماية الموارد البيئية وتدبير التمويل اللازم لذلك – ويتوقع أن ينعكس ذلك على الناتج القومي الإجمالي في شكل تحقيق رفاهية اقتصادية حقيقية في ظل مستوي مرتفع للجودة البيئية. (د. محمد رأفت رشاد).

أو أن:

الناتج القومي الإجمالي "المعدل" =

الناتج القومي الإجمالي "التقليدي" + الخدمات البيئية (5).

حيث يستدل من ذلك، أن الزيادة في الناتج القومي غير صحيحة ولا تعبر عن الحقيقة، وذلك نتيجة الاستخدام المجاني للموارد البيئية المتاحة، ويدل ذلك – ضمناً – أن قطاعات الاقتصاد القومي قد حققت دخلاً مبالغاً نتيجة لذلك.

كما أن الجانب الآخر للمعادلة رقم (5) يوضح إلى أي مدي استبدلت بعض القطاعات (خاصة قطاع الأعمال) استخدام المعدات والتجهيزات الرأسمالية والجارية لأداء نشاطها وتحقيق أهدافها باستخدام الموارد البيئية المتاحة، وإن كان ذلك يدعو إلى بيان التمويل اللازم للاستثمار في هذه التجهيزات لإحلالها محل الموارد البيئية. (د. محمد رأفت رشاد).

ويمكن تحديد المقدار الذي أضافه الناتج القومي (الحقيقي) للرفاهية الاقتصادية في المجتمع عن فترة القياس، وذلك بدمج المعادلتين (4)،(5)؛ (د. محمد رأفت رشاد).

الناتج القومي الإجمالي "المعدل" =

الناتج القومي الإجمالي "التقليدي" ± رصيد المبادلات البيئة (6)

وينشأ عن هذه المعادلة ضرورة العمل في اتجاهين :

اتجاه علاج التلوث والضرر البيئي، واتجاه الاستثمار في الموارد الرأسمالية التي تساهم في تفادي التلوث البيئي، وكاستخدام يساهم في تخفيض الضرر البيئي وعدم استنزاف الموارد البيئية بمعدلات مرتفعة.

لذلك يستدعي الأمر إعادة صياغة المعادلة رقم (6) – لتكون على النحو التالي :

الناتج القومي الإجمالي " المعدل" = الناتج القومي الإجمالي "التقليدي" – (صافي المبادلات البيئية + تكاليف حماية وعلاج البيئة) (7)

ومن هنا تزداد الحاجة للاتجاه نحو استخدام وسائل التقنية الحديثة، بما يحافظ على جودة الموارد البيئية، وبما يحقق التعادل بين الخدمات والأضرار البيئية – أي عند نقطة الصفر– مما يؤدي إلى الحصول على الناتج القومي الإجمالي الذي يعبر عن مقدار الرفاهية الاقتصادية الحقيقية التي أضيفت للمجتمع. (د. محمد رأفت رشاد).

كما ويمكن الحصول على الناتج المحلي الصافي المصحح بيئياً بإنقاص إجمالي تكاليف استنزاف البيئة إضافة إلى الاهتلاكات رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي[1]. ويمكننا إيضاح ذلك بشكل مفصل كالآتي:

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق:

(_) مستلزمات الإنتاج الوسيطة.

= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

(_) اهتلاك رأس المال الأساسي.

= الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.

(_) النقص الحاصل في قيمة رأس المال الطبيعي.

أ) النقص الكمي (في الثروات الباطنية والثروات النباتية والحيوانية).

ب) الانخفاض النوعي في قيمة البيئة الطبيعية (التلوث) بأشكاله المختلفة.= الناتج المحلي الصافي المصحح بيئياً.

إن الناتج والدخل القومي بيئياً والذي يأخذ بالاعتبار رأس المال الطبيعي يعطي قياساً أكثر دقة لحقيقة النمو. فالدخل الحقيقي ما هو إلا مقياس الأقصى ما يستطيع بلد من البلدان أن يستهلكه دون أن ينضب مخزون أرصدته الإنتاجية في المستقبل، كما عبر عن ذلك جون هيكس[2].

(1) Wicke,Lutz. Umweltokonomie. Munchen: Verlag Vahle,1991.

(2) لوتز، ارنست/ موناسينغ، موهان.(المحاسبة عن البيئة)، مجلة التمويل والتنمية،م28،ع1،(1999)،19-21.

6. تركز القياسات على الخدمات البيئية وليس المنافع البيئية فمن المتصور أن الضرر البيئي هو التتابع العكسي للخدمات البيئية المقدمة للقطاعات القومية المختلفة.

ذلك فأي علاج أو تخفيض للضرر البيئي بمثابة محاولة لإصلاح الموارد المتدهورة ومن ثم عودتها لحالتها الأصلية، ولعل هذا الإصلاح قد يؤدي إلى الحصول على "منافع" تضاف لرصيد الموارد البيئية من أجل استمرارها في تقديم للأجيال المقبلة.

الإفصاح عن تكاليف ومنافع علاج وحماية الموارد البيئية:

من شأن إدراج تكاليف حماية البيئة بالحسابات القومية التأثير على مقاييس الدخل القومي، وإن كان يستدعي ذلك ضرورة إجراء عدة تسويات على رقم إجمالي الدخل القومي– وتتمثل أهم هذه التسويات فيما يلي: (Hueting, R:1989) (د.محمد رأفت رشاد).

1) تعديل الدخل القومي نتيجة تكاليف حماية البيئة:

حيث يستدعي ذلك إجراء عدة تسويات في مقدمة نشرات الحسابات القومية – مع ملاحظة:

1. أن التعديل جزئي فقط. حيث أن الجزء الأكبر للخسائر البيئية لم يتم إعادته أو استعواضه.
2. ان التغيرات في كل من الأرقام الجارية والمصححة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا تظهير النمو الاقتصادي أو مسار الرفاهية عبر الزمن.
3. إن إعادة التخصيص بتغيير تشكيلة الإنتاج والاستهلاك بدلا عن البيئة (كاستخدام الدراجات والمواصلات العامة بدلا من استخدام السيارات الخاصة نتيجة القيود الطبيعية أو فرض الضرائب) يحدد مدي التضحية. وإن كان ذلك لا ينعكس في الحسابات القومية بصورة واضحة. (د. محمد رأفت رشاد).

2) إجراء التعديلات نتيجة تكاليف حماية البيئة : باستخدام التقديرات، وذلك بقياس وتقدير استعداد الأشخاص على الدفع بالكامل أو جزئيا لصيانة وإصلاح الموارد البيئية التالفة، إلا أن هذه الطريقة لا توفر دائما تقديرات واقعية للعديد من الأسباب، مما يؤدي إلى تقديرات غير ملائمة للانحرافات البيئية. (د. محمد رافت رشاد).

3) إجراء التعديلات نتيجة تكاليف حماية البيئية: باستخدام معايير التنمية الاقتصادية المتواصلة (Sustainable Development)، حيث يمكن على أساسها مقارنة أسعار الظل للخسائر البيئية بأسعار السوق (والتي يرتكز عليها أرقام الدخل القومي). وفي هذه الحالة يتم تقدير نفقات حماية البيئة اللازمة للوصول إلى المعايير الطبيعية للاستفادة من توافر وجودة الموارد البيئية، وبما يؤدي إلى استمرار عطاء هذه الموارد ومن ثم مواصلة نمو الدخل القومي. (د. محمد رأفت رشاد).

إلا أنه لا تتوافر بيانات – صريحة – بشأن تكاليف حماية البيئة يمكن على أساسها إجراء تلك التعديلات على الدخل القومي. لذا، فالأمر يتطلب توفير مقاييس أو معايير للأضرار البيئية، حيث يستتبعها إعداد برامج لحماية وصيانة الموارد البيئية، وفي إطار خطة قومية، وبما يؤدي إلى إعداد تقديرات باحتياجات تنفيذها – فنيا وإداريا وماليا – على أن يكون ذلك من خلال المسئولين عن حماية البيئة بالدولة. (د. محمد رأفت رشاد).

ومن ناحية أخرى، فإن أحد المنافع العديدة التي يمكن أن تنجم عن علاج التلوث والضرر البيئي هو استعادة الموارد القابلة للاستخدام. وعملياً فإن بعض المنافع عادة ما تكون بسيطة، وفي حالة تحديدها، فإن الطريقة التقليدية للتعامل معها في نطاق الحسابات القومية قد يعبر عنها في شكل تكاليف علاج سلبية، ويكون الدليل على ذلك هو حدوث تحسن في الصحة، والشعور بالاستمتاع بالبيئة الطبيعية، وفي هذا الصدد، توجد عدة أساليب لتقدير المنافع غير المباشرة بين تكاليف التلوث البيئي ومنافع علاجه، تشمل: (Blades, W.Derk) (د. محمد رأفت رشاد).

1) أسلوب قياس المنافع بالأضرار التي تم تجنبها، بافتراض أن تكاليف الأضرار ومنافع علاجها هما وجهان لعملة واحدة، وباعتبار تكاليف علاج التلوث لا يمكن بيعها في السوق.
2) أسلوب قياس المنافع بالقيم السوقية– وليس بتكاليف العلاج – وذلك في حالة ما إذا كانت الموارد البيئية المتاحة مستخدمة بالفعل. وإن كان يصعب تضمين هذا القياس بالحسابات القومية في المستقبل القريب – فالتقييم بالتكلفة هو كل ما يمكن إنجازه بطريقة ملائمة في الوقت الحالي. (د. محمد رافت رشاد)

لذلك سوف تظل هناك مشكلة قياس وترجمة منافع علاج البيئة من التلوث إلى وحدات كمية وقيمة يمكن التقرير عنها بالحسابات القومية – كما في حالة الحصول على إحصاءات عن: انخفاض عدد المواليد من الأطفال نتيجة تنفيذ برامج لرعايتهم ضد أمراض بيئية معينة أو عدد حالات شفاء المرضي من بعض الأمراض الصدرية للمترددين على العيادات الطبية في منطقة صناعية معينة – مما يشير إلى أهمية توفير وانتظام الإحصاءات عن حالات التلوث البيئي وبرامج العلاج المنفذة – كما تبرز أهمية تكامل المعارف المختلفة من أجل تصغير القياسات المتخصصة في مجال البيئة، وبما ينعكس بالإيجاب على مصداقية التقرير عن المتغيرات البيئية بالحسابات القومية. بالإضافة إلى عدم إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الحكومية والهادفة للربح في التحول نحو بيئة نظيفة. وذلك من خلال تطبيقها لمعايير إدارة الجودة الشاملة (T.Q.M) بشكل يسمح بتكامل ونمو هذه المنظمات في ظل جودة بيئية مرتفعة ومتواصلة. (د. محمد رأفت).

الفصل الثالث

نظام الموازين الاقتصادية القومية

نظام الموازين الاقتصادية القومية[1]

يعتبر نظام الموازين الاقتصادية وسيلة هامة وأداة رئيسية من أدوات التخطيط الاقتصادي، فبواسطته يتم إيجاد التجانس والانسجام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعجلة. كما أن إعداد الخطة الاقتصادية، الطويلة منها والقصيرة الأجل، يتطلب توفير التوازن بين الموارد الاقتصادية المتاحة وبين استخداماتها بالشكل الذي يضمن كفاءة عالية لهذا الاستخدام ويؤمن إمكانية تفادي الاختناقات الاقتصادية والخلل في التنمية الذي يمكن أن يحدث خلال مرحلة تنفيذ مهام الخطة.

1) تعريف الميزان الاقتصادي:

الميزان الاقتصادي: هو الجدول الذي يحوي في أحد طرفيه الموارد وفي الطرف الآخر استعمالات هذه الموارد.

كما عرّف الدكتور نور الدين الموازين الاقتصادية على أنها جداول تتحقق من خلالها عملية الموازنة بين الموارد الفعلية (أو التقديرية) والاستخدامات الفعلية أو التقديرية لتلك الموارد الاقتصادية. وبذلك يساعد نظام الموازين الاقتصادية على تحديد مستويات منسجمة من الإنتاج في مختلف الفروع ويساعد على تحقيق توزع أفضل لوسائل الإنتاج بين مختلف هذه الفروع وتأمين التوافق بين الإنتاج والاستهلاك لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع.

ويتألف طرف الموارد (المصادر) من العناصر التالية:

- الإنتاج المحلي — المستوردات — التغير في المخزون.

(1) للمزيد يمكن الرجوع إلى:
- د. خالد الحامض ،مبادئ التخطيط الاقتصادي – أسس ومبادئ،جامعة حلب،1975م، ص124-150.
- د. نورا لدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، جامعة تشرين، 2001-2002م،95 وما بعد..
- د. أحمد مراد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، دمشق، 1973، ص272 وما بعد

أما طرف الاستعمالات (الاستخدامات) فيتكون من العناصر التالية:

- الاستهلاك النهائي– الاستهلاك الوسيط– التكوين الرأسمالي– الصادرات– التغير في المخزون– الضياع أو الهدر.

وسنعطي فيما يلي تعريفاً موجزاً لكل من العناصر المذكورة:

1. الإنتاج المحلي: وهو عبارة عن مجموع السلع التي تتأتى من الطاقات الإنتاجية الموجودة على الرقعة الجغرافية التي يوضع لها الميزان وفي الفترة الزمنية المعينة.
2. المستوردات: وهي عبارة عن مجموع السلع التي يتم استيرادها من قبل الدولة (إن كان المكان المحدد دولة) من المصادر الأجنبية، أو التي يتم نقلها من إقليم أو مناطق أخرى (إذا كان المكان إقليمياً أو منطقة) وذلك في الفترة الزمنية المعينة.
3. التغير في المخزون: ويقصد بالمخزون السلع التي تم إنتاجها خلال مرحلة سابقة ولم تستعمل (أو تستخدم) وأصبحت من الموجودات (أو الموارد) الحالية، ولذلك فإن التغير في المخزون يشكل مصدراً من مصادر السلع المتاحة في منطقة ما وفي فترة زمنية معينة.
4. الاستهلاك النهائي: هو الجزء المستخدم لإشباع حاجات المستهلكين، أفراد أو حكومة. ولذلك يقسم الاستهلاك النهائي إلى: استهلاك خاص واستهلاك عام أو حكومي. ويمكن تقسيم الاستهلاك الخاص إلى استهلاك خاص في المدن واستهلاك خاص في الريف.
5. الاستهلاك الوسيط: هو ذلك الجزء من السلع الذي يدخل في صناعة سلع أخرى أي أنه من مستلزمات إنتاج سلع أخرى.
6. التكوين الرأسمالي: يساهم في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو صيانة طاقات إنتاجية قائمة.
7. الصادرات: هي السلع التي تتدفق خارج حدود المنطقة المدروسة في الفترة الزمنية المحددة.
8. أما السلع التي لا تدخل ضمن البنود المذكورة أعلاه فإنها تؤدي إلى زيادة الموجودات في المخازن والمستودعات وتشكل بذلك زيادة في المخزون.

9. أما البند الأخير فلا يمكن اعتباره أحد استخدامات السلع المتاحة وإنما ينتج عن عمليات النقل والتخزين وهو الضياع أو الفقد ويطلق عليه أحياناً تعبير التلف أو الفقد.

2) تصنيف الموازين الاقتصادية:

يمكن أن تصنف الموازين الاقتصادية بأشكالٍ مختلفة نذكر منها مثلاً التصنيف وفقاً للفترة الزمنية التي تنظم من أجلها أو بحسب المستوى الاقتصادي أو بحسب طبيعتها.

أ. بحسب الفترة الزمنية التي تعد من أجلها نجد الأشكال التالية:

- موازين تاريخية إحصائية تعكس واقعاً ماضياً.
- موازين تقريرية (أو تنفيذية) ترصد الواقع الحالي.
- موازين مستقبلية توضع عن الفترة المتنبأ لها أو المخطط لها وهي إذاً توجد على نوعين:

■ موازين توجيهية وهي توضع في المرحلة التحضيرية للخطة أي في مرحلة إعداد مشروع الخطة الاقتصادية.
■ موازين تخطيطية وهي تلك الموازين التي تدخل في بنية الخطة وتعتبر جزءً من عناصرها ومكوناتها.

ب. بحسب المستوى الاقتصادي: تقسم إلى ما يلي:

- الموازين التحليلية (التفصيلية) على مستوى المنشأة وهي تشمل الموازين البشرية والمادية والمالية.
- موازين التشابك القطاعي.
- ميزان الاقتصاد الوطني.

ج. بحسب طبيعتها:

- موازين بشرية.
- موازين مادية (سلعية).
- موازين مالية (قيمية).

يمكن الاستعانة بالرسم التوضيحي في الشكل (1) الذي يبين نظام الموازين الاقتصادية ومستوياتها وعلاقاتها فيما بينها.

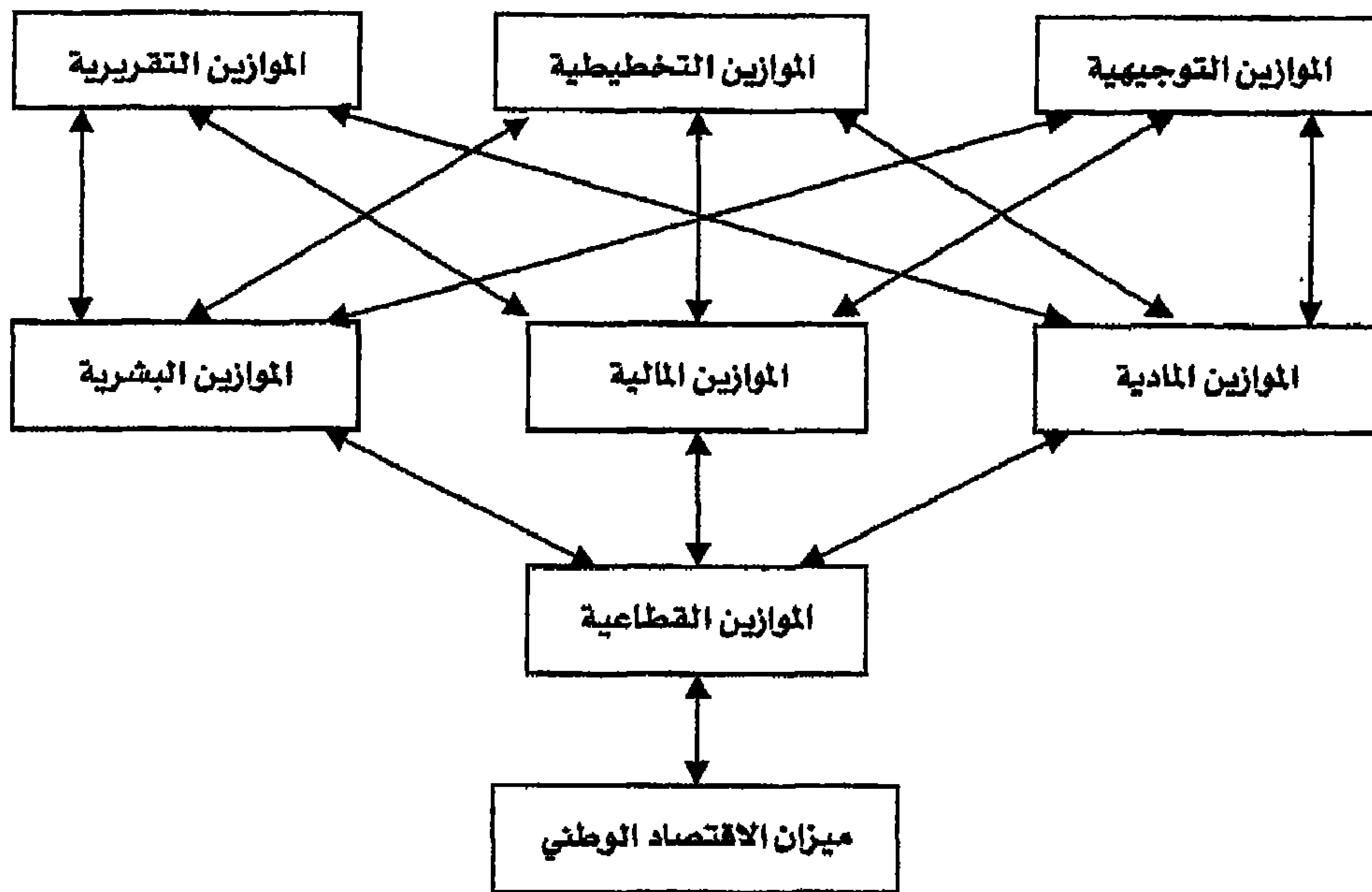

الشكل (1): نظام الموازين التخطيطية

1) موازين الموارد البشرية وقوة العمل:

تنظم موازين الموارد البشرية وقوة العمل على كافة المستويات الاقتصادية وهي لتتناول كما هو واضح من تسميتها موارد واستخدامات قوة العمل والسكان ومن خلال تنظيم هذه الموازين تحدد قوة العمل اللازمة من حيث الكم والنوع اللازمة لتنفيذ المهام الإنتاجية المخططة وعلى أساسها تحدد مهمات تأهيل قوة العمل ورفع كفاءتها لتأمين الكوادر اللازمة.

كما ويمكن أن تحدد حجم البطالة العامة والبطالة الموسمية وكذلك من توزيع العاملين على القطاعات المختلفة.. ومن معرفة علاقة عدد العاملين وما ينتجونه من قيم مضافة جديدة . بالإضافة إلى معرفة حجم قوة العمل وهيكلها وأزمتها التركيبية المتولدة من الأزمة التركيبية في مجمل الاقتصاد الوطني يمكن استخلاص معلومات أخرى هامة جداً. مثل إنتاجية العمل العامة في القطاعات والفروع المختلفة وكذلك نتعرف من معطيات هذا الميزان والبيانات الأخرى المرتبطة به على مؤشر العمل منسوباً، إلى رأس المال أو الناتج في القطاعات الرئيسية. ومعرفة الوزن النسبي وتطوره بين سنة الأساس والسنة المعينة بالتحليل أو التخطيط لقوة العمل إلى كل من القوة البشرية والسكان والوزن النسبي وتطوره خلال نفس الفترة للعاملين في الفروع الإنتاجية المادية المباشرة والعاملين في الفروع غير الإنتاجية بصورة مباشرة (الخدمات).

2) الموازين المادية (السلعية):

هي نمط من الموازين الاقتصادية يختص بالجانب المادي للنشاط الاقتصادي يمكن أن تنظم بالنسبة لكل سلعة أو مجموعة سلع متشابهة أو سلع مختارة ذات أهمية إستراتيجية. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الموازين التي منها: ميزان مصادر واستخدامات الثروات الطبيعية (نفط، غاز، حديد،..الخ) الثروة الحيوانية، المنتجات الزراعية، الطاقة، المياه، الموجودات الثابتة (مباني، مكائن وآلات...)،... الخ.

الميزان السلعي يستند إلى العلاقة الأساسية التالية:

المخزون في أول الفترة + كافة الموارد خلال الفترة المحددة للميزان	=	الاستخدام في كافة المجالات خلال نفس الفترة + المخزون في آخر الفترة المحددة للميزان

ومن هذه المساواة ننتقل لنرسم نموذج مبسط للميزان السلعي:

الموارد	الاستخدامات
1. المخزون في أول المدة	1. للاستهلاك الوسيط
2. الإنتاج	2. للاستثمار والتكوين الرأسمالي
3. الواردات	3. للاستهلاك النهائي
4. من الاحتياطي	4. للصادرات
5. موارد أخرى	5. للاحتياطي
(إعانات، هبات،...)	6. مخزون آخر المدة
	7. الفاقد
إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات

الشكل (2): نموذج مبسط للميزان السلعي

هذا النموذج ليس ثابت وإنما يمكن أن نجد أشكال أخرى تضيف أو تنقص من تلك البنود المكونة لطرفي هذا الميزان.

تتم موازنة الميزان بزيادة او نقصان قيم بعض البنود المكونة له بحسب ما هو متاح وبما يخدم تحقق أهداف الخطة بالشكل الأمثل على المدى البعيد. وهذا بالذات يتطلب التحليل والدراسة المستفيضة قبل اتخاذ أي إجراء من هذا النوع.

3) الموازين المالية (القيمية):

هي بشكلٍ عام موازين تجميعية وبالتالي لا بد أن تكون قيمية وتضم هذه المجموعة عدداً من الموازين منها على سبيل المثال موازين الفروع الإنتاجية ميزان الإنتاج الاجتماعي، ميزان الدخل القومي، ميزان خزينة الدولة، ميزان الموارد والنفقات للقطاع العام، ميزان الموارد والنفقات للقطاع الخاص، ميزان دخول ونفقات السكان، موازين موارد ونفقات المؤسسات الحكومية والاجتماعية، ميزان المدفوعات، ميزان الموارد والنفقات للمصارف وشركات التأمين من تلك الموازين نستعرض ميزان موارد ونفقات السكان.

هو واحد من الموازين المالية التي تهدف إلى تأمين التوازن بين موارد ونفقات السكان ويجدر بالملاحظة أن نذكر أن بنود هذا الميزان لا تشمل سوى الموارد والنفقات التي تتم لقاء بدل نقدي في السوق. هذا يعني لا تحتسب تلك السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك ذاتياً دون المرور عبر علاقات السوق.

ميزان موارد ونفقات السكان يسمى أيضاً/حساب الدخل والإنفاق الشخصي/كما هو متعارف في الحسابات القومية العادية (الفعالية). والشكل العام لهذا الحساب هو كما في الشكل (3).

ميزان موارد ونفقات السكان

– مخصصات صناديق الادخار – الضرائب والرسوم على دخول الأفراد – الحوالات النقدية إلى الخارج – المخصصات النقدية لشراء السلع والخدمات	– عوائد عوامل الإنتاج (أجور وأرباح وريع وفوائد) – المنح والمساعدات الحكومية النقدية – الحوالات النقدية من الخارج
المجموع العام للمصاريف النقدية	المجموع العام للإيرادات النقدية

الشكل (3): نموذج مبسط لميزان موارد ونفقات السكان

وظائف ميزان موارد ونفقات السكان:

يمكن حصر أهم وظائف ميزان موارد ونفقات السكان من وجهة النظر التخطيط فيما يلي:

1. تأمين التوازن بين موارد ونفقات السكان.
2. متابعة توزيع الموارد على مختلف فئات السكان ومراقبة هذا التوزيع.
3. تأمين التوازن بين حجم القدرة الشرائية من جهة وحجم أسعار إجمالي السلع الاستهلاكية المطروحة في السوق من جهة أخرى.
4. عزل رصيد مشتريات السكان عن بقية النفقات.

5. مراقبة ومتابعة تحرك وانتقال القوة الشرائية من منطقة إلى أخرى علماً بأن هذه الوظيفة تقتصر على الموازين التي توضع على مستوى المناطق فقط.

أسلوب تأمين التوازن في ميزان موارد ونفقات السكان يكون انطلاقاً من وضعية الميزان هل هو في حالة فائض أم عجز.

يكون الإصلاح عن طريق تخطيط كل عنصر من العناصر المكونة لطرفي هذا الميزان والتي أهمها:

- عوائد عوامل الإنتاج (الأرباح – الأجور – الريوع – الفوائد).
- السياسات المالية المتعلقة بـ (الضرائب – الرسوم – القروض...).

ومن ناحية أخرى فإن تأمين هذا التوازن يهدف إلى تحقيق أمرين هامين هما:

- الحفاظ على استقرار قيمة النقد الوطني.
- خلق التوازن في مجمل الدورة السلعية وذلك انطلاقاً من ضرورة قانون التطور المتناسق لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني.

4) ميزان الدخل القومي:

يلعب ميزان الدخل القومي الدور الرئيسي والأساسي في مجال منظومة الحسابات والدلائل للتعليل الاقتصادي لخطة تطوير الاقتصاد الوطني ككل وعلى صعيد القطاعات الاقتصادية والمناطق والأقاليم، وينظم ميزان إنتاج وتوزيع الدخل القومي إلى الموازين النقدية القيمية الإجمالية التركيبية.

في مجال تخطيط الدخل القومي ومدلولاته، يحسب حجم الدخل القومي من قبل الهيئات التخطيطية والمالية، عن طريق حساب قيمة الإنتاج الإجمالي، ومن ثم حسم قيمة مستلزمات المادية في مجال إنتاج المنتجات الإجمالي.

إن أهمية ميزان الدخل القومي، كأبرز الأدوات الموازينية التخطيطية وكأحد المكونات الأساسية لميزان الاقتصاد الوطني، – تبرز من خلال أن معدلات نمو الدخل القومي بشكل إجمالي وعلى الصعيد القطاعي، تحدد وتعطي التصوير الواضح عن مستوى الفعالية الاقتصادية للإنتاج الاجتماعي، ومستوى إنتاجية العمل، وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية الإجمالية.

الفقرة: ميزان الاقتصاد الوطني السوفيتي

يمثل الميزان الإجمالي للاقتصاد الوطني في تركيب معين نظاماً وشكلاً معيناً لعلاقات اقتصادية متبادلة مادية عينية ونقدية قيمية. فبواسطة هذه الموازين الاقتصادية وعن طريقها يمكن تحقيق التوازن المادي والمالي والبشري على المستوى القومي والتي يعتمد كبديل للحسابات الاقتصادية القومية.

إم ميزان الاقتصاد الوطني يعكس التناسقات الاقتصادية لمسيرة عملية إعادة الإنتاج الواسع:

1. خلال فترة الخطة المنصرمة، عند وضع الموازين الإخبارية.
2. خلال فترة الخطة المستقبلية القادمة.

والسؤال الآن هو ماذا يتضمن ميزان الاقتصاد الوطني؟.

يتضمن النواحي التالية:

- الإنتاج واستعمال الناتج الاجتماعي والدخل القومي بأشكالها الحسية الطبيعية.
- الروابط التي تشكل في عملية إعادة الإنتاج بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.
- الإنتاج والتوزيع، وإعادة التوزيع والاستخدام النهائي للدخول.
- الموارد المتاحة للمجتمع واستعمالاتها.
- حجم الثروة القومية من حيث التركيب والاستعمال.
- حجم الخدمات وتوزيعها حسب الفروع الاقتصادية.

- درجة ومستوى الرفاه المادي للشعب.

مما تقدم، تبرز أهمية ميزان الاقتصاد الوطني الاقتصادية والاجتماعية، ودوره في مجال تقرير مهام خطط الاقتصاد الوطني المستقبلية والجارية.

ميزان الاقتصاد الوطني، يعطي إمكانية الإظهار والاستكشاف الفعال لاحتياطي الموارد المادية والمالية والعمالية في الإنتاج الاجتماعي، كما يخلق إمكانية الاستخدام العلمي لهذه الموارد، ولذلك دفع معدلات (وتائر) عملية إعادة الإنتاج الواسع إلى الأمام.

- **تركيب ميزان الاقتصاد الوطني ومؤشراته الأساسية:**

يتألف ميزان الاقتصاد الوطني من مجموعة جداول مستقلة يختص كل منها بوصف ناحية معينة من نواحي الإنتاج. ويتضمن هذا الميزان أربعة موازين رئيسية هي:

1. ميزان الإنتاج (ميزان مادي) والذي يشتمل على الاستهلاك والتراكم الرأسمالي للناتج الاجتماعي الإجمالي.
2. ميزان الإنتاج (ميزان مالي) الذي يشتمل على التوزيع وإعادة التوزيع والاستهلاك النهائي لمجمل الناتج الاجتماعي والدخل القومي.
3. ميزان اليد العاملة.
4. ميزان الثروة القومية.

ونشير هنا بإيجاز إلى أهم العلاقات التوازنية في نظام موازين الاقتصاد الوطني.

❖ الإنتاج الاجتماعي الإجمالي = الاستهلاك الوسيط + الدخل الوطني

❖ الإنتاج الاجتماعي الإجمالي + الواردات=

الاستهلاك المادي الوسيط + الاستهلاك النهائي + صافي التراكمات+الصادرات

❖الدخل الوطني =

الاستهلاك النهائي+ التراكم(الادخار للاستثمار) ± صافي التعامل مع العالم الخارجي

وأسس التقييم وفقاً لنظام الموازين، تستند إلى قاعدة عامة مفادها، هو أن تقييم المخرجات (الإنتاج) من البضائع والخدمات الفعالة (المادية) يكون على أساس قيمة المنتج، وهو السعر الذي يبيع به المنتج إنتاجه عند باب المؤسسة زائداً، صافي الضرائب غير المباشرة عليها. وتقييم المدخلات (الاستخدامات) من البضائع والخدمات الفعالة، بناءً على قيمة المشتري، وهو السعر السابق للمنتج، مضافاً إليه، تكاليف النقل والهامش التجاري.

والقيمة المضافة في نظام الموازين، هو الدخل الصافي بعد طرح قيمة اندثار الأصول الثابتة خلال العام الجاري. وهذه القيمة المضافة تتوزع إلى عوائد العمل (الأجور والمرتبات)، وفائض اقتصادي للمجتمع، كلاهما أخيراً يستخدم في الاستهلاك النهائي والتراكم[1].

الفقرة: الميزانية القومية في الاقتصاد الرأسمالي

تعتمد الميزانية القومية كأداة من أدوات البرمجة الاقتصادية المنتهجة في الدول الرأسمالية، إذ تقوم هذه الدول – محاولة خلق نوع من التوزان الاقتصادي– بدراسة العلاقات المرتبطة بتطور الدخل القومي وتوزيعه، من خلال ميزانية قومية

(1) لمزيد من التفاصيل بالإضافة للمراجع التي سبق ذكرها، يمكن العودة إلى :

- د.مجيد مسعود، نظام الموازين، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،1976.
- ماجد باصيل، الموازين السلعية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد 1979.
- د.سعد حافظ محمود، مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية وإستخداماتها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،1980.

للموارد والاستخدمات في الاقتصاد الرأسمالي ورغم نمو قطاع الدولة، فإن الأساس هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتعتمد الدولة هنا بشكل أساسي على القطاع الخاص وينحصر دورها في محاولة استكشاف اتجاهات هذا القطاع ودراسة التغيرات المتوقعة في الطلب النهائي الداخلي والخارجي.

في هذا المجال تمارس الدولة دورها المشار إليه فإنها تستخدم الوسائل التالية:

1. استطلاع اتجاهات القطاع الخاص المحتملة مستقبلياً وتحديد دور الدولة في مجال:

- سياسة التوظيفات الرأسمالية.
- حجم ومستوى العمالة المتوقع، وتوزع الشاغلين على القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، وبين إدارات ومنشآت الدولة والقطاع الخاص.
- سياسات التوظيف والأجور.
- السياسات السعرية.

2. وضع تقديرات أولية للإنفاق الحكومي الداخلي والخارجي.
3. تحديد معدلات نمو الدخل المرتقبة، من خلال الدراسات الاقتصادية والإحصائية والقياسية عن المتغيرات المستقبلية المتوقعة، وتحديد اتجاهات توزيعه نحو الاستهلاك، بشقيه الاجتماعي والشخصي، والتراكم.
4. تحديد حصيلة الضرائب وحجوم المدخرات.
5. التنبؤ باحتياجات البلد عن طريق الاستيراد، لتلبية حاجات الإنتاج أو الاستهلاك، وكذلك التنبؤ بإمكانيات التصدير المستقبلية.
6. في مجال إعداد البرامج الاقتصادية بين الدول الرأسمالية، تطبق قواعد الموازنة الأساسية للمحاسبة القومية التي تتمثل في:

أ. موازنة الدخل مع الإنفاق.
ب. موازنة الطلب الكلي مع العرض الكلي.
ج. موازنة المدفوعات الخارجية.

ومن خلال هذه الموازنات، تتضح الاتجاهات التضخمية (ميل الطلب لتجاوز الموارد المتاحة)، أو الانكماشية في الاقتصاد الوطني كما تمكن هذه الموازنات الدول من التدخل باتجاه رسم سياسات لمعالجة هذه الاتجاهات التضخمية أو الإنكماشية، من خلال سياسات اقتصادية أو مالية، يطلق عليها أدوات السياسة الاقتصادية. وهذه الأدوات التي يلجأ إليها في محاولة التأثير على مسار بعض المتغيرات الاقتصادية، يمكن أن يتمثل بعضها في الآتي:

1. تغيير حجم وقنوات الإنفاق الحكومي.
2. تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كتحديد نصيب الدولة في مجال الاستثمارات والتكوين الرأسمالي.
3. استخدام السياسة الضريبية للتأثير على حجم الدخل التصريفي للسكان وتوزيعه.
4. استخدام سياسات نقدية معينة وقيود وحوافز وضرائب، بهدف تشجيع نشاط معين والحد من نشاط آخر.

5) الموازين القطاعية:

هي موازين قيمية تجميعية تبنى بالأساس انطلاقاً من الموازين السلعية تتجمع فيها المعلومات عن السلع المتجانسة التي تكون بمجملها إنتاج القطاع المعني.

ويأخذ الميزان القطاعي الشكل المبسط التالي:

ميزان إنتاج قطاعي مبسط

– المشتريات من القطاعات الأخرى	– مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى
– الاستيراد	– مبيعات استهلاكية
– قيمة مضافة إجمالية	– مبيعات رأسمالية
	– زيادة مخزون
	– التصدير
المجموع = إجمالي قيمة الإنتاج في القطاع المعني	

لنفرض قد تجمعت لدينا الموازين القطاعية الخاصة باقتصاد مبسط مكون من ثلاث قطاعات هي الزراعة والصناعة والخدمات، وكانت على الشكل التالي:

استخدامات	ميزان قطاع الزراعة موارد
380 مشتريات من القطاعات الأخرى	550 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى
100 من قطاع الزراعة	100 إلى قطاع الزراعة
400 من قطاع الصناعة	400 إلى قطاع الصناعة
100 من قطاع الخدمات	50 إلى قطاع الخدمات
	150 مبيعات استهلاك نهائي
400 قيمة مضافة	100 مبيعات رأسمالية
	30 تغير مخزون
	70 صافي الصادرات
1000	1000

استخدامات	ميزان قطاع الصناعة موارد
1000 مشتريات من القطاعات الأخرى	1100 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى
400 من قطاع الزراعة	400 إلى قطاع الزراعة
600 من قطاع الصناعة	600 إلى قطاع الصناعة
0 من قطاع الخدمات	100 إلى قطاع الخدمات
	600 مبيعات استهلاك نهائي
1000 قيمة مضافة	150 مبيعات رأسمالية
	50 تغير مخزون
	100 صافي الصادرات
2000	2000

استخدامات	ميزان قطاع الخدمات موارد
140 مشتريات من القطاعات الأخرى	150 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى
50 من قطاع الزراعة	100 إلى قطاع الزراعة
100 من قطاع الصناعة	0 إلى قطاع الصناعة
50 من قطاع الخدمات	50 إلى قطاع الخدمات
	200 مبيعات استهلاك نهائي
300 قيمة مضافة	75 مبيعات رأسمالية
	25 تغير مخزون
	50صافي الصادرات
500	500

6) ميزان التشابكات القطاعية (جدول المدخلات – المخرجات):

إن دراسة العلاقات التشابكية بين قطاعات الاقتصاد الوطني ليست حديثة العهد، وإنما يرجع تاريخ دراسة هذا النوع من الدراسات إلى اللوحة الاقتصادية التي ألفها الاقتصادي الشهير الدكتور كينيه عام 1708 ما يسمى بالجدول الاقتصادي الذي عرض فيه علاقات التبادل بين القطاعات الاقتصادية المنتجة وغير المنتجة. أي بصورة أخرى يبين فيها تدفق البضائع بين مختلف فروع الاقتصاد. وقد أتى بحثه في وقت كان فيه اهتمام الاقتصاديين ينصب حول العلاقات الأفقية والتوازن الأفقي بين منتجات الطلب النهائي لمختلف قطاعات الاقتصاد .وكذلك فإن كارل ماركس في الجزء الثاني من كتابه رأس المال 1872 قسّم الاقتصاد الوطني إلى قطاعين قطاع منتج لسلع الاستهلاك وقطاع منتج لسلع الاستثمار.ثم جاء والراس (L.Walrss) بنموذجه عن التوازن العام 1877 أن هذا النموج يمثل مجموعة معادلات تعبر عن الطلب والعرض على مختلف السلع وعناصر الإنتاج.

ولكن جميع هذه النماذج بقيت دون تطبيق عملي محسوس إلى أن قام الاقتصادي ليونتيف 1931م بوضع نموذج عُرف باسمه أو بتحليل المدخلات

والمخرجات، ويعد أحد الاقتصاديين الأمريكيين الشهرين، ومن الرواد الأوائل في هذا البحث بشكله المنظم، كما يعد كتابه" هيكل الاقتصاد الأمريكي"1919– 1939 (نيويورك 1951 الطبعة الثانية) المرجع الأساسي في هذا الموضوع ولقد حظا بعده اقتصاديون كثيرون كما عقدت عدة مؤتمرات للتداول في أبحاث هذا الموضوع كما أن الجمهورية العربية السورية مباركة في هذا السبيل.

7) افتراضات نموذج المدخلات والمخرجات:

لقد صاغ ليونتيف نموذج المدخلات والمخرجات بالاعتماد على الافتراضات التالية:

1. إن عدد السلع يساوي عدد القطاعات، بمعنى أن كل قطاع ينتج نوعاً واحداً فقط من السلع.
2. إن نسب ما يحتاجه كل قطاع من منتجات بقية القطاعات من أجا إنتاج وحدة واحدة من منتجاته تبقى ثابتة بغض النظر عن حجم إنتاجه، وهذه النسب تُعرف بمعاملات الإنتاج التقنية. إن افتراض ثبات هذه المعاملات (أي ثبات نسب مزج عناصر الإنتاج) يُعد حالة خاصة من حالات عوائد عناصر الإنتاج، ويتضمن أن يكون تابعَ الإنتاج متجانساً من الدرجة الأولى.
3. إن الأسعار تبقى ثابتة. وهذا الافتراض مكمل للافتراض السابق، إذ أن تغير أسعار المدخلات لا بد أن يؤدي إلى تغير معاملات الإنتاج التقنية.

8) المعلومات اللازمة لبناء جداول المدخلات والمخرجات القطاعية:

إن تجربة بناء واستخدام جداول المدخلات والمخرجات القطاعية تشهد على أن أهم وأصعب ما في الأمر هو أسلوب تلقي المعلومات الإحصائية الاقتصادية الضرورية لبناء نماذج قطاعية تخطيطية واضحة.

من المعلوم أن الغاية من تنظيم جداول المدخلات والمخرجات القطاعية هي دراسة وتحليل وتخطيط منظومة العلاقات القطاعية. وهذه الغاية لا يمكن أن تتحقق دون استخدام تقنيات الحاسب الآلي (الكمبيوتر) ودون توفر معلومات إحصائية واضحة

حول مستلزمات الإنتاج من مختلف المصادر القطاعية وطريقة التوزيع لضمان الإنتاج الموسع (اهتلاكات رأس المال المنتج، الادخار، الاستهلاك النهائي، زيادة المخزون، الاحتياطي، التصدير...).

إن دقة المعلومات الإحصائية تضمن الحصول على درجة ثقة عالية بمؤشرات العلاقات القطاعية وتزيد من واقعية استخدام جداول المدخلات والمخرجات القطاعية قبل كل شيء في التحليل ومن ثم في التخطيط. ومن هنا تظهر أهمية معالجة المعلومات الإحصائية كواحدة من أبرز النقاط التي يجب التوقف عندها والتركيز عليها في مجرى عملية بناء جداول المدخلات والمخرجات القطاعية. وبالتالي يمكن تحديد أو تصنيف المعلومات اللازمة لذلك وفقاً لما يلي:

1. معلومات عن مستويات وبنية تكاليف وسائل الإنتاج (نفقات مادية) اللازمة للحصول على المنتج النهائي. هذا يعني المطلوب هو معلومات حول درجة مساهمة مختلف القطاعات من اجل الحصول على منتج ما في قطاع محدد من قطاعات الاقتصاد الوطني.

- من الضروري أيضاً معرفة حجم وتركيب نفقات كل قطاع على حدى على الإنتاج السلعي في كافة القطاعات الأخرى. مع العلم أن هذا هو تحصيل حاصل باعتبار أن حجم وتركيب النفقات المادية في جميع القطاعات يمكن التعرف عليه من خلال المعلومات الإحصائية التي تصف حجم وتركيب مستلزمات الإنتاج لكل قطاع من مختلف القطاعات المنتجة الأخرى.

بتجميع تلك المعلومات نستطيع أن نشكل مصفوفة النفقات المادية القطاعية التي تتيح لنا فرصة التعرف وبشكل مباشر على العلاقات التناسبية القطاعية وعلى النفقات المادية المباشرة بين مختلف القطاعات.

2. معلومات عن تكاليف رأس المال الثابت ممثلة بأرصدة اهتلاك رأس المال في كل قطاع وفي كل فرع من فروع الإنتاج لأن ذلك يتيح الفرصة لتخطيط تلك التكاليف وخفضها إلى حدها الأدنى.

3. معلومات حول متطلبات العملية الإنتاجية لصنف معين ولمستوى تأهيلي معين من العمل الحي أو قوة العمل.
4. معلومات عن هيكلية الإنتاج تبين المساهمة النسبية لكل فرع أو قطاع من القطاعات في تكوين الحجم النهائي للإنتاج من كل سلعة من السلع وتبين أيضاً التوجهات الأساسية لاستخدام تلك السلع.
5. معلومات تبين توزيع وإعادة توزيع القيم المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة.

يمكن التعبير قيمياً بواسطة الأسعار عن العلاقات القطاعية باستخدام جداول التشابكات القطاعية (جداول المدخلات والمخرجات) بحسب الشكل (1– 3).

واحدة من أهم صفات نموذج المدخلات والمخرجات القطاعي هو أنه إذا ما حدث أي تغيير كان في إحدى قيمه فإن ذلك يستتبع تغييرات متباينة في كل القيم الأخرى التي تدخل في تركيب مؤشرات هذا الجدول. تماماً كما هي رقعة الشطرنج فإن أي نقلة كانت لقطعة ما من قطع اللعب تخلق وضعاً جديداً يتطلب تحليلاً جديداً لمتابعة اللعب بشكل سليم.

هذه العلاقات الاقتصادية المتشابكة تعكس صعوبة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بتحديد سويات التنمية والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والتخصص الإنتاجي والتكامل فيما بين مختلف الفروع الإنتاجية بالإضافة إلى المسائل الأخرى المتعددة.

جدول المدخلات والمخرجات القطاعي يساعدنا في إقامة التناسبات الهامة الإنتاجية فيما بين مختلف القطاعات والفروع الناشطة في الاقتصاد الوطني.

كما هو ملحوظ يقسم جدول المدخلات والمخرجات إلى أربعة أقسام رئيسية محددة ولكنها مترابطة فيما بينها. تسمى هذه الأقسام عادةً أرباع وهي: الربع الأول والربع الثاني والربع الثالث والربع الرابع.

قطاعات	احتياجات القطاعات الإنتاجية						الطلب	الإنتاج
الإنتاج	1	2	3	.....	N	المجموع	النهائي	الكلي
1	x_{11}	x_{12}	X_{13}	....	x_{1n}	$\sum_{j=1}^{n} x_{1j}$	Y_1	X_1
2	x_{21}	x_{22}	X_{23}	....	x_{2n}	$\sum_{j=1}^{n} x_{2j}$	Y_2	X_2
3	x_{31}	x_{32}	X_{33}	....	x_{3n}	$\sum_{j=1}^{n} x_{3j}$	Y_3	X_3
...	....	....	....	....	....	......	.....	.....
N	x_{n1}	x_{n2}	x_{n3}	....	x_{nn}	$\sum_{j=1}^{n} x_{nj}$	Y_n	X_n
مجموع التكاليف المادية للإنتاج	$\sum_{i=1}^{n} x_{i1}$	$\sum_{i=1}^{n} x_{i2}$	$\sum_{i=1}^{n} x_{i3}$	...	$\sum_{i=1}^{n} x_{in}$	$\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} x_{ij}$	Y	X
الاهتلاك	A_1	A_2	A_3	...	A_n	$\sum_{j=1}^{N} A_j$	$-\sum_{r=1}^{k} A_r$	0
الأجور والرواتب	W_1	W_2	W_3	...	W_n	$\sum_{j=1}^{N} W_j$	$-\sum_{r=1}^{k} W_r$	0
أنواع الدخول الأخرى (فائض التشغيل)	M_1	M_2	M_3		M_n	$\sum_{j=1}^{N} M_j$	$-\sum_{r=1}^{k} M_r$	0
المجموع (الدخل القومي الإجمالي)	V_1	V_2	V_3	...	V_n	$\sum_{j=1}^{N} V_j$	$-\sum_{r=1}^{k} V_r$	0
الإنتاج الكلي	X_1	X_2	X_3	...	X_n	$\sum_{j=1}^{N} X_j$	-	X

الشكل العام لميزان المدخلات والمخرجات الاقتصادي بالتعبير القيمي

الربع الأول:

يوضح لنا التوزع القطاعي لوسائل الإنتاج على شكل سلع استهلاك وسيط.

من حيث الشكل، الربع الأول هو مصفوفة مربعة أي أن عدد أسطر هذه المصفوفة يساوي عدد أعمدتها حيث تمثل الأسطر الفروع أو القطاعات المنتجة وتمثل الأعمدة الفروع أو القطاعات المستهلكة. وكل عنصر من عناصر هذه المصفوفة x_{ij} $(i=1,...,n; \quad j=1,...,n)$ يمثل حجم الإنتاج من الفرع أو القطاع i المستخدم كمستلزمات إنتاج في الفرع أو القطاع j. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجموع ما يقدمه كل قطاع على حدى من مستلزمات إنتاج إلى مجموع القطاعات الأخرى وإلى نفسه يمكن أن نعبر رياضياً عن ذلك على الشكل التالي:

$$\sum_{j=1}^{n} x_{ij} = G_i \qquad (i = 1,......,n)$$

وبالنسبة لمجموع قطاعات الإنتاج يكون إجمالي ما تنتجه من سلع الاستهلاك الوسيط G هو:

$$\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} x_{ij} = G$$

بهذا الشكل يكون الإنتاج الوسيط هو جزء من الإنتاج الإجمالي الذي يتبقى بعد طرح الإنتاج النهائي (الذي يلبي الطلب النهائي) الجاري في المرحلة الراهنة.

معطيات الربع الأول لها أهمية خاصة في إقامة التوازنات والتناسبات القطاعية وهي منطلق بناء الخطط الاقتصادية ورسم أهدافها المستقبلية.

الربع الثاني:

يتضمن هذا الجزء معلومات تفصيلية عن تركيب المنتج النهائي (الناتج القومي) وعن كيفية استخدامه.

من حيث الشكل الربع الثاني هو عبارة عن مصفوفة من الشكل $(n \times k)$ حيث تشير n إلى عدد الأسطر وتشير k إلى عدد الأعمدة، ويرمز إلى عناصر هذه المصفوفة بالرمز y_{ir} حيث $(i=1,...,n \; ; \; r=1,...,k)$ ويشير كل من تلك العناصر إلى حجم الناتج النهائي y المنتج في القطاع i والمستخدم لتلبية الطلب r الاجتماعي النهائي.

في جداول المدخلات والمخرجات نجد أن الطلب النهائي يمكن أن يكون طلباً استهلاكياً فردياً خاصاً أو جماعياً حكومياً أو طلباً إنتاجياً لتلبية الطلب الذي توجده الأموال الموظفة في الاستثمار لتعويض الاهتلاك في رأس المال المنتج أو للتوسع أو لزيادة المخزون أو يمكن أن يكون طلباً نهائياً لتلبية متطلبات التصدير إلى الخارج أو ما شابه ذلك من الاستخدامات النهائية للناتج.

حجم الناتج النهائي في القطاع i يعبر عنه رياضياً على الشكل التالي:

$$\sum_{r=1}^{k} y_{ir} = Y_i \qquad (i = 1, \ldots\ldots, n)$$

ويعبر رياضياً عن حجم الناتج في إجمالي القطاعات المنتجة على الشكل التالي:

$$\sum_{i=1}^{n} \sum_{r=1}^{k} y_{ir} = Y$$

الربع الثالث:

يوضح هذا الجزء من مصفوفة المدخلات والمخرجات المركبات الداخلية للدخل القومي وكيفية توزيعه إلى أجور وقيم مضافة أخرى.

من حيث الشكل يعبر عنه بمصفوفة من الشكل $(L\times n)$ حيث يشير الحرف L إلى عدد أسطر المصفوفة وn إلى عدد الأعمدة ويرمز إلى عناصر هذه المصفوفة بالرمز V_{ij} حيث $(i=1,...,L \quad , \quad j=1,...,n)$ تلك العناصر تشير إلى حجم مساهمة القطاع i في تكوين الدخل القومي في القطاع j. وبالتالي يكون حجم مساهمة القطاع i في تكوين الدخل القومي ما هي إلا:

$$\sum_{i=1}^{l} v_{ij} = V_j \qquad (j=1,......,n)$$

ويكون حجم الدخل القومي الإجمالي في الاقتصاد الوطني ككل هو:

$$\sum_{i=1}^{l}\sum_{j=1}^{n} v_{ij} = V$$

الربع الرابع:

يتضمن معلومات حول إعادة توزيع الدخل القومي وعن الكيفية التي يستخدم بها بشكل نهائي كمصدر لتمويل أرصدة الناتج القومي النهائي (أرصدة الطلب النهائي) المكونة للربع الثاني من جدول المدخلات والمخرجات.

مصفوفة الربع الرابع هي من الشكل $(l\times k)$ حيث يشير l إلى عدد الأسطر وk إلى عدد الأعمدة ويشير y_{ir} إلى عناصر تلك المصفوفة حيث $(i=1,...,l; \quad j=1,...,k)$.

كل عنصر من عناصر تلك المصفوفة يعبر عن حجم تمويل الطلب النهائي 'I من المصدر التمويلي i.

ما يميز عناصر هذه المصفوفة بأنها تأخذ قيماً سالبة. وحقيقة هذا يعني أنه عند إعادة توزيع الدخل القومي، تتاح لنا فرصة التأكد من أن عملنا صحيح وبالتالي فإن الرصيد يكون صفرياً.

وفقاً لذلك فإنه يجب أن يكون الدخل القومي المحقق والدخل القومي المستخدم متساويان.

وبشكل عام يمكن توصيف الأجزاء الأربعة لجداول المدخلات والمخرجات على الشكل التالي:

- **الأول والثالث:** يعرضان كل المعلومات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات وتكوين الناتج الاجتماعي على المستويين القطاعي والقومي الإجمالي.
- **الثالث والرابع:** يعكسان عمليات الإنتاج والاستخدام النهائي للدخل القومي.
- **الثاني والرابع:** يصفان عملية تكوين واستخدام أرصدة الناتج القومي.
- **الثاني والثالث:** هذين الجزئين يعكسان التركيب المادي والقيمي للناتج القومي.

بالنظر إلى الموديل الاقتصادي الرياضي المبني على العلاقات التشابكية القطاعية المعبر عنها قيمياً بأسلوب إحصائي وفقاً لما هو مبين في تنظيم جدول العلاقات التشابكية القطاعية (جدول المدخلات والمخرجات) الذي يمكن من خلاله رصد وتتبع السلع من الإنتاج إلى الاستهلاك والذي يمكن التعبير عنه رياضياً وفقاً للعلاقات التالية:

$$X_1 = x_{11} + x_{12} + ...+ x_{1n} + Y_1$$
$$X_2 = x_{21} + x_{22} + ...+ x_{2n} + Y_2$$
$$...$$
$$X_i = x_{i1} + x_{i2} + ...+ x_{in} + Y_i$$
$$...$$
$$X_n = x_{n1} + x_{n2} + ...+ x_{nn} + Y_n$$

واختصاراً يمكن كتابة جملة المعادلات السابقة على الشكل التالي:

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} x_{ij} + Y_i \qquad (i = 1,.....,n) \qquad (3-1)$$

بهذا الشكل يكون مجموع الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج $\sum_{i=1}^{n} x_{ij}$ مضافاً إليه الطلب النهائي يساوي إلى مجموع الإنتاج الكلي المحقق في كافة القطاعات.

تظهر خصوصية المعادلة السابقة في كونها من الدرجة الأولى وبالتالي فإن طبيعة العلاقة بين حجم الإنتاج وتوزعه بين مختلف القطاعات هي علاقة خطية.

من أجل بناء الموديل الإحصائي الاقتصادي – الرياضي للعلاقات التشابكية القطاعية لابد من استخدام مصفوفة النفقات المباشرة التي يعبر عنها الربع الأول وإعادة تنظيمها وفقاً لمفهوم المعاملات الفنية للإنتاج.

المعاملات الفنية المباشرة (الأولية):

فإذا كان x_{ij} تعبر عن الحاجة المباشرة للقطاع j من القطاع i لتحقيق إنتاج كلي X_j في القطاع j وبالتالي فإن النسبة $\frac{x_{ij}}{X_j}$ تعبر عن حاجة القطاع j من القطاع i لإنتاج وحدة واحدة ونرمز بالرمز a_{ij} للتعبير عن تلك النسبة حيث:

$$a_{ij} = \frac{x_{ij}}{X_j} \qquad (i, j = 1,......., n) \qquad (3-2)$$

a_{ij} مصفوفة النفقات المباشرة للقطاع i على إنتاج وحدة واحدة من القطاع j.

a_{ij} تكون مجموع تلك العناصر مصفوفة مربعة الشكل أي أن عدد أسطرها يساوي عدد أعمدتها.

وتسمى هذه المصفوفة أحياناً بالمصفوفة التكنيكية للعلاقات التشابكية القطاعية التي بواسطتها تتحدد المعايير التخطيطية ما بين أحجام الإنتاج وتكاليفه.

$$a = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & \dots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & \dots & a_{2n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ a_{i1} & a_{i2} & \dots & a_{in} \\ a_{n1} & a_{n2} & \dots & a_{nn} \end{bmatrix}$$

- المعاملات الفنية المباشرة وغير المباشرة (الكاملة):

بتعويض (2 – 3) في المعادلة (1 – 3) نجد:

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j + Y_i \qquad (i = 1, \ldots\ldots, n) \qquad (3-3)$$

وبنشر هذه الصيغة وتحليلها إلى معادلات جزئية نحصل على ما يلي:

$$X_1 = a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + \ldots\ldots + a_{1j}X_j + a_{1n}X_n + Y_1$$
$$X_2 = a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + \ldots\ldots + a_{2j}X_j + a_{2n}X_n + Y_2$$

....

$$X_i = a_{i1}X_1 + a_{i2}X_2 + \ldots\ldots + a_{ij}X_j + a_{in}X_n + Y_i$$
$$X_n = a_{n1}X_1 + a_{n2}X_2 + \ldots\ldots + a_{nj}X_j + a_{nn}X_n + Y_n$$

أو تكتب مجموعة المعادلات هذه وفقاً للصيغة التالية:

$$Y_1 = X_1 - a_{11}X_1 - a_{12}X_2 \ldots\ldots - a_{1j}X_j - a_{1n}X_n$$
$$Y_2 = X_2 - a_{21}X_1 - a_{22}X_2 \ldots\ldots - a_{2j}X_j - a_{2n}X_n$$

....

$$Y_i = X_i - a_{i1}X_1 - a_{i2}X_2 \ldots\ldots - a_{ij}X_j - a_{in}X_n$$
$$Y_n = X_n - a_{n1}X_1 - a_{n2}X_2 \ldots\ldots - a_{nj}X_j - a_{nn}X_n$$

وبعد تعديل شكل المعادلات السابقة بإخراج العوامل المشتركة خارج قوسين نأخذ الشكل التالي:

$$Y_1 = X_1(1-a_{11}) - a_{12}X_2 .... - a_{1j}X_j - a_{1n}X_n$$
$$Y_2 = -a_{21}X_1 + X_2(1-a_{21}) .... - a_{2j}X_j - a_{2n}X_n$$
$$...$$
$$Y_i = -a_{i1}X_1 - a_{i2}X_2 .... + X_j(1-a_{ij}) - a_{in}X_n$$
$$Y_n = -a_{i1}X_1 - a_{i2}X_2 .... - a_{ij}X_j + X_n(1-a_{nn})$$

يمكن كتابة جملة المعادلات المذكورة أعلاه على شكل مصفوفات وفقاً لما يلي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ ... \\ Y_i \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ ... \\ X_i \\ X_n \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} (1-a_{11}) - a_{12} ...... - a_{1j} - a_{1n} \\ -a_{21} + (1-a_{22}) ..... - a_{2j} - a_{2n} \\ .... \\ -a_{i1} - a_{i2} ...... + (1-a_{ij}) - a_{in} \\ -a_{n1} - a_{n2} ...... - a_{nj} + (1-a_{nn}) \end{bmatrix}$$

واختصاراً يمكن التعبير عن جملة تلك المصفوفات على الشكل التالي:

$$[Y] = [X] \cdot [\mathrm{E} - a]$$

حيث ترمز $[\mathrm{E}]$ إلى المصفوفة الأحادية وتسمى المصفوفة $[\mathrm{E}-a]$ بمصفوفة ليونتف. ومنه يمكن كتابة الصيغة التالية:

$$[X] = [\mathrm{E} - a]^{-1} \cdot [Y]$$

وإذا رمزنا لمقلوب مصفوفة ليونتف بالرمز $[\mathrm{A}]$ والتي هي مصفوفة المعاملات الفنية الكاملة أو مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة وغير المباشرة يكون:

$$[X] = [A] \cdot [Y] \qquad (3-4)$$

كما يمكن التعبير عن الخطوات السابقة اختصاراً على الشكل التالي:

من المعادلة (3- 3) يمكن كتابتها اختصاراً وفقاً لقانون المصفوفات كما يلي:

$$[X]=[a]\cdot[X]+[Y]$$

وبتعديل شكل هذه المعادلة نحصل على المعادلة (4 – 3) كما هو موضح أعلاه.

مصفوفة المعاملات الفنية الكاملة [A] هي مصفوفة مربعة أي أن عدد أعمدتها يساوي عدد أسطرها. وكل عنصر A_{ij} من عناصرها يعبر عن حاجة القطاع j من القطاع i من أجل تلبية الزيادة في الطلب الكلي بمقدار وحدة واحدة. مثلاً إن العنصر A_{12} يعبر عن حاجة القطاع الثاني من القطاع الأول إذا ما تغير الطلب بمقدار وحدة واحدة على منتجات أي قطاع من القطاعات المشاركة في العملية الإنتاجية وليس المهم أن يكون الأول أو الثاني أو... الأخير.

بكلام آخر إن A_{ij} هي تعبير عن حاجة القطاع j من القطاع I المباشرة وغير المباشرة اللازمة لتحقيق وحدة واحدة من الإنتاج الكلي.

إن ميزان التشابكات القطاعية (جدول المدخلات – المخرجات) ميزان موحد للموازين القطاعية ويظهرها في جدول مشترك يسمى جدول المدخلات – المخرجات فبدلاً من أن تظهر الاستخدامات في أحد جانبي الحساب والموارد في الجانب الآخر مثلما هو متبع عادة فإن الاستخدامات توضع في أعمدة والموارد في صفوف من مصفوفة واحدة.

ويتضح ذلك في الجدول الآتي الذي سنوحد فيه موازين القطاعات الثلاثة بحسب المثال الافتراضي المعطى معنا في الفقرة السابقة:

حالة تطبيقية:

في دراسة لاقتصاديات إحدى الدول العربية يتكون من ثلاثة قطاعات اقتصادية هي(زراعة، صناعة، خدمات) وقد أعطيت لك المعلومات التالية عام 2011 كما هي مبوبة في الجدول الآتي:

الصناعات المستخدمة J / الصناعات المنتجة I	طلب وسيط			طلب نهائي				مجموع الطلب النهائي	قيمة الإنتاج الكلي
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	استهلاك نهائي	استثمار	تغير المخزون	صافي الصادرات		
الزراعة	100	400	50	150	100	30	170	450	1000
الصناعة	400	600	100	600	150	50	100	900	2000
الخدمات	100	0	50	200	75	25	50	350	500
القيمة المضافة	400	1000	300					1700	
قيم الإنتاج الكلي	1000	2000	500						3500.

المطلوب:

1. إعداد مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة (التقنية).
2. بافتراض أن الطلب النهائي المتوقع لعام 2012م كان الآتي:

- الطلب النهائي على إنتاج قطاع الزراعة 484
- الطلب النهائي على إنتاج قطاع الصناعة 968
- الطلب النهائي على إنتاج قطاع الخدمات 1452

قم بتقدير الإنتاج الكلي عن سنة 2012 والذي يفي باحتياجات الطلب النهائي واحتياجات المعاملات الوسيطة بين القطاعات.

خطوات الحل:

1. إعداد مصفوفة المعاملات الفنية:

نحسب أولاً المعاملات الفنية a_{ij} وذلك بموجب الصيغة $a_{ij}=\frac{x_{ij}}{X_j}$

$$A=\begin{bmatrix}\frac{100}{1000} & \frac{400}{2000} & \frac{50}{500}\\ \frac{400}{1000} & \frac{600}{2000} & \frac{100}{500}\\ \frac{100}{1000} & \frac{0}{2000} & \frac{50}{500}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}0.1 & 0.2 & 0.1\\ 0.4 & 0.3 & 0.2\\ 0.1 & 0 & 0.1\end{bmatrix}$$

- تقدير الإنتاج الكلي لسنة 2012:

أ. تحديد مصفوفة الاحتياجات المباشرة بطرح مصفوفة المعاملات الفنية من مصفوفة الوحدة (مصفوفة قطرها آحاد وبقية عناصرها أصفار).

$$\begin{bmatrix}1 & 0 & 0\\ 0 & 1 & 0\\ 0 & 0 & 1\end{bmatrix}-\begin{bmatrix}0.1 & 0.2 & 0.1\\ 0.4 & 0.3 & 0.2\\ 0.1 & 0 & 0.1\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}0.9 & -0.2 & -0.1\\ -0.4 & 0.7 & -0.2\\ -0.1 & 0 & 0.9\end{bmatrix}$$

ب. تحديد مصفوفة الاحتياجات الكلية:

1) إيجاد مبدول مصفوفة الاحتياجات المباشرة:

صف مصفوفة الاحتياجات يصبح عمود مصفوفة مبدولها.

$$\begin{bmatrix}0.9 & -0.4 & -0.1\\ -0.2 & 0.7 & 0\\ -0.1 & -0.2 & 0.9\end{bmatrix}$$

2) إيجاد مصفوفة المحددات (المصغرات) تحسب قيمة كل عنصر عن طريق ضرب القطر الأيمن ناقصاً القطر الإيسر للمصفوفة بعد استبعاد صف وعمود العنصر.

$$\begin{bmatrix} \begin{vmatrix} 0.7 & 0 \\ -0.2 & 0.9 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} -0.2 & 0 \\ -0.1 & 0.9 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} -0.2 & 0.7 \\ -0.1 & -0.2 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} -0.4 & -0.1 \\ -0.2 & 0.9 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.9 & -0.1 \\ -0.1 & 0.9 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.9 & -0.4 \\ -0.1 & -0.2 \end{vmatrix} \\ \begin{vmatrix} -0.4 & -0.1 \\ 0.7 & 0 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.9 & -0.1 \\ -0.2 & 0 \end{vmatrix} & \begin{vmatrix} 0.9 & -0.4 \\ -0.2 & 0.7 \end{vmatrix} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.63 & -0.18 & 0.11 \\ -0.38 & 0.80 & 0.22 \\ 0.07 & -0.02 & 0.55 \end{bmatrix}$$

3) إيجاد مصفوفة المرافقات:

بضرب كل عنصر من عناصر مصفوفة المحددات (المصغرات) × (-1) (رقم الصف + رقم العمود الخاص بالعنصر) أي:

$$\begin{matrix} 0.63\times(-1)^{(1+1)} & -0.18\times(-1)^{(1+2)} & 0.11\times(-1)^{(1+3)} \\ -0.38\times(-1)^{(2+1)} & 0.80(-1)^{(2+2)} & -0.22\times(-1)^{(2+3)} \\ 0.07\times(-1)^{3+1} & -0.02\times(-1)^{3+2} & 0.55\times(-1)^{3+3} \end{matrix}$$

فنحصل على مصفوفة المرافقات التالية:

$$\begin{bmatrix} 0.63 & 0.18 & 0.11 \\ 0.38 & 0.80 & 0.22 \\ 0.07 & 0.02 & 0.55 \end{bmatrix}$$

4) حساب قيمة محدد مصفوفة الاحتياجات المباشرة وذلك بضرب إي صف أو عمود من مصفوفة الاحتياجات المباشرة في العمود أو الصف المقابل له بمصفوفة المرافقات:

$$\begin{bmatrix} 0.9 & -0.2 & -0.1 \\ -0.4 & 0.7 & -0.2 \\ -0.1 & 0 & 0.9 \end{bmatrix} \text{ و } \begin{bmatrix} 0.63 & 0.18 & 0.11 \\ 0.38 & 0.80 & 0.22 \\ 0.07 & 0.02 & 0.55 \end{bmatrix}$$

بضرب الصف الثالث من مصفوفة الاحتياجات المباشرة في العمود الثالث من مصفوفة المرافقات نحصل على محدد مصفوفة الاحتياجات المباشرة:

$$[(-0.1\times0.11)+(0\times0.22)+(0.9\times0.55)]$$
$$=-0.011+0+0.495=+0.484$$

ويتم الوصول إلى مصفوفة الاحتياجات الكلية عن طريق قسمة عناصر مصفوفة المرافقات على محدد مصفوفة الاحتياجات المباشرة كما يلي:

$$\frac{1}{0.484}\times\begin{bmatrix}0.63 & 0.18 & 0.11\\0.38 & 0.80 & 0.22\\0.07 & 0.02 & 0.55\end{bmatrix}$$

ونحصل على الإنتاج الكلي بضرب مصفوفة الاحتياجات الكلية في الطلب النهائي كما يلي:

$$\frac{1}{0,484}\times\begin{bmatrix}630 & 180 & 110\\380 & 800 & 220\\70 & 20 & 550\end{bmatrix}\times\begin{bmatrix}484\\968\\1452\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}1320\\2640\\1760\end{bmatrix}$$

إعداد جدول المدخلات والمخرجات عن سنة 2012:

يتم تحديد المستلزمات الوسيطة بضرب مصفوفة المعاملات الفنية × الإنتاج الكلي:

$$\begin{bmatrix}0.1 & 0.2 & 0.1\\0.4 & 0.3 & 0.2\\0.1 & 0 & 0.1\end{bmatrix}\times\begin{bmatrix}1320\\2640\\1760\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}132+ & 528+ & 176\\528+ & 792+ & 352\\132+ & 0+ & 176\end{bmatrix}$$

جدول المدخلات والمخرجات لسنة 2012:

المستخدم / المنتج		القطاعات			إجمالي الطلب الوسيط	الطلب النهائي	الإنتاج الكي
		الزراعة	الصناعة	الخدمات			
القطاعات	الزراعة	132	528	176	836	484	1320
	الصناعة	528	792	352	1672	968	2640
	الخدمات	132	0	176	308	1452	1760
قيمة المستلزمات الوسيطة		792	1320	704	2716		
القيمة المضافة		528	1320	1056		2904	
الإنتاج الكلي		1320	2640	1760			5720

- **طريقة التقريب المتتالي:**

ويمكن تقدير الإنتاج الكلي اللازم لمواجهة الطلب النهائي بطريقة أخرى وهي معروفة باسم (طريقة التقريب المتتالي):

ويمقتضى هذه الطريقة نبدأ بتقدير الاحتياجات الأولي من السلع الوسيطة اللازمة للحصول على الطلب النهائي وهذا يتم بضرب مصفوفة المعاملات الفنية في الطلب النهائي(بطريقة ضرب المصفوفات) ثم نقوم بتقدير الاحتياجات من السلع الوسيطة اللازمة للحصول على المقادير الأولى من السلع الوسيطة فتمثل هذه الاحتياجات الثانية وهكذا نجد أن تقدير الاحتياجات يقل أكثر فأكثر حتى يقترب من الصفر بجمع الطلب النهائي والاحتياجات المتتالية نحصل على تقدير للناتج الكلي.

ولنفرض أنه لدينا معلومات المثال التطبيقي السابق فنجدها ما يلي:

	المعاملات الفنية			الطلب النهائي	الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة				
	(1)	(2)	(3)		الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
1	0،1	0،2	0،1	450	260	138			
2	0،4	0،3	0،2	900	520	276			
3	0،1	0	0،1	350	80	34			

الاحتياجات الأولى= 450×0،1+900×0،2+350×0،1=260 للزراعة .

=450×0،4+900×0،3+350×0،2 =520 للصناعة.

=450×0،1+900× 0+350 ×0،1 =80 للخدمات.

الاحتياجات الثانية= 260×0،1+520×0،2+80×0،1 =138 للزراعة

= 260×0،4+520×0،3+80×0،2=276 للصناعة

= 260×0،1+520×0+80×0،1 =34 للخدمات

وهكذا، ونستطيع بالجمع أن نصل إلى:

450+260+138+..............= 1000بالنسبة للزراعة

900+520+276+..............= 2000 بالنسبة للصناعة

350+80+34+..................= 500 بالنسبة للخدمات

ويمكن الاحتياجات الثالثة والرابعة للوصول إلى نتيجة أقرب من النتيجة الصحيحة.

مثال تطبيقي:

إذا فرضنا أن مصفوفة المعاملات الفنية (النفقات المباشرة) في اقتصاد معين كانت كالتالي:

$$A=\begin{bmatrix}0.4 & 0.1 & 0.1\\0.1 & 0.4 & 0.1\\0.1 & 0.1 & 0.4\end{bmatrix}$$

فإذا فرضنا أنه يُخطط في هذا الاقتصاد لتحقيق طلب نهائي مقداره:

$$Y=\begin{bmatrix}700\\2100\\1400\end{bmatrix}$$

المطلوب:

1) احسب حجم الإنتاج الإجمالي وحجم القيمة المضافة في كل قطاع من قطاعات هذا الاقتصاد.

الحل:

1) نحسب المصفوفة:

$$(I-A)=\begin{bmatrix}1 & 0 & 0\\0 & 1 & 0\\0 & 0 & 1\end{bmatrix}-\begin{bmatrix}0.4 & 0.1 & 0.1\\0.1 & 0.4 & 0.1\\0.1 & 0.1 & 0.4\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}0.6 & -0.1 & -0.1\\-0.1 & 0.6 & -0.1\\-0.1 & -0.1 & 0.6\end{bmatrix}$$

2) نحسب محدد المصفوفة عن طريق نشرها كما مر معنا في المثال السابق = 0.196

3) مصفوفة المصغرات والعوامل المشاركة بعد إجراء العمليات نحصل على:

$$\begin{bmatrix} 0.35 & 0.07 & 0.07 \\ 0.07 & 0.35 & 0.07 \\ 0.07 & 0.07 & 0.35 \end{bmatrix}$$

4) نحسب المصفوفة المساعدة بتدوير مصفوفة العوامل المشاركة:

$$\begin{bmatrix} 0.35 & 0.07 & 0.07 \\ 0.07 & 0.35 & 0.07 \\ 0.07 & 0.07 & 0.35 \end{bmatrix}$$

نحسب مصفوفة الاحتياجات الكلية (الكاملة):

$$= \frac{1}{0.196} \begin{bmatrix} 0.35 & 0.07 & 0.07 \\ 0.07 & 0.35 & 0.07 \\ 0.07 & 0.07 & 0.35 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.7857 & 0.357 & 0.357 \\ 0.3571 & 1.785 & 0.357 \\ 0.3571 & 0.357 & 1.785 \end{bmatrix}$$

بتطبيق المعادلة:

$$\begin{bmatrix} x1 \\ X2 \\ X3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.7857 & 0.357 & 0.357 \\ 0.3571 & 1.785 & 0.357 \\ 0.3571 & 0.357 & 1.785 \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} 700 \\ 2100 \\ 1400 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 2500 \\ 4500 \\ 3500 \end{bmatrix}$$

أي أن تحقيق الطلب النهائي المفترض يتم إذا ما أنتج القطاع الأول ما قيمته 2500 وحدة نقدية، وأنتج القطاع الثاني ما قيمته 4500 وحدة، وأنتج القطاع الثالث ما قيمته 3500 وحدة نقدية.

لحساب القيمة المضافة:

$$vj = \left[1 - = \sum_{i=1}^{n} aij \right] xj$$

$$v1 = [1-0.6]2500 = 1000$$

$$v2 = [0.4]4500 = 1800$$

$$v3 = [0.4]3500 = 1400$$

$$v_{(1,3)} = [1000 \quad 1800 \quad 1400]$$

☒ **الشكل العام لنموذج المدخلات والمخرجات الموسع:**

يتصف الشكل السابق لنموذج المدخلات والمخرجات ببساطته. فقد كان الهدف الأساسي من عرض الجدول بهذه الصيغة المبسطة، توضيح الغاية من إعداد جداول المدخلات والمخرجات، وقرائتها، وتفسير أسطرها وأعمدتها، وتوضيح مفهوم المعاملات الفنية للإنتاج، وشرح الأساس النظري الذي يعتمد عليه استخدامها في التخطيط، وإمكانية استخدامها لإيجاد جدول المدخلات والمخرجات لسنة الهدف انطلاقاً من جدول المدخلات والمخرجات لسنة الأساس.

· ويتألف جدول المدخلات والمخرجات بشكله العام من أربعة أقسام. يمثل الأول الاستخدام السلعي الوسيط، والثاني الاستخدام الخدمي الوسيط، والثالث الاستخدام السلعي النهائي، والرابع الاستخدام الخدمي النهائي.

أما المجاميع الأفقية للقسم الأول فتساوي إجمالي الطلب الوسيط على منتجات القطاعات الإنتاجية. فالطلب السلعي الوسيط على منتجات قطاع الزراعة يساوي 28، وعلى قطاع الصناعة 40، وعلى قطاع الخدمات16. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الطلب السلعي الوسيط قد يتضمن إنتاجاً خدمياً كما هو الحال بالنسبة لإنتاج قطاع الخدمات.

يتناول القسم الأول من جدول المدخلات والمخرجات الاستخدام السلعي الوسيط، ويبين التشابك السلعي بين القطاعات الإنتاجية. ففي الجدول التالي يتضح أن إنتاج قطاع الصناعة مثلاً البالغ 60 وحدة نقدية، يحتاج إلى 20 وحدة من قطاع

الزراعة، و20 وحدة من قطاع الصناعة، و12 وحدة من قطاع الخدمات. كما أن إنتاج قطاع الصناعة يستخدم منه 10 وحدات في قطاع الزراعة، و20 وحدة في قطاع الصناعة و10 وحدات في قطاع الخدمات.

جدول المدخلات والمخرجات لسنة الأساس:

المخرجات / المدخلات	الطلب الوسيط			إجمالي الطلب الوسيط	الطلب النهائي				إجمالي الطلب النهائي	مجموع المخرجات
الزراعة	8	20	0	28	6	2	2	2	12	40
الصناعة	10	20	10	40	10	3	4	3	20	60
الخدمات	0	12	4	16	2	1	1	0	4	20
المجموع	18	52	14	84	18	6	7	5	36	120
الواردات	2	1	0	3	12	6	7	5	30	33
ض.غ.م	-1	1	0	0	13	4	0	-2	15	15
العمل	8	3	3	14	5	0	10	0	15	29
راس المال	7	2	2	11	0	0	0	0	0	11
الموارد الطبيعية	6	1	1	8	0	0	0	0	0	8
القيمة المضافة	20	7	6	33	18	4	10	-2	30	63
مجموع المدخلات	40	60	20	120	48	16	24	8	96	216

ويفيد هذا القسم من الجدول في حساب مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج التي تعد أساساً في إسقاط جدول المدخلات والمخرجات لسنوات الهدف. ويتضح أن مجموع الاستهلاكات الوسيطة لقطاع الزراعة 18وحدة، ولقطاع الصناعة 52 وحدة، ولقطاع الخدمات 14وحدة. وبالطبع، يتم الحصول على مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج، بقسمة مدخلات كل قطاع إنتاجي على مجموع المدخلات. وهذه المصفوفة هي:

$$A=\begin{bmatrix} \frac{1}{5} & \frac{1}{3} & 0 \\ \frac{1}{4} & \frac{1}{3} & 0.5 \\ 0 & \frac{1}{5} & \frac{1}{5} \end{bmatrix}$$

ويبين القسم الثاني من الجدول الاستخدام الخدمي الوسيط إضافة إلى الواردات من السلع والخدمات التي تستخدمها القطاعات الإنتاجية. والمقصود بالخدمي هنا خدمات عناصر الإنتاج. ونلاحظ أن إنتاج القطاع الزراعي يحتاج إلى 2 وحدة كمدخلات إنتاجية أو خدمية مستوردة، ويتلقى وحدة واحدة كإعانات إنتاجية، ويدفع 8 وحدات عوائد لعنصر العمل (رواتب وأجور)، و7 وحدات عوائد لعنصر رأس المال (أرباح وفوائد)، و6 وحدات عوائد لعنصر الموارد الطبيعية (إيجارات). ويمثل مجموع الضرائب غير المباشرة (أو إعانات الإنتاج) وعوائد عناصر الإنتاج العمل ورأس المال والموارد الطبيعية القيمة المضافة. وبالتحديد فإن القيمة المضافة لقطاع الزراعة تساوي(6+7+8 – 1=20). وبإضافة مجموع المدخلات السلعية الوسيطة (18) إلى الواردات(2) والمدخلات الخدمية الوسيطة أو القيمة المضافة (20) نحصل على مجموع المدخلات في القطاع الزراعي المساوي40وحدة. وتمثل القيمة 84 مجموع المدخلات السلعية من جهة، ومجموع الطلب السلعي الوسيط من جهة أخرى.

أما المجاميع الأفقية لأسطر القسم الثاني فتبين مقدار الواردات من السلع والخدمات المستخدمة في العملية الإنتاجية (3 وحدات ، تستخدم منها 2 وحدة في الزراعة و1وحدة في الصناعة). ومجاميع عناصر القيمة المضافة المرتبطة بالعملية الإنتاجية، حيث يساوي صافي الضرائب غير المباشرة صفراً(وحدة ضرائب غير المباشرة ووحدة إعانات إنتاج)، وعوائد عنصر العمل المستخدم في الإنتاج 14 وحدة،وعوائد عنصر رأس المال 11 وحدة، وعوائد عنصر الموارد الطبيعية 8 وحدات، أما المجموع (33) فيساوي مجموع القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية،حيث تساهم فيها الزراعة بـ 20 وحدة، والصناعة بـ 7 وحدات، والخدمات بـ 6 وحدات. ومجموع القيم المضافة يمثل مساهمة العمل بـ 14وحدة، ورأس المال بـ 11وحدة، والموارد الطبيعية بـ 8وحدات، وصافي

الضرائب غير المباشرة بـ صفر وحدة، ويتضح أن مجموع مدخلات القطاعات الإنتاجية المساوي 120 وحدة، هو مجموع إجمالي الطلب السلعي الوسيط 84 وحدة، والقيمة المضافة 33 وحدة، والواردات 3 وحدات.

ويتألف القسم الثالث من الاستخدام السلعي النهائي، ويشمل عناصر الطلب النهائي المعروفة: الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، والصادرات. فمثلاً، يستهلك القطاع العائلي ما قيمته 6 وحدات من منتجات القطاع الزراعي. وفي إطار النشاط الاستثماري، تستخدم 2 وحدة نقدية من إنتاج القطاع الزراعي ضمن إنتاج السلع الراسمالية (أو التغير في المخزون). وتشتري الحكومة من قطاع ما قيمته 2 وحدة لتستهلك استهلاكاً نهائياً في القطاع الحكومي. وأخيراً ، يصدر إلى العالم الخارجي ما قيمته 2 وحدة نقدية من منتجات القطاع الزراعي.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن مصادر السلع والخدمات المشكلة للاستهلاك النهائي للقطاع العائلي هي 6 وحدات من القطاع الزراعي، 10 وحدات من القطاع الصناعي، و2 وحدة من القطاع الخدمي. بمعنى أن الاستهلاك النهائي السلعي من الإنتاج المحلي للقطاع العائلي يساوي 18 وحدة. وبصورة مشابهة يشارك قطاع الزراعة بمقدار 2 وحدة في الصادرات السلعية للعالم الخارجي، وقطاع الصناعة بمقدار 3 وحدة، وقطاع الخدمات بمقدار صفر وحدة. أي أن مجموع الصادرات من الإنتاج المحلي يساوي 5 وحدات.

ويتناول القسم الرابع من جدول المدخلات والمخرجات الطلب النهائي الخدمي. فمثلاً يقوم القطاع العائلي ضمن إطار الإنفاق الاستهلاكي النهائي بإنفاق ما مقداره 5وحدات على الرواتب والأجور (عائد عنصر العمل)، وصفر وحدة كأرباح وفوائد (عائد عنصر رأس المال)، وصفر وحدة على الإيجارات (عائد عنصر الموارد الطبيعية). ويدفع هذا القطاع ما قيمته 13 وحدة كضرائب غير مباشرة. وينفق القطاع العائلي ما مقداره 12 وحدة على السلع الاستهلاكية المستوردة.

ويحقق القطاع العائلي قيمة مضافة تساوي 18 وحدة، والقطاع الاستثماري 4 وحدات، والقطاع الحكومي 10 وحدات، والعالم الخارجي (2) وحدة. بمعنى أن نشاطات الطلب النهائي من استهلاك واستثمار وإنفاق حكومي وصادرات تحقق قيمة مضافة يبلغ مجموعها 30 وحدة، منها 15 وحدة كصافي الضرائب غير المباشرة، ومنها 15 وحدة كرواتب وأجور، أما ما تطلبه هذه النشاطات كمستوردات من العالم الخارجي فيساوي 30 وحدة نقدية.

☒ استخدامات جدول المدخلات والمخرجات الموسع في التحليل الاقتصادي:

يقدم جدول المدخلات والمخرجات الموسع إطاراً ممتعاً لإجراء التحليلات الاقتصادية على المستوى القطاعي والنشاطي والكلي. وتعتمد تلك التحليلات على مبدأ التوازن الكلي الذي يستند إليه جدول المدخلات والمخرجات بين الاستخدامات والمصادر. ومن الممكن في هذا الإطار استعراض النقاط التالية:

1) القيمة المضافة القطاعية:

يمكن الحصول على القيمة المضافة لقطاع من القطاعات انطلاقاً من العلاقة التالية:

القيمة المضافة= عائد العمل +عائد رأس المال+عائد الموارد الطبيعية + صافي الضرائب غير المباشرة.

القيمة المضافة= الرواتب والأجور+الأرباح والفوائد+ الإيجارات+صافي الضرائب غير المباشرة.

فمثلاً، تساوي القيمة المضافة لقطاع الزراعة: 8 للعمل+7 لرأس المال+6 للموارد الطبيعي – 1 كإعانات إنتاجية=20. وبصورة مشابهة، فإن القيمة المضافة لقطاع الصناعة 7، وللخدمات 6، وللاستهلاك النهائي18، وللاستثمار 4، وللإنفاق الحكومي10، وللصادرات(2–).

2) القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بأكمله:

تطبق العلاقة السابقة للقيمة المضافة على جميع القطاعات الاقتصادية. وتساوي تلك القيمة، مجموع القيم المضافة للقطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة، أي:

القيمة المضافة الكلية= عائد العمل29+ عائد رأس المال11+ عائد الموارد الطبيعية 8 + صافي الضرائب غير المباشرة 15=63.

القيمة المضافة الكلية= مجموع القيم المضافة للقطاعات والنشاطات الاقتصادية.

القيمة المضافة الكلية= القيمة المضافة للزراعة20+ للصناعة7+ للخدمات6 + للاستهلاك النهائي18+ للاستثمار4+ للإنفاق الحكومي10+ للصادرات (2−).

القيمة المضافة الكلية= القيمة المضافة للطلب الوسيط33+ القيمة المضافة للطلب النهائي30=63

ويمكن حساب القيمة المضافة الكلية انطلاقاً من المتطابقة التوازنية الكلية المعروفة:

$$Y=C+I+G+X-M$$

القيمة المضافة الكلية= 48 للاستهلاك+ 16 للاستثمار+ 24 فالإنفاق الحكومي+8 للصادرات − 33 للواردات.

3) التكاليف الكلية أو قيمة الإنتاج القطاعي:

يمكن الحصول على التكاليف القطاعية وذلك بجمع التكاليف السلعية الوسيطة (مستلزمات الإنتاج المادية)، والتكاليف الخدمية الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الخدمية المكونة من خدمات عناصر الإنتاج العمل ورأس المال والموارد الطبيعية وصافي

الضرائب غير المباشرة وهي أيضاً القيمة المضافة)، والواردات (تكاليف الإنتاج والخدمات المستوردة من العالم الخارجي). فمثلاً بالنسبة لقطاع الزراعة:

التكاليف القطاعية= التكاليف السلعية الوسيطة 18+ التكاليف الخدمية الوسيطة 20+ الواردات 2=40 وحدة نقدية.

4) التكاليف الكلية أو قيمة الإنتاج الكلي:

التكاليف الكلية للإنتاج تساوي قيمة الإنتاج الكلي أي القيمة المضافة مضاف إليها مستلزمات الإنتاج،ويمكن حسابها بطرق متعددة:

تساوي التكاليف الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، إلى مجموع الطلب الوسيط، وإجمالي الطلب النهائي.

التكاليف الكلية= إجمالي الطلب الوسيط120+ إجمالي الطلب النهائي 96=216 وحدة نقدية.

. التكاليف الكلية = (مجموع التكاليف السلعية الوسيطة+مجموع التكاليف الخدمية الوسيطة(القيمة المضافة)+(والطلب السلعي النهائي+والطلب الخدمي النهائي).

التكاليف الكلي= 84+33+36+30=216وحدة نقدية.

التكاليف الكلية= مجموع القيمة المضافة إضافة لإجمالي الطلب الوسيط والواردات.

التكاليف الكلية= مجموع القيمة المضافة63+الطلب الوسيط120+ الواردات33.

التكاليف الكلية= إجمالي الطلب الوسيط+ إجمالي الطلب النهائي.أي:

التكاليف الكلية= 120+96=216وحدة نقدية.

5) رصيد موازنة الدولة:

يساوي رصيد موازنة الدولة الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها .ويمثل رصيد الموازنة وفراً أو فائضاً إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات، وعجزاً إذا كانت الإيرادات أقل من النفقات. ونفقات الدولة في جدول المدخلات والمخرجات هي الإنفاق الحكومي، في حين أن إيرادات الدولة هي صافي الضرائب غير المباشرة أي الضرائب غير المباشرة ناقصاً إعانات الإنتاج.

ونلاحظ أن صافي الضرائب غير المباشرة 15– الإنفاق الحكومي 24= (9)، أي أن رصيد موازنة الدولة يمثل عجزاً لزيادة النفقات على الإيرادات.

6) رصيد ميزان الحساب الجاري:

يساوي رصيد الحساب الجاري، الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات من السلع والخدمات. ويكون الحساب الجاري فائضاً إذا زادت الصادرات عن الواردات، وفي حالة عجز إذا زادت الواردات عن الصادرات. وهنا:

الصادرات 8– الواردات33= (–25)، أي أن هناك عجز في الميزان التجاري بمقدار 25 وحدة نقدية.

7) تقدير حجم العمالة:

يمكن جدول المدخلات والمخرجات من تقدير حجم العمالة اللازم للقيام بالعملية الإنتاجية في أحد القطاعات الاقتصادية، أو القيام بنشاط اقتصادي محدد، أو حجم العمالة المطلوب على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله. وتستخدم العلاقة بين كتلة الرواتب والأجور والأجر المتوسط وحجم العمالة، حيث إن حجم العمالة= كتلة الأجور مقسومة على الأجر المتوسط. فإذا افترضنا مثلاً أن متوسط الأجر يساوي 0،3 في الاقتصاد الوطني، و0،1في الزراعة، و0،4 في الصناعة، و0،2 في الخدمات، فإن حجم العمالة اللازم يساوي:

حجم العمالة في الاقتصاد الوطني= 29÷0،4= 97 عاملاً.

حجم العمالة في قطاع الزراعة= 8÷0،1= 80 عاملاً.

حجم العمالة في قطاع الصناعة= 3÷0،4= 7،5 عاملاً.

حجم العمالة في قطاع الخدمات= 3÷0،2= 15 عاملاً.

8) تقدير حجم الاستثمارات:

يتم تقدير حجم الاستثمارات اللازمة، وذلك باستخدام معامل رأس المال (الاستثمار) للناتج، فإذا رمزنا للناتج بـ (Qi)، ولمعامل رأس المال للناتج بـ (Ki)، وللاستثمار بـ (Ii)، فإن: (Ii=ki.Qi)ويؤدي(ki=Ii/Qi)؛أي ان حجم الاستثمار يساوي معامل الناتج مضروباً في الناتج. وبافتراض أم معامل رأس المال للناتج في الاقتصاد بأكمله يساوي (3)، وفي قطاع الزراعة يساوي(2)، وفي الصناعة يساوي(3)، وفي الخدمات يساوي(4)، فإن:

حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني= 11×3=33 وحدة نقدية.

حجم الاستثمار في قطاع الزراعة= 7×2=14 وحدة نقدية.

حجم الاستثمار في قطاع الصناعة= 2×3=6 وحدات نقدية.

حجم الاستثمار في الخدمات= 2×4= 8 وحدات نقدية.

9) الميل المتوسط للاستهلاك في القطاع العائلي:

يمكن حساب الميل المتوسط للاستهلاك في القطاع العائلي بقسمة الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي على الدخل الكلي ممثلاً في القيمة المضافة، أي: (ABC=C/Y=48/63=0.76) .

الفصل الرابع

دراسة التشابك القطاعي عن طريق مصفوفة المعاملات الفنية الأولية (المباشرة)

دراسة التشابك القطاعي عن طريق مصفوفة المعاملات الفنية الأولية[1] (المباشرة)

إذ فرضنا أن مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة كانت من الشكل التالي:

$$A = \begin{bmatrix} 0.2 & 0.3 & 0.1 \\ 0.3 & 0.2 & 0.2 \\ 0 & 0.1 & 0.3 \end{bmatrix}$$

فنلاحظ أن القيمة الموجبة لكل خانة من خانات هذه المصفوفة تمثل وجود علاقة تبادل بين قطاعين من قطاعات الاقتصاد الوطني، وأن انعدام مثل هذه العلاقة يُعبّر عنه بالرقم صفر.

والسؤال المطروح الآن هنا هل تمثل هذه المصفوفة حالة وجود أم انعدام العلاقات الترابطية بين مختلف قطاعات هذا الاقتصاد.

من أجل أن نعرف ما إذا كانت هذه المصفوفة ترابطية أم غير ترابطية فإنه يجب علينا أن نتعرف على اتجاه ونوع العلاقات بين القطاعات.

فإذا كانت هذه المصفوفة ترابطية فلا يمكن تقسيم القطاعات الإنتاجية فيها إلى مجموعتين تجري عمليات الإنتاج في إحداهما دون استخدام منتجات أي من قطاعات المجموعة الثانية كسلع وسيطة. بكلام آخر إذا كانت هذه المصفوفة ترابطية فإن كل قطاعين يكون لهما علاقات متبادلة مع بعضهما بعضاً بكلى الاتجاهين أي أن منتجات كل منهما تستخدم في عملية الإنتاج لدى الآخر إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

(1) للمزيد يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:
- د. نور الدين هرمز ، التخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره.
- د. زياد زنبوعة، الاقتصاد الرياضي، جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد، 2003-2004
- د. أحمد الأشقر، الاقتصاد الرياضي، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 1982-1983.

يعتبر هذا النوع من الدراسة والتحليل للمعاملات الفنية الأولية أداة هامة لرسم وتخطيط السياسات الاقتصادية.

أ. الارتباط بين قطاعين:

1. ارتباط مباشر: إذا كانت قيمة المعامل الفني a_{ij} الذي يربط بين قطاعين (i , j) أكبر من الصفر $a_{ij} > 0$ هذا يعني أنه توجد علاقة ارتباط مباشرة بين هذين القطاعين.
2. ارتباط غير مباشر: ويكون ذلك عندما تكون $a_{ij} = 0$ وهو يكون من الدرجة الأولى عندما يكون $a_{ik} > 0$ و $a_{kj} > 0$ أي عندما يوجد قطاع k على الأقل يلعب دور الوسيط من حيث المدخلات والمخرجات بين القطاعين الأول i والثاني j. كما يمكن أن يكون هذا الارتباط من الدرجة الثانية.
3. انعدام الارتباط: وذلك عندما يكون القطاع j في غنى كامل عن منتجات القطاع i بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب. الاقتصاد المترابط والاقتصاد غير المترابط:

تفيدنا دراسة مصفوفة المعاملات الفنية في التمييز بين نوعين من الاقتصاديات. نسمي الأول اقتصاداً مترابطاً ونسمي الثاني اقتصاداً غير مترابط. ويتميز الاقتصاد المترابط بوجود ارتباط مباشر أو غير مباشر بين أي قطاعين من قطاعاته المنتجة. أما الاقتصاد غير المترابط فيتميز بوجود بعض القطاعات التي ليس لها أي ارتباط مع واحد على الأقل من القطاعات الأخرى. فإذا كان هناك قطاع معين j لا يرتبط بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة مع قطاع آخر I فإن الاقتصاد يكون غير مترابط.

نسمي مصفوفة المعاملات الفنية في حالة الاقتصاد المترابط مصفوفة ترابطية. وفي حال الاقتصاد غير المترابط نسميها مصفوفة غير ترابطية.

ففي هذه المصفوفة نرى أن القطاع الأول يستعمل في الإنتاج سلعاً وسيطة من إنتاجه ومن إنتاج القطاع الثاني ولا يستعمل سلعاً وسيطة من إنتاج القطاع الثالث، بينما القطاع الثالث يستعمل سلعاً وسيطة من إنتاج كل القطاعات بما فيها القطاع الأول، لذا نقول إن هناك علاقة متبادلة بين القطاعين الأول والثالث مباشرة ولكن باتجاه واحد فقط من القطاع الأول إلى القطاع الثالث، وليس هناك علاقة متبادلة مباشرة بالاتجاه الآخر (أي من القطاع الثالث إلى الأول)، ولكن بما أن القطاع الأول يستعمل سلعاً وسيطة من إنتاج القطاع الثاني وهذا الأخير يحتاج إلى سلع وسيطة من إنتاج القطاع الثالث، فإن هذا يعني أن القطاع الأول يحتاج بشكل غير مباشر إلى منتجات القطاع الثالث، أي أنه يوجد بينهما ارتباط غير مباشر عن طريق القطاع الثاني.

ج. الترابط بين القطاعات ومضاعف الإنتاج:

باعتبار أنه يوجد علاقات ترابطية بين مختلف القطاعات فإن زيادة معينة في الطلب النهائي على سلع أحد القطاعات (وبافتراض أن الطلب يحرض الإنتاج والعرض) سوف تؤدي ليس فقط إلى زيادة إنتاج هذا القطاع وإنما أيضاً إلى زيادة إنتاج بقية القطاعات المزودة لها القطاع، وبالتالي فإن المضاعف هنا يقصد به أن زيادة أولية في الطلب النهائي ستؤدي إلى زيادات متتالية في إنتاج كل القطاعات المترابطة وليس فقط في إنتاج القطاع الذي زاد الطلب النهائي على منتجاته. وبالتالي نقول إن المضاعف هو عبارة عن قيمة إجمالي الزيادات الحاصلة في إنتاج كل القطاعات الناجمة عن زيادة أولية في الطلب النهائي بمقدار وحدة نقدية واحدة.

ويمكننا حساب قيمة هذا المضاعف بعدة طرق منها:

1. نعوض شعاع الطلب النهائي الجديد بعد زيادة هذا الطلب في أحد القطاعات في المعادلة:

$X=B*Y$ حيث B مصفوفة الاحتياجات الكلية

فنحصل على قيم الإنتاج الجديدة لكل القطاعات ، وبالتفاضل بين مجموع هذه القيم والقيم السابقة قبل زيادة الطلب تحصل على قيمة المضاعف. وهذه الطريق هي الأشمل والأعم ولكنها الأطول.

2. إن مضاعف كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني يحسب بالمعادلة التالية:

$$Kj = \sum_{i=1}^{n} bij$$

حيث أن:

Kj هو مضاعف القطاع j (القطاع الذي حصلت زيادة في الطلب النهائي على منتجاته).

bij هي عبارة عن مصفوفة النفقات الكلية (الكاملة)

3. (حالة خاصة) في حال كون مضاعفات القطاعات المختلفة متساوية في القيمة فإن المضاعف يمكن حسابه بالمعادلة: $kj = \frac{\sum_{i=1}^{n} Xi}{\sum_{i=1}^{n} Yi}$

مما تقدم أن مصفوفة المعاملات الكلية هي مصفوفة موجبة لا يمكن لأي عنصر فيها أن يكون مساوياً الصفر.

الفصل الخامس

التنبؤ بقيم المعاملات الفنية التقنية

التنبؤ بقيم المعاملات الفنية التقنية

والسؤال المطروح الآن هنا هو كيف نتنبأ بقيم عناصر مصفوفة المعاملات الفنية في سنة مستقبلية إذا كنا نعرف قيم تلك العناصر في سنة ماضية؟. من أجل هذا يمكننا إتباع عدد من الطرق نشرح فيما يلي الطريقة المسماة RAS وهي من وضع العالم الانكليزي R.Stone وتعتبر من أهم الطرق في هذا الصدد.

1) طريقة :RAS

من المعلوم أن قيم المعاملات الفنية هي متغيرة مع الزمن وليست ثابتة والسبب في ذلك يعود إلى عاملين اثنين:

- إمكانية إحلال منتوج وسيط مكان منتوج وسيط آخر لصنع مخرجات قطاع معين (مثلاً إحلال البلاستيك بدلاً عن المعدن).
- أثر التطور التكنولوجي على تغير النسبة بين المدخلات الوسيطة والمخرجات الإجمالية في قطاع معين.
-

تعتمد هذه الطريقة على قياس الأثر الاقتصادي للعامل الأول (عامل الإحلال) على مصفوفة المعاملات الفنية الأولية ويفرض أن نسبة التغير هي كانت r_i وبالتالي فإن عناصر كل سطر i في سنة التنبؤ t سنأخذ القيم التالية:

$$r_i a_{i1} \quad r_i a_{i2} \quad \ldots\ldots\ldots r_i a_{in}$$

كما يقاس الأثر الاقتصادي للعامل الثاني (عامل التطور التكنولوجي) على مصفوفة المعاملات الفنية الأولية ويفرض أن نسبة هذا التغير كانت s_j نضربها بعناصر كل الأعمدة j لنحصل على مصفوفة جديدة.

وهكذا نحصل على مصفوفة المعاملات الفنية المتنبأ لها في السنة t وذلك بأخذ الأثرين الأول والثاني وتكتب على الشكل التالي:

$$A_t = \begin{bmatrix} r_1 a_{11} s_1 & r_1 a_{12} s_1 & \dots\dots\dots\dots r_1 a_{1n} s_n \\ r_2 a_{21} s_1 & r_2 a_{22} s_2 & \dots\dots\dots r_2 a_{2n} s_n \\ \dots & \dots & \dots \quad\quad \dots \\ r_n a_{n1} s_1 & r_n a_{n2} s_n & \dots\dots\dots r_n a_{nn} s_n \end{bmatrix}$$

وتسمى هذه المصفوفة بمصفوفة راس حيث $A_t=RAS$. وتشير هذه العلاقة إلى انه للحصول على المصفوفة A_t نضرب المصفوفة A من اليسار بالمصفوفة R ومن اليمين بالمصفوفة S.

2) طريقة ثبات التغير النسبي:

هذه الطريقة أبسط في الحساب وتعتمد على فرضية ثبات التغيرات النسبية في عناصر مصفوفة المعاملات الفنية الأولية خلال الفترة المدروسة ولكن هذه الطريقة أكثر عرضةً للانتقاد من الطريقة السابقة وذلك لأن فرضية الثبات في التغيرات النسبية تتنافى مع الواقع العملي ومع التطور السريع للتكنولوجيا.

3) طريقة خط الانحدار:

تعتمد هذه الطريقة على دراسة قيمة العنصر a_{ij} خلال عدد محدد من السنوات واستنتاج من خلال ذلك معادلة خط الانحدار والتي من خلالها يمكن التنبؤ لقيم كل عنصر من عناصر المصفوفة في السنة t المتنبأ لها.

والمأخذ على هذه الطريقة هو صعوبة التسليم بأن قيم العنصر a_{ij} هي تابعة لمتغير وحيد هو الزمن فقط.

يكتسب هذا الموضوع (التنبؤ لقيم المعاملات الفنية الأولية) أهمية خاصة في التخطيط الاقتصادي لأن القيم الصحيحة للمعاملات الفنية الأولية تعني الوصول

إلى نتائج واقعية ومنطقية من خلال استخدام جداول المدخلات والمخرجات في وضع الخطط الاقتصادية المتوازنة.

المطلوب هو التتبع الدائم للعوامل المؤثرة في قيم تلك المعاملات ومحاولة التنبؤ الصحيح قدر المستطاع للتغيرات التي ستطرأ عليها مستقبلاً وذلك لضمان خطط مستقبلية صحيحة.

الفصل السادس

استخدام جداول المدخلات والمخرجات في تخطيط الموارد الاقتصادية

استخدام جداول المدخلات والمخرجات
في تخطيط الموارد الاقتصادية[1]

فيما تقدم بيّنا كيفية إعداد خطط الإنتاج ومطاليب تنفيذها من مختلف المدخلات إذا ما أريد لها تحقيق قدر معين من الإنتاج وتتحدد هذه المطاليب في ضوء المعاملات الفنية وكما بينا ذلك فيما تقدم. كما أن لكل خطة أو برنامج متجانس حدوداً معينة للإنتاج. وذلك في ضوء حجم مختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة، كالقوى العاملة القادرة على العمل ضمن الاقتصاد موضع البحث وكذلك كتلة رأس المال الثابت وفاعليتها والمساحات القابلة للزراعة والموارد المائية والطاقة ومخزون الخامات المعدنية وغير المعدنية (العضوية) وحجم الاستيراد الممكن وغير ذلك.

فترسم جملة الموارد المذكورة الحدود الطبيعية لحجم الناتج الأعظم الممكن توليده وفق البرنامج المتجانس أو الخطة موضع البحث.

وأدناه نشتق صيغة لاحتساب حجم العمل المطلوب لتغطية حاجة الخطة، تمهيداً لاشتقاق صيغة عامة لتقدير حجم مختلف الموارد الاقتصادية والطبيعية اللازمة.

تخطيط الموارد الاقتصادية بدلالة الناتج القومي:

(مثال: مورد العمل):

نفرض بان العمل المستخدم (لمدة سنة) في الاقتصاد القومي موضع البحث مقيّماً بالأجر السنوي يبلغ L_0 وحدة نقدية، وأما قيمة الإنتاج السنوي الإجمالي في كل القطاعات هي X_0 حيث:

(1) د. نور الدين هرمز ، تخطيط اقتصادي، مرجع سبق ذكره،177-184

$$X_0 = \sum_{j=1}^{n} X_j = \sum_{j=1}^{n} A_{ij} Y_j \qquad (i = 1,2,......,n)$$

ويفرض أن التكلفة الأجرية للوحدة الواحدة من الإنتاج هي l_{0j} يكون:

$$L_0 = \sum_{j=1}^{n} l_{0j} \cdot X_j \qquad (3-5)$$

$$L_0 = \sum_{j=1}^{n} l_{0j} A_{ij} Y_j \qquad (i = 1,......,n) \quad (3-6)$$

ولغرض تفسير المحتوى الاقتصادي للمعادلة أعلاه نقوم أولاً باشتقاقها جزئياً بالنسبة إلى الناتج المتحقق في أحد القطاعات j :

$$\frac{\partial L_0}{\partial Y_j} = \sum_{i=1}^{n} l_{0j} A_{ji}$$

هذا يعني أن زيادة الناتج النهائي في القطاع j بمقدار وحدة واحدة ستسبب في توليد فرص جديدة للعمل بكلفة أجرية قدرها:

$$\sum_{i=1}^{n} l_{0j} A_{ji}$$

وبمعرفة التكلفة الوسطية لوحدة فرصة العمل (ساعة، يوم عمل...) نحدد عدد فرص العمل الجديدة اللازمة لزيادة الناتج القومي بمقدار وحدة واحدة.

لهذا التفسير الاقتصادي أهمية كبيرة في التطبيق الاقتصادي. ففي كثير من الأحيان ينظر إلى التشغيل بصورة سطحية وذلك من خلال ارتباطه المباشر بفرص العمل المستحدثة من جراء زيادة إنتاج قطاع معين. إلا أن فرص العمل المستحدثة من جراء زيادة إنتاج قطاع ما لا تقتصر عليه. إذ أنه متى استحدثت زيادة في قطاع معين تطلب الأمر زيادة الإنتاج في القطاعات الأخرى للحفاظ على التوازن.

هذا التحليل ينطبق ليس فقط على موارد قوة العمل وإنما على جمع الموارد الاقتصادية الأخرى من رأسمال ومياه وخامات وغيرها.

وبالتالي يمكن تحديد احتياجات الخطة من كافة الموارد الاقتصادية إذا ما تحدد معنا حجم الزيادة المخططة في الناتج القومي ΔY وكانت معلومة أيضاً مصفوفة المعاملات الفنية للموارد الاقتصادية المخططة.

تخطيط الموارد الاقتصادية بدلالة حجم الإنتاج المخطط:

(مثال: مورد العمل):

من المعادلة $(5-3)$ نجد:

$$\sum_{j=1}^{n} l_{0j} X_j = \begin{bmatrix} l_{01} & l_{02} & l_{03} & \ldots\ldots & l_{0n} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_3 \\ \ldots \\ X_n \end{bmatrix} = L_0$$

حيث L_0 عبارة عن حجم العمل اللازم (مقاساً بالأجور) لتنفيذ البرنامج موضع البحث أو بتعبير آخر حجم العمل المخطط.

وقد يقل حجم العمل المطلوب عن حجم العمل المتاح أو قد يفوقه، مما قد يتطلب إجراء بعض التعديلات على حجم الإنتاج النهائي المخطط.

ويفرض أن الموارد الاقتصادية المخططة هي العمل L_0 ورأس المال K_0 وموارد أخرى M_0 وعلى غرار المعادلات السابقة الخاصة باحتساب الاحتياجات من الموارد الاقتصادية بشكل منفرد يمكن وضع صيغ مماثلة لاحتساب حجم الموارد المختلفة المطلوبة لتحقيق الإنتاج النهائي المستهدف في جميع القطاعات بحسب ما هو مخطط على الشكل التالي:

من المعادلة (6 – 3) نجد:

$$\begin{bmatrix} l_{01} & l_{02} & l_{03} & \dots & l_{0n} \\ k_{01} & k_{02} & k_{03} & \dots & k_{0n} \\ m_{01} & m_{02} & m_{03} & \dots & m_{0n} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} A_{11} & A_{12} & A_{13} & \dots & A_{1n} \\ A_{21} & A_{22} & A_{23} & \dots & A_{2n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ A_{n1} & A_{n2} & A_{n3} & \dots & A_{nn} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \dots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} L_0 \\ K_0 \\ M_0 \end{bmatrix}$$

حيث أن m_{0j} عبارة عن مطالب القطاع j من المورد m و M_0 هو الحجم المطلق المطلوب توفيره من المورد m لتحقيق الإنتاج النهائي المستهدف في جميع القطاعات حسب الخطة موضع البحث. وللمعادلة أعلاه أهمية كبيرة بالنسبة إلى عمليات تخطيط الاقتصاد القومي. إذ من شأنها الكشف عن قدرة الخطة على استيعاب مختلف الموارد الاقتصادية فقد تكون الخطة قادرة على استيعاب اليد العاملة المتاحة في البلاد ولكنها عاجزة عن استيعاب بعض الموارد الاستراتيجية المتاحة في البلد.

مثال ذلك الاستيعاب الضئيل للطاقة في البلدان النفطية أو قد تتطلب الخطة توفير كميات من بعض الموارد الهامة تفوق قدرات المصادر المحلية المتاحة. مثال ذلك عندما يكون الماء المطلوب لتلبية احتياجات البرنامج الإنتاجي أكبر من قدرات المصادر المائية المتاحة في البلد المعني. إن هذه الظواهر تستوجب باستمرار إيجاد برامج أو خطط متجانسة بديلة واختيار الأكفأ منها.

فمثلاً في حالة الاستيعاب الضئيل للطاقة يتم اختيار برنامج متجانس ذي أهمية نسبية كبيرة للفروع كثيفة الطاقة. وبالنسبة إلى حالة البرنامج المسبب للعجز في الماء يتم اعتماد برامج ذات أهمية نسبية أقل للمشاريع كثيفة الاستخدام المائي. مثال ذلك تقليل الأهمية النسبية لمشاريع الري التقليدي واعتماد تكنولوجيا الري بالتنقيط مثلاً.

تخطيط الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة:

استغلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل يعني استغلالها مجتمعة إلى الحد الأقصى الممكن وباعتبار انها تشترط بعضها البعض لابد من دراسة علاقاتها الداخلية لتحديد الشكل الأفضل للاستغلال.

ولتوضيح هذه الفكرة نطبق مباشرة على المثال الافتراضي حيث كان لدينا المعطيات التالية:

1. هيكل الناتج المحلي الإجمالي المخطط كما هو وارد:

$$\begin{bmatrix} Y_A \\ Y_B \\ Y_C \\ Y_D \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 70 \\ 120 \\ 45 \\ 325 \end{bmatrix}$$

2. الموارد المتاحة ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني هي القوى العاملة (مقاسة بالأجور) أي L_0 ورأس المال الثابت K_0 والكميات المتاحة من المياه M_0 ونورد أدناه قيم المعاملات الفنية للموارد المذكورة:

$$\begin{bmatrix} l_{0A} & l_{0B} & l_{0C} & l_{0D} \\ k_{0A} & k_{0B} & k_{0C} & k_{0D} \\ m_{0A} & m_{0B} & m_{0C} & m_{0D} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.25 & 0.3 & 0.2 & 0.4 \\ 0.2 & 0.15 & 0.4 & 0.1 \\ 0.1 & 0.5 & 0.2 & 0.4 \end{bmatrix}$$

3. مقلوب مصفوفة المعاملات الفنية الكاملة (ندرجها أيضاً ادناه):

$$[1-a]^{-1} = A = \begin{bmatrix} 1.111 & 0.141 & 0.159 & 0.421 \\ 0 & 1.111 & 0 & 0.972 \\ 0 & 1.159 & 1.428 & 0.317 \\ 0 & 0 & 0 & 1.25 \end{bmatrix}$$

ولإيجاد الحل الأمثل لابد أولاً من إيجاد مصفوفة الوحدة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي Y^u ويتم ذلك على أساس تقسيم قيم الناتج الإجمالي النهائي على أصغرها وفي مثالنا هذا أصغر قيمة من قيم الناتج النهائي الإجمالي هي Y_c إذ تبلغ 45 وحدة نقدية وعليه فإن:

$$Y^u = \begin{bmatrix} Y_A^u \\ Y_B^u \\ Y_C^u \\ Y_D^u \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.555 \\ 2.666 \\ 1.000 \\ 7.222 \end{bmatrix}$$

كما أن $X^u = A \cdot Y^u$ وبالتالي فإن مصفوفة الوحدة للإنتاج الكلي تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} X_A^u \\ X_B^u \\ X_C^u \\ X_D^u \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 5.30 \\ 9.98 \\ 4.14 \\ 9.03 \end{bmatrix}$$

وللحصول على مصفوفة الوحدة للموارد الاقتصادية المستخدمة في الإنتاج نعوض في المعادلة التالية:

$$\begin{bmatrix} L_0^u \\ K_0^u \\ M_0^u \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} l_{0A} & l_{0B} & l_{0C} & l_{0D} \\ k_{0A} & k_{0B} & k_{0C} & k_{0D} \\ m_{0A} & m_{0B} & m_{0C} & m_{0D} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} X_A^u \\ X_B^u \\ X_C^u \\ X_D^u \end{bmatrix}$$

ومنه نجد أن قيم شعاع مصفوفة الوحدة للموارد الاقتصادية هي كالتالي:

$$\begin{bmatrix} L_0^u \\ K_0^u \\ M_0^u \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 8.759 \\ 5.116 \\ 9.960 \end{bmatrix}$$

وبقسمة قيم الشعاع العمودي الذي يشير إلى حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال على قيم شعاع مصفوفة الوحدة للموارد الاقتصادية نحصل على قدرة كل مورد من الموارد على مضاعفة الإنتاج.

بفرض أن حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال سنوياً هي:

$$\begin{bmatrix} L_0 \\ K_0 \\ M_0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 197.925 \\ 158.400 \\ 183.578 \end{bmatrix}$$

وبالتالي فإن: قدرة اليد العاملة على زيادة الإنتاج $\frac{197.925}{8.759} = 22.6$ وحدة

قدرة رأس المال على زيادة الإنتاج $\frac{158.400}{5.116} = 30.9$ وحدة

قدرة الماء على زيادة الإنتاج $\frac{183.578}{9.960} = 18.4$ وحدة

مما تقدم يتبين لنا أن الماء يشكل (نقطة الاختناق) إذ يبلغ مضاعفه 18.4 مرة مقابل 22.6 لليد العاملة و30.9 لرأس المال.

وأدناه نحتسب حجم الموارد المطلوبة لتغطية البرنامج المتجانس موضع البحث. وذلك بمضاعفة قيم شعاع مصفوفة الوحدة الواحدة للموارد الاقتصادية.

$$[18.4]=\begin{bmatrix} L_0^u \\ K_0^u \\ M_0^u \end{bmatrix}=\begin{bmatrix} L^* \\ K^* \\ M^* \end{bmatrix}=\begin{bmatrix} 161.165 \\ 94.134 \\ 183.264 \end{bmatrix}$$

وبقسمة الشعاع $\begin{bmatrix} L^* \\ K^* \\ M^* \end{bmatrix}$ على الشعاع العمودي $\begin{bmatrix} L_0 \\ K_0 \\ M_0 \end{bmatrix}$.

نحصل على نسب استغلال الموارد المتاحة وهي على الشكل التالي:

اليد العاملة 81.4٪ رأس المال 59.4٪ الموارد المائية 100.0٪

مما تقدم يتبين بأن الماء يشكل نقطة الاختناق مما يؤدي إلى استغلال نسبة 81.4٪ فقط من اليد العاملة المتاحة و59.4٪ فقط من رأس المال الثابت المنتج.

ونظراً لأهمية التشغيل فلا بد من اختيار بدائل أخرى أقل اعتماداً على الماء لإتاحة المجال لامتصاص اليد العاملة المتاحة بالكامل.

الفصل السابع

ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات لبلد ما هو السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة. وقد جرى العرف على اتخاذ مدة سنة أساساً لحساب هذه المعاملات.

ماذا يقصد بالمعاملات الاقتصادية؟

ويقصد بالمعاملات الاقتصادية تلك المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة أو أداء خدمة أو نقل الحق على صك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص غير مقيم أو العكس.

ويلاحظ من التعريف السابق أن المعاملات الاقتصادية لا تسجل في ميزان المدفوعات إلا إذا تمت بين المقيمين في البلد وغير المقيمين فيه. وهنا يثور التساؤل التالي: من المقصود بالمقيم وغير المقيم؟

يعتبر الشخص الطبيعي (الفرد) مقيماً في بلد معين إذا اتخذ منه محلا لإقامته الدائمة بغض النظر عن جنسية الشخص. أما إذا كان الشخص مقيماً في بلد بصفة مؤقتة فهذا يعد غير مقيم.

وتطبيقاً لذلك لا تدخل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المصريين المقيمين في مصر والأجانب المقيمين بها في ميزان المدفوعات المصري، و ذلك تأسيساً على أن المعاملة وإن تمت بين مصري وأجنبي إلا أن طرفي المعاملة يقيمان في مصر.

بينما تدخل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد والموجودين به بصفة مؤقتة في ميزان المدفوعات على أساس أنها تمت بين مقيم وغير مقيم.

أمـا بالنسـبة للمشـروعات الـتي يمتـد نشـاطها الاقتصـادي إلى أكثـر مـن بلـد واحد، حيث يوجد المركز الرئيسي للمشروع في بلد وتكون له في نفس الوقت فروع أو وكالات في بلد أخرى، فقد اعتبر صندوق النقد الدولي الفرع مقيماً في البلد الذي يمارس نشاطه فيه وليس في بلد المركز الرئيسي، أما الوكالة فتعتبر مقيمة في بلد المركز الرئيسي للمشروع، وتطبيقاً لذلك تسجل المعاملة الاقتصادية بين المركز والفرع في كل من ميزان المدفوعات لبلد المركز وبلد الفرع. أما المعاملات الاقتصادية بين المركز والوكالة فلا تدرج في أي من الميزانين[1].

- المكونات الأساسية لميزان المدفوعات[2]:

بيان الحساب	دائن	مدين
أولاً: الحساب الجاري		
1. السلع، الخدمات والدخل		
أ. البضائع		
ب. الشحن		
ج. عمليات النقل الأخرى		
– خدمات المسافرين		
– خدمات الموانئ... الخ		
د. السفر		
ه. دخل الاستثمار		
و. دخل الاستثمار المباشر		
ز. العائدات المعاد استثمارها		
ح. العائدات الموزعة		
ط. أخرى		
– القطاع الرسمي المقيم بما في ذلك المعاملات ما بين القطاعات الرسمية		
– القطاع الرسمي الأجنبي، باستثناء المعاملات ما بين القطاعات		–

(1) د. عدنان العريد ،اقتصاد (2) ، جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد، تعليم مفتوح،2009،ص83.

(2) د. نور الدين هرمز، الحسابات الاقتصادية القومية، مرجع سبق ذكره،ص179 – 183

بيان الحساب	دائن	مدين
الرسمية		
– القطاع الخاص		
ي. السلع الأخرى والخدمات والدخل		
ك. القطاع الرسمي		
– المعاملات ما بين القطاعات الرسمية		
– أخرى القطاع الرسمي المقيم		
– أخرى القطاع الرسمي الأجنبي		
ل. القطاع الخاص		
– دخل العمل غير المبين في مكان آخر		
– دخل الملكية غير المبين في مكان آخر		
م. أخرى		
2. التحويلات دون مقابل		
أ. التحويلات الخاصة		
ب. تحويلات المهاجرين		
ج. تحويلات العمال		
د. أخرى		
ه. التحويلات الرسمية		
و. أخرى رسمي مقيم		
ز. أخرى رسمي أجنبي		
ثانياً: حساب رأس المال		
1. رأس المال باستثناء الاحتياطات		-1
أ. الاستثمار المباشر		
ب. الاستثمار المباشر في الخارج		
ج. رأس المال المساهم به		
د. إعادة استثمار العائدات		
ه. غيره من رأس المال الطويل الأجل		
و. رأس المال القصير الأجل		
ز. الاستثمار المباشر في الاقتصاد المحلي		
ح. رأس المال المساهم به		

بيان الحساب	دائن	مدين
ط. إعادة استثمار العائدات		
ي. غيره من رأس المال الطويل الأجل		
ك. رأس المال القصير الأجل		
ل. استثمار المحافظ		
م. سندات القطاع العام		
– الموجودات (الأصول)		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية		
– المطلوبات الأخرى		
ن. السندات الأخرى		
– الموجودات (الأصول)		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية		
– المطلوبات الأخرى		
س. مساهمات المشاركة		
– الموجودات (الأصول)		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية		
– المطلوبات الأخرى		
ع. رؤوس الأموال الأخرى		
– رأس المال الطويل الأجل		
– القطاع الرسمي المقيم		
– المسحوبات وسداد القروض الممتدة		
– الموجودات (الأصول) الأخرى		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية		
– المسحوبات وسداد القروض الأخرى المستلمة		
– المطلوبات الأخرى		
ف. القطاعات الأخرى		
– المسحوبات وإعادة المدفوعات من القروض الممتدة		
– الموجودات (الأصول) الأخرى		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية		
– المسحوبات وإعادة المدفوعات عن القروض الأخرى المستلمة		

بيان الحساب	دائن	مدين
– المطلوبات الأخرى		
ص. رأس المال القصير الأجل		
– القطاع الرسمي المقيم		
– القروض الممتدة		
– الموجودات (الأصول) الأخرى		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية		
– القروض الأخرى المستلمة		
– المطلوبات (الخصوم) الأخرى		
ق. البنوك التجارية		
– الموجودات (الأصول) الأخرى		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية بالعملة الأجنبية		
– المطلوبات الأخرى		
ر. القطاعات الأخرى		
– القروض الممتدة		
– الموجودات (الأصول) الأخرى		
– المطلوبات (الخصوم) التي تكون احتياطيات السلطات الأجنبية		
– القروض الأخرى المستلمة		
– المطلوبات الأخرى		
2. الاحتياطيات		
أ. الذهب النقدي		
– مجموع التغير في الحيازات		
– المقابل لتحويل الذهب إلى نقد أو العكس		
– المقابل لتغيرات التقييم		
ب. حقوق السحب الخاصة		
– مجموع التغير في الحيازات		
– المقابل للتخفيضات / أو للإلغاء		
– المقابل لتغيرات التقييم		
ج. وضع الاحتياطي في الصندوق		

بيان الحساب	دائن	مدين
– مجموع التغير في الحيازات		
– المقابل لتغير التقييم		
د. الموجودات من العملات الأجنبية		
– مجموع التغير في الحيازات		
– المقابل لتغيرات التقييم		
ه. المستحقات الأخرى		
– مجموع التغير في الحيازات		
– المقابل لتغيرات التقييم		
و. استخدام ائتمان الصندوق		
– مجموع التغير في الحيازات		
– المقابل لتغيرات التقييم		

هذا الشكل التفصيلي لميزان المدفوعات الذي أوصى به صندوق النقد الدولي لا يعني التقيد المطلق ببنوده وإنما هو مؤشر ودليل عمل لتنظيم ميزان المدفوعات لسهولة المقارنات الدولية وتوحيدها.

ثانياً: بنود ميزان المدفوعات[1]:

يؤدي وجود معاملات اقتصادية إلى ربط بلاد العالم بتيارات من الإيرادات والمدفوعات. ولذلك ينقسم ميزان المدفوعات رأسياً إلى جانبين: جانب دائن أو جانب الإيرادات (المحصلات)، وجانب مدين أو جانب المدفوعات.

أما من الناحية الأفقية فإن ميزان المدفوعات يتضمن بنوداً عديدة من أهمها:

1. الصادرات والواردات السلعية: تمثل الصادرات والواردات أهم بنود ميزان المدفوعات، ويطلق عليها التجارة المنظورة وتقيد الصادرات في الجانب الدائن لأنه يترتب عليها دخول إيرادات إلى الدولة. بينما تسجل الواردات في الجانب المدين لأنه يترتب عليها خروج مدفوعات من الدولة.

(1) د. عدنان العريبد، اقتصاد2، مرجع سابق، ص38-40م

2. الخدمات: تخضع الخدمات من حيث القيد في الميزان للقاعدة التي تخضع لها الصادرات والواردات السلعية إذ تقيد في الجانب الدائن للخدمات التي يؤديها المقيمون في البلد لغير المقيمين ويترتب عليها دخول إيرادات إلى الدولة.

بينما تقيد في الجانب المدين قيمة الخدمات التي يتلقاها المقيمون في البلد من غير المقيمين، والتي يترتب عليها خروج مدفوعات من الدولة. ويطلق على التبادل الدولي للخدمات اصطلاح التجارة غير المنظورة تمييزاً له عن التبادل الدولي للسلع والذي يطلق عليه كما سبق وذكرنا التجارة غير المنظورة.

وتشمل التجارة غير المنظورة العديد من الخدمات مثل:

- النقل والتأمين.
- السياحة.
- دخول الاستثمارات.

3. التحويلات من جانب واحد: تشمل هذه التحويلات انتقال رأس المال من بلد إلى أخر دون مقابل مباشر في الحال والمستقبل. وتتكون هذه التحويلات من الهبات والتعويضات التي تتلقاها البلد من العالم الخارجي أو التي يدفعها البلد للعالم الخارجي والهبة قد تكون نقدية أو عينية. ويقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ما حصل عليه البلد من هبات وتعويضات، وفي الجانب المدين مادفعه البلد من هبات وتعويضات إلى العالم الخارجي.
4. انتقالات رؤوس الأموال: يفرق في انتقالات رؤوس الأموال بين رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل. ورؤوس الأموال طويلة الأجل هي التي تنتقل من بلد إلى أخرى لمدة غير محدودة، أو لمدة أكثر من سنة. وتأخذ شكل شراء أسهم وسندات، قروض طويلة الأجل، شراء عقارات، الاستثمار في المشروعات.

أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل فهي التي تنتقل من بلد إلى أخر لمدة أقل من سنة. ومثالها الودائع الجارية أو الودائع لأجل، شراء أذونات خزانة.

وإذا ترتب على انتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل أو قصيرة الأجل دخول أموال إلى الدولة فتقيد هذه العمليات في الجانب الدائن. أما إذا ترتب عليها خروج أموال من الدولة فتسجل في الجانب المدين.

5. انتقالات الذهب النقدي: قد ينتقل الذهب فيما بين البلاد كسلعة وقد ينتقل كأداة لتسوية الديون الدولية. فإذا كان انتقال الذهب كسلعة فيعامل معاملة الصادرات والواردات السلعية. أما إذا كان انتقال الذهب لأغراض تسوية الديون الدولية فيفرد له بند خاص في الميزان. وفي هذه الحالة تقيد صادرات الذهب النقدي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، أما واردات الذهب النقدي فتقيد في الجانب المدين من هذا الميزان. فالبلد يحصل من صادرات الذهب على إيرادات يسد بها عجز إيراداته الأخرى عن الوفاء بحد مدفوعاته الأخرى أما استيراد الذهب فيكون في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات.

ثالثاً: صورة نمطية لميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات الدولية

متحصلات (دائن)	مليون جنيه		مدفوعات (مدين)	مليون جنيه
		1) حساب المعاملات الجارية		
- صادرات سلع. - إيرادات مقابل خدمات أداها مقيمون. - هبات وتعويضات تلقاها المقيمون .			- واردات سلع . - مدفوعات مقابل خدمات تلقاها المقيمون. - هبات وتعويضات دفعها المقيمون .	
المجموع	....		المجموع	......

ميزان المعاملات التجارية:

		2) حساب التحويلات الرأسمالية		
- إيرادات رأسمالية. - صادرات الذهب.			- مدفوعات رأسمالية. - واردات الذهب.	
المجموع			المجموع	

ميزان التحويلات الرأسمالية:

- السهو والخطأ.	....	- السهو والخطأ.	....
المجموع الكلي.	....	المجموع الكلي.	....

الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعات:

1. الحساب الجاري:

ويشمل المعاملات الخاصة بالبضائع (السلع) والشحن والسفر وعمليات النقل الأخرى ودخل الاستثمار والخدمات والتحويلات دون مقابل.

2. حساب رأس المال:

ويشتمل على العمليات الخاصة بالاستثمار المباشر والاستثمار في حافظة الأوراق المالية ورؤوس الأموال الأخرى والاحتياطيات.

ميزان المدفوعات يعتبر جزءاً مكملاً للحسابات القومية التي تقدم إطاراً شاملاً ونظامياً لجمع وعرض الإحصاءات الاقتصادية.

مثال:

فإذا افترضنا أن سورية قد قامت بتصدير ما قيمته 100 مليون دولار منسوجات إلى الخارج وفي الوقت نفسه قامت باستيراد سيارات ركوب بقيمة قدرها /250/ مليون دولار في السنة.

كما أن شركات النقل البحري في سورية قد حصلت على إيرادات قدرها (20) مليون دولار مقابل نقل البضائع للشركات الأجنبية، وأن إيرادات السياحة الأجنبية في سورية قدرت بـ/60/ مليون دولار.

بينما أنفق السائحون السوريون في الخارج /10/ مليون دولار. وأن عوائد استثمارات الأجانب في سورية والتي يقومون بتحويلها للخارج /20/ مليون دولار. بينما عوائد استثمارات السوريين في الخارج والتي يقومون بتحويلها إلى الداخل /10/ مليون دولار.

أخيراً نفترض أن المنحة الأوربية لسورية تقدر بـ /20/ مليون دولار بينما المنحة السورية للعراق /10/ مليون دولار. كل هذه المعاملات يمكن رصدها في ميزان المدفوعات للحصول على رصيد الحساب الجاري كما يلي:

رصيد الميزان التجاري (صادرات سلعية – واردات)	– 150 مليون $
رصيد المعاملات غير المنظورة (صادرات الخدمات)	60+
صافي عوائد الاستثمارات (عوائد استثمارات السوريين في الخارج – عوائد استثمارات الأجانب في سورية)	10 –
صافي المعاملات من طرف واحد (المنحة الأوروبية لسورية – المنحة السورية للعراق)	10+
رصيد الحساب الجاري	– 90 مليون $

نلاحظ أن رصيد الحساب الجاري قد أظهر عجز قدره (90) مليون دولار، السبب في ذلك هو أن إجمالي المتحصلات الجارية كانت أقل من إجمالي المدفوعات الجارية.

رابعاً: التعادل الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات[1]:

والسؤال الآن كيف يمكن أن يفسر في ضوء حتمية التعادل الحسابي ما يثار دائماً من أن ميزان مدفوعات بلد ما في حالة عجز أو حالة من فائض؟

في الواقع أن الحديث عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ويقصد به التوازن الخارجي للميزان من الناحية الاقتصادية "وهو ما يشار إليه بالتوازن الاقتصادي".

ويتم حساب التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمقارنة قيمة إيرادات البلد من المعاملات الجارية ورؤوس الأموال المستقلة مع قيمة مدفوعات البلد الناجمة عن المعاملات الجارية ورؤوس الأموال المستقلة. فإذا تساويا فإن الميزان يكون في حالة توازن اقتصادي. ويقصد برؤوس الأموال المستقلة تلك التي تنتقل من بلد إلى آخر للاستفادة من مزايا اقتصادية في البلد الذي تنتقل إليه مثل ارتفاع سعر الفائدة أو معدل الربح.

وبالمقابل فإن رؤوس الأموال الموازنة هي تلك التي تنتقل من بلد إلى آخر لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مثال القروض وحركة الذهب النقدي.

وإذا زادت الإيرادات عن المدفوعات فإن الميزان يكون في حالة فائض. أما إذا زادت المدفوعات عن الإيرادات فيمكن القول في هذه الحالة إن الميزان في حالة عجز.

---

(1) د. نور الدين هرمز، الاقتصاد الدولي، جامعة تشرين، تعليم مفتوح،2009،ص

مثال (1):

بفرض أنه لدينا مكونات حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري):

1. الصادرات من السلع والخدمات	530+
سلع	319
خدمات	211
2. الواردات من السلع والخدمات	642 –
سلع	447 –
خدمات	195 –
3. صافي التحويلات	15 –
هبات من حكومة أجنبية	10 –
تحويلات من حكومة أجنبية لرواتب تقاعدية	3 –
تحويلات عاملين وتحويلات أخرى	2 –

المطلوب: حساب رصيد الحساب الجاري (مبيناً رصيد الميزان السلعي ثم رصيد الميزان السلعي والخدمي).

خطوات الحل:

الميزان السلعي= الصادرات السلعية – الواردات السلعية

128 – =447 – 319

الميزان السلعي والخدمي= الصادرات من السلع والخدمات – الواردات من السلع والخدمات

112 – =462 – 530

الميزان التجاري (رصيد الحساب الجاري)= رصيد الميزان السلعي والخدمي + التحويلات.

$$-127 = -15 - 112 -$$

نلاحظ أن الحساب الجاري: يتضمن حركة الصادرات (معاملات دائنة+) والواردات (معاملات مدينة–) من السلع والخدمات والتحويلات من طرف واحد (هبات من المقيمين الأجانب، والعكس).

مثال (2):

لنفترض أنه قد توافرت لدينا المعلومات التالية عن ميزان مدفوعات إحدى الدول كالتالي:

1. صافي أصول البلد في الخارج، للخارج	77 –
أ. صافي الأصول الحكومية، ما عدا أصول الاحتياطيات الرسمية	4
– الأصول الخاصة	81 –
– استثمارات مباشرة في الخرج	81 –
– أوراق مالية أجنبية	17 –
– مطاليب و خصوم غير مصرفية	2 –
– مطاليب مصرفية	54 –
2. صافي اصول أجنبية في البلد	180
– استثمارات مباشرة	58
– أوراق مالية لوزارة المالية بالبلد وأوراق مالية أخرى	47
– مطالبات غير مصرفية	6
– مطالبات مصرفية	69

المطلوب: حساب رصيد رأس المال: مبيناً طبيعة هذا الحساب؟

من البند رقم(1) و (2) = (180– 77) =103

نلاحظ أن حساب رأس المال يشمل:

أ. تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد (ماعدا أصول الاحتياطيات الرسمية).

ب. ويشمل حساب رأس المال أيضاً الاستثمارات المباشرة (المكائن والمباني...)

ج. المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية (أسهم، وسندات وأذونات خزانة).

د. التغيرات في أصول وخصوم البلد المصرفية، وغير المصرفية تجاه الأجانب خلال السنة.

حيث تعتبر الزيادة في أصول البلد بالخارج، والانخفاض في أصول الأجانب في البلد (ماعدا أصول الاحتياطيات الرسمية) تعتبر تدفقات رأسمالية للخارج Capital out flows أو مدينة (–) في حساب رأس المال الخاص بالبلد، لأنه يترتب عليها مدفوعات للأجانب.

أما الانخفاض في أصول البلد في الخارج، والزيادة في الأصول الأجنبية في البلد فتعتبر تدفقات رأسمالية للداخل Capital Inflows، أو دائنة (+) لأنه يترتب عليها مدفوعات من الأجانب للبلد.

مثال (3):

بفرض توفرت لدينا المعلومات التالية عن ميزان مدفوعات إحدى الدول.

1. أصول الاحتياطيات الرسمية	-4
الذهب	0
حقوق السحب الخاصة	0
وضع الاحتياطي لصندوق النقد الدولي	1
العملات القابلة للتحويل	5 –
2. الأصول الرسمية الأجنبية	39
	35

المطلوب:

1. احسب رصيد الاحتياطي الرسمي (1 – 2)= 39 – 4=35
2. حيث تفسر الزيادة في أصول الاحتياطيات الرسمية للبلد على بند مدين (–)

في حين تفسر الزيادة في الأصول الأجنبية الرسمية في البلد على أنها بند دائن (+).

خامساً: نظرية توازن ميزان المدفوعات في إطار النظرية الكينزية:

ترى النظرية الكينزية ان المواءمة في ميزان المدفوعات تتمثل في تأثير حالة ميزان المدفوعات (الاختلال بالفائض أو بالعجز) على مستوى الدخل القومي، وأثر التغيير في هذا الدخل على الإنفاق القومي وأخيراً أثر التغيير في الإنفاق على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

وتقوم النظرية الكينزية على استبعاد فرض تحقيق التشغيل الكامل للموارد. وهو الفرض الذي يقوم عليه التحليل الكلاسيكي.

يبدأ كينز تحليله بتوضيح العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق القومي. فإن الدخل القومي في خلال مدة معينة إنما يعكس الإنفاق القومي خلال المدة ذاتها، فأي زيادة أو نقصان في الإنفاق القومي لا بد أن تظهر في زيادة أو نقصان في الدخل القومي.

وبما أن الإنفاق القومي في اقتصاد مفتوح = الاستهلاك + الاستثمار+ (الصادرات – الواردات)

فأي تغيير في مستوى الصادرات والواردات يؤدي إلى تغيير في مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي النقدي.

وعلى ذلك إذا كان ميزان المدفوعات في حالة توازن ثم حدث أن زادت قيمة الصادرات، فأصبح الميزان في حالة فائض فإن هذا الفائض يؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق القومي بنفس قيمة الصادرات كما يزداد الدخل القومي بقيمة الصادرات نفسها في الفترة نفسها.

فلما كانت الصادرات تمثل إنفاق غير المقيمين على السلع المحلية، فإن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي بالمقدار نفسه وكذلك الدخل القومي في الفترة نفسها أو سنة زيادة الصادرات.

إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، ذلك أن الزيادة التي تحدث في الدخل القومي على أثر زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة متتالية في الإنفاق على الاستهلاك سواء على السلع المحلية أو السلع المستوردة.

ويحدد الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد قيمة الزيادات في الاستهلاك على السلع المحلية والسلع المستوردة.

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{التغيير في الاستهلاك}}{\text{التغيير في الدخل}}$$

ولكن بما أن التحليل يدور في اقتصاد مفتوح أي له علاقات اقتصادية مع الخارج فإننا يجب أن نأخذ في الاعتبار الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات المستوردة وهو ما يوضحه الميل الحدي للاستيراد.

$$\text{الميل الحدي للاستيراد} = \frac{\text{التغيير في الاستهلاك}}{\text{التغيير في الدخل}}$$

إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد فالزيادات المتتالية على الإنفاق الاستهلاكي المحلي تؤدي إلى زيادات متتالية في دخول عناصر الإنتاج التي تعمل في ميدان إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية وينتهي الأمر أن تكون الزيادة الكلية في الدخل القومي أضعاف الزيادة الأولية في الصادرات.

ويتوقف حجم الزيادة أو المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد.

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{(1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}) + \text{الميل الحدي للاستيراد}}$$

مثال:

- إذا كان ميزان المدفوعات في أحدى الدول في حالة توازن بحيث أن:

الصادرات = الواردات

100 = 100

بفرض حدثت زيادة في الصادرات قدرها 100 سيصبح ميزان المدفوعات في حالة فائض:

الصادرات > الواردات

100 < 200

- سيكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال بالفائض وبفجوة قدرها 100.
- الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي.

الزيادة المضاعفة في الدخل القومي = الزيادة الأولية في الصادرات × المضاعف

(بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك (0.8) والميل الحدي للاستيراد(0.3) يصبح

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{0.3+(0.8\ \ -1)} = 2$$

الزيادة المضاعفة في الدخل القومي = 100×2=200.

- زيادة الدخل القومي بمقدار 200 يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات.
- زيادة الطلب على الواردات = الزيادة في الدخل القومي × الميل الحدي للاستيراد 200×0.3=60 ، إذن الواردات ارتفعت من 100 إلى 160
- وضع ميزان المدفوعات (صادرات > واردات، 200>160) اختلال بالفائض قدره 40 بعد إن كان اختلال بالفائض قدره 100.
- الزيادة الكلية في الدخل القومي تساوي ضعفي (2) زيادة الصادرات أو

الزيادة في الدخل القومي = 2 × 100=200.

مما سبق يمكن القول بأن هناك صيغة أخرى للمضاعف.

$$\text{المضاعف} = \frac{\text{الزيادة الكلية في الدخل القومي}}{\text{الزيادة الأولية في الصادرات}} = 200/100=2$$

ولإيضاح الفكرة السابقة نستعين بالجدول الآتي:

الفترة	التغير في الصادرات	التغير في الدخل	التغير في الاستهلاك	التغير في الواردات
1.	100+	100+	80+	30+
2.		50+	40+	15+
3.		25+	20+	7.5+
4.		12.5+	10+	3.75+
5.		6.25+	الخ	الخ
6.		.....	.....	......
....		......	......	......
		200+	100+	60+

إذا حدثت زيادة أولية في الصادرات قدرها 100وكان الميل الحدي للاستهلاك (0.8) والميل الحدي للاستيراد (0.3) فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

في الفترة الأولى: تزيد الصادرات 100 وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار 100 وزيادة الاستهلاك 80=(100× 0.8) وزيادة الاستيراد 30=(100× 0.3).

في الفترة الثانية: الزيادة في الاستهلاك 80 في الفترة الأولى أنفق منها 30 على الواردات والباقي 50 على السلع المحلية. هذه الزيادة في الإنفاق على السلع المحلية تؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المحلية في الفترة الثانية 50 .

هذه الزيادة في الدخل 50 يذهب منها 40 للاستهلاك (50×0.8) و 15 للاستيراد (50×0.3) أي أن الإنفاق على السلع المحلية في الفترة الثانية هو:

40 – 15 = 25 تمثل زيادة في دخول منتجي هذه السلع في الفترة الثالثة وهكذا.

نتيجة: إن تغيرات الدخل القومي تدفع بميزان المدفوعات إلى طريق التوازن، أي أنها تقلل من الفجوة ولكنها لا تنهيها إلا في حالة استثنائية وهي إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي الواحد الصحيح.

فإذا افترضنا ما يلي:

- الميل الحدي للاستهلاك =1 ، والميل الحدي للاستيراد =2.

فإن المضاعف يصبح $\frac{1}{(1-1)+0.2} = 5$

- الزيادة في الدخل القومي = 100×5=500

الزيادة في الطلب على الواردات = 500×0.2= 100

وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات (200 صادرات = 200 واردات).

الفصل الثامن

تخطيط المتغيرات الاقتصادية الكلية

تخطيط المتغيرات الاقتصادية الكلية

ومن أهم هذه المتغيرات هي[1]:

1. مجمل الناتج القومي.
2. اهتلاك رأس المال.
3. صافي الناتج القومي.
4. الضرائب غير المباشرة.
5. الدخل القومي.
6. الادخار.
7. الاستهلاك الخاص.
8. الاستهلاك العام.
9. الاستثمار الخاص.
10. الاستثمار العام.
11. التبادل مع العالم الخارجي.
12. السكان.
13. القوة العاملة.
14. عدد المشتغلين.

أولاً: معدلات تكوين رأس المال:

ينصرف تكوين رأس المال إلى ما يدخر من الناتج القومي لاستخدامه في عملية الإنتاج. وكلما زادت نسبة تكوين رأس المال من الناتج القومي ارتفعت نسبة الزيادة التي يمكن تحقيقها في الناتج القومي.

(1) راجع الدكتور محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، 1967.

ففي الدول النامية، حيث تقدر قيمة الأصول الرأسمالية في الاقتصاد بنحو 3– 4 أمثال الدخل القومي، تتطلب زيادة ما تولده تلك الأصول من دخل حقيقي بمعدل 1٪ سنوياً استثماراً سنوياً قدره 3 – 4٪ من الدخل القومي.

- **العلاقة بين رأس المال والناتج:**

نعتبر معدلات النمو الاقتصادي بوجه عام نتيجة لعاملين أساسين هما:

1. معدل تكوين رأس المال (معدل الاستثمار).
2. العلاقة بين رأس المال والناتج (معامل رأس المال).

قد تحسب نسبة رأس المال إلى الناتج كتوسط عام.

النسبة الوسطية لمعامل رأس المال= مجموع رأس المال/مجموع الناتج(الدخل) في فترة معينة.

النسبة الحدية لمعامل رأس المال= الزيادة الصافية في رأس المال/الزيادة في صافي الناتج في فترة قادمة.

حيث يقتضي تخطيط التنمية تقدير رأس المال اللازم لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة سنوياً في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

1. **معدل الاستثمار:**

يتمثل معدل الاستثمار بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي لبلد معين في فترة معينة (معدل التكوين الرأسمالي) ويحسب على الشكل الآتي:

معدل الاستثمار الإجمالي= إجمالي الناتج/مجمل الاستثمار.

معدل الاستثمار الصافي= صافي الاستثمار/صافي الناتج.

2. تحديد معدل التنمية:

ويقصد بمعدل التنمية نسبة النمو الاقتصادي السنوي الذي يحققه الاقتصاد خلال فترة الخطة.

إن تخطيط معدل التنمية يخضع في الواقع، إلى جملة من الاعتبارات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) حجم الطاقة الإنتاجية المتوفرة أو ما يعبر عنه بحجم التكوين الرأسمالي.
2) حجم القوة العاملة وتركيبها ومستويات تأهيلها وتوزعها على مختلف القطاعات الاقتصادية.
3) التطور التقني الذي يرتكز على التطور العلمي وما يقدمه هذا العلم من منجزات تستخدم في التنمية الاقتصادية.

وتتوقف عملية التنمية الاقتصادية بمجملها على مدى مشاركة هذه العوامل في العملية الإنتاجية.حيث ينبغي أن تحقق هذه المشاركة بأقصى إنتاج بأقل تكلفة.

ويتم تحديد معدل التنمية (معدل نمو الدخل القومي) من خلال العلاقة القائمة بين معدل الاستثمار ومعامل رأس المال، ومعدل نمو الدخل القومي المتمثلة بالتالي:

معدل نمو الدخل القومي= معدل الاستثمار/ معامل رأس المال .

معدل الاستثمار= معدل نمو الدخل القومي× معامل رأس المال.

معامل رأس المال= معدل الاستثمار /معدل نمو الدخل القومي.

فإذا كان معروفاً إن معدل الاستثمار 8٪ ومعامل رأس المال 1/4 يكون معدل نمو الدخل القومي= 8٪÷1/4=2٪.

كما أن معدل التنمية (معدل نمو الدخل القومي) يمكن أن يستخرج من العلاقة التالية:

معدل نمو الدخل القومي= الزيادة السنوية في الدخل/المستوى الحالي للدخل.

وقد وضع الاقتصاديون عدداً من الصيغ الرياضية التي اقتصرت على عامل التكوين الرأسمالي من أجل تحديد معدل التنمية، ومنهم من أضاف إلى هذا العامل عنصري العمل والتطور التقني.

والصيغة الأكثر انتشاراً من بين الصيغ التي اقتصرت على عامل التكوين الرأسمالي في تحديد معدل التنمية تمثلها المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التنمية} = \frac{\text{معدل الاستثمارات}}{\text{معامل رأس المال}} - \text{معدل نمو السكان}$$

أما الصيغة التي تضيف إلى رأس عنصر العمل والتطور التقني فتمثلها دالة الإنتاج التالية التي تعرف بصيغة غوب – دوغلاس:

$$y = \overset{m}{A} \cdot \overset{n}{K} . F$$

حيث تمثل:

Y : مجمل الناتج القومي.

A: العمل.

K: رأس المال.

F: الفن التكنولوجي، وهو مقدار ثابت في الأجل القصير.

m, n متحولان يرمزان إلى مرونة وديناميكية حجم التغيرات في الناتج القومي الناتجة عن التغيرات في عوامل (العمل ورأس المال) التي تمثلها تلك المتحولات هذا يعني أن هذين المتحولين يمثلان قيمة التغير في معدلات نمو الناتج القومي الناتجة عن زيادة قدرها 1٪ في العمل أو رأس المال (بحسب ما يرمز إليه المتحول) أي أنهما يمثلان مرونة الناتج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال وهما يرمزان أيضاً إلى نسب مساهمة كلٍ من العمل ورأس المال في تكوين الناتج القومي في بعض الحالات الخاصة .

ثانياً: تخطيط حجم الاستثمار-

لتخطيط حجم الاستثمار أهمية خاصة لعدة أسباب منها:

1. يسمح بتحديد حجم الاستثمار الضروري لتنفيذ خطط التنمية وبين الفعالية الاقتصادية لعملية الإنتاج.
2. يمكننا من وضع سلم أولويات لتنفيذ مشاريع التنمية.
3. يسهل عملية وضع خطة متكاملة لحجم الأموال المستثمرة وتحديد متطلبات استثمارها من مختلف الموارد الاقتصادية المادية ومن التنظيم والإدارة والتكنولوجية.
4. يسمح بتوحيد إدارة الاستثمار وتوزيعه قطاعياً أو إقليمياً .
5. يتيح إمكانية التعرف على حاجات مختلف المشاريع الإنتاجية لصيانة أو لتوسيع الطاقات الإنتاجية المتاحة.

الاستثمار لا يهدف فقط إلى حل المشاكل الاقتصادية بل أيضاً له أهداف اجتماعية وسياسية. أهم المسائل الاقتصادية هو إرساء قاعدة تضمن معدلات نمو اقتصادية مقبولة، تنمية متوازنة في الاقتصاد القومي، رفع الكفاءة الإنتاج والاستثمار. ومن أهم المسائل الاجتماعية والسياسية يمكن أن يكون دعم وتطوير بعض القطاعات ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم.

لتحديد حجم الادخار والاستثمار يوجد مدخلان هما:

أولاً: المدخل الكلي:

يبدأ بتحديد أهداف خطة التنمية للمستقبل على أساس التحليل للوضع الاقتصادي في المرحلة الماضية والمرحلة الراهنة اعتماداً على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي أهمها هو مؤشر الدخل القومي بقيمته المطلقة والنسبية. على أساس هذا المؤشر تتحدد الحاجة من الاستثمارات، وبناء على ذلك تتخذ الإجراءات اللازمة لتنظيم وتجميع الادخارات المحلية وتوضع الخطط لجذب الاستثمارات الأجنبية ودراسة إمكانية الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية لسد العجز الحاصل بمصادر الادخار المحلية. بعد ذلك توزع الاستثمارات بين مشاريع وفروع وقطاعات الإنتاج.

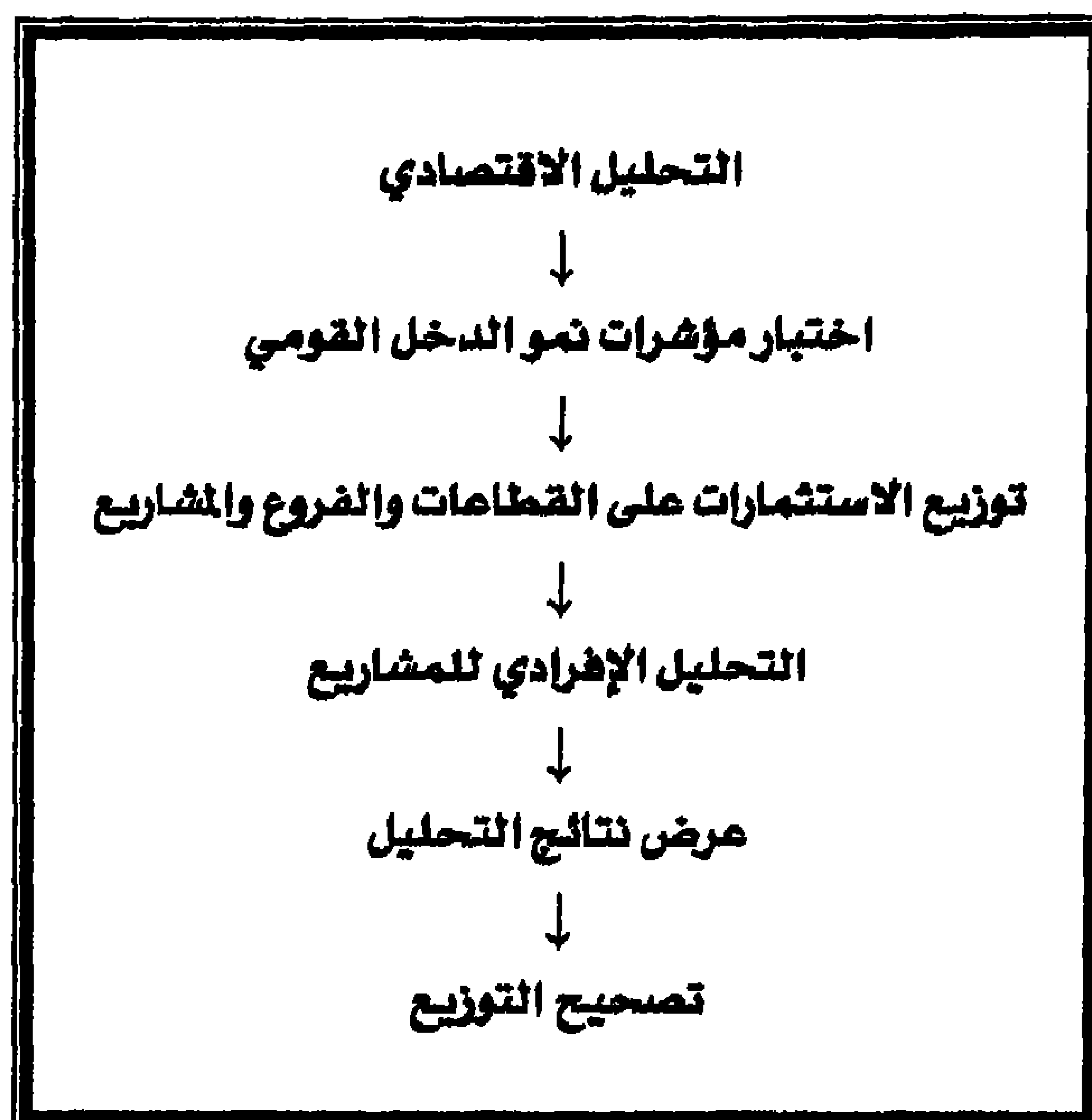

يتميز المدخل الكلي بأن توزيع الاستثمارات يهدف إلى وضع حلول لمسائل واعتبارات وطنية واضحة.

ثانياً: المدخل الجزئي:

يواجه اعتراضات حادة جداً. بالمقارنة مع المدخل الكلي فهو يختلف عنه رأساً على عقب. المدخل الجزئي لا يدرس العلاقات بين القطاعات الاقتصادية. الحجم الإجمالي للاستثمار يشمل جميع الأموال المستثمرة في كافة المشاريع لهذا السبب يمكن تحديده فقط بعد وضع خطط الاستثمار القطاعية التي بدورها تتجزأ إلى خطط استثمارية على مستوى مشاريع فردية محددة.

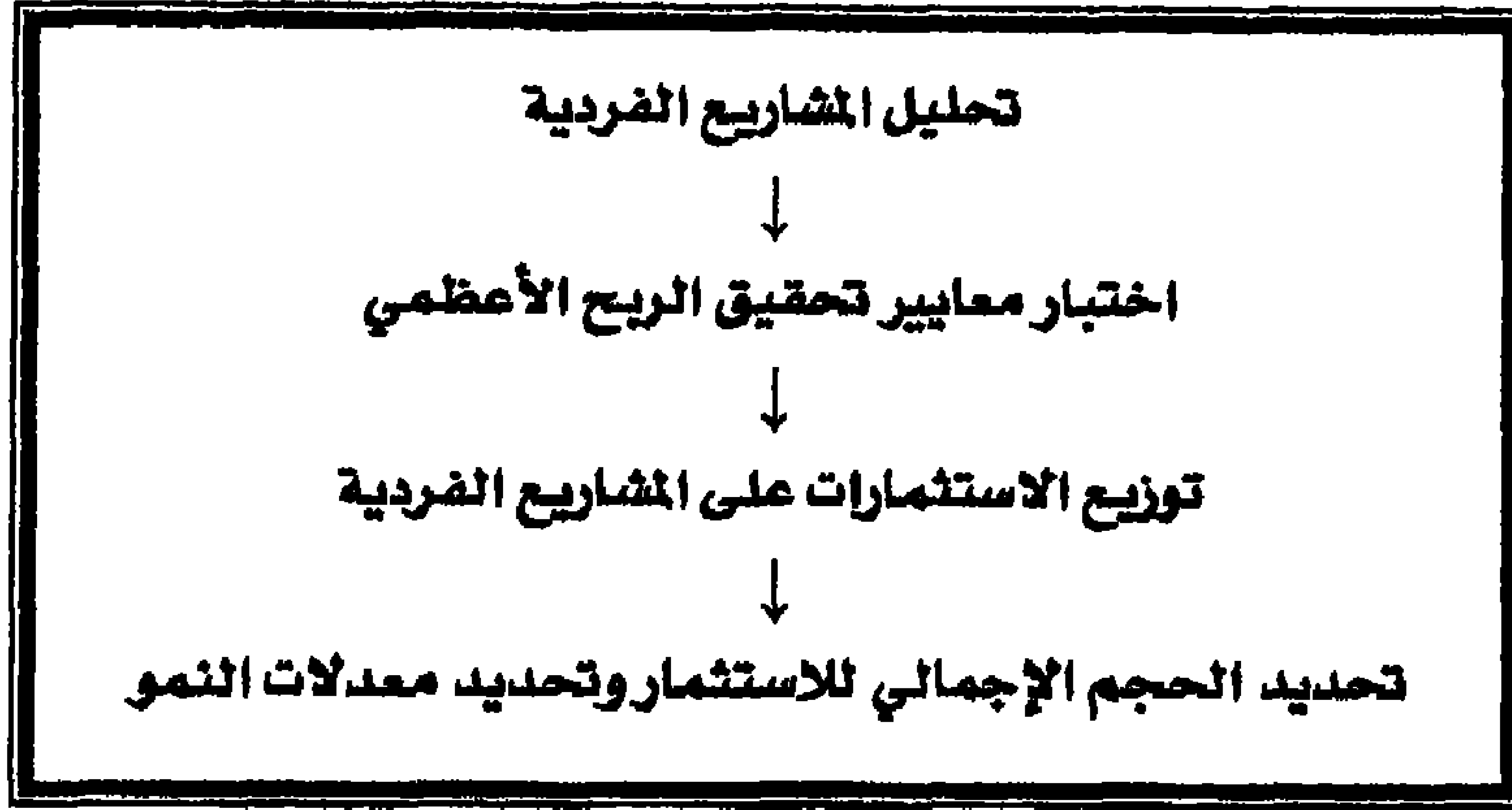

تحليل الخطط الفردية هو المنطلق لمثل هذا النوع من التحليل الذي يهدف إلى تحقيق أقصى درجات الربح التجاري الممكن لكن هذا المدخل لا يضمن وجود هيكلية اقتصادية سليمة.

عند تخطيط الاستثمار يؤخذ بعين الاعتبار تحقيق التناسبات التالية:

1. الحجم المخطط لتوسيع الطاقات الإنتاجية وحجم الادخارات الممكن تحقيقها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.
2. الحجم الإجمالي للناتج القومي (الدخل القومي) وطريقة توزيعه بين الادخار والاستهلاك بالإضافة إلى حجم الموارد الاستثمارية الأجنبية الوافدة.

وبشكل عام يتحدد الاستثمار الذي يمكن توفره بالمعادلة التالية:

$$I = \overline{S} \cdot Y + R + F$$

حيث: I حجم الاستثمار الضروري.

$\overline{S}$ معدل الادخار المحلي من الدخل القومي.

Y الدخل القومي.

R الاهتلاك الفيزيائي والمعنوي لراس المال (رصيد استبدال رأس المال).

F حجم تدفق الموارد الاستثمارية الأجنبية لتمويل الاستثمار.

معدلات الادخار المثلى:

لا يمكن أن تكون واحدة لكل اقتصاديات بلدان العالم حتى المتقاربة منها في مستويات التنمية فهي تتعلق بمجموعة من الأسباب والمبررات الذاتية المالية والموضوعية الاقتصادية والاجتماعية. فللحكومات مثلاً دور هام من خلال السياسات المالية وسياسات الأسعار والاستثمار وغيرها.

الحد الأمثل للادخار يضمن تحقيق الحدود العليا لمعدلات التنمية الاقتصادية والتحسين المستمر للمستوى المعاشي للسكان وإتاحة فرص عمل بما يتناسب مع تطور قوة العمل ويضمن التنمية المتوازنة.

تنطلق عملية تخطيط الادخار من تقدير احتياجات التنمية الاقتصادية المخططة من الاستثمار للحفاظ على معدلات نمو محددة في الناتج القومي.

الشكل الأوسع انتشاراً لتخطيط حجم الادخار والاستثمار هو استخدام أسلوب (هارد– دومر):

$$y = \overline{S} \cdot E$$

حيث y معدل نمو الناتج القومي (الدخل القومي)، و $\overline{S}$ المعدل الوسطي للادخار (الاستثمار) من الناتج القومي، و E فعالية او إنتاجية الادخار.

مثال:

إذا كان لدينا $E = 0.5, \bar{S} = 0.10$ فإن $y = 0.05$ او 5٪ معدل النمو السنوي للدخل القومي.

وبذات الطريقة يمكن أن نحسب معدل الادخار المطلوب إذا كان معدل نمو الدخل القومي معروف.

مثال:

$E = 0.5 , y = 0.05$ وبالتالي فإن معدل الادخار يكون $\bar{S} = 0.10$.

تخطيط حجم الادخار المطلوب يمكن حسابه أيضاً على أساس الميل الحدي للادخار على المستوى الاقتصادي الكلي:

$$S' = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S_{(t)} - S_{(t-1)}}{Y_{(t)} - Y_{(t-1)}}$$

حيث Y الناتج القومي (الدخل القومي)، و S حجم الادخار المحلي، و S' نسبة الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الدخل القومي (الميل الحدي للادخار القومي).

الحد الأدنى للادخار:

توجد علاقة مباشرة بين السكان والادخار مفادها: كلما زادت معدلات النمو السكاني كلما زاد الحد الأدنى للادخار اللازم من اجل تحقيق عملية التوازن والثبات في حجم متوسط الدخل الفردي. ويعرف الحد الأدنى للادخار على أنه الحد الذي يتيح للاقتصاد الوطني فرصة تحقيق معدلات نمو في الدخل القومي تؤمن الثبات في قيمة مؤشر متوسط الدخل الفردي.

الدخل القومي = متوسط الدخل الفردي × عدد السكان

$$N \times Y_n = Y$$

وباعتبار أن Y_n ثابت فإن:

$$n = y$$

حيث: n معدل التزايد السكاني، و y معدل تزايد الدخل القومي.

ومنه نستنتج أيضاً أن $\hat{S}$ الحد الأدنى للادخار هو الحد الذي يتساوى عنده معدل التزايد السكاني مع معدل التزايد في الدخل القومي وباعتبار أن:

$$y = \bar{S} \cdot E = \frac{\bar{S}}{B}$$

نعوض y بقيمتها:

$$\bar{S} = n \cdot B$$

حيث B معامل رأس المال $(E = \frac{1}{B})$

ومن ذلك نجد أن الحد الأدنى للادخار ما هو إلا ناتج ضرب معدل التزايد السكاني في معامل رأس المال.

وإذا كان معامل رأس المال ثابت فإن الحد الأدنى للادخار المطلوب للحفاظ على المستوى المعاشي للسكن يتناسب طرداً مع معدلات تزايد السكان.

والمسألة لا تتوقف عند هذا الحد لأن معدلات التزايد السكاني في الكثير من الدول النامية أكبر من معدلات النمو في الناتج القومي مما يؤدي إلى تراجع

تصيب الفرد من الناتج أي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي وبدوره هذا يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نتيجة انخفاض الدخول وبالتالي إلى تراجع معدلات التنمية الاقتصادية والدخول بما يسمى بالحلقة المفرغة للتنمية.

ثالثاً: استخدام نموذج (هارود– دومر) في تخطيط معدلات النمو الاقتصادي:

يكتب هذا النموذج وفقاً للشكل التالي:

$$y = \bar{s} \cdot E \qquad \text{أو} \qquad Y_t = Y_0(1 + \bar{s} \cdot E)^t$$

حيث:

Y_0 حجم الناتج في سنة الأساس $t = 0$

Y_t حجم الناتج في نهاية السنة المدروسة t.

y معدل أو وتيرة نمو الناتج القومي.

$\bar{s}$ معدل الادخار.

E فعالية الادخار (الاستثمار).

مثال:

بفرض أن معدل الادخار في فترة ما هو 12.9٪ من الدخل القومي وكانت قيمة معامل الادخار (معامل راس المال) هي 0.45 وبالتالي فإن المعدل السنوي لنمو الناتج القومي سيكون 129×0.45=5.8%

رابعاً: تخطيط معدلات النمو بدلالة السكان:

من أجل الربط بين وتيرة نمو الناتج القومي ومعدل أو وتيرة نمو السكان يمكن استخدام موديل (هارد– دومر) على الشكل التالي:

$$Y_{nt} = Y_{n0}(1+\overline{S}\cdot E-n)^t \quad \text{أو} \quad y_n = \overline{S}\cdot E-n$$

حيث: n معدل نمو السكان.

y_n معدل نمو الدخل للفرد من السكان (الدخل الشخصي).

Y_n دخل الفرد من السكان.

على أساس هذا الموديل الرياضي يمكن حساب وتيرة نمو الناتج القومي المتحقق للفرد من السكان أو من جهة أخرى حساب قيمة الادخار الضروري لتحقيق معدلات النمو المخطط في الناتج القومي بالنسبة للفرد من السكان.

مثال:

فإذا كان معدل الادخار السائد هو $\overline{s} = 12.9\%$ وإنتاجية الادخار هي E = 0.45 بالتالي إذا كان معدل نمو السكان $n = 2.2\%$ فيكون معدل نمو الناتج القومي أو الدخل القومي بالنسبة للفرد من السكان سنوياً هو:

$$y_n = 12.9 \times 0.45 - 2.2 = 3.6\%$$

ولتخطيط قدرة السكان والمجتمع على تامين اليد العاملة اللازمة يمكن إجراء حساب بسيط وفقاً لأحد هذين الأسلوبين:

1. إذا كان معلوم معدل نمو الناتج وإنتاجية العمل $l = y - z$.
2. إذا ما كان معلوم معدل نمو رأس المال وتسليح العمل $l = k - l_k$.

حيث: l معدل نمو فرص العمل (العمالة).

k معدل نمو رأس المال.

l_k معدل نمو تسليح العمل.

z معدل نمو إنتاجية العمل.

مثال:

إذا كان معدل نمو الناتج القومي $y = 5.6\%$ وإنتاجية العمل $z = 3.5\%$ ورأس المال $k = 6.1\%$ وتسليح العمل $l_k = 4.0\%$ فإن معدل نمو العمالة سيكون $l = 2.1\%$ سنوياً.

تعتبر مجالات استخدام هذا النموذج هي في تخطيط معدلات النمو انطلاقاً من أوضاع محددة ومعرفة للادخار (من حيث المعدل والفعالية) وذلك بمعرفة أو عدم معرفة معدلات نمو السكان. كما يمكن استخدامه بالاتجاه المعاكس أيضاً أي تحديد قيم معدلات وفعالية الادخار في إطار معدلات محددة مسبقاً للناتج القومي الإجمالي أو للفرد من السكان.

وفقاً لمنطق هذا الموديل كلما كان معدل نمو الناتج القومي أعلى يكون معدل وفعالية الادخار أعلى أيضاً أو كلما كانت حصة الادخار من الناتج القومي أعلى كلما زادت فعالية أو كفاءة الادخار في تحقيق زيادة أفضل أو معدل نمو أفضل في الناتج القومي.

خامساً: الإنتاجية العامة للعمل:

من أجل تخطيط معدلات النمو بدلالة إنتاجية العمل لابد من إيجاد طريقة لاحتساب أثر التغيرات الحاصلة في إنتاجية العمل في كافة المستويات

التخطيطية على التغيرات في قيمة الإنتاجية العامة للعمل على مستوى الاقتصاد الوطني، وهذا بدوره يعتبر أمراً حيوياً وهاماً.

نحن نعلم أن الناتج المحلي الإجمالي ما هو إلا مجموع القيم المضافة التي تنتجها مجموعة قطاعات الاقتصاد الوطني التي عددها n فيكون:

$$Y = Y_1 + Y_2 + ... + Y_n$$

$$Y = \sum_{i=1}^{n} Y_i$$

$$ZL = \sum_{i=1}^{n} Z_i L_i$$

$$Z = \sum_{i=1}^{n} Z_i \frac{L_i}{L}$$

حيث Z_i إنتاجية العمل في القطاع i ، و L_i حجم قوة العمل في القطاع i.

هذا يعني أن الإنتاجية العامة تساوي إلى مجموع الإنتاجيات القطاعية مضروبة بنسبة عدد العاملين في كل قطاع إلى إجمالي العدد الكلي للعاملين المنتجين في جميع القطاعات.

باستخدام هذا القانون يمكن حساب أثر التغير في إنتاجية العمل في أي مستوى اقتصادي على قيمة مؤشر الإنتاجية العامة للعمل.

لحساب أثر التغير في الإنتاجية القطاعية للعمل على الإنتاجية العامة ننطلق من افتراض أن $\frac{L_i}{L}$ ثابت أي أن حجم قوة العمل وتوزعها لا يتغير:

$$\Delta Z = \Delta Z_1 \frac{L_1}{L} + \Delta Z_2 \frac{L_2}{L} + ... + \Delta Z_n \frac{L_n}{L}$$

وبالتالي يكون مشتق هذا التابع بالنسبة لأحد المتغيرات Z_i هو من الشكل:

$$\frac{\Delta Z}{\Delta Z_i} = \frac{L_i}{L}$$

هذا يعني أن $\frac{L_i}{L}$ تعبر عن حجم التغير الحاصل في الإنتاجية العامة للعمل عندما تتغير إنتاجية العمل في القطاع i بمقدار وحدة واحدة.

ولحساب أثر التغير في حجم قوة العمل القطاعية (توزعها القطاعي فقط) على الإنتاجية العامة نغير الفرضية السابقة ليصبح $\frac{Z_i}{L}$ ثابت و L_i متحول وبالتالي يكون مشتق التابع بالنسبة لأحد المتحولات L_i هو من الشكل:

$$\frac{\Delta Z}{\Delta L_i} = \frac{Z_i}{L}$$

هذا يعني أن الإنتاجية العامة للعمل Z ستتغير بمقدار $\frac{Z_i}{L}$ إذا ما تغير حجم قوة العمل في القطاع i بمقدار وحدة واحدة.

الفصل التاسع

علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية البيئية المستدامة

علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية البيئية المستدامة

أولاً: مفاهيم التنمية - الاقتصاد والبيئة:

المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الاقتصادية الاجتماعية، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي. أما المفهوم الآخر للتنمية والذي بدأ يفرض نفسه والموازي للمفهوم السابق فهو التنمية الاقتصادية البيئية، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد البيئي والتي تستند إلى مفهوم التنمية المتجددة أو ما يسمى بالتنمية المستدامة إن مفهوم التنمية الاقتصادية مرتبط بالرفاهة الاجتماعية وبرفع مستوى المعيشة، وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية المواد والسلع المستخدمة لإشباع حاجات الإنسان الأساسية والثانوية في المدى البعيد. يعرف علم البيئة: هو العلم الذي يدرس الظروف والمؤثرات الخارجية المحيطة بالإنسان وغيره من الكائنات الحية على سطح الكرة الأرضية التي تؤثر فيه ويؤثر فيها.

كما ويعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر إشباع للحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة. هذا المفهوم لعلم الاقتصاد بدأ يتغير ولم يعد الفهم الكلاسيكي له متناسباً مع المتطلبات البيئية حيث أنه لا يأخذ بالاعتبار الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي، ويأخذ بالاعتبار الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية.

إن فكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثل Optimal Growth يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي من المنافع مع المنافع الحدية للسكان وبالتالي إذا كان تحويل رأس المال الطبيعي إلى مادي أعلى من مستوى النمو الأمثل فان التنمية تكون غير مستديمة (Tinder,2000).

ويمكن قياس مدى استدامة التنمية على اعتبار إن العلاقة بين السكان والاستهلاك تحدد من العلاقة التالية : ت=س X ث

حيث:

ت = التدهور البيئي أو استنزاف الموارد

س= عدد السكان

ث = استغلال الطاقة (الموارد)

- التداخل بين البيئة والاقتصاد: هناك علاقة وثيقة بين البيئة والنظام الاقتصادي، حيث تقوم البيئة بتزويد الاقتصاد والموارد الطبيعية التي تمر عبر العمليات الإنتاجية وتتحول على سلع استهلاكية وتعود في النهاية إلى البيئة في صورة فضلات غير مرغوب فيها، في نفس الوقت تمد البيئة المستهلكين بالخدمات البيئية المباشرة كالهواء والماء إلى غير ذلك، وتتضح العلاقة بين الاقتصاد والبيئة من خلال عناصر مفهوم كل منهما والذي يرتكز على عنصر الموارد، الاقتصاد ليبحث في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بينما تعرف البيئة على أنها مجموعة الموارد المتاحة في وقت ما، وفي الوقت نفسه نجد أن التلوث البيئي وتدهور الموارد المتاحة في البيئة سواء بفعل الإنسان أو الطبيعة يزيد ويعمق من ندرة تلك الموارد ويترتب على ذلك أن إدارة البيئة لا تكون بمنأى عن مجال الاقتصاد[1].

(1) د. محمد حلمي محمد طعمة – دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة – مطبعة العمرانية – الجيزة – مصر 2001 ص :24.

وعليه فإن العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تتمثل في تسخير علم الاقتصاد بغية الاستخدام الأمثل للموارد البيئية بكل أبعادها بغية تعظيم الربح وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة؛ فالبيئة تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية التي تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة المحترقة إلى سلع استهلاكية ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صور مخلفات غير مرغوبة.

وتظهر العلاقة القائمة بين الاقتصاد والبيئة من خلال الشكل التالي:

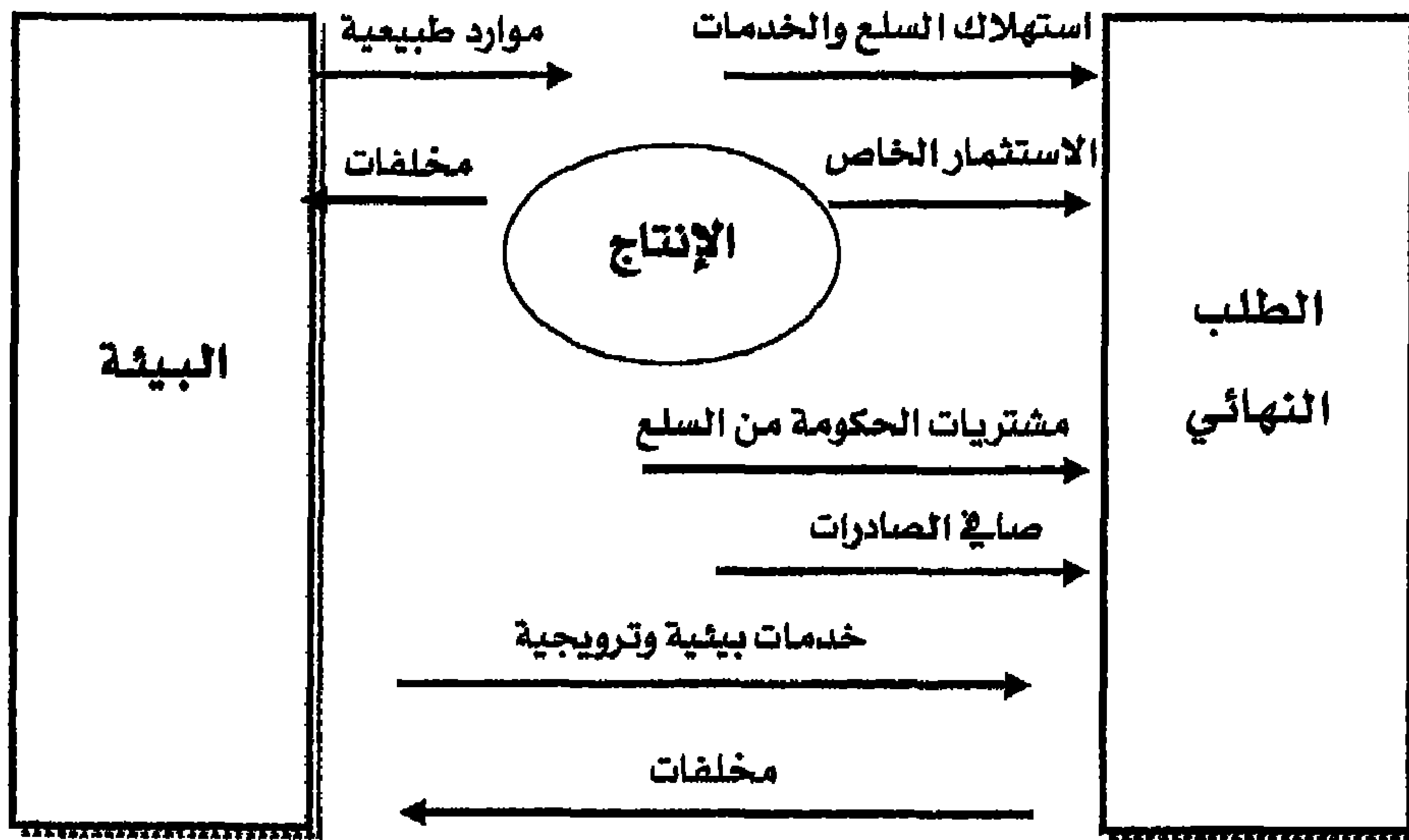

فعلم الاقتصاد البيئي يهتم بثلاث مواضيع أساسية هي:

- تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على التدهور البيئي.
- معرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي.
- استخدام الأدوات الاقتصادية التي من شأنها منع حدوث التدهور البيئي.

- **تعريف التنمية المستدامة:**

إن التنمية المستدامة حسب تعريف وضعته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (Sustainable Development) سنة 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية إن التنمية المستدامة تتيح إضافة بعدين جديدين للتنمية:

- البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل النوعية البيئية (Environmental Quality) وعلاقتها بنوعية الحياة (Quality of Life).
- البعد الزمني للتنمية ليشمل التنمية على المدى البعيد (الأجيال القادمة) استناداً للأساس المستدام(Sustainable Base).

ولذلك فإن تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات الإنسان المتعددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة والتي ينظر إليها كأفضل خيار للوفاء باحتياجات الحاضر دون التفريط في حق الأجيال القادمة، أدى إلى إدخال عنصرين جديدين لقياس مستوى التنمية والتطور في أي بلد.

فنجد أن الاقتصاديين قد اعتمدوا على متوسط الدخل الفردي والناتج الداخلي الخام كمؤشرات لقياس التنمية في بلد ما دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية والأضرار التي يلحقها النشاط الاقتصادي بالمحيط الحيوي نتيجة التلوث الصادر عن ذلك النشاط أي تكاليف تدهور البيئة واهتلاك الموارد الطبيعية. لكن في 1993 استطاع Pearce أن يدخل التأثيرات البيئية للنشاط

الاقتصادي والرأس المال الطبيعي في الحسابات القومية لحساب الدخل المستدام أو الدخل الأخضر PIBv الذي يساوي:

$$PIB_V = PIB_C - AMR - CR$$

الدخل المحلي الخام الأخضر أو المستدام= الدخل المحلي الخام التقليدي – اهتلاك رأس المال الطبيعي – تكاليف الأضرار البيئية.

حيث أن الدخل المحلي الخام التقليدي PIB_C هو عبارة عن مجموع الاستهلاك العمومي والخاص والاستثمار والصادرات منقوص منهم الواردات، أما الدخل المحلي الخام الأخضر أو المستديم PIBv فهو يساوي الدخل المحلي الخام التقليدي PIB_C منقوص منه كل من اهتلاك الرأس المال الطبيعي AMR وتكاليف الأضرار البيئية CR.

ونتيجة لذلك أصبحت النظريات التنمية الاقتصادية اليوم تفرق بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية التي لا تراعي البعد البيئي ولهذا فإن تجسيد المفهوم الحديث للتنمية يتطلب التغلب على عقبات وتحديات كثيرة أهمها مشكلة البيئة أي يجب ربط بين السياسات التنموية والبيئية بتركيز على أبعاد التنمية المتواصلة إذن ما هي هذه الأبعاد؟

1) أبعاد اقتصادية.
2) أبعاد اجتماعية.
3) أبعاد بيئية.

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
- النمو الاقتصادي المستديم	- المساواة في التوزيع	- النظم الايكولوجية
- كفاءة رأس المال	- الحراك الاجتماعي	- الطاقة
- إشباع الحاجات الأساسية	- المشاركة الشعبية	- التنوع البيولوجي
- العدالة الاقتصادية	- التنويع الثقافي	- الإنتاجية البيولوجية
	- استدامة المؤسسات	- القدرة على التكيف

المصدر: أ. عثمان محمد غنيم، مرجع سابق ص: 177

إذن تأسيسا على ما تقدم يمكن تلخيص أبعاد التنمية المتواصلة في المخطط التالي:

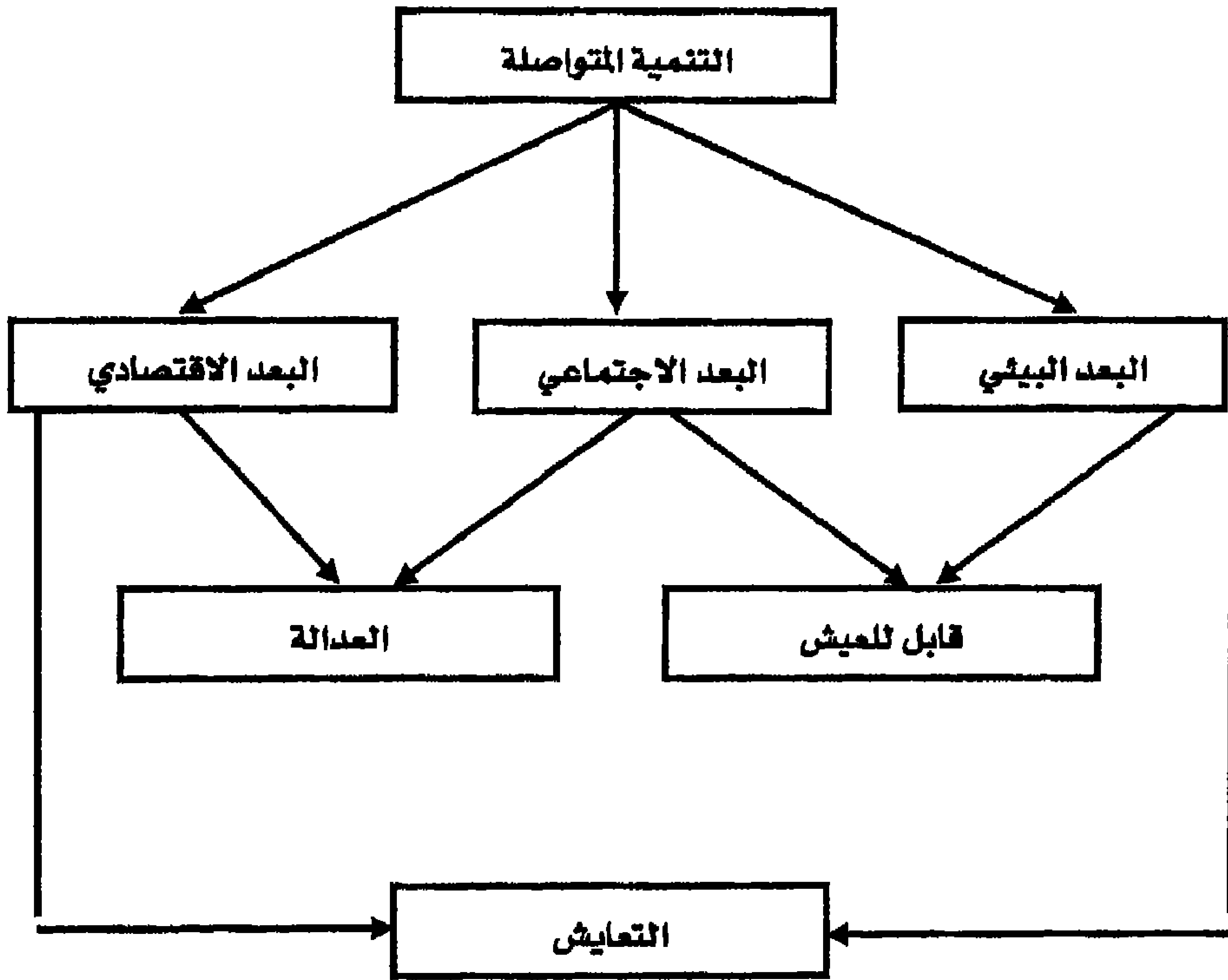

من المخطط يمكن صياغة بعض المعادلات:

- البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة.
- البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة يحتمل العيش فيها.
- البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة.
- البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة

انطلاقاً من هذه الأبعاد التي تحدد متطلبات التنمية المتواصلة يمكن تحديد الآثار التي يمكن للتدهور البيئي أن يقود إلى وقف التنمية بل ربما إلى تغيير اتجاهاتها إذن ما هي هذه الآثار التي تحدثها البيئة على الاقتصاد؟

- **الآثار البيئية على الاقتصاد:**

إن عدم الأخذ بعين الاعتبار السياسة البيئية في الخطط التنموية ليس فقط للجهل بأبعاد هذا السلوك بل لأنه لم يكن هناك توقعا للآثار البيئية منظورة خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي الذي يمكن أن يتأثر بها سلباً أو ايجابياً كما يلي[1]:

أ. **التشغيل والعمالة:**

تؤثر السياسة البيئية على التشغيل والعمالة، فيمكن من جهة ولأسباب تتعلق بحماية البيئة ألا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة مثل بناء منشآت الفحم أو محطات الطاقة النووية، وهذا بلا شك يحدث أثر سلبي على التشغيل والعمالة، ومن جهة أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات

(1) ملى قاسم "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية" الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة) القاهرة 1997، ص 40.

والتجهيزات البيئية أن تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات الضرورية لحماية البيئة.

ب. مستوى الأسعار:

قد تؤثر السياسة البيئية على استقرار مستوى الأسعار، فعند وضع إجراءات حماية البيئة فالسلع الملوثة للبيئة ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلعة. وكما هو معروف النظم المحاسبية التقليدية تعتبر أن زيادة الإنتاج أو الاستخراج أكبر للمصادر الطبيعية هي مدخلات ايجابية عند حساب الناتج الوطني الإجمالي بغض النظر عما تتركه مثل هذه التوجهات من آثار بيئية سيئة التي لها تكاليف المخفية وغير المنظورة، وبالتالي فإن ضمن هذه التنمية فلا بد أن تعكس النظم المحاسبية الأسعار الافتراضية للموارد الطبيعية وهذا بلا شك سيكون له تأثير مباشر على تحديد مستويات الأسعار في اي نشاط اقتصادي.

ج. القدرة التنافسية للصناعة:

تؤثر السياسة البيئية على القدرة التنافسية للصناعة الوطنية حيث يؤدي ارتفاع التكاليف بسبب زيادة نفقات حماية البيئة إلى أضعاف هذه القدرة، أو يمكن أن تؤثر عكسيا بمعنى ترتفع هذه القدرة من خلال تطور تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة التي يمكن أن تحقق تفوقا تكنولوجيا ومن ثم كسب أسواق واسعة للتصريف.

د. النمو الاقتصادي:

قد تحدث السياسة البيئية أثر سلبي عند توقف أو عرقلة النمو في الأمد القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال البيئة، أو يمكن

أن تحدث أثر ايجابي يتمثل في تطور تكنولوجي لحماية البيئة التي تحمل في طياتها نمو اقتصادي فضلا عن تأثير الإنفاق على النمو في الأمد الطويل.

ولقد أدت هذه الآثار البيئية على الاقتصاد إلى ظهور فريقين من الاقتصاديين لتحديد فكرة استدامة النمو، إذن ما هي الأسس التي اعتمدها الفريقين في تحديد هذه الفكرة؟

- **التنمية المتواصلة بين الاتجاه الضعيف والاتجاه القوي:**

- **الاتجاه الضعيف:**

يقود هذا الاتجاه اقتصاديين رافدين لأي قيود بيئية تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي وقد استندوا على الفرضيات التالية[1]:

- الرأسمال K ينقسم إلى ثلاث رساميل:
  - K_m الرأسمال المصنع
  - K_H الرأسمال البشري
  - K_n الرأسمال الطبيعي
- تحليل الاستدامة الضعيفة يأتي في إطار تطبيق النظرية النيوكلاسيكية للرأس المال؛

- قابلية الإحلال بين الرساميل بحيث أن أي انخفاض في رأس المال الطبيعي يمكن تعويضه بالزيادة في إحدى الرساميل الأخرى سواء Km أو KH.
- التقدم التقني القادر على القيام بعملية الإحلال بين الرساميل بحيث يستطيع هذا التقدم أن يخترع ويبتكر بدائل لرأس المال الطبيعي.

(1) A Rine Tichit « Développement durable » ENS , L. S.H. 2004 , page 3, 6

مما سبق نلاحظ أن هذا الاتجاه يرتكز على فكرة استدامة النمو وثبات الرفاهية على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو ومعارضة للتيار البيئي الذي يتكلم عن تخفيض النمو حيث نجد: "روبيرت صولو" كتب سنة 1993 "ليس فقط المحافظة على هذا المورد أو ذلك أو بالأحر المحافظة على كل العناصر الطبيعية في حالة ثانية، بل المحافظة وبشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج، إذن حسب هذا الاتجاه تكون الاستدامة مضمونة إذا تحقق ما يلي:

$$\partial K / \partial t = (\partial K_m + K_H + K_n) / \partial t \geq 0$$

بمعنى إذا كان احتياطي الرأس المال ينمو بصفة متزايدة أو يبقى ثابتا فإنه يمكن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق الزيادة في الرساميل الأخرى وذلك للحفاظ على نمو وثبات الرأس المال. يعاب على هذا الاتجاه هو أن التقدم التقني يبقى غير قادر على إيجاد البدائل للرأس المال الطبيعي المفقود وخاصة إذا تعلق الأمر بالموارد الطبيعية غير المتجددة والسلع البيئية المشتركة والضرورية للوجود البشري.

- **الاتجاه القوي:**

يعترف هذا الاتجاه بإلزامية الحفاظ على اختيارات التنمية في المدى الطويل وهذا تحت شروط هي:

- رفض مبدأ إحلال واستبدال رأس المال الطبيعي بحيث تعتبر الموارد الطبيعية رأس مال لا يمكن إحلاله بالنسبة للأجيال القادمة.
- إدماج الاقتصادي في البيئة وليس العكس أي إعادة بناء الاقتصاد ما يتلاءم مع البيئة وقدرة استيعابها لمخلفات النشاط الاقتصادي [التماثل مع القدرة الاستيعابية للأرض].

- مبدأ الاحتراز من خلال المحافظة على الشروط الدنيا لاستمرار المحيط الحيوي.
- الحفاظ على ثبات مخزون الرأس المال الطبيعي ونقله للأجيال القادمة.

أصبحت تهتم بإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعد البيئي وتعرف باسم الحسابات القومية الخضراء وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد لاقتصادية هي زيادة في أصول الدولة وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو خسارة في أصول الدولة، ويمكن تلخيص في الجدول التالي الارتباط الموجود بين التنمية والبيئة:

جدول 1: ارتباط بين التنمية والبيئة

السياسات الاقتصادية	الهدف الرئيسي	آثار أخرى على متغيرات التنمية المستدامة		
		تدهور الأراضي	تلوث الهواء	إعادة التوطين
1) سياسات كمية وقطاعية تخفيض أسعار الصرف	تحسينات اقتصادية كلية وقطاعية تحسين الميزان التجاري ومن ثم النمو الاقتصادي	آثار سلبية وايجابية (-)		
تسعير الطاقة	تحسين الكفاءة الاقتصادية وتخفيض العجز في الموازنة العامة وكفاءة استخدام الطاقة		(+)	
2) سياسات اجتماعية وبيئية سياسات تعتمد على اقتصاد السوق]	تحسينات اجتماعية وبيئية تصحيح الآثار السلبية لفشل السوق وتشوهات السياسة الاقتصادية	تعزيز الآثار الايجابية وتخفيف حدة الآثار السلبية		

السياسات الاقتصادية	الهدف الرئيسي	آثار اخرى على متغيرات التنمية المستدامة		
		تدهور الأراضي	تلوث الهواء	إعادة التوطين
وفرض ضرائب على تلويث الهواء]				
سياسات لا تعتمد على اقتصاد السوق [لحد من الوصول إلى الغايات وإعطاء حقوق ملكية الأراضي]		(+)		
3) مشروعات استثمارية	تحسين كفاءة الاستثمارات	(-)	(-)	(-)

حيث (-) تعني آثار بيئية سلبية، و(+) يعني اثار بيئية ايجابية

المصدر: حسن الحاج "اقتصاديات البيئة"، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت العدد 26، فبراير 2004 ص 3 – 4.

من الجدول نلاحظ أن متطلبات التنمية المستدامة تتحدد أساسا في اقتطاع جزء من الدخل لتغطية تكلفة الأضرار الناتجة عن التلوث، بالإضافة إلى اعتبار أن رأس المال غير متناقص وبالتالي هناك إمكانية لتقييم الأرصدة والتغير في الأصول البيئية أي تحديد حجم الأضرار الناتجة عن التلوث أو التحسينات التي تحققت من خلال الأنظمة البيئية.

ثانياً: التخطيط البيئي:-

يعرف التخطيط البيئي بأنه مفهوم ومنهج جديد يقدم خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور، وهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية

وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية. وعلى ذلك يكون التخطيط البيئي هو التخطيط الذي ينتج من خلال عملياته خططاً مدمجة بالبعد البيئي، أي لا ينتج فقط الخطط البيئية التي تهدف مباشرة إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإنما الأنواع الأخرى من الخطط التي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي:-

إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقييمه لمختلف المشاريع لتجنب آثارها البيئية، يؤدي إلى خلق بيئة صحية آمنة، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشاكل البيئية، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما انه يقلل من النفقات المصروفة على العلاج الصحي. إن تطبيق المبادئ التي تقوم عليها عمليات التخطيط البيئي من شأنها أن تدفع إلى تحقيق نمو اقتصادي فمثلا لتحقيق مبدأ الوقاية خير من العلاج، يستلزم إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرف على ما هي الأضرار البيئية التي قد ينتج عنها وذلك لتفاديها مسبقاً، وبالتالي يتم تفادي النفقات المالية التي كانت ستتطلب لمواجهة تلك الأضرار. ويعمل التخطيط على وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وفي ذلك مما لاشك فيه منافع اقتصادية كبيرة. ويساهم في أرباحاً اقتصادية، وخير مثال على ذلك مشروعات الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها، حيث ان التخلص من المخلفات يستوجب نفقات مالية، لكن إعادة تدوير المخلفات له مردود اقتصادي من خلال إنتاج العديد من المنتجات.

رابعاً: النمو الاقتصادي والتنمية البيئية المستدامة:-

بدأ الجدل حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة منذ القدم، إذ ذكر أرسطو بان الفقر محتوم عندما لا توجد حدود على معدل نمو السكان. كما

اكتشف الإغريق والرومان مخاطر استمرار فائض استهلاك الموارد الطبيعية على التصحر وإزالة الغابات وتآكل التربة، أما الاقتصاديون الكلاسيك مثل مالثوس وريكاردو فقد أكدوا على خضوع النشاط الاقتصادي للقيود البيئية وعدوا النمو دالة للبيئة وان الموارد الطبيعية تؤدي دورا أساسيا في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية (البطاط، 2007: 86).

وقد تم مناقشة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة في الاجتماع السنوي السابع والستون للاقتصاديين الأمريكيين المنعقد في كانون الأول من عام 1954 إذ ألقى سايمون كوزنتس محاضرة بعنوان "النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل" واقترح فيها بأنه عندما يزداد الدخل فان التفاوت في توزيع الدخول يزداد أيضا ثم بعد نقطة معينة فان هذا التفاوت يقل وبذلك يعتقد كوزنتس بان توزيع الدخل يكون غير متساوي في المراحل المبكرة من نمو الدخل لكن هذا التوزيع لا يلبث إلا أن يتحرك نحو المساواة في نهاية المطاف مع استمرار النمو في الاقتصاد، ومع مطلع التسعينات اهتم اغلب الاقتصاديون بهذه العلاقة واعتبروها كوسيلة لوصف العلاقة بين الدخل الفردي ونوعية البيئة، وقد تم توضيح آلية هذه العلاقة بمنحنى كوزنتس البيئي Environmental Kuznets Curve (Yandle & et al., 2002:2-3) الذي يوضح العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي معبرا عنها بالدخل الفردي وبين الاستدامة البيئية. ففي المراحل الأولى من النمو الاقتصادي يتحرك الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد والتلوث بنفس الاتجاه ونحو الزيادة وعند يصل مستوى الدخل إلى حد معين فان إطلاق الإشعاعات التي تضر البيئة من قبل كل فرد تنخفض مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتوجه الأفراد نحو الاهتمام بالصحة وبالبيئة التي يعيشون فيها وهذا يؤدي إلى توجه هذا المنحنى نحو الانخفاض وبذلك يتخذ هذا المنحنى شكلا مماثلا لمعكوس الحرف (U)(Sathaye & Najam , 2007: 707) (Lee & et al., 2005:3)، وكما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل (1) منحنى كوزنتس البيئي:

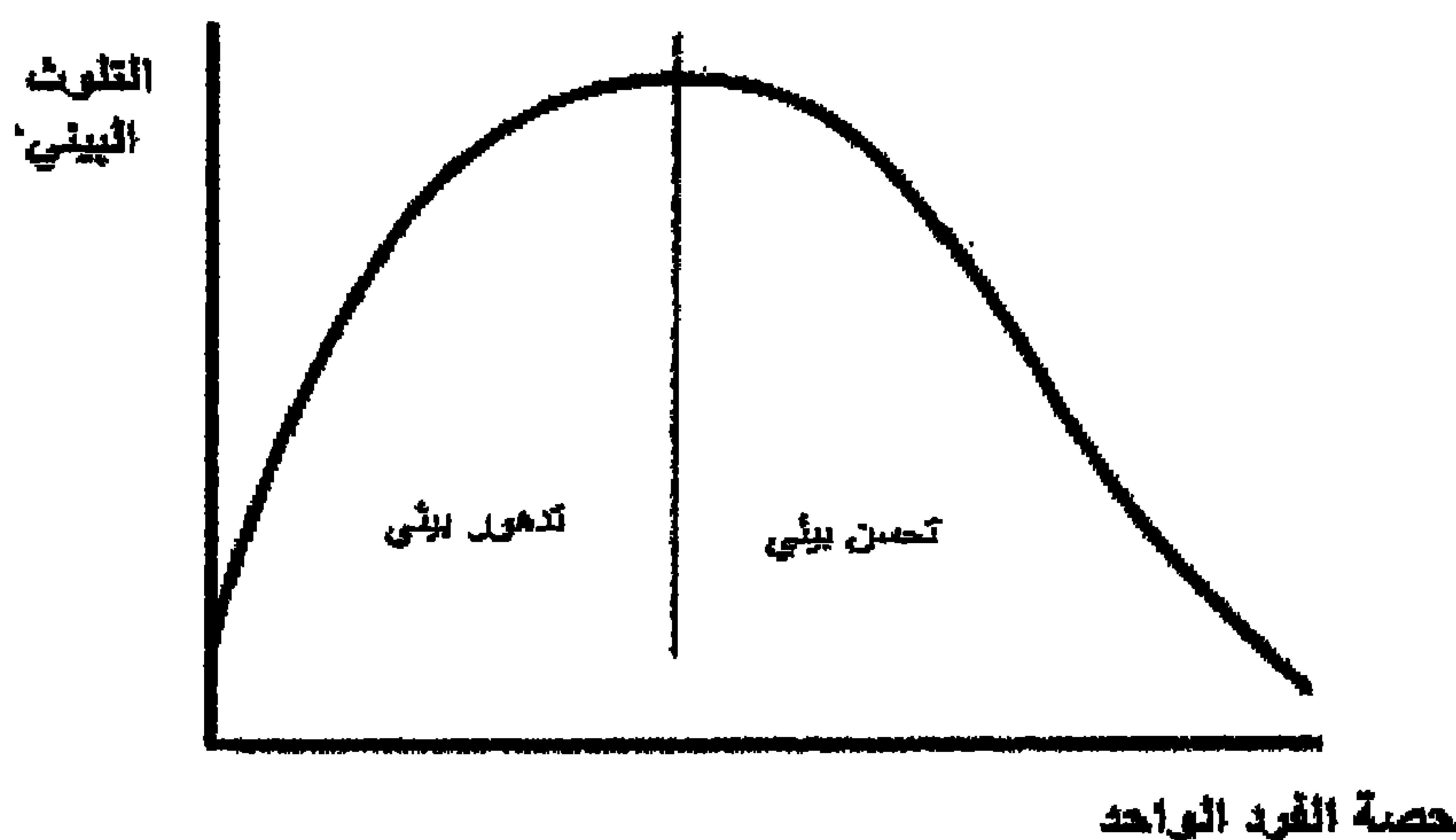

فعندما تبدأ عملية التصنيع في المراحل المبكرة للنمو في البلدان النامية يتم استخدام الموارد الطبيعية بشكل مكثف مما يشكل ضغطا على البيئة وهذا يؤدي إلى اتخاذ هذا المنحنى اتجاها تصاعديا، وعندما يصبح مواطنو تلك البلدان أكثر ثراء من السابق فإنهم ينتقلون إلى مستوى أعلى من سلم الحاجيات وعندها تصبح القيم البيئية أكثر أهمية لأنهم يتجهون نحو الاهتمام بالبيئة لذا فان منحنى كوزنتس يستقر عند هذا المستوى ثم يبدأ بالانخفاض نتيجة لنمو الثروات والاستثمارات والتطورات التكنولوجية وبذلك فان طرق الإنتاج والاستهلاك للموارد الطبيعية تصبح أكثر اقتصادية في تلك البلدان، وبذلك فان الضغط البيئي يستقر مع زيادة النمو الاقتصادي (Haukioja,2007:16-18) وقد وردت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تؤكد علاقة النمو الاقتصادي بالاستدامة البيئية نذكر منها:

1. الدراسة التي اجراها Jane Crossma & Alan Kroyjo أكدا على العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي والبيئة وبالذات في مراحل النمو المتقدمة (19: Lukas ،2000).

2. دراسة (Bimonte, 2002) الذي قام بتحليل العلاقة بين معدل دخل الفرد وبين إطلاق الملوثات البيئية، وتوصلت الدراسة بان النمو الاقتصادي هو شرط أساسي لتخفيف التلوث البيئي وتحقيق الاستدامة البيئة، كما بينت الدراسة بان هناك متغيرات مهمة كتوزيع الدخل والتعليم والمعلومات تلعب دورا كبيرا في تقرير نوعية البيئة (Bimonte, 2002: 1).
3. (Brock&Taylor,2004) وجدوا انه في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي يتحرك الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد والتلوث بنفس الاتجاه نحو الزيادة وبعد ذلك تتخذ هذه العلاقة اتجاها عكسيا نتيجة لتوجه الأفراد نحو الاهتمام بالصحة وبالبيئة التي يعيشون فيها.(Lee&etal.,2005:3)
4. دراسة (Stern &etal.,1996) وجدوا ان تحقق النمو الاقتصادي في المستقبل سيؤدي إلى تخفيض التدهور البيئي المعتمدة بشكل كبير على نمط التوزيع العادل للدخول بين افراد المجتمع (Stern & et al. ,1996:1).
5. دراسة (Torras & Boyce, 1998) توصلت إلى إن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى تحسين نوعية الهواء والمياه كما توصلت أيضا إلى إن انتشار الوعي البيئي ومعرفة القراءة والكتابة وإعطاء الحرية المدنية للإفراد والمساواة في توزيع الثروات وانتشار الحقوق السياسية المهتمة بقضايا البيئة والمجتمع لها أثار قوية جدا على تحسين نوعية البيئة في البلدان ذات الدخول المنخفضة Torras & Boyce, 1998: 1).

في النهاية يمكن القول أن العلاقة الايجابية بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية تتجلى بالنمو الاقتصادي المتوازن بالتالي فان النمو السريع غير المتوازن غالباً ما يؤدي إلى مشاكل بيئية تزيد من بؤس المجتمع المعني بالتنمية. وقد يظهر ذلك في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على الصحة ونوعية الحياة، وقد يظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية من خلال على سبيل المثال الاستغلال الخاطئ لمصادر المياه وسوء استغلال التربة. لذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة.

بعض المعادلات الأساسية (القوانين) المفيدة في مجال الحسابات الاقتصادية القومية

1. الناتج المحلي الإجمالي= الناتج القومي الإجمالي – عوائد المقيمين على الخارج + عوائد غير المقيمين في الوطن.
2. الناتج المحلي الإجمالي= المبيعات الاستهلاكية (الخاص والعام)+ المبيعات الإنتاجية (العام والخاص)+ – تغير في المخزون+ صافي الصادرات(صادرات– واردات).
3. الناتج المحلي الصافي (بسعر السوق) = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق– إهتلاك رأس المال
4. الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة= الناتج المحلي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.
5. أو الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.
6. الدخل القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج= الدخل القومي بسعرالسوق– الضرائب غير المباشرة +الإعانات.
7. الدخل القومي بسعرالسوق = الدخل القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج بسعرالسوق+ الضرائب غير المباشرة– الإعانات.
8. الناتج القومي الصافي= الناتج القومي الإجمالي– اهتلاك رأس المال.
9. الدخل القومي= صافي الناتج القومي–الضرائب غير المباشرة +الإعانات.
10. الدخل الشخصي= الدخل القومي– جميع الاقتطاعات القانونية(أرباح محتجزة+ضرائب دخل الشركات+ مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية.....) + التحويلات للأفراد من الحكومة ومن الخارج.
11. الدخل التصرفي (المتاح) = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الأفراد – تحويلات الأفراد إلى الخارج.
12. الدخل التصرفي (المتاح) = الدخل التصرفي – الادخار الخاص.

13. الدخل القومي بطريقة العوائد= الأجور+ الأرباح+ الريوع(الايجار)+ الفوائد.
14. الدخل القومي بطريقة الدخول= المدفوع للأفراد+ المدفوع للحكومة+ المحتجز لدى المنتجين.
15. الدخل القومي بطريقة الإنفاق= المبيعات الاستهلاكية (الخاص والعام)+ المبيعات الإنتاجية (العام والخاص)+– تغي في المخزون+ صافي التعامل مع العالم الخارجي
16. الانتاج القومي = مجمل الناتج القومي بسعر السوق+ مستلزمات الإنتاج.
17. القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق = الانتاج القومي– مستلزمات الانتاج.
18. القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق= المبيعات– المشتريات.
19. القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق= المبيعات– المشتريات+– تغير في المخزون.
20. القيمة المضافة بطريقة العوائد= الأجور+ الأرباح+ الريوع(الايجار)+ الفوائد.
21. القيمة المضافة الصافية بسعر السوق= القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق– اهتلاك رأس المال.
22. القيمة المضافة الصافية بسعر الكلفة = القيمة المضافة الصافية بسعر السوق– الضرائب غير المباشرة +الإعانات.
23. لرقم القياسي للأسعار لاسبرز Laspeyres وسنرمز له بالرمز (L) حيث:

$$L = \frac{\sum p_1 q_0}{\sum p_0 q_0} 100$$

24. الرقم القياسي للأسعار (باش) Paache وسنرمز له بالرمز (P) حيث:

$$P = \frac{\sum p_1 q_1}{\sum p_0 q_1} 100$$

25. الرقم القياسي للأسعار (فيشر) Fisher وسنرمز له بالرمز (F) حيث:

$$F = \sqrt{\frac{\sum p_1 q_0}{\sum p_0 q_0} \cdot \frac{\sum p_1 q_1}{\sum p_0 q_1}} \cdot 100$$

26. القيمة الحقيقية لوحدة النقد= 1/الرقم القياسي للأسعار سنة المقارنة×100.

27. الدخل الحقيقي بأسعار سنة الأساس الثابتة= الدخل النقدي في سنة المقارنة× قيمة وحدة النقد.

28. التغير في الدخل الحقيقي= الدخل الحقيقي في سنة المقارنة– الدخل النقدي في سنة الأساس.

29. نسبة التغير في الدخل الحقيقي= (الدخل الحقيقي في سنة المقارنة– الدخل الحقيقي في سنة الأساس)÷ الدخل الحقيقي في سنة الأساس.

30. التغير في الدخل النقدي(الظاهري)= الدخل النقدي في سنة المقارنة– الدخل النقدي في سنة الأساس.

31. نسبة التغير في الدخل النقدي= (الدخل النقدي في سنة المقارنة– الدخل النقدي في سنة الأساس)÷ الدخل النقدي في سنة الأساس.

32. الرقم القياسي للأسعار= (الدخل النقدي÷الدخل الحقيقي)×100.

33. صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة= الناتج الجغرافي– (اهتلاكات رأس المال+ صافي الضرائب غير المباشرة)

34. الدخل القومي= الناتج الجغرافي+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج– (اهتلاكات رأس المال+ صافي الضرائب غير المباشرة)

35. الدخل القومي= صافي الناتج الجحغرافي بسعر التكلفة+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

36. فائض التشغيل= صافي الناتج الجغرافي بسعر السوق– (الأجور+صافي الضرائب غير المباشرة).

37. الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار=

$$(M-E)=C+(F-D)-(T-S)-P$$

38.38– الفجوة القومية بين الادخار والاستثمار=

$$(M-E-R)=C+(F-D)-(T-S)-N$$

$$N=P+R$$

حيث أن:

P– صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج.

D– احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت المحلي.

T– الضرائب غير المباشرة.

S– الإعانات للمنتجين.

C– الانفاق الاستهلاكي.

F– إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي.

E– الصادرات.

M– الواردات.

N– الدخل القومي.

R– صافي دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجي.

(M – E) الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار.

(M – E – R) الفجوة القومية بين الادخار والاستثمار.

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times 100$$

$$\text{درجة انكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الدورة التجارية(صادرات + واردات)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}} \times 100$$

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{أهم السلع المصدرة}}{\text{مجمل الصادرات}} \times 100$$

$$\text{معدل التبادل الكلي(الإجمالي)} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$$

$$\text{معدل التبادل السلعي(الصافي)} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

$$\text{معدل التبادل للدخل(الدخلي)} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \text{ الرقم القياسي لكمية الصادرات} \times 100$$

معدل الاستثمار الإجمالي= الاستثمار الإجمالي/الناتج القومي الإجمالي×100

معدل الاستثمار الصافي= صافي الاستثمار/ صافي الناتج القومي×100

دورة رأس المال الثابت= قيمة رأس المال الثابت/ الاستهلاك السنوي

الدخل الفردي= الدخل القومي/ عدد السكان

معدل التغير السنوي= معطيات العام اللاحق/معطيات العام السابق ×100

الكفاءة الإنتاجية= المخرجات/ المدخلات×100

الكفاءة الإنتاجية النوعية= المخرجات/ نوع واحد من المدخلات×100

إنتاجية العمل = المخرجات/ مقدار ساعات العمل ×100

معدل الأداء= الإنتاج الفعلي/ الإنتاج المخطط×100

الرقم القياسي لحدي التجارة الخارجية = الرقم القياسي لسعر الوحدة لمجموع الصادرات/ الرقم القياسي لسعر الوحدة لمجموع الواردات.

$$\text{العبء الضريبي العام} = \frac{\text{مجموع العائدات الضريبية}}{\text{الناتج القومي}}$$

التعريف بأهم المصطلحات الاقتصادية
في مجال الحسابات الاقتصادية القومية

الإحصاء الاقتصادي– التخطيط الاقتصادية – الحسابات الاقتصادية القومية– الثروة القومية– رأس المال القومي– الاستثمار الحقيقي– الاستثمار الوهمي– الإنتاج الاقتصادي– الإنتاج غير الاقتصادي– الانتاج الاجتماعي الإجمالي – الإنتاج القومي– الاستحداث كأحد عوامل الإنتاج– الناتج القومي– الناتج المحلي(الجغرافي)– المضاعف الكينزي البسيط – الاستهلاك الوسيط في الصناعة– السلع الاستثمارية– سلع الاستهلاك النهائي– سعر الإنتاج.– سعر باب المصنع– سعر الحيازة – السعر فوب FOB– سعر سيف CIF– مفهوم الوحدات الاقتصادية (المتعاملون)– الإنتاج– تحويل الدخل– الدخل القومي– تعريفات الثلاث للدخل القومي– القيمة المضافة– مؤشر انتاجية رأس المال– مؤشر انتاجية العمل العامة– مؤشر انتاجية العمل القطاعية– الاكتناز– الدخل الشخصي– الدخل التصرفي– فوائد ديون استهلاكية– فوائد الدين العام– الادخارات– الإنفاق الاستهلاكي الخاص– الإنفاق الاستهلاكي الحكومي– الإنفاق الاستثماري الخاص– الإنفاق الاستثماري العام– التغير في المخزون– عوائد المقيمين في الخارج– عوائد غير المقيمين في الوطن– ميزان المدخلات والمخرجات– الموازين القطاعية– ميزان التشابكات القطاعية (جدول المدخلات – المخرجات)– مصفوفة المعاملات الفنية الأولية– ميزان المدفوعات– المعاملات الاقتصادية– فائض العمليات (التشغيل)– الدخل المتاح– التحويلات الجارية– فائض الدولة من الحساب الجاري– صافي الأقراض أو الاقتراض– التحويلات الرأسمالية. الضغط الضريبي–

1. الإحصاء الاقتصادي هو ذلك الفرع الهام من الإحصاء الذي يتضمن مجموعة المبادئ والطرق والأدوات الإحصائية المستخدمة لمعالجة المعلومات الكمية المتعلقة بمختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتحليلها.

وتتعدد الإحصاءات الاقتصادية بتعدد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

2. التخطيط الاقتصادي: بأنه "النشاط الواعي الهادف إلى استغلال الطاقات والموارد بالكيفية التي يمكن بواسطتها تلبية الحاجات المتزايدة لجميع أفراد المجتمع وبما يتفق مع عمل القوانين الاقتصادية.
3. المحاسبة القومية هي فرع من العلم الاقتصادي تختص بالدراسة الكمية للشبكات الاقتصادية المتكاملة (مارشوفسكي j. Macrzewski).
4. المحاسبة القومية تحاول حصر البنية الاقتصادية عن طريق العمليات والصفقات حيث توجد فائدة كبيرة من تقديم شبكة العمليات الاقتصادية الجارية ضمن إطار ونظام محاسبي (الأمم المتحدة O.N.U).
5. ميزانية الثروة القومية: على أنها بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطالبيه في فترة زمنية محددة.
6. رأس المال القومي:هو جزء من الثروة القومية يشمل إجمالي التجهيزات والآلات والمعدات والمنشآت والسلع المعدة للاستخدام في الإنتاج بالإضافة إلى دور السكن بغض النظر عن طبيعة استخدامها ويضاف حديثاً إلى ذلك حقوق الملكية الفكرية.
7. الاستثمار الحقيقي: بأنه يشكل إضافات حقيقية إلى الأصول المادية وإلى الطاقات الإنتاجية مثل توسيع منشأة صناعية قائمة.
8. الاستثمار الوهمي: وهو ذلك التوظيف للأموال الذي لا يؤدي إلى زيادة الأصول المادية أو إلى زيادة الطاقة الإنتاجية. مثل الاستثمار في تجارة الأوراق المالية.
9. الإنتاج الاقتصادي: على أنه ذلك الفعل أو النشاط الإنساني الهادف إلى إنتاج سلع وخدمات اقتصادية.
10. الإنتاج غير الاقتصادي: هو النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات غير الاقتصادية أي سلع وخدمات ليس لها قيمة تبادلية في السوق.ولكنها تؤدي منافع وتشبع حاجات خاصة لأصحابها أي لمنتجي تلك الخدمات غير الاقتصادية مثل(الهوايات التي يمارسها الأفراد).

11. الإنتاج الاجتماعي الإجمالي مجموع ما ينتجه ابناء المجتمع الواحد خلال فترة زمنية محددة.

12. الإنتاج القومي: حصيلة النشاط المبذول في المجتمع من قبل جميع الأفراد والمؤسسات العامة أو الخاصة ومن قبل الوحدات الإنتاجية الأخرى، ومن الهيئات التي تقدم خدماتها للمجتمع كا لأجهزة الحكومية والهيئات الأخرى التي لا تهدف إلى الربح كا لجمعيات الثقافية والخيرية وجمعيات الرعاية الاجتماعية وغيرها، وذلك بهدف خلق سلع ومنافع اقتصادية أو تشبع رغبات الناس وتلبي احتياجاتهم ويكون لها قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها خلال فترة زمنية محددة.

13. الاستحداث كأحد عوامل الإنتاج: وهو الفكر المنظم والمبدع في تكوين العملية الإنتاجية وإدارتها وفي استغلال العناصر الثلاث المذكورة سابقاً وتوجيهها بهدف الوصول إلى عمل إنتاجي مفيد يشبع رغبات المجتمع واحتياجاته الاستهلاكية.

14. الناتج القومي: "هو المتحصل من السلع والخدمات النهائية لعوامل الإنتاج الوطنية المتواجدة داخل الحدود وخارج الحدود الإقليمية (المقيمون) ".

15. الناتج المحلي(الجغرافي): "هو المتحصل من السلع والخدمات النهائية لعوامل الإنتاج المحلية المتواجدة داخل الحدود الإقليمية للبلد– بغض النظر عن جنسيتها – خلال فترة زمنية محددة هي سنة عادة".

16. المضاعف الكينزي البسيط: $a=\frac{1}{1-c}$ وهو يعبر عن حجم الزيادة الحاصلة في الدخل القومي أو الطلب الكلي نتيجة لزيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار وحدة واحدة.

17. الاستهلاك الوسيط في الصناعة: بأنه مجموع قيم السلع غير المعمرة والخدمات التي تستخدم في عملية الإنتاج.

18. السلع الاستثمارية: بأنها تلك الإضافات المادية إلى رأس المال التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.

19.سلع الاستهلاك النهائي: هي جميع أنواع السلع المعمرة وغير المعمرة الجاهزة والمخصصة لإشباع حاجة أو رغبة استهلاكية محددة لدى المستهلكين.

20.سعر الإنتاج: مجموع تكلفة المواد الأولية أو الوسيطة (زائداً) عوائد عوامل الإنتاج الضرورية لخلق السلعة

21.سعر باب المصنع: هو سعر الإنتاج (زائداً) الضرائب غير المباشرة (ناقصاً) الإعانات.

22.سعر الحيازة: هو سعر باب المصنع، أي مكان الإنتاج (زائداً) تكاليف النقل والهامش التجاري (يساوي) سعر السوق بالنسبة للمشتري.

23.سعر السوق بالنسبة للمشتري المخصص للتصدير يعتبر ميناء التصدير لبلد المنشأ هو السعر فوب FOB.

24.سعر السوق للسلع المستوردة يتضمن سعر مكان الإنتاج أي باب المصنع للمنتج الأجنبي (زائداً تكاليف النقل والتأمين والهامش التجاري حتى حدود البلد المستورد) فيسمى بسعر سيف CIF لهذه السلعة المستوردة.

25.مفهوم الوحدات الاقتصادية (المتعاملون): تلك الوحدة الاقتصادية لها مدخلات ومخرجات ويكون دور الوحدة في تنفيذ بعض الأعمال الإنتاجية التي تتمثل بإجراء بعض التغيرات الكمية والكيفية على المدخلات مضيفة إليها قيمة اقتصادية جديدة وبالتالي مخرجات ذات قيمة أكبر.

26. الإنتاج: نقصد به إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية وهو بذاته نشاط إنساني هادف، وأن عملية الإنتاج هي عبارة عن نمط محدد لتفاعل عناصره الأربعة (العمل– رأس المال– الاستحداث– الأرض) ضمن توليفة محددة.

27.تحويل الدخل: هو دخل دون مقابل وبالتالي لا يدخل في حسابات تكوين الدخل القومي.

28.الدخل القومي: هو مجموع الدخول المحصلة بوساطة العناصر الاقتصادية المقيمة وذلك بسبب اشتراكهم في الإنتاج.

29. تعريف الدخل القومي (من وجهة نظر الدخول): الدخل القومي هو عبارة عن مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل (عناصر) الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية خلال سنة.

30. تعريف الدخل القومي (من وجهة نظر الإنفاق): هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال سنة.

31. تعريف الدخل القومي (من وجهة نظر القيمة المضافة): هو مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في الوطن خلال فترة زمنية معينة محددة (سنة عادة).

32. القيمة المضافة تمثل الفرق بين القيمة الحالية للمنتج الجديد في السوق وبين قيمة المواد والخدمات الداخلة في إنتاجه التي تسمى مستلزمات الإنتاج.

33. القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الكلي– قيمة مستلزمات الإنتاج.

34. مؤشر إنتاجية رأس المال: تتحدد بقسمة الدخل (الناتج) القومي في سنة من السنوات على رأس المال القومي.

35. مؤشر إنتاجية العمل العامة: وهي تساوي حاصل قسمة الدخل القومي في سنة على عدد العمال المشاركين في العملية الإنتاجية.

36. مؤشر إنتاجية العمل القطاعية: بقسمة القيمة المضافة المحققة في قطاع من القطاعات خلال سنة على عدد العاملين في ذلك القطاع.

37. الاكتناز: ويعرف بأنه ادخار عقيم لأن دور الادخار الطبيعي هو تكوين الأرصدة اللازمة للاستثمار، ولكن الاكتناز قد يكون هدفاً بحد ذاته، ويتمثل بإخراج كم معين من النقود المتداولة (التي تمثل قيماً اقتصادية) خارج إطار المسار الطبيعي للدورة الاقتصادية العامة.

38. الدخل الشخصي: هو إجمالي الدخل الذي يحصل عليه الأفراد من خلال مشاركتهم في الإنتاج ومن التحويلات يسمى الدخل الشخصي.

39. الدخل الشخصي = الدخل القومي– (جميع الاقتطاعات القانونية) = المدفوعات التحويلية للأفراد من الحكومة ومن الخارج.

40. الدخل التصرفي: وهو يشير إلى ذلك الجزء من الدخل المتبقي بتصرف الأفراد بعد طرح ما يدفعه الأفراد من ضرائب مباشرة على دخولهم بالإضافة إلى التحويلات الخارجية التي يقومون بها.

41. الدخل التصرفي= الدخل الشخصي– ضرائب مباشرة على الدخل– المدفوعات التحويلية إلى الخارج. الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص+ الادخار الخاص.

42. فوائد الديون الاستهلاكية:

43. يقوم القطاع العائلي بدفع فوائد مقابل الاقتراض لأغراض استهلاكية (وهي تيار سالب) لابد من طرح قيمة ما يدفع من فوائد لنحصل على صافي قيمة الفوائد التي استلمها.

44. فوائد الدين العام: الحكومة كغيرها من القطاعات قد تقترض من بقية القطاعات أو من السوق الداخلية أو الخارجية وبالتالي يترتب عليها دفع فوائد إلى أحد القطاعات التي اقترضت منها أو جلها (القطاع العائلي، الأعمال، العالم الخارجي)، وبالتالي لابد من طرحها للوصول إلى القيمة النهائية للفوائد التي قد حصلت عليها الحكومة لأن الحكومة قد تكون مقرضة لبقية القطاعات أيضاً وتلك الفوائد التي تحصل عليها تظهر بقيمة موجبة في بند دخل الحكومة من أعمالها الإنتاجية.

45. الادخارات: تعرف بأنها ذلك الجزء من الدخل المكتسب الذي يتبقى داخل الشركة بعد دفع الضرائب وأرباح المساهمين والفوائد وغيرها.

46. الإنفاق الاستهلاكي الخاص: وهو يشمل إنفاق كافة الأفراد والجماعات على شراء السلع والخدمات النهائية خلال سنة (لا يحتسب قيمة الإنفاق على السلع المستعملة ولا يحتسب أيضاً الإنفاق على شراء المساكن).

47. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي: بأنه عبارة عن الإنفاق الجاري الذي يقتطع من ميزانية الدولة لتغطية النفقات الإدارية اللازمة لتسيير أعمال الحكومة اليومية والإنفاق على الرواتب والأجور والتعويضات والإنفاق على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك الجاري (كفرش المكاتب، القرطاسية، نفقات

الصيانة، وسائط النقل... الخ)، ويطرح منها ما تبيعه الحكومة من المواد والخدمات إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي أو إلى المنتجين والمستهلكين.

48. الإنفاق الاستثماري الخاص: وهو يمثل الإضافات السنوية للموجودات الثابتة في القطاع الخاص أو ما يطلق عليه صافي تكوين رأس المال الثابت وكذلك التغير في المخزون السلعي، والمقصود بالموجودات الثابتة الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج وكذلك استصلاح الأراضي الزراعية ودور السكن والأنواع الأخرى من الإنشاءات ووسائل النقل المستخدمة لأغراض الإنتاج.

49. الإنفاق الاستثماري العام: ويشتمل على نفقات الحكومة على إقامة المشاريع الإنتاجية من مصانع ومشاريع زراعية وبناء طرق وجسور ومطارات ومباني وشبكات ري وصرف وكهرباء وماء وما شابه ذلك مما يدخل في تكوين رأس المال الثابت المحلي بالإضافة إلى التغير في المخزون لدى الوحدات الإنتاجية الحكومية.

50. يعرف المخزون: بأنه يمثل قيم جميع السلع التي ستستخدم في عمليات الإنتاج المقبلة (خامات، إنتاج غير تام، إنتاج تام) الموجودة في المخازن أو في ساحات العمل أو في الطريق في نهاية السنة. أي انه يمثل السلع المنتجة والمستوردة التي لم توضع موضع الاستخدام النهائي في (الاستهلاك، الاستثمار، التصدير).

51. عوائد المقيمين في الخارج: وتشمل جميع المداخيل المتحصلة للمقيمين من عوائد عوامل الإنتاج من الخارج.

52. عوائد غير المقيمين في الوطن: وتشمل جميع المداخيل المتحصلة لغير المقيمين من عوائد عوامل الإنتاج التي يملكونها في الوطن.

53. ميزان المدخلات والمخرجات: هو جدول تجميعي لعدد من الموازين الاقتصادية يمثل كل منها قطاعاً واحداً من القطاعات الاقتصادية في البلد المعني.

54. الموازين القطاعية: هي موازين قيمية تجميعية تبنى بالأساس انطلاقاً من الموازين السلعية تتجمع فيها المعلومات عن السلع المتجانسة التي تكون بمجملها إنتاج القطاع المعني.

55. ميزان التشابكات القطاعية (جدول المدخلات – المخرجات): هو ميزان موحد للموازين القطاعية ويظهرها في جدول مشترك يسمى جدول المدخلات– المخرجات فبدلاً من أن تظهر الاستخدامات في أحد جانبي الحساب والموارد في الجانب الآخر مثلما هو متبع عادة فإن الاستخدامات توضع في أعمدة والموارد في صفوف من مصفوفة واحدة.

56. مصفوفة المعاملات الفنية الأولية: هي في قسمة ما يحتاجه قطاع ما (ولنفرض قطاع الصناعة) من كل قطاع من القطاعات الأخرى على إجمالي قيمة إنتاج قطاع الصناعة.

57. ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه حساب يتضمن جميع العمليات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية مدتها سنة عادة.

58. المعاملات الاقتصادية: بأنها هي كل عملية يتم فيها تبادل بضائع أو خدمات اقتصادية لقاء بضائع أو خدمات أو سندات أو نقد بين المقيمين وغير المقيمين.

59. فائض العمليات (التشغيل): يساوي الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج (سعر المنتج) مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري (سعر السوق) وتعويضات العاملين وإهتلاك رأس المال الثابت وصافي الضرائب غير المباشرة.

60. الدخل القومي: تعويضات العاملين المقيمين مضافاً إليها صافي دخول الملكية والتنظيم للوحدات المقيمة.

61. الدخل المتاح: عبارة عن دخل الدولة بكافة الوحدات التنظيمية من جميع المصادر بعد خصم التحويلات الجارية المدفوعة وهو يساوي الدخل القومي بسعر السوق مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي.

62. التحويلات الجارية: هي التحويلات التي تتم بين المتعاملين بتحويل مبلغ من الدخل الجاري لمتعامل ما وإضافته إلى الدخل الجاري لمتعامل آخر بغرض تمويل الإنفاق الجاري.

63. فائض الدولة من الحساب الجاري: هو عبارة عن الفرق بين المتحصلات والمدفوعات عن الحساب الجاري للدولة مع العالم الخارجي.

64. صافي الأقراض أو الاقتراض: هو صافي زيادة الأصول المالية لدى المتعاملين على صافي التزاماتهم.

65. التحويلات الرأسمالية: هي التحويلات التي تمنح دون مقابل بهدف تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي وأية أشكال أخرى من التراكم والإنفاق طويل الأجل وعادةً تدفع من الثروة أو المدخرات ولا تتكرر بصفة مستمرة.

66. الدخل القومي النقدي: هو مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد.

67. الدخل القومي الحقيقي: يتمثل في كميات من السلع والخدمات التي يستطيع الأفراد الحصول عليها بدخولهم النقدية.

68. الضغط (العبء) الضريبي[1] والذي يقصد به حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة منسوبة إلى الدخل القومي ويعبر عنه بنسبة مئوية.

(1) د. علي كنعان، الاقتصاد المالي، ص،70 -73.

أهم المصطلحات الإنجليزية والفرنسية
المستخدمة في الحسابات الاقتصادية القومية

(A)	
Accrual basis Base d' exigibilité	قاعدة الأساس (الاستحقاق)
Accumulation of capital Accumulation du capital	التراكم الراسمالي
Activities Activités	النشاطات
Activity Account Compte d'activité	حسابات النشاط
Acturial reserves in respect of life insurance Reserves attribuées	الإحتياطات المخصصة للتأمين على الحياة
Ancilliary govermment enterprises Entreprises étatiques secondaires	المنشآت الحكومية الثانوية
Assets Aviors	الأصول أو الموجودات
(B)	
Balance sheet account Compte de balance	حسابات الميزانية
Bank service charge Face au service de la banque	مقابل خدمة البنك
Basic Value approximate Valeur apporximative de base	القيمة الأساسية التقريبية
Basic value, true Valeur réellede base	القيمة الأساسية الحقيقية
Bill Lettre de change	كمبيالة
Bond Bon	سند (كوبون أو صك)

Branch Branche	فرع
(C)	
Capital finance account Compte du capital financier	حسابات التمويل الرأسمالي
Capital gain or loss Gain ou perte du capital	الأرباح والخسائر الرأسمالية
Capital repairs Réparation et raccommodage du capital	التصليحات والترميمات الرأسمالية الأساسية
Capital transfer Transfert du capital	تحويلات رأسمالية
Cash principle Principe monetaire	الأساس النقدي
Central bank Banque central	البنك المركزي
Central government Gouvernement central	الحكومة المركزية
C. i. f. value	القيمة – سيف
Commodities Marchandises	السلع (البضائع)
Commodity accounts Comptes de merchandise	الحسابات السلعية
Commodity taxes Taxes sur merchandises	الضرائب السلعية
Compensation of employees Indemnisation aux employés	تعويضات المشتغلين
Competitive imports Importations concurrentielles	الواردات التنافسية
Complementary imports Importations complémentaires	الواردات التكاملية
Compulsory fees Taxes obligatoires	رسوم إجبارية

Consumar durables Marchandises de consummation du rables	سلع الاستهلاك المعمرة
Consumar semi– durables Marchandises de consummation semidurables	سلع الاستهلاك شبه المعمرة
Consumption of fixed capital or assets Amortissement du capital fixe ou des actifs fixes	اهتلاك رأس المال الثابت أو الأصول الثابتة
Contributions to social security pension and similar schemes Contributions des assurances sociles et des pensions et des systémes similaires	المساهمات في التأمينات الاجتماعية والمعاشات والنظم المتشابهة
Corporate equity securities Entreprises corporatives	الشركات المساهمة
Current accounts Comptes courants	الحسابات الجارية
Current repairs and maintenance Réparations courrantes et maintenance	الإصلاحات الجارية والصيانة
Currrent transactions account Compte de transactions courantes	حساب العمليات الجارية
Current transfers Tranferts courants	التحويلات الجارية
(D)	
Direct taxes Impôts directs	الضرائب المباشرة
Disposable income Revenu disponible	الدخل المتاح أو التصرف
Domestic factor income Revenu du facteur intérieur	دخل عوامل الإنتاج المحلية

Domestic product and expendith account Produit intérieur et compte de dépense	حساب الناتج المحلي والإنفاق
Domestic services of househo account Compte des services locaux des ménages	حساب الخدمات المحلية للعائلات
Domestic territory Territoire local	الحدود المحلية
Domestic capital formation Formation du capital intérieur	تكوين راس المال المحلي
Domestic product Le produit intérieur	الناتج المحلي
Double counting Régle de la partie double	الازدواج الحسابي
(E)	
Employees Les employés	المشتغلون (المستخدمون او الموظفون)
Employer's contributions to private pension, family allowance, health and other casualty insurance. Life surance and similar schemes Contributions du patron aux caissede pensions allocations familiales primes et différents types d'assurances (accidents, vie...)	مساهمات رب العمل في المعاشات والمخصصات (العلاوات) العائلية (التقاعد والتأمينات)
Entreprise type unit. L' unite de production	الوحدة على مستوى المشروع
Entrepreneurial income Revenu de l' entrepreneur	دخل المنظم
Establishment	المنشأة

Etablissement	
Exports of goods and services Exportation de biens et services	صادرات السلع والخدمات
External capital transactions Transactions du capital avec l'exterieur	المعـــــاملات (الصـــــفقات) الراسمالية الخارجية
External transactions account Compte des transactions (Opérations) avec l'exterieur	حساب الصفقات الخارجية
(F)	
Factor cost Coût des facteurs de production	تكلفة عوامل (عناصر) الإنتاج
Factor incomes Revenus des facteurs de production	دخول عوامل الإنتاج
Factor values Valeurs des facteurs de production	قيم عوامل الإنتاج
Final consumption expenditure account Consommation finale et compte des dénenses	حساب الإنفاق الاستهلاكي النهائي
Final consumption expenditure of government services Dépenses de consummation finale des services publics	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للخدمات الحكومية
Final consumption exependiture of households Dépenses de consummation finale des ménages	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات (الأفراد)
Financial assets or liabilities Les actifs et passifs financiers	الأصول أو الخصوم المالية
Financial institutions Les institutions financiers	المؤسسات (الهيئات) المالية
Fixed assets Les immobilizations	الأصول الثابتة

Fixed capital formation La formation du capital fixe (f. c.f)	تكوين رأس المال الثابت
Flow of funds tables Tableaux des flux financiers	جداول التدفقات المالية
Flows Les flux	التدفقات
(F.O.B) value Valeur (f. o. b)	القيمة – فوب
Foreigh branch Branche étrangère	الفرع الأجنبي
Fiscal year L' année financière	السنة المالية
(G)	
General government Le gouvernement general	الحكومة العامة
Government enterprises Les enterprises publiques	المشروعات الحكومية
Gross accumulation L' accumulation brute	التراكم الإجمالي
Gross investment L' investissement brut	الاستثمار الإجمالي
Gross domestic fixed capital formation La formation du capital fixe interieur (F.C.F.I)	إجمالي تكوين رأس المال المحلي الثابت
Groos domestic product at factor cost Produit intérier brut prix de production	الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج
Gross domestic product at producers values Produit intérieur brut évalue par les producteurs	الناتج المحلي الإجمالي

Gross domestic product at purchaser's values Produit intérieur brut évalué par les acheteurs	الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشترين
Gross inputs Les entrées	المستخدمات (المدخلات الإجمالية)
Gross output Les sorties	الإنتاج الإجمالي (المخرجات الإجمالية)
Gross output of industries Les sorties de l'industrie	الإنتاج الإجمالي للصناعات
Gross national product Produit national brut (P.N.B)	الناتج القومي الإجمالي
Gross output or producers of other goods and services Produit brut des producteurs d'autres biens et services	الناتج الإجمالي لمنتجي السلع والخدمات الأخرى
(H)	
Household as consumers Secteur des ménages	القطاع العائلي كمستهلك
Household including private non financial unincorprated enterprises Secteur des ménages incluat les institutions non– financières	القطاع العائلي بما فيه المشاريع غير المالية غير المساهمة
Household as a statistical unit Les ménages comme unite statistique	القطاع العائلي كوحدة إحصائية
(I)	
Imports of goods and services Les importations de biens et services	الاستيراد من السلع والخدمات

Imputed service charge for casualty in surance Valeurs des services imputées aux caisses de retraite	قيمة الخدمات المحتسبة للتامين على الحياة
Imputed service charge for pension funds Valerus des services imputées aux caisses de retraite	قيمة الخدمات المحتسبة لصناديق التقاعد
Income and outlay account Compte de revenu	حساب الدخل والإنفاق
Increase in stocks Augmentation des stocks	الزيادة في المخزون
Indirect taxes Les impost indirects	الضرائب غير المباشرة
Industries Les industries	الصناعات (الأنشطة الاقتصادية)
Institutional sectors Les secteurs institutionnels	القطاعات التنظيمية
Insurance companies Les compaginies d'assurances	شركات التامين
Intangible Actives incorporels	الأصول المعنوية
Interest l'intérêt	الفائدة
Intermadiate consumption of industries Consommation intermediaries des industries	الاستهلاك الوسيط للصناعات (الأنشطة الاقتصادية)
Intermediate consumption of producers of government Consommation intermédiaire des producteurs du gouvernment	الاستهلاك الوسيط لمنتجي خدمات الحكومة
Intermadiate consumption of private non-profit services of	الاستهلاك الوسيط لخدمات

households Consommation intermediaries des institutions privées à but non-lucratif au service des ménages	الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
(L)	
Land La terre	الأرض
Loans Les prêts	القروض
Lending net Créances nettes ou solde des créances et dettes	صافي الأقراض
Lease Bail de location	عقود الإيجار الطويل
Loss Les pertes	خسارة
(N)	
National Income at market price Le revenue national au prix du marché	الدخل القومي بسعر السوق
National product at factor cost Le produit national au prix de production	الناتج القومي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج
National expenditure La dépense nationale	الإنفاق القومي
Net acquisitions of assets Acquisitions nettes d'actifs	صافي الإضافات من الأصول المالية
Net casualty insurance premiums Annuités nettes des assurances-risques	صافي اقساط التأمين ضد الحوادث
Net equity ot households on pension funds Les retaites nettes des assurance	صافي المعاشات (التقاعد) للقطاع العائلي

risques	
Net indirct taxes Les impost indircts nets	صافي الضرائب غير المباشرة
Net fixed capital formation Formation nette du capital fixe	صافي تكوين رأس المال الثابت
Net insurance of liabilities Situation netted u passif	صافي المستحق من الخصوم
Net lending Solde des créances	صافي الأقراض
Non– durable goods Les biens non– durables	السلع غير المعمرة
Non– financial enterprises, corporate and quasi corporate Les enterprises financiers de participation ou quasi– participation	المشاريع غير المالية مساهمة وشبه مساهمة
(O)	
Operating surplus Surplus d'exploition	فائض العمليات (التشغيل)
Other deposits Autres depots	الودائع الأخرى
Other goods and services account Compte d'auters biens et srevieces	حساب السلع والخدمات الأخرى
Other monetary institutions Autres institutions monétaires	الهيئات النقدية الأخرى
(P)	
Payable– receivable basis Principe de paiement	قاعدة الدفع والاستلام
Pension funds Caisses des retraites	صناديق المعاشات (التقاعد)
Primary imputs Les impost primaries	المستخدمات (المدخلات) الأولية

Private consumption expenditure Dépense de consummation privée	الإنفاق الاستهلاكي الخاص
Private enterprises Les enterprises privées	المشاريع (المؤسسات) الخاصة
Private non– profit institutions serving enterprises Les institutions privées àbut non lucrative au service des ménages	الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
Producers Les producteurs	المنتجون
Producers of government services Les producteurs de services publics	منتجو الخدمات الحكومية
Producer's value Valeur au prix du producteur	القيمة بسعر المنتج
Production accounts Comptes de production	حسابات الإنتاج
Property income Revenu de la propriété	دخل الملكية
Proprietor's net addition to the accumulation of quasi– corporate enterprises Addition nette de l'accumulation des enreprises quasi– corporatives du propriétaire	صافي الإضافات للتراكم الراسمالي في الشركات شبه المساهمة
Public corporations Corporations publbliques	الشركات العامة
Public enterprises Entreprises publiques	المشاريع العامة
Purchaser's Value Valeur au prix d'achat	القيمة بسعر المشترى

(Q)	
Quasi– corporate enterprises Entreprises quasi– corporatives	المشـــاريع (المؤسســـات) شـــبه المساهمة
(R)	
Rent Loyer	الإيجار
Requitied current transfers Transferts courants avec recompense	التحـــويلات الجاريـــة الـــتي لهـــا مقابل
Resident government bodies Corporation étatique résidente	الهيئات الحكومية المقيمة
Resident households and individuals Ménages et individus residents	العائلات والأفراد المقيمون
Resident industries, other produces and similar units Les industries residentsk auters produits et unites similaires	الأنشـــطة المقيمـــة والمنتجـــون الآخرون والوحدات المشابهة
Resident non– profit institutions Institutions residents de nature non– profit	الهيئات التي لا تهدف إلى الربح
Royality Royalty	الريع أو الأتاوة
(S)	
Saving Epargne	الإدخار
Social assistance gtants Assistance sociale accordée	المساعدات الاجتماعية
Social,security funds Caisses de la sécurite sociale	صناديق التأمينات الاجتماعية
State and local government Etat et gouvrnment local	الدولة والحكومة المحلية

Statistical units Les unités statistical units	الوحدات الإحصائية
Subsidiary Subsidiaire	الشركة التابعة
Subsidies Subventions	الإعانات
Surplus of the nation on current transactions Surbventions	فائض الدولة من المعاملات الجارية
(T)	
Tangible assets Avoirs tangibles	الأصول الملموسة
Trade and transport margins Marges du commerce et du transport	هوامش التجارة والنقل
Trade credit and advances Crédit commercial et avances	الائتمان التجاري والمدفوعات المقدمة
Transactors Négociateurs	المتعاملون (عاقدو الصفقات)
Transfers in kind Ttransferts en nature	التحويلات العينية
(U)	
Unincroporated enterprises Entreprises non organisées	المشاريع غير المنظمة
Un quitted current transfers Transferts courants non recompensés	التحويلات الجارية بدون مقابل
Wages and salaries in kind Traitements et salaries	الأجور والرواتب
Wages and salaries in kind Traitements et salaries	الأجور والرواتب العينية

تمارين محلولة

تمرين(1):

فيما يلي المعلومات المستخرجة من المجموعة الإحصائية لبلد ما:

1. الادخار الخاص	600 مليون وحدة نقدية
2. الاستهلاك الخاص	1000 مليون وحدة نقدية
3. اهتلاك رأس المال	500 مليون وحدة نقدية
4. إعانات حكومية للمنتجين	120 مليون وحدة نقدية
5. ضرائب غير مباشرة على المنتجين	70 مليون وحدة نقدية
6. تحويلات كإعانات حكومية للأفراد	70 مليون وحدة نقدية
7. تحويلات كإعانات من العالم الخارجي للأفراد	90 مليون وحدة نقدية
8. تحويلات من الأفراد إلى العالم الخارجي	30 مليون وحدة نقدية
9. ضرائب على دخل الشركات	40 مليون وحدة نقدية
10. أرباح محتجزة على ربح الشركات	30 مليون وحدة نقدية
11. ضرائب مباشرة على الأفراد	80 مليون وحدة نقدية

والمطلوب:

احتساب ما يلي:

1. الدخل التصرفي.
2. الدخل الشخصي.
3. صافي الناتج القومي بسعر السوق.
4. إجمالي الناتج بسعر السوق.

الحل:

1. **الدخل التصريفي = الاستهلاك الخاص+ الادخار الخاص**

= 600+1000

= 1600

2. **الدخل الشخصي= الدخل التصريفي+ (الضرائب المباشرة على الأفراد + تحويلات الأفراد إلى الخارج).**

= 30+80+1600

= 1710

3. **الدخل القومي= الدخل الشخصي+ جميع الاقتطاعات القانونية (ضرائب على دخل الشركات + الأرباح المحتجزة) — التحويلات للأفراد من الحكومة والعالم الخارجي.**

=(70+90) -(30+40)+1710

= 1620

4. **صافي الناتج القومي بسعر السوق= الدخل القومي + الضرائب غير المباشرة- إعانات الإنتاج.**

= 120 – 70+ 1620

= 1570

5. إجمالي الناتج القومي= صافي الناتج القومي بسعر السوق+اهتلاك رأس المال

= 500+1570

2070م

تمرين(2):

جامعة خاصة يوجد فيها /20/ دكتور، راتب كل واحد منهم /100000دينار/، و/10/ آذان راتب الواحد/15000 دينار/وإيجار العقار /3000000 دينار/، نفقات قرطاسية/200000 دينار.

فوائد /350000 دينار /.

علماً بأن القسط السنوي الذي تستوفيه الجامعات الخاصة /200000 دينار / بالنسبة للطالب الواحد، وأن عدد الطلاب هو /1000/طالب.

المطلوب:

1. إيجاد مجمل الناتج القومي.
2. توزيع هذا الناتج.

الحل:

- الموارد (الإنتاج)= 200000×1000

=200000000

- ناقصاً مستلزمات الإنتاج(قرطاسية).

- مجمل الناتج القومي= الإنتاج – مستلزمات (قرطاسيه)

= 200000000 – 200000=199800000م

ناقصاً:

- أجور دكاترة= 20×100000=2000000
- أجور آذان= 10×15000= 150000
- إيجارات =3000000
- فوائد=350000
- الأرباح=194300000

تمرين(3):

- لدينا ثلاثة قطاعات اقتصادية:أ، ب، ج. رأس المال المتراكم حسب القطاعات : 500مليون في (أ)، و400 في (ب)، و800 في(جـ).
- معاملات رأس المال (1) في أ، و(2) في ب، و(4) في جـ.
- إن الدخل الذي ينشأ في هذا الاقتصاد يستخدم في اتجاهين: 80٪ استهلاك و20٪ ادخار. والاستثمار يتوزع على القطاعات الثلاثة بنسبة رأس المال كل قطاع.

المطلوب:

1. حساب قيمة الدخل القومي الذي يتحصل في هذا الاقتصاد في كل قطاع وذلك بعد ثلاث سنوات، كذلك قيمة رأس المال الموجود في نهاية السنة الثالثة.
2. أحسب معامل رأس المال للاقتصاد ككل في كل سنة.

الحل:

- الدخل القومي= $\frac{\text{رأس المال}}{\text{معامل رأس المال}}$

$$= \frac{500}{1} + \frac{400}{2} + \frac{800}{4} = 900$$ مليون

- نصيب "حجم" الاستهلاك = 900 × 80٪ = 720 مليون
- حجم الادخار = 900 × 20٪ = 180 مليون.

نوزع الادخار بين القطاعات وذلك بنسبة رأس كل قطاع إلى الرأس المال الكلي:

- نصيب القطاع (أ) من الادخار= 500×180/1700=53 مليون.
- نصيب القطاع (ب) من الادخار= 400×180/1700=42،3 مليون
- نصيب القطاع (ج) من الادخار= 800×180/1700= 84،7 مليون
- التكوين الراسمالي (أ)= 500+53=553
- التكوين الراسمالي (ب)= 400+42،3= 442،3
- التكوين الراسمالي(ج)= 800+84،7= 884،7

◆ **الدخل القومي في نهاية الأولى للاقتصاد ككل:**

نبدأ هنا كما بدأنا في بداية المسألة:

$$= \frac{553}{1} + \frac{442{،}3}{2} + \frac{884{،}7}{3} = 995{,}345$$

- نصيب الاستهلاك= 995,345×80٪=796,280

- حجم الادخار= 995,345×20٪=199,065

ونوزعها بين القطاعات الثلاث بنفس الطريقة السابقة:

أ: 199,065×553/1700 = إذا ذكر حسب رأس المال القديم (على أساس بداية النشاط).

ب: 199,065×442,3/1880=إذا لم يذكر(نجمع الثلاثة ونقسم عليها 553+442,3+884,7 =1880.

ج: 199,065×884,7/1880= هنا لم يذكر اي نقسم على 1880

- معامل رأس المال للاقتصاد ككل= رأس المال كل قطاع × معامل رأس المال الخاص به مقسوماً مجموع رأس المال للقطاعات الاقتصادية ككل:

= (1×500)+(2×400)+ (4×800) ÷1700= 2,6

تمرين(4): تطورت المتغيرات الاقتصادية في بلد معين كما يلي: (الأرقام بالملايين الوحدة النقدية).

البيان	2000	2010
مجمل الناتج القومي بسعر السوق	5000	7000
الاستثمارات	1000	2500
الادخار	950	1100
الاستهلاك	4050	5900
الاستيراد	1500	3400
التصدير	1450	2000

المطلوب:

1. حساب مجمل الناتج الجغرافي لهذا البلد في عام 2000م.
2. حساب دخل الفرد الواحد من مجمل الناتج الجغرافي علماً ان عدد السكان هو (5)مليون.
3. حساب المؤشرات التالية:

أ. الميل الوسطي للادخار.

ب. الميل الحدي للادخار.

ج. المعدل الوسطي للاستثمار.

د. الميل الحدي للاستثمار.

الحل:

1. حساب مجمل الناتج الجغرافي لهذا البلد في عام 2000م.

حساب مجمل الناتج الجغرافي في العام 2000م	
5000 مجمل الناتج الجغرافي بسعر السوق	4050 الاستهلاك. 1000 الاستثمار. 1450 التصدير. 1500 (_) الاستيراد
5000	5000

2. دخل الفرد الواحد من مجمل الناتج الجغرافي= مجمل الناتج الجغرافي بسعر السوق÷عدد السكان في بلدٍ ما.

5000000/5000000000 =

=1000 م.و.ن.

3. الميل الوسطي للادخار= مجمل الادخار / مجمل الناتج القومي

= 5000/950

= 19٪

الميل الحدي للادخار= مقدار التغير في الادخار/ مقدار الزيادة في الدخل

= 2000/150

= 7،5 ٪

المعدل الوسطي للاستثمار= مقدار الاستثمار على مجمل الناتج القومي

= 5000/1000

= 20٪

الميل الحدي للاستثمار= مقدار التغير في الاستثمار خلال الفترة/ مقدار التغير في الناتج القومي خلال نفس الفترة

= 2000/1500

= 75٪

تمـرين(5): في دراسـة لاقتصـاد القطـاع الزراعـي لإحـدى الـدول تـبين لنـا المعلومات التالية عن المدة المنتهية في 12/31م2007.

1. كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة(320000) هكتار،وقد تم زراعة /25٪/ منها.
2. انتج الهكتار في المتوسط (1.5) طن من القمح، وكان السعر السائد للقمح وهو (0.2) وحدة نقدية للكيلوجرام الواحد.
3. استخدام هذا القطاع 500 طن من البذور، وبما قيمته (2) مليون وحدة نقدية أسمدة كيماوية لتحسين نوعية المنتجات.
4. بلغت قيمة المحروقات المستخدمة لتشغيل الآلات الزراعية ما قيمته (5) وحدة نقدية لقاء كل طن واحد من المحصول.
5. كان عدد العاملين في القطاع (2000) عامل بمتوسط أجر شهري مقداره (500) وحدة نقدية.

أ. كان رأس المال المستخدم في الإنتاج (23) مليون وحدة نقدية موزعاً كما يلي:

15	مليون وحة نقدية أراض وعقارات.
3	مليون وحدة نقدية آلات وأدوات إنتاجية.
5	مليون وحدة نقدية في المصارف.

ب. وكانت الضرائب غير المباشرة تشكل نسبة 10٪ من إجمالي المنتجات.

ج. تلقى القطاع إعانات إنتاج بلغت (1.4) مليون وحدة نقدية.

فإذا علمنا ان القيمة التأجيرية للأراضي والعقارات هي 20٪ سنوياً وأن العمر الإنتاجي الاقتصادي للآلات والأدوات الإنتاجية هو (10) سنوات، وإن سعر الفائدة السائد هو 10٪ سنوياً.

والمطلوب:

1. حساب مجمل الناتج القومي بسعر السوق بطريقة القيمة المضافة.
2. حساب صافي الناتج القومي بسعر السوق أو صافي القيمة المضافة.
3. حساب صافي الدخل القومي بسعر كلفة عوائد عوامل الإنتاج.
4. توزيع الدخل القومي على عوائد عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.

الحل:

مجمل الناتج بطريقة الإنتاج (القيمة المضافة الإجمالية):

= قيمة الإنتاج– قيمة مستلزمات الإنتاج

قيمة الإنتاج:

1. كمية الإنتاج من القمح = 80.000×1.5= 120.000 طن
2. سعر الطن من القمح = 0.2×1000= 200 وحدة نقدية
3. قيمة الإنتاج = 120.000×200 = 24 مليون وحدة نقدية

قيمة مستلزمات الإنتاج:

1. قيمة البذور = 500×200= 0.100 م.و.ن
2. قيمة الأسمدة الأزوتية = 2.000 م.و.ن
3. قيمة المحروقات = 5× 120.000 =0.600 م.و.ن

مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج = 2.700 م.و.ن

مجمل الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة = I -II

= 24 – 2.700 = 21.30 م.و.ن

صافي الناتج القومي بسعر السوق= مجمل الناتج القومي– اهتلاك رأس المال

= 21.30 – 0.300 = 21.00 مليون و.ن.

الدخل القومي = صافي الناتج القومي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج

= 21- 2.4+1.4 = 20 مليون وحدة نقدية

توزيع الدخل القومي على عوامل الإنتاج:

عوامل الإنتاج	العائد	القيمة المطلقة	القيمة النسبية
الأرض	الريع	$15\times\frac{20}{100}=3$ م.و.ن	$3.\times\frac{100}{20}=0.15$ 2.50٪
رأس المال	الفائدة	$5\times\frac{10}{100}=0.5$ م.و.ن	$0.5\times\frac{100}{20}=$ 2.5٪
العمل	الأجور	12=12×500×2000 م.و.ن	$12\times\frac{100}{20}=$ 60٪
التنظيم	الربح[1]	4.5 م.و.ن	$4.5\times\frac{100}{20}=$ 22.5٪
الدخل القومي		20 م.و.ن	100٪

التمرين رقم (6):

مجتمع يتألف من (6000) أسرة، تقوم الأسرة بمتوسط قدره (500) وحدة نقدية شهرياً.

وقد جرى ما يلي خلال واحدة:

1. قام المجتمع ببناء (150) مسكن كلف المسكن الواحد من المتوسط (20) الف وحدة نقدية.

(1) الدخل القومي – (الريع + الفائدة + الأجور) = الربح أي 20 –(12+3+0.5)= 4.5 م.و.ن

2. تم إنشاء مصنعين جديدين الأول بتكلفة (850) ألف وحدة نقدية، والثاني بتكلفة (1.25) مليون وحدة نقدية.
3. صرف على إنشاء الطرقات والجسور في المنطقة ما قيمته (900) ألف وحدة نقدية.
4. استورد هذا المجتمع من العالم الخارجي المنتجات التالية:

أ. موارد مصنوعة (1000) طن، سعر الطن الواحد (3000) وحدة نقدية.
ب. مواد غذائية (1200) طن، سعر الطن الواحد (05000) وحدة نقدية.
ج. مواد أولية (14000) طن، سعر الطن الواحد (0100) وحدة نقدية.

صدّر هذا المجتمع إلى العالم الخارجي سلعاً زراعية مقدارها (2000) طن بسعر (2000) وحدة نقدية للطن الواحد.

استحق لقسم من أبناء هذا المجتمع على العالم الخارجي ما يعادل مليون وحدة نقدية بينما لا يستحق عليه أي مبلغ للعالم الخارجي.

والمطلوب:

حساب الدخل القومي لهذا المجتمع حسب طريقة الإنفاق، إذا علمت أن أهلاك رأس المال بلغ (مليون) وحدة نقدية وأن الضرائب غير المباشرة هي (2) مليون وحدة نقدية.

الحل:

للحصول على الدخل القومي لا بد من احتساب مجمل الناتج القومي ثم صافي الناتج القومي.

مجمل الناتج القومي حسب طريقة الإنفاق = الإنفاق على الاستهلاك+ الإنفاق على الاستثمار+ صافي التعامل مع العالم الخارجي.

الإنفاق على الاستهلاك (خاص فقط) =6000×500=3000000و.ن.ش

= 12×3000000

=36 م.و.ن

الإنفاق على الاستثمار:

- قيمة البناء =150×20000= 3000000 و.ن

= 3.0 م.و.ن

- قيمة المصانع = 850+1.25 = 2.1 م.و.ن

- تكلفة الطرق والجسور = 9000000 وحدة نقدية = 0.9 م.و.ن

مجموع الإنفاق على الاستثمار = 3.0+2.1+0.9 = 6.0 م.و.ن

صافي التعامل مع العالم الخارجي = التصدير + عوائد المقيمين – الاستيراد – عوائد غير المقيمين

التصدير = 2000 × 1000 = 2.0 م.و.ن

الاستيراد:

مواد مصنوعة = 1000×3000 = 3.0 م.و.ن

مواد غذائية = 1200×500 = 0.6 م.و.ن

مواد أولية = 1400×100 = 1.4 م.و.ن

مجموع الاستيرادات = 3.0+0.6+1.4= 5.0 مليون و.ن

عوائد المقيمين على العالم الخارجي = 1.0 مليون و.ن

II- صافي التعامل مع العالم الخارجي =2+1 –5 – لا شيء
= – 2 مليون وحدة نقدية

وبالتطبيق في المعادلة الأساسية فإن مجمل الناتج القومي = I+II+III

أي مجمل الناتج القومي = 36+6– 2
= 40 مليون وحدة نقدية

وبالتالي فإن: صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي – اهتلاك رأس المال
= 40– 1
= 39 مليون وحدة نقدية

والدخل القومي = صافي الناتج القومي بسعر السوق– الضرائب غير المباشرة+ الإعانات
= 39- 2+ لاشيء
= 37 مليون وحدة نقدية

تمرين(7):

بفرض أن اقتصاد مبسط مكوّن من قطاعين هما: الزراعةA والصناعةB، وكانا الميزان السلعي لهذين القطاعين على الشكل التالي:

استخدامات ميزان قطاع الزراعة موارد

استخدامات	موارد
1000 مشتريات من القطاعات 200 من قطاع الزراعة 800 من قطاع الصناعة 500 قيمة مضافة	800 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى 200 إلى قطاع الزراعة 600 إلى قطاع الصناعة 300 مبيعات استهلاك نهائي

	150 مبيعات راسمالية 50 تغير مخزون 200 صافي الصادرات
1500	1500

استخدامات ميزان قطاع الصناعة موارد

1200 مشتريات من القطاعات الأخرى 600 من قطاع الزراعة 600 من قطاع الصناعة 560 قيمة مضافة	1400 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى 800 إلى قطاع الزراعة 600 إلى قطاع الصناعة 400 مبيعات استهلاك نهائي 300 مبيعات راسمالية (40–) تغير مخزون (300–) صافي الصادرات
1760	1760

المطلوب:

1. كوّن جدول المدخلات – المخرجات لهذا الاقتصاد.
2. حساب قيمة مصفوفة المعاملات الفنية الأولية لهذا الاقتصاد. وتفسير المعنى الاقتصادي لعناصرها عمودياً وأفقياً.
3. تصوير حسابات الدخل القومي لهذا الاقتصاد وفقاً لنظام المؤسسات – أمم المتحدة 1953.

علماً بأن قيمة المدفوعات لعوامل الإنتاج (670 منها عوائد العاملين بأجر /70/)، الضرائب والرسوم على قطاع الأعمال(120)، كما قامت الحكومة بدفع

إعانات لتخفيض تكاليف الإنتاج وكانت نسبتها(7٪) من إجمالي المبيعات المستخدمة لزيادة تكوين رأس المال الثابت والمؤقت، قيمة فوائد ديون استهلاكية الخاصة(60)، وقيمة فوائد الدين العام التي دفعتها الحكومة(50)، قروض حكومية للمنتجين(2000 بفائدة 4٪)، دخل المشاريع العامة(100)، الضرائب الشخصية المستحقة على دخول عوامل الإنتاج(20)، كما بلغت حصة الحكومة(20٪) من قيمة إجمالي الاستهلاك، أرباح محتجزة(60)، رصيد اهتلاك رأس المال الإجمالي(400) منها(100) في القطاع الحكومي و(100) في القطاع العائلي و(200) في قطاع الشركات المساهمة. كما قامت الحكومة بتقديم إعانات إنسانية إلى دول صديقة بلغت قيمتها(20)، وتلقى المواطنون تحويلات جارية من مختلف بلدان العالم بقيمة(150). كما قامت دولة صديقة بتمويل بناء مصنع للنسيج كانت قد بلغت تكلفته الإجمالية(40)، وبلغت صافي عوائد المقيمين وغير المقيمين(214).

4. حساب القيم التالية: الإنتاج المحلي الإجمالي – الدخل المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج – الدخل الشخصي – الدخل التصرفي – الناتج القومي الإجمالي – الناتج القومي الصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة – فائض التشغيل.
5. بفرض أن الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في سنة الأساس كان(500) وحدة نقدية، وأن الرقم لأسعار باش قد ازداد بمقدار (20٪) عن سنة الأساس2000م. فما هو الدخل القومي الحقيقي ومقدار التغير الحقيقي في الدخل القومي نسبة إلى سنة الأساس.

الحل:

.1

القطاعات المستخدمة	طلب وسيط		مجموع الاستخدامات الوسيطة	طلب نهائي				مجموع الطلب النهائي	قيمة الإنتاج الكلي
القطاعات المنتجة	الزراعة	الصناعة		استهلاك نهائي	استثمار	تغير مخزون	صافي الصادرات		
الزراعة	200	600	800	300	150	50	200	700	1500
الصناعة	800	600	1400	400	300	-40	-300	360	1760
مجموع مستلزمات الإنتاج	1000	1200	2200						
القيمة المضافة	500	560						1060	
قيم الإنتاج الكلي	1500	1760							3260

.2

$$\begin{vmatrix} 0,13 & 0,34 \\ 0,53 & 0,34 \end{vmatrix}$$

مبدأ تكوين المعاملات الفنية للعلاقات القطاعية هي حاصل قسمة ما يحتاجه قطاع ما على قيمة إنتاج ذلك القطاع نفسه:

.3

1) حساب الناتج الجغرافي

586 120 400 (– 46)	صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة ضرائب غير المباشرة بما فيها الضرائب على الأراضي والعقارات اهتلاكات رأس المال 100 حكومي 100 عائلي 200 شركات إعانات الإنتاج	700 450 10 (– 100)	مبيعات استهلاكية نهائية مبيعات رأسمالية تغير مخزون صافي الصادرات
1060	مجمل الناتج الجغرافي	1060	مجمل الإنفاق على الناتج الجغرافي

2) حساب الدخل القومي

670 80 100 60 (–60) (–50)	مدفوعات عوامل الإنتاج بما فيها الأجور فوائد قروض حكومية دخل المشاريع العامة أرباح محتجزة فوائد ديون استهلاكية فوائد دين العام	586 214	صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة صافي عوائد عوامل الإنتاج الآتية من العالم الخارجي
800	الدخل القومي	800	الإنفاق على الدخل القومي

3 – 1 حساب القطاع العائلي الجاري:

560 60 20 180	استهلاك خاص فوائد ديون استهلاكية ضرائب مباشرة على الأفراد ادخار خاص	670 150	مدفوعات عوامل الإنتاج بما فيه الأجور تحويلات جارية من العالم الخارجي
820	مجموع الإنفاق الشخصي	820	مجموع الدخل الشخصي

3 – 2 حساب القطاع العائلي الرأسمالي:

280	مساهمة القطاع العائلي في تمويل الاستثمار في القطاع الخاص غير المنظم	180 100	ادخار خاص اهتلاكات رأس المال في القطاع غير المنظم
280	المجموع	280	المجموع

4 – 1 حساب القطاع الحكومي الجاري

46 140 50 20 64	إعانات الإنتاج استهلاك حكومي فوائد دين عام إعانات للخارج ادخار حكومي	120 100 20 80	ضرائب غير مباشرة والأملاك دخل المشاريع العامة ضرائب مباشرة فوائد قروض حكومية
320	الإنفاق الحكومي	320	الدخل الحكومي

4-2 حساب القطاع الحكومي الرأسمالي

204	مساهمة القطاع الحكومي في تمويل المشاريع العامة	64 100 40	ادخار حكومي أهتلاكات رأس المال تحويلات رأسمالية من الخارج
204	المجموع	204	المجموع

5-1 حساب العالم الخارجي الجاري

214 150	صافي عوائد المقيمين وغير المقيمين إعانات للأفراد	100 20 244	صافي الصادرات إعانات من الحكومة فائض الحساب الجاري
364	المجموع	364	المجموع

5 – 2 حساب العالم الخارجي الرأسمالي

40 244	تحويلات رأسمالية للحكومة فائض الحساب الجاري	284	صافي الاقتراض
284	المجموع	284	المجموع

6. حساب تمويل رأس المال الجغرافي

450 10	مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص والعام تغير مخزون	60 200 280 204 (–284)	أرباح محتجزة اهتلاكات رأسمال الشركات مساهمة القطاع العائلي في الاستثمار مساهمة القطاع الحكومي في الاستثمار صافي الاقتراض الشركات
460	مجموع الاستثمارات	460	مجموع الأموال المتاحة للاستثمار

- حساب القيم التالية:

1) الإنتاج المحلي الإجمالي= مجمل الناتج المحلي+ مستلزمات الإنتاج

3260 = 2200+1060

2) صـفي النـاتج المحلـي بسـعر السـوق = مجمـل النـاتج المحلـي بسـعر السـوق– اهتلاكات رأس المال

660 = 400 –1060

3) الدخل المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج = صافي الناتج المحلي بسعر التكلفة

صافي الناتج المحلي بسعر التكلفة = صافي الناتج المحلي بسعر السوق– ضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج

586 = 46+120 – 660

4) الـدخل الشخصـي= الخـل القـومي– (جميـع الاقتطاعـات القانونيـة)+ تحـويلات للأفراد من الحكومة ومن العالم الخارجي

أو = مجموع الطرف الموارد من حساب القطاع العائلي الجاري

= 820

5) الدخل التصرفي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الادخار الخاص

740 = 180+560

أو = الدخل الشخصي- (ضرائب مباشرة +تحويلات الأفراد للخارج) - فوائد الديون الاستهلاكية

60 – (0+20) – 820 =760

6) الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي + عوائد المقيمين – عوائد غير المقيمين

1274=214+1060 =

7) الناتج القومي الصافي= مجمل الناتج القومي- اهتلاك رأس المال

874 =400 -1274

8) الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج= صافي الناتج القومي- ضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج

800=46+120 –874 =

9) فائض التشغيل= مجمل الناتج المحلي- عوائد العاملين بالأجر- اهتلاك - صافي الضرائب غير المباشرة

516=46+120 –400 –70 –1060=

10) قيمة وحدة النقد= $\frac{1}{\text{الرقم القياسي للأسعار المقارنة}}$ × 100= $\frac{1}{120\%}$ ×100 = = 0.83

الدخل الحقيقي= قيمة وحدة النقد × الدخل القومي الصافي بتكلفة الإنتاج

666.7 =800×0.83

التغير في الدخل الحقيقي= 666.7- 500=166.7

تمرين(8)

إذا توفرت لديك المعلومات الافتراضية التالية عن اقتصاد إحدى البلدان:

الإنتاج الإجمالي في كافة القطاعات(40)م، دخل المقيمين في الخارج(4)م، دخل غير المقيمين في الوطن(6)م، الاستهلاك الوسيط(10)م، صافي الضرائب غير المباشرة(2)م، عوائد العاملين بأجر(8)م، اهتلاك رأس المال(4)م، صافي التحويلات الجارية(2)م.

المطلوب:

1. حساب الناتج المحلي والناتج القومي مع كتابة العلاقة التي تربط بينهما.
2. حساب فائض التشغيل لهذا الاقتصاد.
3. حساب الدخل القومي المتاح.

الحل:

- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق=الإنتاج الإجمالي في كافة القطاعات- الاستهلاك الوسيط.

$$= 40 - 10 = 30$$

- الناتج القومي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق + عوائد المقيمين – عوائد غير المقيمين.

$$= 30 + 4 - 6 = 28$$

- فائض التشغيل= مجمل الناتج المحلي- عوائد العاملين بالأجر - اهتلاك - صافي الضرائب غير المباشرة.

= 30- (2+4+8)= 16

- الدخل القومي بسعر السوق= مجمل الناتج القومي - اهتلاك

=28- 4=24

الدخل القومي المتاح =الدخل القومي بسعر السوق+ صافي التحويلات الجارية= 26=2+24

تمرين(9):

في دراسة لاقتصاد إحدى الدول في 2007/12/31م ، تبيّن لنا المعلومات التالية:

بلغت الأرصدة التي دفعها المنتجون مبلغ (4000) مليون دينار منها (20٪) لقاء الاستخدام العام والباقي للاستخدام الخاص، أرباح موزعة على المساهمين /150/م، كما بلغ دخل الاستحداث مبلغ 570 مليون - موزعاً كما يلي:

120 دخل الاستحداث الزراعي	140 دخل الاستحداث العقاري منها/20/ لأملاك الدولة
180 دخل الاستحداث الصناعي	130 دخل الاستحداث في المهن الحرة

كما كانت الفوائد المدفوعة على رأس المال 150مليون دينار، وقد بلغت الضرائب غير المباشرة المدفوعة للدول مبلغ 180 مليون دينار، والضرائب الشخصية/ 60/مليون دينار. وشكلت ضرائب دخل الشركات (50٪) من الضرائب غير المباشرة. وضرائب الأملاك العقارية/30/م. وبلغت الخسائر في بعض مشاريع القطاع العام /20/ مليون تم تغطيتها من الميزانية العامة للدولة، وتنفيذاً للبرنامج

الحكومي الاقتصادي بدعم القدرة التنافسية للمنتجين قامت الدولة بشراء ما قيمته/60/ مليون من مختلف أنواع السلع المحلية وباعتها فيما بعد في الأسواق الداخلية بمبلغ /30/ مليون. وقد دفع المنتجون مبلغ/60/مليون دينار كفوائد على القروض العامة. وبلغ النقص الحاصل في الأصول الثابتة المستخدمة /120/ مليون دينار وزع على الشكل التالي:/60/ للشركات المساهمة/40/ في القطاع غير المنظم و/20/ في القطاع الحكومي. وقد كانت المستودعات على الشكل التالي:

	1/1	21/31
مستودعات الدولة	-	20
المواد الأولية	120	180
مواد تحت الصنع	180	60
مواد تامة الصنع	160	180

كما قام المنتجون ببيع مواد استهلاكية بمبلغ /3300/مليون دينار موزعة مناصفة بين القطاع العام والقطاع الخاص. كما باعوا منتجات استثمارية بمبلغ/ 1200/ مليون دينار منها/ 300/ مليون للقطاع العام والباقي للقطاع الخاص وبلغت صادرات الاقتصاد مبلغ /2250/ مليون دينار أما المستوردات فقد كانت/ 1460/ مليون دينار. وكان المستحق للمقيمين من أبناء الوطن على العالم الخارجي مبلغ/ 1280/مليون دينار. والمستحق لغير المقيمين لصالح العالم الخارجي مبلغ يعادل (خمسة أضعاف) الإعانات الإنتاج. دفع الأفراد إعانات تحويلية إلى الخارج/30/ وتلقوا من الخارج إعانات بمبلغ/10/ مليون دينار. كما تلقت الحكومة من العالم الخارجي كإعانات مبلغ/40/ مليون دينار. لقد اشترى الوطن أصول معنوية من الخارج بقيمة /1800/ م.د. كما وقد كانت صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية /500/م.د.، وصافي التحويلات الرأسمالية إلى الوطن من الخارج قد بلغت /80/.

والمطلوب:

1. تصوير حساب الدخل والناتج القومي لهذا الاقتصاد.
2. تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل وبطريقة الإنفاق القومي.
3. حساب القيم التالية: صافي الناتج القومي، الدخل القومي، الدخل الشخصي، الدخل التصرفي، مجمل الناتج الجغرافي، صافي الناتج المحلي بسعر السوق، صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.
4. حساب قيمة الإنتاج القومي علماً بأن مستلزمات الإنتاج هي/200/ مليون دينار.
5. حساب الدخل بطريقة القيمة المضافة (أو المصدر الصناعي).
6. حساب القيمة المضافة بسعر السوق، وبسعر التكلفة.
7. حساب قيمة التغير الحقيقي الحاصل في الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج نسبة إلى سنة الأساس. علماً أن الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في سنة /2002/. كان (2500) مليون دينار. وأن الرقم القياسي للأسعار باش لعام 2007 قد ازداد بمقدار 40٪ مقارنة مع سنة الأساس.
8. توزيع الدخل القومي على عوامل الإنتاج مطلقاً ونسبياً.
9. حساب مؤشر إنتاجية رأس المال، وفسر مدلول هذا المؤشر على مستوى الاقتصاد الكلي.
10. حساب مؤشر إنتاجية العمل العامة والقطاعية إذا علمت أن عدد العمال المشاركين في العملية الإنتاجية (2500عامل) منها 1300 عامل في الزراعة، و700 عامل في الصناعة، و500 عامل في الخدمات. وفسر مدلول هذا المؤشر على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي.
11. تصوير الحسابات الاقتصادية القومية اللازمة وفقاً للنظام حسب الفعالية (الحسابات العادية).
12. تصوير الحسابات الاقتصادية القومية اللازمة وفقاً للنظام حسب التقسيم المؤسساتي (نظام الأمم المتحدة).

13. تنظيم الحسابات الاقتصادية القومية وفقاً للنظام العربي الموحد للحسابات القومية(جامعة الدول العربية):

- حساب مجمل الناتج المحلي والإنفاق عليه.
- حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته بسعر السوق.
- حساب تمويل رأس المال.
- حساب المعاملات مع العالم الخارجي (الصفقات الخارجية).

14. حساب قيمة فائض التشغيل لهذا الاقتصاد.
15. احسب الفجوة المحلية، والفجوة القومية، بين الادخار والاستثمار.

الحل:

1. تصوير حساب الدخل والناتج القومي لهذا الاقتصاد.

ملاحظة: يمكن طرح السؤال على الشكل التالي: أحسب مبلغ الاهتلاك أو أحسب مبلغ الأرباح المحتجزة.

حـ/ الدخل الناتج القومي

الاستخدامات		الموارد	
4850	المدفوع للأفراد (دخول للأفراد):		المبيعات إلى المستهلكين:
4000	الأجور	1650	الإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص
	800 خاص	1650	الإنفاق على الاستهلاك النهائي العام
	3200عام		
300			المبيعات إلى المنتجين:
	150فوائد رأس المال	900	تكوين رأس المال الثابت الخاص
	150ارباح الأسهم		

550	دخل التنظيم (ارباح) 120 دخل المزارعين 120 ريع العقارات 180 دخل الصناعيين 130 دخل التجاريين(المهن)	300 20 –	تكوين رأس المال الثابت العام التغير في المخزون صافي التعامل مع العالم الخارجي
330	المدفوع للحكومة (دخل الحكومة)	2250	تصدير (حصيلة صادرات)
90	ضرائب دخل الشركات	1280	دخل المقيمين على العالم الخارجي
180	ضرائب غير مباشرة	1460 –	(ناقصاً) الإنفاق على الواردات
50 –	(ناقصاً) إعانات الإنتاج	250 –	(ناقصاً) دخل غير المقيمين على الوطن
20 30 60	عوائد أملاك الدولة ضرائب الأملاك فوائد القروض الحكومية		
1120	المحتجز لدى المنتجين:		
120	اهتلاك رأس المال الثابت		
1000	الأرباح المحتجزة رصيد		
6300	مجمل الناتج القومي بسعر السوق	6300	مجمل الإنفاق على (أي تمويل) الناتج القومي بسعر السوق

2. تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل وبطريقة الإنفاق القومي.

ملاحظات:

ملاحظة: هنا يمكن تصوير على شكل حرف (T) الطرف الأول يمثل طريقة الدخول والطرف الثاني يمثل طريقة الانفاق:

- يجب ترصيد طرف الموارد(الانفاق) أولاً، وفي حال عدم توزانه مع طرف الدخول(الاستعمالات)، نضع فروق إحصائية في طرف الدخول (الاستعمالات) حسب الاشارة بحيث يتحقق الموازنة، هذا في حال وجود الاهتلاكات والأرباح غير الموزعة.
- وفي حال عدم توازن طرف الموارد مع طرف الاستعمالات يكون الفرق إحدى هاتين الحسابين (اهتلاكات أو أرباح غير موزعة).
- قد ينص التمرين: وضع المعلومات الواردة في حساب (الدخل والناتج القومي) في شكله الصحيح علماً بأنه لا وجود للفروق الإحصائية. هنا يكون الفرق إحدى الحسابين (اهتلاك أو أرباح غير موزعة) وكذلك مع تصحيح إشارة إعانات الإنتاج والواردات وغير المقيمين (بإشارة سالبة).
- فوائد دين عام، وفوائد ديون استهلاكية يأتي في حساب (الدخل والناتج القومي/أو المنتجين أو الأعمال) بإشارة سالبة دائماً، ثم ترحل فوائد ديون استهلاكية إلى حساب قطاع العائلي طرف الاستعمالات بإشارة موجبة، وأيضاً فوائد دين العام ترحل إلى حساب الحكومة طرف الاستعمالات بإشارة موجبة.
- الفروق الاحصائية يأتي في حساب الدخل القومي طرف الدخول بإشارتها سالبة أو موجبة بحيث يتوازن حساب الدخل القومي دائماً خاصة في حال إعداد الحسابات حسب المؤسسات.
- ضرائب مباشرة على دخول الأفراد لا يرد في حساب الدخل والناتج القومي (المنتجين أو قطاع الأعمال).

- التحويلات الرأسمالية لا ترد في الحسابات وفق نظام الفعالية. بل ترد في الحسابات وفق نظام المؤسسات في الحساب الرأسمالي الخاصة ذلك القطاع.
- التحويلات الجارية ترد في الحسابات وفق نظام الفعالية. بينما وفق نظام المؤسسات ترد في الحسابات الجارية فقط الخاصة لذلك القطاع.
- حتمية توازن حساب الادخار والاستثمار وفق نظام الفعالية. وحتمية توازن حساب التكوين الرأسمالي الجغرافي وفق نظام المؤسسات.
- الاستثمار العام (الحكومي) وفق نظام الفعالية يرد في طرف الاستعمالات من حساب الحكومة وفي طرف الموارد من حساب الادخار والاستثمار أيضاً. بينما وفق نظام المؤسسات لا يرد في حساب الحكومة.

أولاً: تقدير الدخل القومي بطريقة الإنفاق

1. مجمل الناتج بطريقة الإنفاق = الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + صافي التعامل مع العالم الخارجي

2. الإنفاق على الاستهلاك = الاستهلاك العام + الاستهلاك الخاص= 1650 + 1650
= 3300 مليون وحدة نقدية

3. الإنفاق على الاستثمار = الاستثمار العام + الاستثمار الخاص + التغير في المخزون
= 300 + 900+ (- 20)
= 1180 مليون وحدة نقدية

4. صافي التعامل مع العالم الخارجي = التصدير + عوائد المقيمين على العالم الخارجي – الاستيراد – عوائد غير المقيمين في الوطن
= 2250+ 1280 –1460 –(5×50)
= 2250+ 1280 –1460 –250= 1820

التعويض في المعادلة الأساسية يكون:

مجمل الناتج القومي بطريقة الإنفاق = 3300+1180+1820 =6300

صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي — اهتلاك رأس المال.

صافي الناتج القومي (الدخل القومي بسعر السوق) = 6300– 120 = 6180 مليون وحدة نقدية

الدخل القومي (أي صافي الناتج القومي بسعر التكلفة) = صافي الناتج القومي (بسعر السوق)- الضرائب غير المباشرة + الإعانات
= 6180 – 210 + 50= 6020 مليون وحدة نقدية

ثانياً: تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل:

مجمل الناتج القومي بطرقة الدخل = دخول الأفراد + دخول الحكومة + المحتجز لدى المنتجين
أو = المدفوع للأفراد + المدفوع للحكومة + المحتجز لدى المنتجين

1) دخول الأفراد (جميع مدفوعات الأفراد) =الأجور + الفوائد+ الأرباح الموزعة+دخل الاستحداثات
= 4000+150+150+550
= 4850 مليون وحدة نقدية.

2) دخول الحكومة (مدفوعات الحكومة) = الضرائب غير المباشرة + دخل الحكومة من مشاريعها+ ضرائب دخل الشركات+ضرائب الأملاك العقارية+فوائد قروض حكومية- إعانات الإنتاج

= 180+20+90+30+60- 50

=330 مليون وحدة نقدية

3) المحتجز لدى المنتجين = اهتلاك رأس المال الثابت+ الأرباح المحتجزة

= 120+1000+= 1120مليون وحدة نقدية

وبالتعويض في المعادلة الأساسية فإن:

مجمل الناتج بطريقة الدخل = 1+2+3= 4850+330+1120= 6300 مليون وحدة نقدية

صافي الناتج (بسعر السوق) = مجمل الناتج القومي – الإهلاك

= 6300 – 120= 6180 مليون وحدة نقدية

الدخل القومي (صافي الناتج بسعر التكلفة) = صافي الناتج القومي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات

= 6180– 210+50

= 6020 مليون وحدة نقدية

الدخل الشخصي = الدخل القومي– جميع الاقتطاعات القانونية + التحويلات للأفراد من الخارج والحكومة

= 6020 –(1170) + 10= 4860 مليون وحدة نقدية

1. الدخل التصرفي (المتاح) = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الأفراد – تحويلات الأفراد إلى الخارج

= 4860 – 60 – 30=4770مليون وحدة نقدية

2. الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص+ الادخار الخاص

= 1650+3120=4770مليون وحدة نقدية

3. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي – اهتلاك رأس المال

والناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي– عوائد المقيمين + عوائد غير المقيمين

= 5270 مليون وحدة نقدية

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = 5270 – 120 = 5150 م.و.ن

أو = الناتج القومي الصافي بسعر السوق – عوائد المقيمين + عوائد غير المقيمين

= 6180– 1280 + 250 = 5150م. و.ن

الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة ويمكن إيجاده بطريقتين:

إما = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق– الضرائب غير المباشرة+ إعانات الإنتاج

أي= 5150– 210+ 50= 4990 مليون وحدة نقدية

أو= الدخل القومي (أي الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة) – عوائد المقيمين + عوائد غير المقيمين

= 6020– 1280 + 250=4990 مليون وحدة نقدية

الإنتاج القومي= مجمل الناتج القومي+ مستلزمات الإنتاج

= 6300+200=6500 مليون دينار

القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق = الانتاج القومي– مستلزمات الانتاج.

= 6500– 200=6300

القيمة المضافة الصافية بسعر السوق= القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق– اهتلاك رأس المال.

= 6300– 120=6180

القيمة المضافة الصافية بسعر الكلفة = القيمة المضافة الصافية بسعر السوق– الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

= 6180– 210+50= 6020 مليون دينار

حساب قيمة التغير الحقيقي الحاصل في الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج نسبة إلى سنة الأساس.علماً أن الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في سنة /2002/. كان (2500) مليون دينار. وأن الرقم القياسي للأسعار باش لعام 2007 قد ازداد بمقدار 40٪ مقارنة مع سنة الأساس.

- قيمة وحدة النقد= $\frac{1}{\text{الرقم القياسي للأسعار المقارنة}}$ = $\frac{1}{140\%}$ ×100 =

=0,714

الدخل الحقيقي بأسعار سنة الأساس الثابتة = قيمة وحدة النقد × الدخل القومي الصافي بتكلفة الإنتاج في سنة المقارنة

4300 =6020×0.714285714

التغير في الدخل الحقيقي = الدخل الحقيقي في سنة المقارنة – الدخل القومي الصافي بتكلفة الإنتاج في سنة الأساس

= 4300 – 2500=1800

التغير في الدخل القومي الصافي بسعر التكلفة = الدخل القومي الصافي بسعر التكلفة– الدخل القومي الصافي بتكلفة الإنتاج في سنة الأساس

= 6020 – 2500= 3520

– توزيع الدخل القومي بشكل نسبي على عوامل الإنتاج:

عامل الإنتاج	العائد	الدخل المطلق	الدخل النسبي
الأرض	الريع (خاص وعام)	–	–
العمل	الأجور(عام وخاص)	4000	(4000÷6020)×100= 66.445٪
رأس المال	الفائدة(عام وخاص)	150+60=210	3.49٪
التنظيم	الربح (خاص وعام)	550+150+20= 720	11.96٪
عوامل الإنتاج	عوائد عوامل الإنتاج	4930	81.89٪
أرباح غير موزعة (محتجزة) ض. دخل الشركات		1000 90	16.61٪ 1.50٪
الدخل القومي		6020	100٪

تصوير الحسابات الاقتصادية القومية اللازمة وفقاً للنظام حسب الفعالية(الحسابات العادية).

الحساب الأول:

حـ/ الدخل والناتج القومي(المنتجين)

	الاستخدامات		الموارد
4850	المدفوع للأفراد (دخول للأفراد:		المبيعات إلى المستهلكين:
4000	الأجور	1650	الإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص
	800 خاص	1650	الإنفاق على الاستهلاك النهائي العام
	3200عام		المبيعات إلى المنتجين:
300			
	150فوائد رأس المال	900	تكوين رأس المال الثابت الخاص
	150أرباح الأسهم		
550	دخل التنظيم (ارباح)	300	تكوين رأس المال الثابت العام
	120 دخل المزارعين		التغير في المخزون
	120 ريع العقارات	20 –	
	180 دخل الصناعيين		صافي التعامل مع العالم الخارجي
	130 دخل التجاريين(المهن)		
330	المدفوع للحكومة (دخل الحكومة)	2250	تصدير (حصيلة صادرات)
90	ضرائب دخل الشركات	1280	دخل المقيمين على العالم الخارجي
180	ضرائب غير مباشرة	1460 –	(ناقصاً) الإنفاق على الواردات
50 –	(ناقصاً) إعانات الإنتاج	250 –	(ناقصاً) دخل غير المقيمين على الوطن
20	عوائد أملاك الدولة		
30	ضرائب الأملاك		
60	فوائد القروض الحكومية		
1120	المحتجز لدى المنتجين:		
120	اهتلاك رأس المال الثابت		
1000	الأرباح المحتجزة رصيد		
6300	مجمل الناتج القومي بسعر السوق	6300	مجمل الإنفاق على (أي تمويل) الناتج القومي بسعر السوق

الحساب الثاني:

2) حساب الدخل والمصروف الشخصي

	الاستخدامات		الموارد
1650	الإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص		المدفوع للأفراد من المنتجين:
60	الضرائب المباشرة على الأفراد	4000	تعويضات العمل والاستخدام (تعويضات المشتغلين)
		300	فوائد وأرباح الأسهم
30	إعانات (تحويلات) إلى الخارج	550	أرباح التنظيم
			التحويلات إلى الأفراد:
3120	الادخار الخاص رصيد	10	من العالم الخارجي
4860	الإنفاق والادخار الشخصي	4860	الدخل الشخصي

3) حساب الحكومة

	الاستخدامات		الموارد
	مشتريات الحكومة:	60	فوائد القروض الحكومية
1650	من السلع والخدماتالاستهلاكية	90	ضرائب دخل الشركات
300	من السلع الإنتاجية	210	ضرائب غير مباشرة+أملاك
50	إعانات الإنتاج	60	ضرائب مباشرة على الأفراد (من الأفراد)
	إعانات في شكل تحويلات:	20	عوائد أملاك الدولة
	إلى الأفراد		إعانات للحكومة في شكل تحويلات:
	إلى المنتجين	40	من الخارج
-	العجز الحكومي رصيد		
1520			
480	مجموع الإنفاق والادخار	480	مجموع المتحصلات

4) حساب العالم الخارجي

	الاستخدامات (متحصلات الوطن من العالم الخارجي)		الموارد (مدفوعات الوطن إلى العالم الخارجي)
2250	قيمة الصادرات من السلع والخدمات	1460	قيمة الواردات من السلع والخدمات
1280	دخل المقيمين	250	دخل غير المقيمين (العمال الأجانب)
	مدفوعات (تحويلات) من الخارج إلى الوطن		مدفوعات (تحويلات) إلى الخارج
040	إلى الحكومة	30	من الأفراد
10	إلى الأفراد		
1840 –	صافي الاقراض إلى العالم الخارجي رصيد		
1740	مجموع المتحصلات من العالم الخارجي (أي استخدامات العالم الخارجي)	1740	مجموع المدفوعات للعالم الخارجي (أي موارد العالم الخارجي)

5) حساب الادخار والاستثمار (تمويل وتكوين رأس المال الثابت)

	الاستخدامات (تكوين رأس المال)		الموارد (تمويل تكوين رأس المال)
1200	مجمل تكوين رأس المال الثابت المحلي	3120	الادخار الخاص
	600 في القطاع الخاص	1000	الأرباح المحتجزة
	140 في القطاع العام	120	(احتياطات) اهتلاك رأس المال
20 –	التغير في المخزون (بالزيادة)	300	الإنفاق الحكومي على الاستثمار (أي التمويل الحكومي للاستثمار)
		1520 –	العجز الحكومي
		1840 –	الاقتراض من الخارج (رصيد)
1180	مجمل الاستثمار	1180	مجمل الادخار

تصوير الحسابات الاقتصادية القومية اللازمة وفقاً للنظام حسب التقسيم المؤسساتي(نظام الأمم المتحدة).

1. الحساب الأول:

حـ/ الناتج الجغرافي

استخدامات		موارد	
4990	صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة	3300	الإنفاق على الاستهلاك 1650 الخاص 1650 العام
120	اهتلاكات رأس المال		
210	الضرائب غير المباشرة بما فيها الضرائب على الأراضي والعقارات	1180	الإنفاق على الاستثمار 900 مجمل تكوين رأس المال الخاص 300 مجمل تكوين رأس المال العام 20- تغير في المخزون
50 (-)	ناقصاً إعانات الإنتاج		
		790	صافي الصادرات 2250 صادرات 1460 (-) استيراد
5270	الناتج الجغرافي بسعر السوق	5270	مجمل الإنفاق على الناتج الجغرافي بسعر السوق

2. الحساب الثاني:

حـ/ الدخل القومي

استخدامات		موارد	
4000	تعويضات العمل والاستخدام 3200استخدام خاص 800 استخدام حكومي	4990	صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة
		1030	صافي دخل عوامل إنتاج العالم الخارجي 1280 دخل المقيمين من الخارج 250 (-) دخل غير المقيمين في الوطن
550	دخل الاستحداث(زراعي+عقاري+صناعي+ دخل القطاع غير المنظم)		
150	فوائد		
150	أرباح		
1000	ادخار الشركات (الأرباح المعاد استثمارها)		
90	ضرائب دخل الشركات		
20	دخل الأملاك العامة(استحداث)		
60	فوائد قروض حكومية		
6020	الدخل القومي	6020	الإنفاق على الدخل القومي

3. الحساب الثالث:

حـ/ القطاع العائلي الجاري

استخدامات		موارد	
1650	الإنفاق على الاستهلاك	4000	تعويضات العمل والاستخدام
60	ضرائب مباشر	550	دخل الاستحداث (زراعي + عقاري + صناعي + دخل القطاع غير المنظم)
30	إعانات جارية للعالم الخارجي	150	فوائد رأس المال
		150	أرباح موزعة
3120	إدخار القطاع العائلي	10	تحويلات جارية من الخارج
			تحويلات جارية من الحكومة
4860	مجموع الإنفاق الشخصي	4860	مجموع الدخل الشخصي

حـ/ القطاع العائلي الرأسمالي

استخدامات		موارد	
3160	مساهمة القطاع العائلي في تمويل الاستثمار في القطاع الخاص غير المنظم	3120	إدخار القطاع العائلي
		40	اهتلاكات رأس المال في القطاع غير المنظم
		0	تحويلات رأسمالية من القطاع الحكومي
3160	المجموع	3160	المجموع

4. الحساب الرابع:

حـ/ القطاع الحكومي الجاري

استخدامات		موارد	
1650	الإنفاق على الاستهلاك العام	210	ضرائب غير مباشرة (بما فيها ضرائب الأملاك)
50	إعانات الإنتاج	90	ضرائب على الشركات
0	تحويلات للقطاع العائلي	60	ضرائب مباشرة
0	ادخار القطاع الحكومي	20	دخل الأملاك الحكومية
		60	فوائد قروض حكومية
1220 –	عجز القطاع الحكومي رصيد	40	تحويلات جارية من العالم الخارجي
480	المجموع	480	المجموع

حـ/ القطاع الحكومي الرأسمالي

استخدامات		موارد	
0	تحويلات رأسمالية إلى القطاع العائلي	‎-1220	عجز القطاع الحكومي
0	تحويلات رأسمالية إلى الشركات	20	اهتلاكات رأس المال في القطاع العام
‎-1200	مساهمة القطاع الحكومي في تمويل المشاريع العامة	0	اقتراض من العالم الخارجي
‎-1200	المجموع	‎-1200	المجموع

5. الحساب الخامس:

حـ/ العالم الخارجي الجاري

استخدامات		موارد	
2250	التصدير	1460	الاستيراد
		30	تحويلات جارية إلى العالم الخارجي من القطاع العائلي
1280	دخل المقيمين	250	دخل غير المقيمين
10	تحويلات جارية للقطاع العائلي		
40	تحويلات جارية للقطاع الحكومي		
‎-1840	فائض الحساب الجاري للوطن		
1740	المجموع	1740	المجموع

...

حـ/ العالم الخارجي الرأسمالي

استخدامات		موارد	
		-80	صافي التحويلات الرأسمالية للشركات
1920 –	صافي الاقتراض من بقية العالم	1840 –	فائض الحساب الجاري
1920 –	المجموع	1920 –	المجموع

6. الحساب السادس:

حـ/ تمويل رأس المال الجغرافي

استخدامات		موارد	
900	مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص	1000	إدخار الشركات
		60	اهتلاك رأسمال الشركات
300	مجمل تكوين رأس المال الثابت العام	80	تحويلات رأسمالية للشركات من الخارج
20 –	تغيير في المخزون	1920 –	اقتراض الشركات من العالم الخارجي
		3160	مساهمة القطاع العائلي في تمويل الاستثمار
		1200 –	مساهمة القطاع الحكومي في تمويل الاستثمار
1180	مجموع الاستثمارات	1180	مجموع الأموال المتاحة للاستثمار

تنظيم الحسابات الاقتصادية القومية وفقاً للنظام العربي الموحد للحسابات القومية (جامعة الدول العربية):

الحل:

1) حساب مجمل الناتج المحلي والإنفاق عليه:

القيمة	الاستخدامات	القيمة	الموارد
4000	عوائد العاملين بأجر (تعويضات المشتغلين)	1650	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
990	فائض التشغيل(رصيد)	1650	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
120	احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت	(– 20)	النقص في المخزون (440- 460)
		1200	مجمل تكوين رأس المال الثابت
210	الضرائب غير المباشرة	2250	قيمة الصادرات من السلع والخدمات
– 50	(ناقصاً) إعانات الإنتاج	– 1460	قيمة الواردات من السلع والخدمات
5270	مجمل الناتج المحلي بسعر السوق	5270	الإنفاق على مجمل الناتج المحلي بسعر السوق

2) حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته (بسعر السوق)

القيمة	الاستخدامات	القيمة	الموارد
1650	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	4000	عوائد العاملين بأجر (تعويضات المشتغلين)
		1030	صافي دخل عوامل الإنتاج الآتية من العالم الخارجي
1650	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	1280	عوائد المقيمين من أبناء الوطن في الخارج
		– 250	عوائد غير المقيمين من الأجانب في الوطن
2900	الإدخار الكلي (رصيد)	990	فائض التشغيل
		210	الضرائب غير المباشرة
		– 50	(ناقصاً) إعانات الإنتاج

		20	صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي
6200	تخصيص (توزيع) الدخل القومي المتاح	6200	الدخل القومي المتاح بسعر السوق

3) حساب تمويل رأس المال

الاستخدامات		الموارد	
20 –	االنقص في المخزون	2900	الادخار الكلي (رصيد منقول)
1200	إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي(عام+خاص)	120	احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت
1800	صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي (10– 5)	80	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي
120	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي رصيد		
3100	التراكم الإجمالي (مجموع الاستثمارات)	3100	تمويل التراكم الإجمالي (مجموع المدخرات)
500	صافي الإضافات إلى الوصول المالية الأجنبية	120 380	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي (رصيد منقول) صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الاجنبية
500	صافي حيازة المالية	500	صافي الخصوم المتداولة+ صافي الإقراض إلى العالم الخارجي

4) حساب الصفقات الخارجية (العالم الخارجي)

أ. الحساب الجاري

الاستخدامات		الموارد	
2250	قيمة الصادرات من السلع والخدمات	1460	قيمة الواردات من السلع والخدمات
1280	عوائد المقيمين من أبناء الوطن في الخارج	250	عوائد غير المقيمين من الأجانب في الوطن
50	تحويلات جارية أخرى من العالم الخارجي(للأفراد+للحكومة)	30	تحويلات جارية أخرى للعالم الخارجي

	50=40+10	1840	فائض الدولة من الصفقات الخارجية الجارية رصيد
3580	متحصلات جارية من العالم الخارجي	3580	مدفوعات جارية للعالم الخارجي

ب. الحساب الرأسمالي

	استخدامات (الأصول)		الموارد (الخصوم)
1840 80 380	فائض الدولة من الصفقات الجارية (رصيد منقول) صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الاجنبية	1800 500	صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي صافي الإضافات إلى الأصول المالية الاجنبية
2300	المتاح من النقد الأجنبي (متحصلات الوطن من الخارج)	2300	استخدام المتاح من النقد الأجنبي (مدفوعات للخارج)

فائض التشغيل= إجمالي الناتج المحلي- (إهتلاك رأس المال- الأجور- صافي الضرائب غير المباشرة)

= 5270- (4000-120-160)=990

أحسب الفجوة المحلية، والفجوة القومية، بين الادخار والاستثمار.

1. لدينا:

$$N=P+R$$

N= 4990+1030= 6020

الدخل القومي= صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

2. تحسب الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار

$$(M-E)=C+(F-D)-(T-S)-P$$

$$(M\text{-}E)=3300+(1180\text{-}120)\text{-}(210\text{-}50)\text{-}4990=\text{-}790$$

3. وتكون الفجوة القومية بين الادخار والاستثمار:

$$(M-E-R)=C+(F-D)-(T-S)-N$$

$$(M\text{-}E\text{-}R)= 3300+(1180\text{-}120)\text{-}(210\text{-}50)\text{-}6020=\text{-}1820$$

تمرين(10):

في دراسة لاقتصاديات إحدى الدول العربية تبين لنا المعلومات التالية مبوبة في الجدول الآتي:

الصناعات المستخدمة	طلب وسيط			طلب نهائي				مجموع الطلب النهائي	قيمة الإنتاج الكلي
الصناعات المنتجة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	استهلاك نهائي	استثمار	تغير المخزون	صافي الصادرات		
الزراعة	100	50	20	400	100	30	230		
الصناعة	200	300	100	300	150	50	-200		
الخدمات	80	150	20	200	75	25	-130		
القيمة المضافة									
قيم الإنتاج الكلي									

المطلوب:

1. أكمل قيم الجدول.
2. حساب قيمة مصفوفة المعاملات الفنية الأولية لهذا الاقتصاد.
3. تصوير الحسابات القطاعية، للزراعة والصناعة والخدمات.
4. تصوير حسابات الدخل القومي لهذا الاقتصاد وفقاً للنظام العربي الموحد، مبيناً قيم المؤشرات التالية: فائض التشغيل – حجم الادخار القومي – صافي الإضافات إلى الأصول والخصوم المالية الأجنبية– صافي الإقراض إلى العالم الخارجي– فائض الدولة من الصفقات الخارجية الجارية.

- فإذا علمت أن عوائد العاملين باجر(600)، الضرائب غير المباشرة(30)،إعانات للمنتجين (100)، اهتلاك رأس المال الثابت (50)، ضرائب مباشرة على الدخل(50)، كما بلغت مساهمة الحكومة (40٪) من قيمة إجمالي الاستثمار، والإنفاق على الاستهلاك النهائي الحكومة(350) من إجمالي قيمة الاستهلاك النهائي، وكانت قيمة الصادرات (400).
- حصل المقيمون من العالم الخارجي على ما يلي:(20)مليون وحدة نقدية على شكل أجور و(30)مليون وحدة نقدية على شكل دخل الملكية وعوائد المشروعات.
- وقد حصل غير المقيمين في الوطن خلال العام على:(10)مليون رواتب وأجور و(15)مليون دخل الملكية وعوائد المشروعات.
- كما أن الوطن قد قام بإجراء تحويلات جارية إلى العالم الخارجي ما مقداره: (5)مليون وحدة نقدية وقد تلقى الوطن على شكل تحويلات جارية(10) مليون وحدة نقدية، (125)مليون وحدة نقدية تحويلات رأسمالية إلى الوطن من العالم الخارجي، 20 مشتريات الوطن أصول معنوية من الخارج، 35 مليون صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية.

5. حساب القيم التالية: صافي الناتج القومي، الدخل القومي، مجمل الناتج الجغرافي، صافي الناتج المحلي بسعر السوق، صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة

عوامل الإنتاج. الدخل القومي المتاح – القيمة المضافة – القيمة المضافة الصافية بسعر السوق وبسعر التكلفة.

6. حساب قيمة فائض التشغيل لهذا الاقتصاد.
7. أحسب الفجوة المحلية، والفجوة القومية، بين الادخار والاستثمار.
8. ما هو الفرق بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية.
9. تصوير حساب الدخل والمصروف الشخصي.
10. تصوير حساب الدخل القومي (فقط) حسب نظام المؤسسات. مقارنة مع حساب الدخل القومي المتاح.

الحل: الطلب الأول:

الصناعات المستخدمة	طلب وسيط			مجموع الاستخدامات الوسيطة	طلب نهائي				مجموع الطلب النهائي	قيمة الإنتاج الكلي
الصناعات المنتجة	الزراعة	الصناعة	الخدمات		استهلاك نهائي	استثمار	تغير المخزون	صافي الصادرات		
الزراعة	100	50	20	170	400	100	30	230	760	930
الصناعة	200	300	100	600	300	150	50	-200	300	900
الخدمات	80	150	20	250	200	75	25	-130	170	420
مجموع مستلزمات الإنتاج	380	500	140	1020						
القيمة المضافة	550	400	280						1230	
قيم الإنتاج الكلي	930	900	420							2250

الطلب الثاني: حساب قيمة مصفوفة المعاملات الفنية الأولية لهذا الاقتصاد.

مبدأ تكوين المعاملات الفنية للعلاقات القطاعية هي في قسمة ما يحتاجه قطاع ما قطاع من كل قطاع من القطاعات الأخرى على إجمالي قيمة إنتاج قطاع.

تكون مصفوفة المعاملات الفنية القطاعية المباشرة من الشكل:

$$\begin{bmatrix} \frac{100}{930} & \frac{50}{900} & \frac{20}{420} \\ \frac{200}{930} & \frac{300}{900} & \frac{100}{420} \\ \frac{80}{930} & \frac{150}{900} & \frac{20}{420} \end{bmatrix}$$

الطلب الثاني تصوير الحسابات القطاعية:

استخدامات	ميزان قطاع الزراعة موارد
380 مشتريات من القطاعات الأخرى	170 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى
100 من قطاع الزراعة	100 إلى قطاع الزراعة
200 من قطاع الصناعة	50 إلى قطاع الصناعة
80 من قطاع الخدمات	20 إلى قطاع الخدمات
	400 مبيعات استهلاك نهائي
550 قيمة مضافة	100 مبيعات رأسمالية
	30 تغير مخزون
	230 صافي الصادرات
930	930

استخدامات — ميزان قطاع الصناعة — موارد

استخدامات	موارد
500 مشتريات من القطاعات الأخرى	600 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى
50 من قطاع الزراعة	200 إلى قطاع الزراعة
300 من قطاع الصناعة	300 إلى قطاع الصناعة
150 من قطاع الخدمات	100 إلى قطاع الخدمات
	300 مبيعات استهلاك نهائي
400 قيمة مضافة	150 مبيعات رأسمالية
	50 تغير مخزون
	200 - صافي الصادرات
900	900

استخدامات — ميزان قطاع الخدمات — موارد

استخدامات	موارد
140 مشتريات من القطاعات الأخرى	250 مبيعات وسيطة إلى القطاعات الأخرى
20 من قطاع الزراعة	80 إلى قطاع الزراعة
100 من قطاع الصناعة	150 إلى قطاع الصناعة
20 من قطاع الخدمات	20 إلى قطاع الخدمات
	200 مبيعات استهلاك نهائي
280 قيمة مضافة	75 مبيعات رأسمالية
	25 تغير مخزون
	130 - صافي الصادرات
420	420

تنظيم الحسابات الاقتصادية القومية وفقاً للنظام العربي الموحد للحسابات القومية (جامعة الدول العربية):

الحل:

1) حساب مجمل الناتج المحلي والإنفاق عليه:

القيمة	الاستخدامات	القيمة	الموارد
600	عوائد العاملين بأجر (تعويضات المشتغلين)	350	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
650	فائض التشغيل(رصيد)	550	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
50	احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت	105	التغير في المخزون
		325	مجمل تكوين رأس المال الثابت 130استثمار حكومي 195استثمار خاص
30	الضرائب غير المباشرة	100 –	صافي الصادرات – صادرات – واردات
100 –	(ناقصاً) إعانات الإنتاج		
1230	مجمل الناتج المحلي بسعر السوق	1230	الإنفاق على مجمل الناتج المحلي بسعر السوق

حـ/ الدخل القومي المتاح وتخصيصاته (بسعر السوق)

350	الإنفـاق الاسـتهلاكي النهائي الحكومي	600	عوائـد العـاملين بـأجر(تعويضـات المشتغلين)
550	الإنفـاق الاسـتهلاكي النهائي الخاص	20	عوائد العاملين بأجر من العالم الخارج
310	الادخار الكلي(رصيد)	10	(–) ناقصاً عوائد العاملين بأجر المدفوعة إلى الخارج
		650	فائض التشغيل
		30	دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي
		15	(–) ناقصاً دخل الملكية وعوائد المشروعات المدفوعة إلى العالم الخارجي
		30	الضرائب غير المباشرة
		–100	ناقصاً إعانات الإنتاج
		10	تحويلات جارية من العالم الخارجي
		5	(–) ناقصاً تحويلات جارية من الوطن إلى العالم الخارجي العالم الخارجي
1210	تخصيص الدخل القومي المتاح قطاعياً	1210	الدخل القومي المتاح

3) حساب تمويل رأس المال

الاستخدامات		الموارد	
105	التغير في المخزون	310	الادخار الكلي (رصيد منقول)
325	إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي(130عام+195خاص)	50	احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت
20	صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي	125	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي

35	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي رصيد		
485	التراكم الإجمالي (مجموع الاستثمارات)	485	تمويل التراكم الإجمالي (مجموع المدخرات)
70	صافي الإضافات إلى الوصول المالية الأجنبية	35 35	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي (رصيد منقول) صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الاجنبية
70	صافي حيازة المالية	70	صافي الخصوم المتداولة+ صافي الإقراض إلى العالم الخارجي

4) حساب الصفقات الخارجية (العالم الخارجي)

أ. الحساب الجاري

الاستخدامات		الموارد	
400	قيمة الصادرات من السلع والخدمات	500	قيمة الواردات من السلع والخدمات
20	عوائد العاملين بأجر من العالم الخارجي.	10	عوائد العاملين بأجر المدفوعة إلى العالم الخارجي.
30	عوائد دخل الملكية والتنظيم من العالم الخارجي	15	عوائد دخل الملكية والتنظيم إلى العالم الخارجي
10	تحويلات جارية أخرى من العالم الخارجي	5	تحويلات جارية أخرى للعالم الخارجي
		70–	فائض الدولة من الصفقات الخارجية الجارية رصيد
460	متحصلات جارية من العالم الخارجي	460	مدفوعات جارية للعالم الخارجي

9. فائض التشغيل= مجمل الناتج المحلي– عوائد العاملين بالأجر–اهتلاك – صافي الضرائب غير المباشرة

650=100+30 –50 –600 –1230=

الدخل القومي المتاح= الدخل القومي بسعر السوق+ صافي التحويلات الجارية

1210=5 +1205 =

صافي الناتج المحلي بسعر التكلفة = عوائد العاملين بالأجر + فائض التشغيل

1250=650+600

القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق = الانتاج القومي– مستلزمات الانتاج.

1230= 1020 –2250=

10. القيمة المضافة الصافية بسعر السوق= القيمة المضافة الاجمالية بسعر السوق– اهتلاك رأس المال.

1180=50 –1230 =

11. القيمة المضافة الصافية بسعر الكلفة = القيمة المضافة الصافية بسعر السوق– الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

1250=100+30 –1180 =

تمرين(11):

فيما يلي المعاملات التي تمت في اقتصاد ما خلال عام 1988:

1. بلغ الإنفاق الاستهلاكي النهائي:

(600) مليون الخاص، (100) مليون الحكومي.

2. بلغت الزيادة في المخزون كما يلي:

في المشاريع الخاصة (15) مليون، وفي المشاريع الحكومية (– 5) م.و.ن.

3. إن مجمل تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد ككل هو (200) م.و.ن.
4. تحصل العاملون على رواتب وأجور بمقدار (200) م.و.ن.
5. قدرت الأرباح والإيجارات والفوائد بمبلغ (700) م.و.ن.
6. دفع المنتجون مبلغ (50) مليون وحدة نقدية في شكل ضرائب غير مباشرة.
7. صدر المجتمع خلال العام ما مقداره (190) مليون وحدة نقدية، كما أنه استورد ما مقداره (100) مليون وحدة نقدية.
8. حصل المنتجون على مبلغ (100) مليون وحدة نقدية في شكل إعانات إنتاج.
9. تحصل المقيمون من العالم الخارجي على ما يلي:

(20) مليون وحدة نقدية على شكل أجور.

(30) مليون وحدة نقدية على شكل دخل الملكية وعوائد.

أما غير المقيمين (الأجانب) في الوطن فقد حصلوا خلال العام على:

(10) مليون وحدة نقدية على شكل رواتب وأجور.

(15) مليون وحدة نقدية على شكل دخل الملكية وعائد للتنظيم.

10. قام الوطن بإجراء تحويلات جارية إلى العالم الخارجي بما مقداره (5) م.و.ن. في حين أنه تلقى على شكل تحويلات جارية ما مقداره (10) مليون وحدة نقدية.
11. قدر اهتلاك رأس المال بمقدار (150) مليون وحدة نقدية.
12. كانت التحويلات الرأسمالية التي تمت من العالم الخارجي إلى الوطن بمقدار (15) مليون وحدة نقدية.
13. اشترى الوطن أصولاً معنوية من العالم الخارجي بما مقداره (5) مليون.و.ن.
14. بلغ صافي الإضافات إلى الخصوم المالية مقدار (15) مليون وحدة نقدية.
15. بلغ صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية مقدار (145) م.و.ن.

والمطلوب:

إعداد الحسابات التالية وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية المقترح من قبل جامعة الدول العربية:

1. حساب مجمل الناتج المحلي والإنفاق عليه.
2. حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته بسعر السوق.
3. حساب تمويل رأس المال.
4. حساب المعاملات مع العالم الخارجي (الصفقات الخارجية).

الحل:

1) حساب مجمل الناتج المحلي والإنفاق عليه:

القيمة	الاستخدامات	القيمة	الموارد
200	عوائد العاملين بأجر (تعويضات المشتغلين)[1]	100	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
700	فائض التشغيل	600	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
150	احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت	010	الزيادة في المخزون (15 –5)
		200	مجمل تكوين رأس المال الثابت
050	الضرائب غير المباشرة	190	قيمة الصادرات من السلع والخدمات
– 100	(ناقصاً) إعانات الإنتاج	– 100	قيمة الواردات من السلع والخدمات
1000	مجمل الناتج المحلي بسعر السوق	1000	الإنفاق على مجمل الناتج المحلي بسعر السوق

2) حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته (بسعر السوق)

القيمة	الاستخدامات	القيمة	الموارد
100	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	200	عوائد العاملين بأجر (تعويضات المشتغلين)
		010	صافي دخل العاملين بأجر من العالم الخارجي (المقيمين)
600	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	015	صافي دخل الملكية والتنظيم من العالم الخارجي
180	الإدخار الكلي رصيد	700	فائض التشغيل
		050	الضرائب غير المباشرة
		–	(ناقصاً) إعانات الإنتاج

(1) إن مجموع تعويضات المشتغلين وفائض التشغيل ما هي إلا صافي القيمة المضافة بسعر تكلفة عناصر الإنتاج أي صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج.

كما أنه من الممكن أن تحل إعانات الإنتاج محل الواردات والواردات محل إعانات الإنتاج وتسجل موجبة حيث تتساوى قيمتها هنا ويصبح مجمل الناتج المحلي بسعر مساوياً لـ (1100) مليون

		100 005	صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي
880	تخصيص (توزيع) الدخل القومي المتاح	880	الدخل القومي المتاح بسعر السوق

3) حساب تمويل رأس المال

الاستخدامات		الموارد	
010 200 005 130	الزيادة في المخزون إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي (10–5) صافي الإقراض إلى العالم الخارجي رصيد	180 150 015	الادخار الكلي (رصيد منقول) احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي
345	التراكم الإجمالي (مجموع الاستثمارات)	345	تمويل التراكم الإجمالي (مجموع المدخرات)
145	صافي الإضافات إلى الوصول المالية الأجنبية	130 015	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي (رصيد منقول) صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الاجنبية
145	صافي حيازة المالية	145	صافي الخصوم المتداولة+ صافي الإقراض إلى العالم الخارجي

4) حساب الصفقات الخارجية (العالم الخارجي)

أ. الحساب الجاري

	الاستخدامات		الموارد
190	قيمة الصادرات من السلع والخدمات	100	قيمة الواردات من السلع والخدمات
020	عوائد العاملين بأجر (المقيمين) في العالم الخارجي	010	عوائد العاملين بأجر (غير المقيمين)، المدفوعة للعالم الخارجي
030	عوائد الملكية والتنظيم المقيمين في العالم الخارجي	015	عوائد الملكية والتنظيم لغير المقيمين، المدفوعة للعالم الخارجي
010	تحويلات جارية أخرى من العالم الخارجي	005	تحويلات جارية أخرى للعالم الخارجي
		120	فائض الدولة من الصفقات الخارجية الجارية رصيد
250	متحصلات جارية من العالم الخارجي	250	مدفوعات جارية للعالم الخارجي

ب) الحساب الراسمالي

	استخدامات (الأصول)		الموارد (الخصوم)
120	فائض الدولة من الصفقات الجارية (رصيد منقول)	005	صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي
015	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	145	صافي الإضافات إلى الأصول المالية الاجنبية
015	صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الاجنبية		
150	المتاح من النقد الأجنبي (متحصلات الوطن من الخارج)	150	استخدام المتاح من النقد الأجنبي (مدفوعات للخارج)

تمرين(12):

لتكن لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما:

1. قام الأفراد باستهلاك بضائع قيمتها (200) مليون وحدة نقدية، بينما باع المنتجون للقطاع الخاص ما قيمته (400) مليون وحدة نقدية بضائع (سلع) إنتاجية، وبمبلغ (300) مليون وحدة نقدية سلعاً إنتاجية للحكومة.
2. قامت الحكومة بشراء سلع استهلاكية بمبلغ (100) مليون وحدة نقدية.
3. بلغ التغير في المخزون في القطاعين العام والخاص مبلغ (60) مليون وحدة نقدية.
4. بلغت الرواتب والأجور (800) مليون وحدة نقدية.
5. قدر رأس المال المستثمر (4000) مليون وحدة نقدية، وكانت الفائدة القانونية السائدة (5٪).
6. بلغت الضرائب غير المباشرة– عدا ضرائب الأملاك– (50) مليون وحدة نقدية، وضرائب دخل الشركات (125) مليون وحدة نقدية، وضرائب الأملاك (25) مليون وحدة نقدية.
7. قدر الاستيراد بمبلغ (1500) مليون وحدة نقدية في حين سجل التصدير مبلغ (3100) مليون وحدة نقدية.
8. بلغ دخل الحكومة من أملاكها العقارية (25) مليون وحدة نقدية، بينما كانت عوائد الأرض والعقار الكلية (في الاقتصاد ككل) (125) مليون.و.ن.
9. قدرت عوائد غير المقيمين في الوطن (50) مليون وحدة نقدية، بينما استحق للمقيمين على العالم الخارجي مبلغ يعادل (ثلاثة اضعاف) الضرائب غير المباشرة. أما دخل التنظيم فقدر بمبلغ (1350) مليون وحدة نقدية احتجز منه (25٪) كإحتياطات والباقي وزع على الشكل التالي:

(25٪) شكل دخل القطاع العام، وما تبقى نهائياً وزع على الأفراد.

- بلغ اهتلاك رأس المال الثابت مبلغاً يعادل (4٪) من راس المال المستثمر في الاقتصاد.
- بلغت صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي(20) مليون، كما بلغ صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي(15) مليون، وصافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية (80) مليون وحدة نقدية.

والمطلوب:

1. تقدير الدخل القومي بطريقة الإنفاق.
2. تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل.
3. توزيع الدخل القومي على عوامل الإنتاج كل حسب مساهمته النسبية.
4. تصوير الحسابات القومية (الموحدة للوطن) الخاصة بهذا البلد وفقاً للنظام العربي.

الحل:

أولاً: تقدير الدخل القومي بطريقة الإنفاق

1. مجمل الناتج بطريقة الإنفاق = الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + صافي التعامل مع العالم الخارجي

2. الإنفاق على الاستهلاك = الاستهلاك العام + الاستهلاك الخاص

= 200 + 100

= 300 مليون وحدة نقدية

3. الإنفاق على الاستثمار = الاستثمار العام + الاستثمار الخاص + التغير في المخزون

= 300 + 400 + 60

= 760 مليون وحدة نقدية

4. صافي التعامل مع العالم الخارجي = التصدير + عوائد المقيمين على العالم الخارجي– الاستيراد– عوائد غير المقيمين في الوطن

= 3100+(50+25)×3– 1500– 50

= 3100+225– 1500– 50

= 3325– 1550

=1775

التعويض في المعادلة الأساسية يكون:

مجمل الناتج القومي بطريقة الإنفاق = I+II+III = 300+760+1775

= 2835 م.و.ن

صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي– اهتلاك رأس المال.

صافي الناتج القومي (الدخل القومي بسعر السوق) = 2835– 160

= 2675 مليون وحدة نقدية

الدخل القومي (أي صافي الناتج القومي بسعر التكلفة) = صافي الناتج القومي (بسعر السوق)– الضرائب غير المباشرة + الإعانات

= 2675 – 75 + لا شيء

= 2600 مليون وحدة نقدية

ثانياً: تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل:

مجمل الناتج القومي بطرقة الدخل = دخول الأفراد + دخول الحكومة + المحتجز لدى المنتجين

أو = المدفوع للأفراد + المدفوع للحكومة + المحتجز لدى المنتجين

I- دخول الأفراد (جميع مدفوعات الأفراد) =الأجور+الإيجارات+الفوائد+الأرباح الموزعة

= 800+(125−25)+200+759.375

= 1859.375 مليون وحدة نقدية.

وقد أمكن الحصول على الأرباح الموزعة عن طريق:

المحتجز من دخل التنظيم الباقي = $1350 \times \frac{25}{100} = 337.500$

= 1350− 337.500 = 1012.500

منها دخل الحكومة من مشاريعها:

الباقي (الأرباح الموزعة) = $1012.500 \times \frac{25}{100} = 253.125$

= 1012.500− 253.125 =759.375

II دخول الحكومة (مدفوعات الحكومة) = الضرائب غير المباشرة+ دخل الحكومة من أملاكها+ دخل الحكومة من مشاريعها+ ضرائب دخل الشركات

= 125+253.125+25+75

=478.125 مليون وحدة نقدية

III المحتجز لدى المنتجين = اهتلاك رأس المال الثابت+ الأرباح المحتجزة من دخل التنظيم

= 337.500+160

= 497.500 مليون وحدة نقدية

وبالتعويض في المعادلة الأساسية فإن:

مجمل الناتج بطريقة الدخل = III+II+I

= 497.500+478.125+1859.375

= 2835 مليون وحدة نقدية

صافي الناتج (بسعر السوق) = مجمل الناتج القومي– الإهلاك

= 2835 – 160

= 2675 مليون وحدة نقدية

الدخل القومي (صافي الناتج بسعر التكلفة) = صافي الناتج القومي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات

= 2675 – 75 + لا شيء

= 2600 مليون وحدة نقدية

ثالثاً: توزيع الدخل القومي بشكل نسبي على عوامل الإنتاج:

عامل الإنتاج	العائد	الدخل المطلق	الدخل النسبي
الأرض	الريع (خاص وعام)	125	4.81 =100(×2600÷125
العمل	الأجور	800	%30.77
رأس المال	الفائدة	200	%07.70
التنظيم	الربح (خاص وعام)	1012.5	%38.94
عوامل الإنتاج	عوائد عوامل الإنتاج	2137.5	%82.22
أرباح غير موزعة (محتجزة)		337.5	%12.98
ض. دخل الشركات		125	%04.80
الدخل القومي		2600	%100

الحل بطريقة النظام العربي:

1) حساب مجمل الناتج المحلي والإنفاق عليه

القيمة	الاستخدامات	القيمة	الموارد
800	عوائد العاملين بأجر (تعويضات المشتغلين)	100	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
1625	فائض التشغيل	200	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
160	احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت	60	الزيادة في المخزون
		700	مجمل تكوين رأس المال الثابت
75	الضرائب غير المباشرة	3100	قيمة الصادرات من السلع والخدمات
100 –	(ناقصاً) إعانات الإنتاج	1500 –	قيمة الواردات من السلع والخدمات
2660	مجمل الناتج المحلي بسعر السوق	2660	الإنفاق على مجمل الناتج المحلي بسعر السوق

2) حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته (بسعر السوق)

القيمة	الاستخدامات	القيمة	الموارد
100	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	800 225	عوائد العاملين بأجر (تعويضات المشتغلين) عوائد المقيمين
200	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	50 –	– عوائد غير المقيمين
2375	الإدخار الكلي رصيد	1625 75	فائض التشغيل الضرائب غير المباشرة (ناقصاً) إعانات الإنتاج صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي
2675	تخصيص (توزيع) الدخل القومي المتاح	2675	الدخل القومي المتاح بسعر السوق

3) حساب تمويل رأس المال

	الاستخدامات		الموارد
60	الزيادة في المخزون	2375	الادخار الكلي (رصيد منقول)
700	إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي	160	احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت
15	صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي (10 – 5)	20	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي
1780	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي رصيد		
2555	التراكم الإجمالي (مجموع الاستثمارات)	2555	تمويل التراكم الإجمالي (مجموع المدخرات)
80	صافي الإضافات إلى الوصول المالية الأجنبية	1780 – 1700	صافي الإقراض إلى العالم الخارجي (رصيد منقول) صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الاجنبية
80	صافي حيازة المالية	80	صافي الخصوم المتداولة+ صافي الإقراض إلى العالم الخارجي

4) حساب الصفقات الخارجية (العالم الخارجي)

أ. الحساب الجاري

	الاستخدامات		الموارد
3100	قيمة الصادرات من السلع والخدمات	1500	قيمة الواردات من السلع والخدمات
225	عوائد المقيمين	50	عوائد غير المقيمين
		1775	فائض الدولة من الصفقات الخارجية الجارية رصيد
3325	متحصلات جارية من العالم الخارجي	3325	مدفوعات جارية للعالم الخارجي

ب) الحساب الرأسمالي

	استخدامات (الأصول)		الموارد (الخصوم)
1775	فائض الدولة من الصفقات الجارية (رصيد منقول)	15	صافي مشتريات الأصول المعنوية من العالم الخارجي
20	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	80	صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية
–1700	صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية		
95	المتاح من النقد الأجنبي (متحصلات الوطن من الخارج)	95	استخدام المتاح من النقد الأجنبي (مدفوعات للخارج)

تمرين(13):

على الحسابات المختلفة لقطاع المشاريع غير المالية:

توفرت لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد أحد الدول التي تطبق نظام الحسابات القومية الفرنسي:

900000	مبيعات اجمالية (بضائع)
50000	تموين ذاتي (مبيعات داخلية للمؤسسة المنتجة ذاتها بسعر التكلفة)
10000	إنتاج الخدمات السوقية وغير السوقية
5000	الاستيراد وضرائب استيراد السلع والخدمات
510050	استهلاك وسيط
146111	إجمالي الرواتب
41105	مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية
2720	إعانات اجتماعية
13405	فوائد مترتبة على رأس المال
2730	دخل المزارعة (إيجارات أراضي زراعية)
43786	ضرائب مترتبة على رقم الأعمال (على المبيعات)
17014	ضرائب مختلفة على الإنتاج
15392	ضرائب غير مباشرة
8664	تأمين ضد الأخطار
6328	نفقات تشغيلية مختلفة
13507	إعانات إنتاج مقبوضة
307	تعويضات شركات التامين عن الأضرار
2088	موارد أخرى مختلفة للشركات
9312	ارباح اسهم مدفوعة
7178	ضرائب مترتبة على أرباح الشركات

474	ضرائب أخرى مباشرة على الشركات
115	مدفوعات مختلفة أخرى
106156	دخل المشاريع الفردية
46900	اهتلاك رأس المال
3937	فوائد وأرباح مقبوضة (كدخل للشركات)
6617	إعانات تجهيزات رأسمالية مقبوضة
17	إعانات أضرار الحرب
488	مقبوضات أخرى مختلفة
85984	تشكيل رأس المال الثابت
11463	تغير في المخزون
2241	تعويضات شركات التأمين عن خسائر رأسمالية
15245	تمويل رأسمالي لدى المشاريع الفردية

والمطلوب: عرض المعلومات السابقة في الحسابات الخاصة بقطاع المشاريع غير المالية وفقاً للنظام الفرنسي للحسابات القومية كل من:

1. حساب الإنتاج.
2. حساب التشغيل.
3. حساب التخصيص.
4. حساب رأس المال.
5. حساب صافي نتيجة التشغيل.
6. حساب صافي الادخار.
7. حساب صافي التكوين الرأسمالي الثابت.

الحل:

1. الحساب الأول:

الاستخدامات   حـ/ الإنتاج   الموارد

المبلغ	بيان	المبلغ	بيان
510050	استهلاك وسيط	900000	مبيعات سلعية
		50000	تموين ذاتي (مبيعات ذاتية)
		10000	خدمات
456413	مجمل القيمة المضافة بسعر السوق (رصيد)	11463	زيادة مخزون
		5000	(–) استيراد سلع وخدمات
966463	المجموع	966463	المجموع: قيمة الإنتاج الإجمالية

2. الحساب الثاني:

حـ/ الاستغلال (التشغيل)

المبلغ	بيان	المبلغ	بيان

146111	إجمالي الرواتب	456413	مجمل القيمة المضافة بسعر السوق (رصيد مدخل)
41105	مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية	13507	إعانات الإنتاج
17014	ضرائب مختلفة على الإنتاج	307	تعويضات شركات التأمين عن الأضرار
22721	ضرائب غير مباشرة		
8664	تأمين ضد الأخطار		
6328	نفقات تشغيل مختلفة		
43786	ضرائب على رقم الأعمال (ضرائب على المبيعات)		
184498	فائض الاستغلال الإجمالي بسعر التكلفة		
470227	المجموع	470227	المجموع

3. الحساب الثالث:

حـ/ التخصيص

المبلغ	بيان	المبلغ	بيان
2720	إعانات اجتماعية	184498	فائض الاستغلال الإجمالي بسعر التكلفة (رصيد مرحل)
13405	فوائد مترتبة على رأس المال	2088	موارد أخرى مختلفة للشركات

2730	دخل المزارعة (إيجارات أراضٍ زراعية)	3937	فوائد وأرباح مقبوضة
115	مدفوعات مختلفة أخرى	17	إعانات أضرار الحرب
9312	أرباح أسهم مدفوعة	488	مقبوضات أخرى مختلفة
7178	ضرائب مترتبة على أرباح الشركات		
474	ضرائب أخرى مباشرة على الشركات		
106156	دخل المشاريع الفردية		
48938	الادخار الإجمالي (رصيد)		
	4 اهتلاكات رأس المال		
	2038 صافي الادخار		
191028		191028	

4. الحساب الرابع:

حـ/ رأس المال

المبلغ	بيان	المبلغ	بيان
85984	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	48938	الادخار الإجمالي
		6617	إعانات تجهيزات رأسمالية
10000	زيادة مخزون	2241	تعويضات شركات التأمين عن خسائر رأسمالية
		15245	تمويل رأس المال لدى المشاريع الفردية
		22943	الحاجة إلى التمويل (رصيد)
95984	المجموع	95984	المجموع

1. حساب قيمة صافي نتيجة التشغيل:

= نتيجة التشغيل مطروحاً منها اهتلاكات رأس المال

= 470227 – 46900 = 423327

2. حساب صافي الادخار:

= الادخار الإجمالي مطروحاً منه اهتلاكات رأس المال

= 48938 – 46900 = 2038

3. حساب صافي تكوين رأس المال الثابت:

= تكوين رأس المال الثابت الإجمالي مطروحاً منه اهتلاك رأس المال

=85984 – 46900 = 39084

تمرين(14):

ليكن لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد إحدى الدول كا التالي (الأرقام بملايين دولارات):

	عام 2010	عام2011
الانفاق على الاستهلاك الخاص	220000	221000
الإنفاق علىا الاستهلاك العام	120000	110000
الإنفاق الاستثماري	60000	70000
صادرات	50000	90000
واردات	30000	70000
اهتلاك رأس المال	50000	45000

ويفرض أن التدفقات البيئية المتحققة خلال السنتين (2010– 2011) والتي تتكون من:

استنفاد خامات معينة	200	250
اهتلاكات الأنظمة الحيوية	400	380
استغلال الموارد المعيشية	50	60
اهتلاكات إضافية في رأس المال الحقيقي	600	420
نفقات لصيانة رأس المال الطبيعي (نفقات دفاعية)	3000	3200

المطلوب:

1. تقدير الناتج المحلي الإجمالي.
2. تقدير صافي الناتج المحلي.
3. تقدير الناتج المحلي الإجمالي المعدّل بيئياً أو القيمة المضافة المعدّلة بيئياً.

الحل:

1) الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك النهائي(الخاص والعام)+ الاستثمار+صافي الصادرات)	420000	421000
2) صافي الناتج المحلي= إجمالي الناتج المحلي– اهتلاك رأس المال.	380000	376000
3– الناتج المحلي الإجمالي المعدّل بيئياً أو القيمة المضافة المعدّلة بيئياً= صافي الناتج المحلي– التدفقات البيئية	375750	371690

تمرين (15):

ليكن لدينا المعلومات التالية تقديرات للناتج المحلي الإجمالي لعام2011، وعدداً من متغيرات المحاسبة القومية الاقتصادية التقليدية، والبيئية (الخضراء).(الأرقام بملايين الوحدات النقدية):

الناتج المحلي الإجمال	20000
اهتلاك تكوين رأس المال	800
<u>استنفاد الموارد الطبيعية:</u> الغاز والفحم وحجر الكلس والرخام المياه الجوفية. الحصى.	2،1 35 2،3
<u>تآكل في:</u> الهواء. المياه. الفاقد	50 90 100

المطلوب: تقدير الناتج المحلي الإجمالي المعدّل بيئياً أو القيمة المضافة المعدّلة بيئياً.

الحل:

الناتج المحلي الإجمالي المعدّل بيئياً أو القيمة المضافة المعدّلة بيئياً=

الناتج المحلي الإجمالي– اهتلاك تكوين رأس المال– مجموع الاستنفاد والتآكل.

= 20000– 800– 279،4=18920،6 مليون وحدة نقدية.

تمارين غير محلولة

تمرين رقم (1):

قدم أحد أصحاب المؤسسات المعلومات التالية عن مؤسسته وعن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31.

كانت أرصدة المستودعات في هذه المؤسسة كما يلي: مواد أولية.

بيان	رصيد 1/1	رصيد 12/31
مواد أولية	400000	600000
مواد تحت الصنع	250000	150000
بضاعة جاهزة	200000	300000

وكانت المدفوعات المختلفة في أثناء العام ما يلي:

2000000	مشتريات مواد أولية	الكلفة الصناعية والبيعية
280000	رواتب واجور	
92000	الماء والكهرباء	
4000	تأمين المصنع والمكتب	
2000	الإعلانات	
2000	التبرعات	

وقدر النقص الحاصل من جراء استعمال الأصول الثابتة فكان (20000) وبلغت الضرائب المترتبة على دخل المؤسسة نسبة(50٪) من الأرباح قبل الضرائب (أي الأرباح الخاضعة للضرائب) ووزع (50٪) من الأرباح الجاهزة للتوزيع واحتجاز الباقي كاحتياطات توسيع ولم يوزع.

والمطلوب:

1. وضع المعلومات السابقة في بيان دخل للمؤسسة علماً بأن المبيعات كانت (3000000) دينار.
2. بيان مدى مساهمة هذه المؤسسة في مجمل الناتج القومي للوطن وذلك بواسطة تصوير حساب هذه المؤسسة في مجمل الناتج القومي.

تمرين رقم (2):

في دراسة للبيانات المستخدمة لأحدى المؤسسات الصناعية تبين لنا المعلومات التالية عن المدة المنتهية في 2010/12/31.

كانت أرصدة المستودعات كما يلي:

بيان	رصيد أول المدة 1/1	رصيد آخر المدة 12/31
مواد أولية	240000	160000
مواد تحت الصنع	120000	120000
بضائع جاهزة	–	100000

وقد بلغت المشتريات خلال عام:

1200000 مواد أولية
120000 بضائع جاهزة

وكانت النفقات المدفوعة:

24000 رواتب وأجور
12000 مصاريف صناعية غير مباشرة
70000 تبرعات
144000 ضرائب دخل الشركات

كما وزع للمساهمين من الأرباح القابلة للتوزيع نسبة تصل إلى 35٪ واحتجز الباقي للأعوام القادمة كما احتجز أيضاً ما يقابل اهتلاك الموجودات الثابتة مبلغ (50000).

والمطلوب:

1. وضع المعلومات السابقة ضمن بيان دخل لهذه المؤسسة عن المدة المنتهية في 2010/12/31 إذا علمنا أن المبيعات خلال العام بلغت (1800000) دينار.
2. تحويل هذا البيان إلى حساب مساهمة المؤسسة في مجمل الناتج القومي للاقتصاد الذي تعمل ضمنه وذلك عن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31.

تمرين(3):

إذا توفرت لديك المعلومات التالية من واقع أعمال إحدى الشركات بتاريخ 2010/12/31:

3. ازداد حجم المخزون في نهاية المدة بمبلغ قدره (2000) وحدة نقدية.
4. بلغ حجم إجمالي الأجور والرواتب المدفوعة (4000)، بلغت مصاريف الماء والكهرباء والهاتف في مرحلة التصنيع (1000).
5. بلغت اهتلاك رأس المال الثابت (200).
6. بلغت مختلف نفقات النقل والتغليف وما شابه حتى وصول البضاعة إلى مستودعات الشركة (150).
7. بلغت قيمة التبرعات (40) ومصاريف الدعاية (20) ومصاريف إدارية متنوعة (30).
8. دفعت الشركة (600) ضريبة دخل، وهي تفرض بواقع (30٪) من صافي الأرباح، واحتجزت لأغراض التوسع (50٪) من الدخل المتبقي قبل توزيعه.
9. حققت الشركة دخول إضافية على شكل عمولات، وفوائد، وأرباح من أسهم تمتلكها مبلغاً قدره (600).

المطلوب:

1) تنظيم بيان الدخل والإنتاج لهذه الشركة.
2) حساب مساهمة الشركة في تكوين الدخل والإنتاج القومي.

تمرين (4):

قدم أحد أصحاب المؤسسات المعلومات التالية عن مؤسسته وعن المدة المالية المنتهية في 2006/12/31م

1. بلغت مبيعات المؤسسة (20000) وحدة بسعر بيع الوحدة (300) دينار.
2. كان هناك فوائد مستحقة للمؤسسة لدى المصرف التجاري السوري فرع رقم/2/ ومقدارها (27200) دينار.
3. كانت أرصدة المستودعات في هذه المؤسسة كما يلي:

بيان	رصيد أول المدة 2006/1/1	رصيد آخر المدة 2006/12/31
مواد أولية	240000	160000
مواد تحت الصنع	40000	—
مواد تامة الصنع	—	60000

4. بلغت المشتريات من مواد تامة الصنع خلال العام (220000) دينار.
5. كانت النفقات المدفوعة في أثناء العام مما يلي:

رواتب وأجور الموظفين في الإدارة(40000)دينار، أتعاب المحاسب القانوني (1200) دينار، نفقات أبحاث (400)دينار، تأمين عمال المصنع ضد الحوادث (600)دينار، مصاريف صناعية غير مباشرة(2500)دينار، رسوم جمركية على المواد (1500)دينار، فوائد(22000)دينار، صافي الإيجارات(3000)دينار، ديون معدومة

(1000)دينار، اهتلاك رأس المال(5000)دينار، ضرائب دخل الشركات (90000)دينار، أتعاب مجلس الإدارة (80000)دينار، أرباح موزعة على المساهمين (70000)دينار.

المطلوب:

1. عرض المعلومات السابقة ضمن بيان دخل المؤسسة عن المدة المنتهية في 2010/12/31.
2. حساب مساهمة المؤسسة في الناتج والدخل القومي.

تمرين(5):

إليك تطورات المتغيرات الاقتصادية في بلد معين كما يلي: (الأرقام بملايين وحدة نقدية)

البيان	السنوات	
	2000	2010
إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق	5000	8000
مجمل تكوين رأس المال الثابت	1500	2000
الإنفاق الاستهلاكي الجاري	3500	4500
المستوردات	1000	1250
الصادرات	2000	2500
اهتلاك رأس المال	500	600
عدد السكان	18	22

المطلوب:

1. حساب دخل الفرد الواحد من مجمل الناتج المحلي.
2. حساب قيمة الادخار.

3. حساب الدخل الممكن التصرف به.
4. حساب الميل المتوسط لكلٍ من الاستهلاك، الادخار، الاستثمار
5. حساب الميل الحدي لكلٍّ من الاستهلاك، والادخار، الاستثمار.
6. اكتب دالة الاستهلاك، ودالة الادخار.
7. تأكد من صحة مجموع الميل الحدي للاستهلاك والادخار يساوي عدد الواحد الصحيح.
8. حساب حجم الاستثمار المحفوز.
9. حساب الاستثمار الصافي.
10. حساب دورة رأس المال الثابت
11. حساب قيمة المضاعف.
12. حساب نسبة التغطية.
13. حسب درجة الانكشاف الاقتصادي(الميل المتوسط للتجارة الخارجية).
14. الميل الحدي للتجارة الخارجية.
15. الميل المتوسط والحدي للتصدير والواردات.
16. حساب الحساب الجارة للتجارة الخارجية، وهل في حالة الفائض أم العجز أم في حالة التوازن
17. حساب المرونة الدخلية للاستيراد.
18. حساب مضاعف الجارة الخارجية.

تمرين(6):

ليكن لدينا المعطيات التالية المتوفرة من الإحصاءات الاقتصادية لإحدى الدول كما يلي:

- بلغ إجمالي الاستهلاك في الاقتصاد/400) م.و، ن.
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت/120/ م.و.ن.
- احتياطي اهتلاك راس المال/20/م.و.ن.

- ضرائب غير مباشرة/26/ م.و.ن.
- إعانات الإنتاج /6/م.و.ن.
- صافي الناتج المحلي بسعر الكلفة /300/م.و.ن.
- صافي دخول عوامل الإنتاج الآتية من العالم الخارجي/40/م.و.ن
- عدد السكان في البلد/22/مليون نسمة

المطلوب:

1. حساب الدخل القومي – صافي الناتج المحلي بسعر السوق
2. أحسب جبرياً الفجوة المحلية ، والفجوة القومية، بين الادخار والاستثمار من المعطيات المتوفرة أعلاه.
3. حساب معدل مجمل وصافي الاستثمار
4. حساب معدل الاستهلاك.
5. نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي ومن صافي الناتج المحلي بسعر السوق.
6. وضع (إعداد) حساب الناتج الجغرافي، وحساب الدخل القومي
7. حساب الميل المتوسط للاستهلاك والادخار.
8. حساب معدل الادخار القومي.

تمرين(7):

في دراسة لقطاع المستهلكين لأحدى الدول تبين لنا تغير الاستهلاك عندما يتغير الدخل المتاح بين (50 و110) مل وحدة نقدية وذلك وفق الحالات التالية:

المستوى	الدخل المتاح	الاستهلاك النهائي
أ	50	52
ب	60	60
ج	70	68
د	80	76

المستوى	الدخل المتاح	الاستهلاك النهائي
هـ	90	84
و	100	92
ز	110	100

والمطلوب:

1. حساب الادخار في هذا القطاع عند كل مستوى من مستويات الدخل المبينة سابقاً.
2. حساب النسبة المتوسطة والهامشية للاستهلاك وللادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل (أو عند كل تغير في مستوى الدخل).
3. استنتج من الأرقام المتاحة لديك كل من دالتي الاستهلاك والادخار.
4. رسم الشكل البياني الذي يمثل الدالتين وشرح هذا الشكل.
5. اشرح كيف تلائم بين هاتين الداليتن وبين القانون الكينزي للاستهلاك الذي يراعي الناحية النفسية.

تمرين(8):

إذا افترضنا أن إحصاءات الدخل الفردي السنوي لدولتين (أ) و(ب) سجلت الأرقام التالية:

السنة	الدولة أ	الدولة ب
2000	36000	24000
2010	360000	300000

فإذا علمنا أن مستوى الأسعار في كلٍ من الدولتين قد ارتفع بمعدل عشرة اضعاف في عام 2010 عما كان عليه في عام 2000م.

المطلوب:

1. هو بيان الارتباط بين الدخل النقدي الفردي في هذه الدولتين والدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الأفراد وتأثير ذلك في معيشة الأفراد.
2. احسب الدخل القومي في عام 2010 إذا علمنا ان عدد السكان في الدولة أ 12مليون والدولة ب 20 مليون على التوالي.

تمرين(9):

وضح أهمية استخدم الأسعار الثابتة لقياس التغيرات الحقيقية الحاصلة في الدخل القومي من خلال المثال التالي:

البيان	سنة الأساس	سنة المقارنة
الرقم القياسي للأسعار	100	120
الدخل القومي	300000	330000

تمرين(10):

ليكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد إحدى الدول كما يلي:

1. بلغت تكلفة المواد الأولية (20)م.و.ن.
2. عوائد عوامل الإنتاج الضرورية لخلق السلع (50)م.و.ن.
3. ضرائب غير المباشرة (10)م.و.ن.
4. إعانات الإنتاج (5)م.و.ن.
5. تكاليف النقل والهامش التجاري(15)م.و.ن.

المطلوب: تحديد قيمة الإنتاج من خلال:

أ. حساب سعر الإنتاج.

ب. حساب سعر باب المصنع.

ج. حساب سعر الحيازة (سعر السوق بالنسب للمشتري).

تمرين(11):

قدم إليك أحد المحاسبين القوميين المعلومات التالية عن اقتصاد إحدى الدول بتاريخ 2010/12/31م

1. كان عدد العمال الذين استخدمتهم الدولة في أعمالها الإنتاجية /500/عامل، وكان متوسط الأجر الشهري لكل عامل /3000/دينار.
2. بلغ عدد العمال العاملين في القطاع الخاص/6000/عامل. وكان متوسط الجر الشهري لكل عامل /4000/دينار.
3. كانت قيمة العقارات والمباني الممتلكة في الوطن من قبل القطاع الخاص مبلغ/150/م.و.ن. وكانت القيمة التأجيرية لهذه العقارات 8٪ سنوياً بعد حسم كافة الاقتطاعات القانونية.
4. كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن/8/مليون هكتار. وقد تم زراعة (25٪) منها. وقدر أن الهكتار الواحد المزروع يعطي ربحاً قدره /8/دينار.
5. قدر رأس المال المستخدم في القطاع غير المنظم وقطاع المهن الحرة بمبلغ/60/م.و.ن. كما قدر استحداث هذا القطاع بمعدل (/10٪) سنوياً على رأس المال المستخدم.
6. كانت الدولة تقتطع نسبة (5٪) من إجمالي المبيعات (متضمنة التغير في المخزون) كضريبة على دخل الشركات المساهمة، ونسبة (10٪) من مبيعات الاستهلاك كضريبة دخل على الأفراد. ونسبة (2٪) من الاستهلاك الخاص كضريبة غير مباشرة، ونسبة (2٪) من قيمة العقارات كضريبة على الأملاك.

7. كانت ممتلكات الدولة الإنتاجية قد أعطت دخلاً قدر بـ/350/ م.و.ن
8. قامت الدولة بتقديم مبلغ /50/ م.و.ن كقروض للمنتجين لديها وبفائدة مركبة سنوياً (4٪).
9. بلغت فوائد رأس المال في الإنتاج /5/م.و.ن.
10. قامت الدولة بدفع إعانات لتخفيض تكاليف الإنتاج وكانت نسبتها (7٪) من إجمالي المبيعات المستخدمة لزيادة تكوين رأس المال الثابت والمؤقت.
11. كانت الأرباح المحتجزة وغير الموزعة /31/ م.و.ن.
12. بلغت الاحتياطيات /30/ م.و.ن.
13. كانت المبيعات في هذا الاقتصاد وفق الشكل التالي:

- مبيعات للانفاق على الاستهلاك الخاص/300/م.و.ن.
- مبيعات للإنفاق على الاستهلاك العام/200/م.و.ن.
- مبيعات استثمارية للقطاع العام /100/م.و.ن.
- مبيعات استثمارية للقطاع الخاص /150/م.و.ن.

1. كانت أرصدة البضائع وفق ما يلي:

البيان	2010/1/1	2010/12/31
المواد الأولية	100	150
المواد نصف مصنعة	65	15
المواد تامة الصنع	110	160

2. بلغ دخل المقيمين من أبناء الوطن والعاملين في العالم الخارجي/10٪/ من الإجمالي القومي المتحقق في هذا الاقتصاد. كما يلغ دخل غير المقيمين في الوطن مبلغ /170/م.و.ن.

3. بلغ اهتلاك رأس المال /24/ م.و.ن موزعاً كما يلي: /50٪ اهتلاك في الشركات المساهمة و/40٪/ اهتلاك في القطاع غير المنظم و/10٪/ اهتلاك في القطاع الحكومي.
4. كانت قيمة فوائد الديون الاستهلاكية الخاصة /6/ م.و.ن. وقيمة فوائد الدين العام التي دفعتها الحكومة /4/ م.و.ن.
5. تلقى الأفراد كإعانات حكومية مبلغ /6/ م.و.ن.كما تلقوا إعانات تحويلية خارجية ضعف الإعانات الحكومية.
6. قام الأفراد بدفع ثلث الإعانات التحويلية الخارجة التي استفاد منها كإعانات من قبلهم للعالم الخارجي.
7. تلقت الدولة /3/ أمثال ما دفعته للأفراد إعانات خارجية. وقامت بدورها بتحويل نصف هذا المبلغ ودفعته كإعانات تحويلية للعالم الخارجي.
8. وكان صافي الصادرات غير معلوم ضمن المعطيات المتوفرة لدينا غير أن الحجم الإجمالي للمستوردات قد بلغ /560/م.و.ن. وقيمة الفوارق الإحصائية معدومة في حسابات هذا الاقتصاد.
9. بلغت مستلزمات الإنتاج في هذا الاقتصاد /1000/م.و.ن.

المطلوب:

1. تصوير حساب الدخل (الناتج) القومي لهذا الاقتصاد.
2. إعداد المقاييس التالية: صافي الناتج القومي – الدخل القومي – الدخل الشخصي – الإنتاج – الأرباح المحتجزة – صافي الناتج الجغرافي بسعر كلفة عوامل الإنتاج.
3. توزيع الدخل القومي على عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.
4. أحسب إنتاجية رأس المال وإنتاجية العمل العامة.

تمرين (12):

في دراسة للنشاط الإنتاج في اقتصاديات إحدى الدول المؤلفة من ثلاثة قطاعات تبين لنا المعلومات التالية في المدة المنتهية في 2010/12/31 (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية).

1. كانت قيمة منتجات القطاع الأول (2000) استخدام لأجلها مواد أولية مستوردة بقيمة (1000).
2. بيع إنتاج القطاع الأول إلى كل من القطاع الثاني والقطاع الثالث بـ 60٪ و40٪على التوالي لكل منها.
3. كانت قيمة منتجات القطاع الثاني والقطاع الثالث (2000) لكل منها.
4. قام القطاع الثاني ببيع 50٪ من إنتاجه للمستثمرين المحليين وصدر 80٪ من الباقي.
5. باع القطاع الثالث 90٪ من إنتاجه للمستهلكين النهائيين. والمطلوب:

1) وضع حساب إنتاج لكل من القطاعات الثلاثة
2) حساب مجمل الناتج القومي (بسعر السوق).

تمرين(13):

ليكن لدينا حساب المنتجين (أي قطاع الأعمال) لإحدى الدول عن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31م.(الأرقام بملايين الوحدة النقدية).

الاستعمالات		الموارد	
400	أجور القطاع العام	1400	مبيعات الاستهلاك الخاص
500	أجور القطاع الخاص	600	مبيعات الاستهلاك العام
300	إيجارات	300	مبيعات الاستثمار الخاص
240	فوائد رأس المال	450	مبيعات الاستثمار العام

الاستعمالات		الموارد	
500	فوائد قروض حكومية	100	التغير في المخزون
400	أرباح موزعة	12	مواد أولية
300	ضرائب غير مباشرة	35	نصف مصنعة
1000	إعانات إنتاج	53	تامة الصنع
150	اهتلاك رأس المال	800	الاستيراد
250	دخل الحكومة من أعمالها الإنتاجية	260	التصدير
150	ضرائب الأملاك	240	عوائد المقيمين في الخارج
100	ضرائب دخل الشركات	200	عوائد غير المقيمين في الوطن
60	فروق إحصائية		
4350		4350	

فإذا علمنا ما يلي:

1. دفع الأفراد ضرائب مباشرة بمبلغ (150) ودفعوا إعانات تحويلية للخارج (50) وتلقوا من الخارج إعانات بمبلغ (10).
2. تلقت الدولة من العالم الخارجي كإعانات مبلغ (40).

والمطلوب:

1. وضع المعلومات الواردة في الحساب المقدم سابقاً في شكله الصحيح علماً بأنه لا وجود لفروق الإحصائية.
2. تنظيم الحسابات القومية لهذا الاقتصاد وفقاً لنظام الفعالية(الحسابات العادية).
3. حساب قيمة الدخل القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.
4. حساب قيمة الناتج الجغرافي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.

5. بفرض أن الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في سنة الأساس كان(3000) وحدة نقدية، وأن الرقم القياسي للأسعار لاسبيرز قد ازداد بمقدار (25٪) عن سنة الأساس2002م. فما هو الدخل القومي الحقيقي ومقدار التغير الحقيقي الحاصل في الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج نسبة إلى سنة الأساس.
6. أحسب جبرياً الفجوة المحلية، والفجوة القومية ، بين الادخار والاستثمار.

تمرين(14):

فيما يلي المعلومات المستخرجة من الإحصاءات الاقتصادية لبلد ما: (الأرقام بالملايين)

الإنفاق الاستهلاكي الخاص/3300/م.منها /200/م انفقت على شراء العقارات الحديثة. أما الإنفاق الاستهلاكي الحكومي فقدر بـ/1800/م. كما بلغ تكوين رأس المال الثابت/1200/م في القطاع الخاص و/300/م في القطاع الحكومي. وهناك /50/م قيمة سيارات مستعملة كانت تستخدم في الإنتاج تم بيعها من المنتجين إلى القطاع العائلي لاستخدامها في الاستعمال الشخصي ولم تلحظ في أي مكان،أما التغير في المخزون فقد كان/– 70/م. كما حصلت الحكومة الضرائب التالية: /600/م ضرائب دخل الشركات، /300/م ضرائب غير مباشرة ،/100/م ضرائب على الأملاك،وضريبة الدخل الشخصي (10٪) من الدخل الشخصي،أما إعانات الإنتاج فكانت/300/م.– الصادرات/1800/م، الواردات/2800/م، دخل غير المقيمين في الوطن/400/م،دخل المقيمين على العالم الخارجي ثلاثة أضعاف ضرائب غير مباشرة، – وزع الدخل على عناصر الإنتاج كالتالي: حصل العمال على رواتب وأجور/2500/م وعلى تعويض ساعات العمل الإضافية/100/م.– وبلغ دخل الملكية كالتالي: فائدة/300/م، أرباح الأسهم/500/م، ريع عقاري/550/م، كما كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن(8) مليون هكتار وقد تم زراعة(25٪) منها. وقدر أن الهكتار الواحد المزروع يعطي ربحاً قدره(80)دينار.–

حصلت الحكومة على دخل من أملاكها ومشاريعها/40/م، وقد بلغت مدخرات الشركات/400/م.– كما قامت الحكومة بتقديم مبلغ/5000/م كقروض للمنتجين لديها وبفائدة مركبة(4٪)م سنوياً.– قامت الحكومة بإجراء تحويلات جارية إلى الأفراد/100/م، وإلى العالم الخارجي/50/م، أما الأفراد فقد حولوا إعانات إلى العالم الخارجي/150/م.– وإنه قد تبين لهذا المحاسب بعد إعداده الدراسة أنه لا وجود للفروق الإحصائية.

- **المطلوب**: إعداد الحسابات التالية وفقاً للتقسيم حسب الفعالية.

تمرين (15):

في دراسة لاقتصاد إحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية:

- بلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (350)م، منها(25)م انفقت على شراء معدات عسكرية أهديت لبلد صديق.أما الإنفاق الاستهلاكي الخاص فقدر ب(1500)م.
- بلغ تكوين رأس المال الثابت: في القطاع الخاص(280)م، كما أن هناك (20)م أنفقت على استصلاح الأراضي. وفي القطاع الحكومي (70)م.
- قدّر التغير في المخزون في القطاع الإنتاجي(50)م. وقدّر آبار النفط(100)م.
- بلغ الاستيراد (480)م، والتصدير(450)، ودخل المقيمين(50)م، ودخل غير المقيمين(40)م.
- وزع الدخل على عناصر الإنتاج كالتالي: أ– رواتب وأجور(1000)م، مكافآت عينية(100)م، حوافز الإنتاج(150)م.ب– دخل المهن والحرف (120)م دخل الاستحداث الزراعي (110)م. ج– فوائد رأس المال(30)م، أرباح الأسهم(90)م. د– الريع الفعلي والمقدّر (200)م. وقد بلغت الأرباح المحتجزة لدى الشركات (100)م.

- بلغت الضرائب المحصلة من قبل الحكومة كما يلي: ضرائب غير مباشرة (200)م، ضرائب على الأملاك(40)م، ضرائب دخل الشركات(60)م، ضرائب مباشرة على دخول الأفراد (140)م. ويبلغ دخل الحكومة من أملاكها ومشاريعها(100)م. أما إعانات الإنتاج فكانت(30)م. هذا وقد قدر أهتلاك رأس المال الثابت(80)م.
- تلقت الحكومة تحويلات جارية من دولة صديقة(20)م. كما أنها قامت بإجراء تحويلات جارية إلى الأفراد (16)م. هذا وقد قام الأفراد بإجراء تحويلات جارية للعالم الخارجي (15)م، كما تلقوا من العالم الخارجي تحويلات جارية (10)م.

المطلوب:

- تصوير الحسابات القومية الخاصة بهذا الاقتصاد وفقاً للنظام الفعالية (الحسابات العادية).
- حساب القيم التالية: مجمل الناتج القومي-صافي الناتج القومي – الدخل القومي. الدخل الشخصي، الدخل التصريفي. الدخل المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.

تمرين(16):

في دراسة لاقتصاد إحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية:

1. كان استهلاك الأسر من البضائع والخدمات (100) م. وحدة.
2. تلقت الأسر مبلغ (240) م. لقاء اجور من القطاع الخاص والعام مقدرة بنسبة 3:2.
3. كان دخل الاستحداث المقبوض (25) م. وحدة.
4. بلغت الأرباح وفوائد رأس المال المقبوضة (8) م.

5. تلقي الأفراد إعانات بمبلغ (20) م. من الدولة والعالم الخارجي مقدرة بنسبة 1:1.
6. قام الأفراد بدفع إعانات تحويلية خارجية بمبلغ (15) مل. وحدة.
7. كانت الإيجارات المقدرة للعقارات والأراضي وللأملاك الخاصة (23) م. وحدة.
8. قامت الدولة بشراء بضائع وخدمات استهلاكية بـ (138) مل. وحدة نقدية.
9. دفعت الدولة مبلغ (18) مل. وحدة نفقات أقامة جسور وطرق وأبنية مختلفة.
10. ساعدت الدولة صناعة الخبز بمبلغ (28) مل. وحدة بغية تخفيض كلفة الإنتاج.
11. تلقت الدولة (230) مل. وحدة لقاء ضرائب الشركات المساهمة المترتبة على أرباحها.
12. كانت ضرائب الأملاك الخاصة المدفوعة (100) مل. وحدة.
13. دفع الأفراد (92) مل. وحدة كضرائب مباشرة وكانت حصيلة الضرائب غير المباشرة (102) مل. وحدة.
14. كانت إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة (6) مل. وحدة.
15. تلقت الدولة من العالم الخارجي تحويلات وإعانات بـ (8) مل. وقامت هي أيضاً بدفع إعانات خارجية بـ (13) مل. وحدة.

والمطلوب:

1. تصوير حساب القطاع الحكومي، وحساب المستهلكين من واقع المعلومات الواردة سابقاً.
2. حساب القيم التالية: الادخار أو العجز الحكومي– حساب الدخل الشخصي والدخل التصريفي.

تمرن (17):

منطقة زراعية تعتمد في حياتها المعيشية على إنتاج القمح، بلغت مساحة الأرض المزروعة (80.000) هكتار، وقد أمكن استخراج المعلومات التالية:

1. انتج الهكتار في المتوسط (1.5) طن من القمح، وكان السعر السائد للقمح وهو (0.2) وحدة نقدية للكيلوجرام الواحد.
2. استخدام أهالي المنطقة 500 طن من البذور وبما قيمته (2.0) مليون وحدة نقدية أسمدة (اثنان) آزوتية.
3. بلغت قيمة المحروقات المستخدمة لتشغيل الآلات الزراعية ما قيمته (5) وحدة نقدية لقاء كل طن واحد من المحصول.
4. قدر رأس المال المستعمل في عمليات الإنتاج بمبلغ (3) مليون وحدة نقدية وقيمة الأراضي المنزرعة (5) مليون وحدة نقدية.
5. بلغ عدد العمال الذين اشتغلوا بالمزارع (2000) عامل بمتوسط أجر سنوي (5000) وحدة نقدية للعامل.

والمطلوب:

حساب الدخل القومي بطريقة الإنتاج وتوزيعه على عوامل الإنتاج كل حسب مساهمته، علماً بأن القيمة التأجيرية للأراضي الزراعية 10٪ من قيمتها، كما أن سعر الفائدة السائد لرأس المال (5٪) وأن أهتلاك رأس المال (0.300) مليون وحدة نقدية، وأن الضرائب غير المباشرة بلغت (2) مليون وحدة نقدية، في أن حين أن الإعانات للإنتاج قدرت بمبلغ 1 (واحد) مليون وحدة نقدية للعامل.

تمرين رقم (18):

في احد مصانع الصلب تبين لنا المعلومات التالية عن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31.

1. أنتج المصنع سبائك من الصلب بقيمة (1000) مليون دينار. وبلغت كلفة المواد الأولية من فحم وحديد وغيرها (700) مليون دينار.
2. باع منها ما قيمته (200) مليون للخارج وما قيمته (800) مليون دينار لمصنع لصفائح الصلب.
3. قام مصنع صفائح الصلب بتحويل السبائك إلى صفائح وباعها لمصنع للسيارات بقيمة (1100) مليون دينار.
4. وأخيراً تكلف مصنع السيارات ما قيمته (5000) مليون دينار ثمن مواد أولية وقطع مختلفة وحول صفائح الصلب إلى سيارات جاهزة وباعها بمبلغ (8000) مليون دينار.

والمطلوب:

حساب القيمة المضافة إلى إنتاج الصلب في كل من المراحل الثلاث المتقدمة ثم القيمة الإجمالية المضافة.

تمرين (19):

في دراسة للنشاط الإنتاج في اقتصاديات إحدى الدول المؤلفة من ثلاثة قطاعات تبين لنا المعلومات التالية في المدة المنتهية في 2010/12/31 (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية).

1. كانت قيمة منتجات القطاع الأول (4000) استخدام لأجلها مواد أولية مستوردة بقيمة (2000).
2. بيع إنتاج القطاع الأول إلى كل من القطاع الثاني والقطاع الثالث بـ 50٪ لكل منها.
3. كانت قيمة منتجات القطاع الثاني والقطاع الثالث (4000) لكل منها.
4. قام القطاع الثاني ببيع 50٪ من إنتاجه للمستثمرين المحليين وصدر 80٪ من الباقي.

5. باع القطاع الثالث 90٪ من إنتاجه للمستهلكين النهائيين.

والمطلوب:

1. وضع حساب إنتاج لكل من القطاعات الثلاثة.
2. حساب مجمل الناتج القومي (بسعر السوق).
3. حساب مجموع الموارد القومية المتاحة.
4. بيان التوازن بين الموارد والاستعمالات في هذا الاقتصاد.

تمرين (20):

في دراسة لاقتصاد القطاع الزراعي لإحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية عن المدة المنتهية في 12/31م2010.

كانت مساحة الأراضي المزروعة (1) مليون هكتار مقسمة إلى أراض مروية وأراضي بعلية وبنسبة 6 إلى 4 على التوالي، وكانت غلة الأراضي المروية تعادل (5) أمثال البذار، وكانت غلة الأراضي البعلية تعادل (3) أمثال البذار، كما أن الهكتار الواحد يحتاج إلى (150) كغ من البذار وسعر الكيلو غرام منها (25)قرش وقد كان سعر بيع الطن من منتجات (260) دينار.

1. استخدام هذا القطاع أسمدة كيماوية لتحسين نوعية المنتجات بما يعادل (8) دينار للهكتار الواحد كما استخدم محروقات ووقوداً بمبلغ (20) مليون دينار واستخدام كذلك أكياساً فارغة بقيمة 12.6 مليون دينار.
2. كان عدد العاملين في القطاع (12) الف عامل بمتوسط أجر سنوي مقداره (2000) دينار.

3. كان رأس المال المستخدم في الإنتاج (150) مليون دينار موزعاً كما يلي:

150	مليون دينار أراض وعقارات.
75	مليون دينار آلات وأدوات إنتاجية.
25	مليون دينار نقدية في المصارف.

4. وكانت الضرائب غير المباشرة تشكل نسبة 10٪ من إجمالي المنتجات.
5. تلقى القطاع إعانات إنتاج بلغت (6.38) ملايين دينار.

فإذا علمنا أن القيمة التأجيرية للأراضي والعقارات هي 10٪ سنوياً وأن العمر الإنتاجي الاقتصادي للآلات والأدوات الإنتاجية هو (10) سنوات، وإن سعر الفائدة السائد هو 8٪ سنوياً.

والمطلوب:

1. حساب مجمل الناتج القومي بسعر السوق بطريقة القيمة المضافة.
2. حساب صافي الناتج القومي بسعر السوق أو صافي القيمة المضافة.
3. حساب صافي الدخل القومي بسعر كلفة عوائد عوامل الإنتاج.
4. توزيع الدخل القومي على عوائد عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.

تمرين (21):

إذا افترضنا أنه لدينا اقتصاد مغلق لإحدى الدول بقطاعاتها الثلاثة وقد تجمع لدينا المعلومات التالية عن المالية المنتهية في 2010/12/31 (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية):

القطاع الأول: يزول نشاط الصناعة الاستخراجية ولا يحتاج إلى أية مواد أولية وقد بلغ إنتاجه في آخر العام (200) بيع بالكامل إلى القطاع الثاني.

القطاع الثاني: قام بإنتاج مواد أولية بقيمة (400) بيعت كلها للقطاع الثالث.

القطاع الثالث: قام بإنتاج بضائع نهائية استهلاكية وإنتاجية بقيمة (600) وبنسبة 70٪ – 30٪ على التوالي.

والمطلوب:

1. وضع حساب الإنتاج لكل قطاع وحدة وحساب إنتاج الاقتصاد كله من حيث هو وحدة متكاملة.
2. توضيح كيف إن الناتج الإجمالي المتاح للاستعمال النهائي (استهلاك + استثمار) يعادل مجموع القيم المضافة في الاقتصاد كله من حيث هو وحدة متكاملة.
3. إذا افترضنا تعديل معلومات التمرين بحيث نجد أنه في القطاعات الثلاثة لا يتم بيع سوى 80٪ من الإنتاج مع بقاء قيمة الإنتاج في كل من القطاعات الثلاثة ثابتة أي:

في القطاع الأول: 200.

وفي القطاع الثاني: 400.

وفي القطاع الثالث: 600 موزعاً مبيعاته بين 70٪ استهلاكية و30٪ استثمارية.

فسيطلب ضمن هذه الشروط ما يلي:

أ. وضع حساب الإنتاج لكل قطاع وللاقتصاد كله من حيث هو وحدة متكاملة.

ب. إيجاد المقابل للقيمة المضافة من سلع استهلاكية واستثمارية. ضمن الشروط الجديدة.

تمرين (22):

لدينا المعلومات التالية عن النشاط الاقتصادي في بلد معين خلال الدورة المحاسبية المنتهية 2010/12/31.

1. بلغت قيمة الإنتاج القومي (1400) مليون وحدة نقدية.
2. بلغت قيمة الاستهلاكات الوسيطة "مستلزمات الإنتاج" (400) مليون وحدة نقدية.
3. دفع المنتجون إلى الأفراد ما يلي:

   أ. اجور (350) مليون وحدة نقدية.
   ب. إيجارات (140) مليون وحدة نقدية.
   ج. الفوائد (60) مليون وحدة نقدية.

4. وبلغ ما دفعه المنتجون إلى الحكومة ما يلي:

   أ. ضرائب دخل الشركات (75) مليون وحدة نقدية.
   ب. ضرائب غير مباشرة (65) مليون وحدة نقدية.

5. بلغ دخل الدولة من املاكها ومشاريعها (160) مليون وحدة نقدية.
6. بلغ ما احتجزه المنتجون لديهم ما يلي:

   أ. احتياطي اهتلاك رأس المال (90) مليون وحدة نقدية.
   ب. أرباح غير موزعة (060) مليون وحدة نقدية.

7. بلغت قيمة المبيعات إلى القطاع العائلي من السلع الاستهلاكية (460) مليون وحدة نقدية.
8. بلغت قيمة المبيعات إلى قطاع الإدارات العامة من السلع الاستهلاكية (140) مليون وحدة نقدية.

9. بلغ مجمل تكوين رأس المال الثابت ما قيمته (130) مليون وحدة نقدية.
10. بلغت قيمة الزيادة في المخزون (70) مليون وحدة نقدية.
11. بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات (150) مليون وحدة نقدية.
12. بلغت قيمة المستوردات من السلع والخدمات (40) مليون وحدة نقدية.
13. بلغت قيمة صافي عوائد عوامل الإنتاج الآتية من العالم الخارجي (90) مليون وحدة نقدية.

والمطلوب:

1. حساب الدخل بطريقة الدخل (الدخول المكتسبة).
2. حساب الدخل بطريقة الإنفاق على الإنتاج.
3. حساب الدخل بطريقة القيمة المضافة (أو المصادر الصناعي).
4. حساب مجمل الناتج الجغرافي.
5. صافي الناتج الجغرافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج
6. توزيع الدخل القومي حسب عوائد عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً

تمرين (23):

في دراسة لاقتصاد إحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية عن عام 2010 (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية).

مجمل الناتج الجغرافي	1322
دخل المقيمين في الخارج	22
دخل غير المقيمين في الوطن	19
اهتلاك رأس المال	150
ضرائب غير مباشر	175
إعانات الإنتاج	20

والمطلوب:

1. حساب مجمل الناتج القومي بسعر السوق.
2. صافي الناتج القومي بسعر السوق.
3. الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج.

تمرين (24):

في دراسة لاقتصاديات إحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية مبوبة في الجدول الآتي (انظر الصفحة التالية):

والمطلوب:

1. حساب الدخل القومي.
2. مجمل الناتج القومي بسعر السوق.
3. صافي الناتج القومي بسعر السوق.
4. مجمل الناتج القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج.
5. صافي الناتج القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج.

جدول تقديري لحسابات الدخل القومي بالاستناد إلى قطاعات الإنتاج

القطاع	أجور	اهتلاك	ض.غ.م	أرباح وفوائد وريع	مساعدات حكومية	قطاع عام	مشتريات من القطاع
1. زراعة.	260	50	45	270	40	20	2– 195 و3– 240
2. صناعة.	200	90	70	300	30	35	1– 345 و3– 500
3. تجارة.	140	40	60	700	25	–	4– 725 و1– 150 2– 400
4. خدمات.	270	65	80	650	50	60	1– 150 و3– 300
5. توزيع.	1050	300	270	1655	65	130	2– 100 و4– 4000
المجموع	1920	545	525	3575	210	245	

تمرين (24):

في اقتصاد لإحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية عن المدة المنتهية في 2010/12/31.

	مل. دينار
إجمالي الإنتاج الداخلي بأسعار السوق	2955
أجور موظفين وإيجارات المباني الحكومية	245
رصيد العلاقات الخارجية	110
ض.غ.م	316
اهتلاك رأس المال	194
مساعدات الدولة للمشاريع	62
أعمال الخدم	55
ضرائب مباشرة	280

والمطلوب:

1. الناتج الداخلي الإجمالي بسعر السوق.
2. مجمل الناتج القومي بسعر السوق.
3. صافي الناتج القومي بسعر السوق.
4. مجمل الناتج القومي بكلفة عوامل الإنتاج.
5. صافي الناتج القومي بكلفة عوامل الإنتاج.
6. الدخل القومي.
7. الدخل القومي المتاح.

تمرين (25):

في دراسة للاقتصاد السوري عن تطورات الناتج المحلي الصافي بأسعار الجارية وتطورات أسعار الجملة تبين لنا المعلومات التالية عن المدة الواقعة بين 2000–2009.

السنة	الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة بأسعار الجارية وبملايين الليرات السورية	الرقم القياسي لأسعار الجملة
2000	3544.8	100
2001	3508.9	97
2002	4079.5	102
2003	4033.1	100
2004	4091.3	110
2005	5986.8	123
2006	13353.0	195
2007	1744.5	209
2008	21075.5	235
2009	23431.0	256

فإذا علمنا أن عام 2000 يعد سنة الأساس فالمطلوب:

1. حساب الدخل الحقيقي بأسعار 2000 (سنة الأساس).
2. وضع جدول يبين الأهمية النسبية لتقلبات الدخل الحقيقي ونسبة الزيادة أو النقص بالنسبة إلى سنة الأساس.
3. اشرح المعنى الاقتصادي لنتائج الطلب الأول والطلب الثاني.
4. بيان نسبة النمو السنوية للناتج بين عام 2003و عام 2009.

تمرين(21):

في دراسة لاقتصاد إحدى الدول يتبين لنا المعلومات التالية:

بلغت الأرصدة التي دفعها المنتجون مبلغ (400) مليون دينار منها (20٪) لقاء الاستخدام العام والباقي للاستخدام الخاص، كما يلغ دخل الاستحداث مبلغ 57 مليون دينار موزعاً كما يلي:

12 دخل الاستحداث الزراعي	14 دخل الاستحداث العقاري
18 دخل الاستحداث الصناعي	13 دخل الاستحداث في المهن الحرة

كما كانت الأرباح والفوائد المدفوعة على رأس المال 15 مليون دينار، وقد بلغت الضرائب غير المباشرة المدفوعة للدول مبلغ 18 مليون دينار. وشكلت ضرائب دخل الشركات (80٪) من الضرائب غير المباشرة وتلقى المنتجون من الدول مبلغ (4.4) مليون دينار كإعانات بغية تخفيض كلفة الإنتاج. وقد دفع المنتجون مبلغ 6 مليون دينار كفوائد على القروض العامة. وبلغ النقص الحاصل في الأصول الثابتة المستخدمة 12 مليون دينار.

وقد كانت المستودعات في هذا البلد على الشكل التالي:

	1/1	21/31
مستودعات الدولة	–	2
المواد الأولية	12	18
مواد تحت الصنع	18	6
مواد تامة الصنع	16	18

كما قام المنتجون ببيع مواد استهلاكية بمبلغ 330 مليون دينار موزعة مناصفة بين القطاع العام والقطاع الخاص كما باعوا منتجات استثمارية بمبلغ 120 مليون دينار منها 30 مليون للقطاع العام والباقي للقطاع الخاص وبلغت صادرات الاقتصاد مبلغ 225 مليون دينار أما المستوردات فقد كانت 145 مليون دينار. وكان المستحق للمقيمين من أبناء الوطن على العالم الخارجي مبلغ 28 مليون دينار. والمستحق لغير المقيمين لصالح العالم الخارجي مبلغ 26 مليون دينار.

والمطلوب:

1. حساب الأرباح المحتجزة لهذا الاقتصاد.
2. حساب الادخار الخاص.
3. حساب الوفر الحكومي(عجز).
4. صافي الاقتراض من الخارج
5. حساب الادخار والاستثمار.

تمرين(26):

توفرت لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد دولة ما:

لقد بلغ رأس المال المستثمر الإجمالي /10000/ وحدة نقدية منها /6000/ وحدة استثمارات حكومية موزعة على مختلف مشاريع البنية الاقتصادية التحتية وبلغت الأجور الإجمالية المدفوعة في هذا الاقتصاد /1700/ وكانت قيمة الضرائب غير المباشرة /200/ والضرائب المفروضة على الشركات /300/ ودخل الحكومة من أملاكها العقارية /600/ وكان عائد الأرض والعقار الإجمالي في هذا الاقتصاد /840/ وقد بلغت الضرائب على الأملاك العقارية الخاصة /500/ والضرائب المباشرة على الدخل /220/ وبلغ رصيد اهتلاك رأس المال الإجمالي /400/ منها /100/ في القطاع الحكومي و/100/ في القطاع العائلي و/200/ في قطاع الشركات المساهمة كما بلغ التزايد في المخزون /90/ ولقد بلغ دخل الأجانب المقيمين في البلد /200/ كما بلغ داخل المواطنين المقيمين في الخارج (10٪) من إجمالي الدخل القومي المتحقق في هذا الاقتصاد قامت الحكومة بتقديم إعانات إنسانية إلى دول صديقة بلغت قيمتها /400/ وتلقى المواطنون تحويلات جارية من مختلف بلدان العالم بقيمة /150/ كما قامت دولة صديقة بتمويل بناء مصنع للنسيج كانت قد بلغت تكلفته الإجمالية /40/ وحدة نقدية.

كما توفرت أيضاً لدينا المعلومات التالية:

بلغ دخل المشاريع العامة /7000/ وحدة نقدية وبلغت قيمة الأرباح الموزعة /2800/ وبلغت الخسائر في بعض مشاريع القطاع العام /150/ تم تغطيتها من الميزانية العامة للدولة، وتنفيذاً للبرنامج الحكومي الاقتصادي بدعم القدرة التنافسية للمنتجين قامت الدولة بشراء ما قيمته/200/ وحدة نقدية من مختلف أنواع السلع المحلية وباعتها فيما بعد في الأسواق الداخلية بمبلغ /100/ وحدة نقدية.

في هذا الاقتصاد أيضاً بلغت نسبة الأرباح المحتجزة إلى الأرباح الموزعة (25٪) وكانت قيمة الفوائد المدفوعة إلى الأفراد /40/ وقيمة فوائد الديون الاستهلاكية الخاصة /40/ وكانت قيمة فوائد الدين العام التي دفعتها الحكومة/50/. وإذا علمت أيضاً أن الاستهلاك قد بلغ /3500/ والعام /2500/ وكان صافي الصادرات غير معلوم ضمن المعطيات المتوفرة لدينا غير أن الحجم الإجمالي للمستوردات /10000/ وحدة نقدية وقيمة الفوارق الإحصائية معدومة.

المطلوب:

1. تصوير الحسابات القومية الخاصة بهذا الاقتصاد وفقاً لنظام المؤسسات- أمم متحدة 1953.

حساب القيم التالية: دخل الحكومة - الدخل التصرفي- صافي الناتج القومي بسعر السوق- صافي التعامل مع الخارجي.

تمرين (27):

في دراسة لاقتصاديات إحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية عن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31: (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية).

1. استهلك الاقتصاد بضائع وخدمات قيمتها 3700 منها 700 للقطاع الحكومي.
2. انفق القطاع الإنتاجي مقدار 600 لتكوين رأس المال الخاص الثابت و140 لتكوين رأس المال كما قدر التغير في المخزون بمقدار 20.
3. بلغت الصادرات 1000 والمستوردات 1060.
4. دفع القطاع الإنتاجي للعاملين فيه 2000 في القطاع الخاص و400 في القطاع العام.

5. بلغ دخل القطاع غير المنظم 300 وأرباح الشركات 200 ودخل الملكية 720 منها 20 للقطاع الحكومي.
6. دفعت الشركات ضرائب بمقدار 100 اما الأرباح المحتجزة فقدرت بـ 200.
7. بلغ تقدير عوائد المقيمين 120 وعوائد غير المقيمين 100.
8. دفع القطاع الخاص ضرائب مباشرة بمقدار 300 وتلقي تحويلات وإعانات جارية من الحكومة بمقدار 20 وبالمقدار نفسه من العالم الخارجي كما دفع لشعوب صديقة إعانات بمقدار 30.
9. تلقت الحكومة تحويلات جارية من العالم الخارجي بمقدار 30 ودفعت إعانات إنتاج بمقدار 60 كما تلقت ضرائب غير مباشرة بمقدار 440.
10. قدر اهتلاك رأس المال الثابت الجغرافي فكان 140 وزع على الشكل التالي:

70 للشركات المساهمة.

56 في القطاع غير المنظم.

14 في القطاع الحكومي.

فإذا علمنا ان الحكومة مولت الشركات برأسمال قدره 16 والقطاع غير المنظم برأسمال قدرة 4 حصلت عليها كلها من قرض خارجي.

والمطلوب:

1. تصوير حسابات الدخل والناتج وفق طريقة التقسيم حسب المؤسسات (الأمم المتحدة).
2. وحساب القيم التالية: مجمل الناتج الجغرافي ومجمل الناتج القومي والدخل القومي والدخل التصرفي والدخل الحكومي.

تمرين (28):

يبين لنا الحساب التالي بعض المعلومات لقطاع المنتجين:

استعمالات		ج / المنتجون	موارد
مبلغ	**بيان**	**مبلغ**	**بيان**
	1) المدفوع للأفراد:		1) المبيعات للاستهلاك:
1000	– اجور قطاع عام وقطاع	1000	– خاص
300	خاص	300	– عام
200			
1000	– فوائد رأس المال	600	2) المبيعات للاستثمار:
	– عوائد الملكية الخاصة	200	– خاص
	– دخل الاستحداثات	100	– عام
100	2) المدفوع للحكومة:		– التغير في المخزون
250	– ضرائب شركات مساهمة		3) صافي التعامل مع
100	– دخل الدولة من أعمالها	1000	العالم الخارجي:
200	الإنتاجية	250	– تصدير
	– ضرائب مترتبة على	(–) 100	– عوائد المقيمين
100	الأملاك	(–) 800	– عوائد غير المقيمين
200	– ض.غ.م		– استيراد
	3) المحتجز لدى المنتجين:		
	– أرباح غير موزعة		
	– اهتلاك رأس المال		
2550		2550	

فإذا علمنا ما يلي:

1. دفع الأفراد ضرائب مباشرة قدرها (120) مل. وحدة نقدية.
2. قام الأفراد بدفع (10) مل. وحدة كإعانات للخارج وتلقوا نصف ما دفعوا كإعانات خارجية.

والمطلوب:

أولاً:

1. تصوير حساب الدخل والاستهلاك الخاص.
2. وتصوير حساب الحكومة.
3. وتصوير حساب العالم الخارجي.
4. وتصوير حساب الادخار والاستثمار.

ثانياً: حساب القيم التالية:

1. مجمل الناتج القومي بطريقة الدخل وبطريقة الإنفاق.
2. وصافي الناتج القومي.
3. والدخل القومي.
4. والدخل الشخصي.
5. والدخل التصريفي.
6. والإنتاج علماً بان مستلزمات الإنتاج هي (100) مل.

ثالثاً: توزيع الدخل القومي على عوامل الإنتاج مطلقاً ونسبياً.

تمرين (29):

قدم لك احد المحاسبين القوميين حساب قطاع الأعمال (منتجين) المتضمن موارد واستعمالات المنتجين في إحدى الدول على الشكل التالي:

الاستعمالات		جـ / قطاع الأعمال	الموارد
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
300	الرواتب والأجور	340	قطاع الحكومة
12	مساهمة أرباب العمل في التأمينات	435	القطاع العائلي
98	صافي الفوائد	150	التصدير
80	الأرباح الموزعة	140	الاستيراد
60	الإيجار	95	التغير بالمخزون
85	ضرائب دخل الشركات	25	عوائد المقيمين في الخارج

الاستعمالات	جـ / قطاع الأعمال		الموارد
مبلغ	**بيان**	**مبلغ**	**بيان**
15	ضرائب عقارية	45	عوائد غير المقيمين في الوطن
13	فوائد قروض عامة		
54	إعانات الإنتاج		
115	ضرائب غير مباشرة		
72	الإهتلاكات		
64	أرباح غير موزعة		
262	فروق إحصائية		
1230		1230	

فإذا علمنا:

1. ان الأفراد تلقوا من العالم الخارجي رواتباً وأجوراً تبلغ (15) وأرباحاً بـ (8) مليون، كما تلقى القطاع العائلي (8) مل لقاء الرواتب والأجور الحكومية ومبلغ (9) ملايين لقاء الفوائد الحكومية، كما قام هو أيضا بدفع مبلغ (54) مل كضريبة على الدخل ومبلغ (6) مل كمساهمة في التأمينات الاجتماعية، وتلقى الأفراد (7) مل كإعانات تحويلية خارجية وقام هو أيضاً بدفع (2) مليون كمدفوعات خارجية.
2. وإن قطاع الحكومة قام باستيراد بضائع استهلاكية بمبلغ (11) مل. ودفع إعانات خارجية (4) مل. وتلقى (13) مل. من العالم الخارجي كمدفوعات تحويلية.
3. وإنه قد تبين لهذا المحاسب بعد إعادة الدراسة انه لا وجود للفروق الإحصائية.

والمطلوب:

1. بين بشكل موجز هل يمكننا الاعتماد على حساب الموارد سابقاً في تنظيم الحسابات المختلفة لقطاعات هذا الاقتصاد؟ ولماذا؟
2. نظم الشكل الصحيح الذي تجده مناسباً لحساب قطاع الأعمال (منتجين).
3. أعط تصوير الحسابات التالية: (القطاع العائلي والحكومية والعالم الخارجي والادخار والاستثمار).
4. حساب القيم التالية:

أ. مجمل الناتج القومي.

ب. صافي الناتج القومي.
ج. قيمة الإنتاج علماً بان مستلزمات الإنتاج هي (102) مل.
د. الدخل القومي بسعر السوق.
ه. صافي الناتج القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج.
و. الدخل الشخصي.
ز. الدخل التصريفي.
ح. مجمل الناتج الجغرافي.
ط. الدخل الحكومي.
ي. توزيع الدخل القومي على عوائد عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.

تمرين (31):

فيما يلي نجد المعلومات الاقتصادية الجارية في إحدى الدول ممثلة في حساب لقطاع الأعمال (قطاع المنتجين) وذلك عن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31.

الاستعمالات — جـ / قطاع الأعمال (المنتجين) — الموارد

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
199	الرواتب والأجور	240	المبيعات للقطاع العائلي
8	مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية	120	المبيعات لقطاع الحكومة
135	دخل الاستحداث	100	التصدير
12	الإهتلاكات	110	الاستيراد
13	الضرائب غير المباشرة	45	عوائد المقيمين في الخارج
27	صافي الفوائد	14	المبيعات الإنتاجية الحكومية
34	الضرائب المترتبة على أرباح الشركات	20	مبيعات لزيادة التكوين
		30	الرأسمالي الخاص
16	ضرائب الأملاك		
35	الإيجارات		
124	إعانات الإنتاج		
45	الأرباح غير الموزعة		
36	الأرباح الموزعة		
684		684	

فإذا علمنا ما يلي:

1. قام الأفراد بدفع مبلغ (25) مل. دينار كضرائب على الدخل ومبلغ (5) ملايين لقاء التأمينات الاجتماعية. وتلقوا إعانات من الدول (8) ملايين دينار. ومن العالم الخارجي (6) ملايين دينار.
2. تلقت الدولة من العالم الخارجي (26) مليون دينار وقامت هي أيضاً بدفع مبلغ (13) مليوناً للعالم الخارجي.
3. قدرت البضاعة في 1/1/بـ (74) مليون دينار كما أن المستودعات كانت في 12/31/ تحوي (60) مليون دينار.

والمطلوب:

1. استناداً إلى حساب قطاع الأعمال الوارد سابقاً. وللمعلومات السابقة هل يمكننا تنظيم الحسابات الخاصة بالقطاع العائلي والحكومة والعالم الخارجي.
2. بين الشكل الصحيح الواجب إتباعه في تنظيم حساب قطاع الأعمال ومن ثم تصوير حسابات (القطاع العائلي والحكومة والعالم الخارجي والادخار والاستثمار).
3. حساب القيم التالية: (مجمل الناتج القومي والإنتاج علماً بأن مستلزمات الإنتاج هي (100) مليون دينار، صافي الناتج القومي والدخل القومي، ومجمل الناتج الجغرافي).

تمرين (32):

قدم لك أحد المحاسبين القوميين المعلومات التالية ممثلة في حساب قطاع الأعمال (قطاع المنتجين). عن اقتصاديات أحدى الدول:

الاستعمالات — جـ / المنتجين (قطاع الأعمال) — الموارد

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
145	الرواتب والأجور	290	المبيعات للقطاع العائلي
10	مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية	190	المبيعات لقطاع الحكومة
120	دخل الاستحداث	125	التصدير
75	الإيجارات (الريع)	90 (–)	الاستيراد
35	صافي الفوائد	85	المبيعات الإنتاجية
55	الأرباح الموزعة	14 (–)	صافي التغير في المخزون

الاستعمالات   ج / المنتجين (قطاع الأعمال)   الموارد

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
45	الأرباح غير الموزعة		
37	ضرائب أرباح الشركات		
48	احتياطي الإهتلاك		
16	الضرائب غير المباشرة		
586	مجمل الدخل القومي	586	مجمل الناتج القومي

فإذا علمنا:

1. ان الأفراد (القطاع العائلي) تلقى مبلغ (30) مل. دينار من القطاع الحكومي لقاء الأجور والرواتب. ومن العالم الخارجي (3) مليون دينار وقاموا بدفع (102) مل. دينار لقاء نسبة اشتراكهم في التأمينات الاجتماعية وتلقوا أرباحاً من العالم الخارجي بمبلغ (02) مليون دينار. وتلقوا إعانات من الحكومة بمبلغ (20) مليون وفوائد بمبلغ (9) مليون وقاموا بدفع ضرائب على الدخل مبلغ (54) مليون دينار وقاموا باستيراد بضائع استهلاكية بمبلغ (8) ملايين دينار.
2. قامت الدولة (القطاع الحكومي) باستيراد بضائع استهلاكية بمبلغ (3) مليون من العالم الخارجي وقد دفعت مدفوعات تحويلية للعالم الخارجي بمبلغ (3) ملايين دينار. وتلقت من العالم الخارجي مدفوعات تحويلية بمبلغ (4) ملايين دينار.

والمطلوب:

تصوير الحسابات التالية استناداً إلى المعلومات السابقة:

1. حساب القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
2. وحساب قطاع الحكومة.
3. وحساب قطاع العالم الخارجي.
4. حساب الادخار والاستثمار (الأرصدة).

تمرين (33):

في دراسة للمعلومات الاقتصادية لنشاط إحدى الدول عن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31 تبين لنا ما يلي: (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية).

استهلاك القطاع الخاص بضائع وخدمات بقيمة (2750) والقطاع العام 850.

1. دفع القطاع الإنتاجي الخاص خلال العام للقوة العاملة المستخدمة في العملية الإنتاجية 2400.
2. بلغت قيمة الزيادة في المباني والتشييدات وآلات وتجهيزات الشركات 500.
3. بلغت قيمة الجسور والمطارات المنشأة في المدة المدروسة 230.
4. كانت أرصدة المستوردات كما يلي:

	رصيد 1/1	رصيد 12/31
مواد أولية	100	80
مواد تحت الصنع	140	120
بضائع جاهزة	160	120

5. بلغت الصادرات 1200 والمستوردات 1100.
6. بلغ استحقاق المقيمين على العالم الخارجي 150 واستحقاق غير المقيمين على الوطن 280.
7. بلغت الضرائب غير المباشرة 420 والضرائب المباشرة 280.
8. دفعت الدولة إعانات لتخفيض كلفة الإنتاج مبلغ 80.
9. قدر اهتلاك رأس المال الجغرافي فكان 160 منه 20 القطاع الحكومي و60 في القطاع غير المنظم والباقي في قطاع الشركات المساهمة الإنتاجية.
10. بلغ دخل القطاع غير المنظم الخاص 400 كما بلغت أرباح المساهمين 650 وزع منها 500.
11. بلغت دخول العقارات 230 منها 20 للعقارات الحكومية.
12. دفعت الشركات ضرائب مباشرة 140.
13. تلقى القطاع العائلي من الحكومة 30 ومن العالم الخارجي 50 كإعانات جارية.
14. تبرع القطاع العائلي بـ 30 لمساعدة دول صديقة وبـ 100 لمساعدة أعمال حكومية.
15. تلقى الأفراد تحويلات رأسمالية من الحكومة بمبلغ 10 كما تلقت الشركات من الحكومة 4 كتحويلات رأسمالية.

والمطلوب:

1. وضع المعلومات الواردة في النص سابقاً ضمن حسابات اقتصادية وفق التقسيم حسب المؤسسات.
2. حساب القيم التالية:

أ. مجمل الناتج الجغرافي.
ب. ص. ن. ق (مقدراً بسعر السوق).
ج. ص. ن. ق (مقدراً بسعر الكلفة).
د. الدخل التصرفي.

تمرين (34):

في دراسة لاقتصاديات إحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية عن المدة المنتهية في 2010/12/31 (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية):

1. بلغ الاستهلاك العام 1400 وإعانات الإنتاج 120، ض.غ. م بما فيها ضرائب الأملاك 880.
2. بلغ الاستثمار الثابت الخاص 1200 أما التكوين الراسمالي الثابت العام فكان 280 والتغير بالمخزون بلغ 40 واستهلاك الخاص 6000.
3. بلغ اهتلاك رأس المال 280 موزعاً كما يلي:

50٪ لاهتلاك رأس المال في الشركات المساهمة.

40٪ لاهتلاك رأس المال في القطاع غير المنظم.

10٪ لاهتلاك رأس المال في القطاع الحكومي.

1. بلغت صافي عوائد المقيمين وغير المقيمين 40 وصافي الاستيراد والتصدير (–80).
2. بلغ دخل الاستحداث للقطاع الخاص 600 ودخل الدولة من أعمالها الإنتاجية 400.
3. بلغت دخول العقارات 1440 ومنها 40 لأملاك الدولة.
4. كانت الضرائب المباشرة المترتبة على الشركات 200.

5. الأجور في كل من القطاع العام والقطاع الخاص 4800.
6. الأرباح المحتجزة (احتياطيات ذات أنواع مختلفة) 400.
7. الضرائب المترتبة على عوامل الإنتاج 600.
8. بلغت الإعانات الجارية من الأفراد للعالم الخارجي 30 والإعانات الجارية الحكومية للعالم الخارجي 30.
9. بلغت التحويلات الرأسمالية الحكومية للأفراد 25. وللعالم الخارجي 25.
10. بلغت التحويلات الرأسمالية الخارجية للحكومة 20.

والمطلوب:

عرض المعلومات السابقة في حسابات اقتصادية قومية بأسلوب الأمم المتحدة.

تمرين (35):

قدم لك أحد المحاسبين القوميين المعلومات التالية عن اقتصاد إحدى الدول عن المدة المالية المنتهية في 2010/12/31 (الأرقام مقدرة بملايين الوحدة النقدية):

1. دخل الاستحداثات الزراعي 260 ودخل المهن الحرة والقطاع غير المنظم 240.
2. عوائد أملاك الدولة 20 وعوائد العقارات والأراضي 500.
3. أجور استخدام القطاع الخاص 2000 وأجور استخدام القطاع العام 400.
4. ضرائب أرباح الشركات 100 والضرائب السلبية 60 لتخفيض كلفة الإنتاج.
5. حصة المساهمين من الأرباح بلغت 400 وزع منها 50٪ فقط والباقي أرباح غير موزعة.
6. الضرائب غير المباشرة 440، وضرائب الدخل المباشرة 300.
7. إعانات العالم الخارجي للأفراد 20، وإعانات الأفراد لشعوب صديقة 30.
8. إعانات العالم الخارجي للحكومة 30، وإعانات الحكومة لأفرادها 20.
9. عوائد المقيمين على العالم الخارجي 100، وعوائد غير المقيمين على الوطن 80.
10. كان رصيد التعامل الخارجي من استيراد وتصدير سلباً بقيمة 60.
11. كان مخزون أول المدة في المستوردات 100 وبلغ في أخرها 120.
12. بلغت كلفة إنشاء المطارات والجسور والموانئ 140.
13. كانت المبيعات الرأسمالية 600.
14. كان استهلاك القطاع الحكومي من البضائع والخدمات 700.
15. بلغ استهلاك باقي الاقتصاد من البضائع والخدمات 3000.

فإذا علمنا:

1. أن قيمة رأس المال الإنتاجي المستعمل في الاقتصاد كله 1400 وكان العمر الإنتاجي لرأس المال هذا عشر سنوات وقد استخدم كما يلي:

700 في الشركات الإنتاجية ويهتلك بمعدل 10٪ سنوياً.

560 في القطاع غير المنظم ويهتلك بمعدل 10٪ سنوياً.

140 في القطاع الحكومي ويهتلك بمعدل 10٪ سنوياً.

2. وإن التحويلات الرأسمالية الحكومية بلغت 20 موزعة كما يلي:

20٪ للقطاع غير المنظم.

80٪ للشركات.

3. وإن الاقتراض من العالم الخارجي بلغ 20 موزعاً كما يلي:

20٪ للحكومة.

80٪ للشركات.

4. وإن الاستهلاك الوسيط في هذا الاقتصاد (مستلزمات الإنتاج) كان 15580.

والمطلوب:

1. وضع المعلومات السابقة وحسب لزومها في الحسابات الاقتصادية القومية وفق التقسيم الفعالية.
2. وضع المعلومات السابقة في حسابات اقتصادية قومية وفق التقسيم المؤسساتي (نظام الأمم المتحدة).
3. حساب القيم التالية.

أ. مجمل القيمة المضافة مقدراً بسعر السوق.

ب. ومجمل الناتج الجغرافي مقدراً بسعر السوق.
ج. وصافي الناتج القومي مقدراً بسعر كلفة عوامل الإنتاج.
د. والإنتاج الإجمالي مقدراً بسعر السوق.
ه. والتوزيع المطلق والنسبي لعوائد عوامل الإنتاج (عناصر الدخل القومي) وتفسير ذلك.

تمرين (36):

قدر الدخل القومي في إحدى الدول العربية والتي تنطبق النظام العربي الموحد للحسابات القومية بـ (690) م.و.ن بسعر السوق لعام (2010) وقد دلت البيانات الإحصائية المتجمعة ونتائج الحسابات الختامية المتاحة على ما يلي:

1. حصل المقيمون في الدولة من العالم الخارجي على (25) م.و.ن على شكل رواتب وأجور و(75) م.و.ن على شكل دخل الملكية وعوائد المشروعات، كما بلغت التحويلات من الإعانات التي وردت من العالم الخارجي إلى الوطن بمقدار (115) م.و.ن.
2. حصل غير المقيمين في الدولة من العالم الخارجي على (15) م.و.ن على شكل رواتب واجور و(28) م.و.ن على شكل دخل الملكية وعوائد المشروعات.
3. قامت الدولة بإجراء تحويلات جارية أخرى إلى العالم الخارجي قدرها (35) م.و.ن، كما تلقى الوطن تحويلات جارية أخرى مقدرها (25) م.و.ن أما التحويلات من الإعانات التي تمت مع العالم الخارجي ودفعها الوطن إلى الخارج فقد بلغت (10) م.و.ن.
4. قامت الدولة بتحصيل ضرائب مختلفة ومقدارها (85) م.و.ن منها (35) م.و.ن ضرائب غير مباشرة أما الإعانات التي دفعها الدولة للمنتجين فقد بلغت (18) م.و.ن.
5. كما بلغت الرواتب والأجور المدفوعة محلياً مقدار (137) م.و.ن.

والمطلوب:

إعداد حساب الدخل القومي المتاح بسعر السوق لعام 2010 موضحاً فيما يلي:

1. قيمة صافي فائض التشغيل التحقق علماً بان مجموع دخل عوامل الإنتاج الأخرى قد قدرت بحوالي (165) م.و.ن.
2. قيمة الدخل القومي المتاح المتحقق خلال العام (2010).

3. علل النتيجة التي تم التوصل إليها للدخل القومي مقارناً مع الدخل القومي المتاح.

تمرين(37):

قدم لك احد المحاسبين القوميين حساب المنتجين التالي:

استعمالات			حـ/ قطاع الأعمال		موارد
كلي	جزئي	بيان	كلي	جزئي	بيان
25500		1- المدفوعات إلى الأفراد	21000		1- مبيعات استهلاكية
	10000	- استخدام عام		15000	- استهلاك خاص
	5000	- استخدام خاص		6000	- استهلاك عام
	1000	- فوائد الأملاك الخاصة	7000		2- مبيعات إنتاجية
	1500	- فوائد رأس المال		4000	- استثمار خاص
	6000	- فوائد الاستحقاقات		3000	- استثمار عام
	2000	- دخل القطاع غير المنظم	(-) 900		3- صافي التغير في المخزون
4000		2- المدفوعات الحكومية		100	- قطاع عام
	400	- ضرائب شركات مساهمة		(-) 1000	- قطاع خاص
	200	- ضرائب الأملاك	5400		4- صافي التعامل مع العالم الخارجي
	1000	- ض.غ.م		(-) 12000	- استيراد
	(-) 100	- ناقصاً منها إعانات الإنتاج		(-) 2000	- فوائد غير المقيمين في الوطن
	2200	- دخل الحكومة من أملاكها الإنتاجية		18000	- التصدير
	300	- فوائد الأملاك الخاصة		1400	- فوائد المقيمين في الخارج
3000		3- المحتجز لدى الشركات			
	1000	- اهتلاك رأس المال			
	2000	- أرباح غير موزعة			
32500			32500		

فإذا علمنا ما يلي:

1. ان قيمة المنتجات الوسطية المستخدمة للحصول على مجمل الناتج القومي بلغت (1500) مل.
2. كانت الضرائب المباشرة (400) مل. وحدة.
3. بلغت الإعانات من العالم الخارجي للأفراد (100) مل. وبمعدل نصفها للحكومة.
4. تلقى العالم الخارجي مدفوعات تحويلية خاصة بـ (30) مل. وحكومية بـ (70) مل.
5. بلغت المساعدات والإعانات الحكومية للأفراد (20) مل.

والمطلوب:

1. عرض المعلومات السابقة ضمن الحسابات الاقتصادية وفق التقسيم حسب الفعالية وذلك:

أ. بوساطة الحسابات العادية.
ب. وبوساطة المصفوفات.

2. اعداد المقاييس التالية: م. ن. ق، الإنتاج، ص. ن. ق، د. ق، الدخل الشخصي، الدخل التصريفي، مجمل الناتج الجغرافي.
3. توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.
4. عرض المعلومات السابقة ضمن الحسابات الاقتصادية وفق التقسيم حسب المؤسسات (الأمم المتحدة)
5. عرض المعلومات السابقة ضمن الحسابات الاقتصادية وفق النظام الفرنسي.

أ. قطاع المشاريع غير المالي: حـ/الإنتاج – حـ/الاستغلال– حـ/التخصيص– حـ/رأس المال.
ب. القطاع العائلي:حـ/ التخصيص– حـ/ رأس المال.
ج. قطاع الإدارات العامة: حـ/ التخصيص– حـ/ رأس المال.
د. قطاع العالم الخارجي: (عمليات جارية).
ه. عمل موازنة بين الحاجة والمقدرة إلى وعلى التمويل.

6. عرض المعلومات السابقة ضمن الحسابات الاقتصادية وفق النظام العربي.

تمرين (38):

قدم لك أحد المحاسبين القوميين المعلومات التالية عن القطاع العائلي الفردي للمدة المنتهية في 2010/12/31. حول حسابات القطاع العائلي (نظام فرنسي):

أولاً- عمليات القيمة المضافة واستغلال القطاع:

1. بلغت قيمة إنتاج هذا القطاع	80000
2. بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات	57390
3. بلغت الرواتب الإجمالية المدفوعة	141
4. أقساط التأمينات الإجمالية مدفوعة	28
5. فوائد مدفوعة	2386
6. ضرائب غير مباشرة	2206
7. جعالة التأمين المدفوعة	425

ثانياً- عمليات الدخل وتوزيعه:

1. استهلاك القطاع من السلع والخدمات	311051
2. رواتب مدفوعة	2794
3. أقساط التأمينات الاجتماعية لأرباب العمل	428
4. أقساط التأمينات الاجتماعية لغير أصحاب الرواتب	4707
5. فوائد مدفوعة	616
6. ضرائب مباشرة	22421
7. جعالة التأمين مدفوعة	3995
8. أقساط التأمين على الحياة	493
9. صافي مدفوعات خارجية	5669
10. عمليات إعادة توزيع مختلفة	6972
11. رواتب صافية مقبوضة	174328
12. إعانات اجتماعية مقبوضة	78682
13. فوائد مقبوضة	5733
14. أرباح الأسهم الموزعة	7103
15. دخل الاستحداثات الزراعي	2730

16. مساعدات مختلفة مقبوضة	11325
17. إعانات مقبوضة	1205
18. إعانات متضررين الحرب	11
19. تعويضات مقبوضة من شركات التأمين	3634
20. مقبوضات خارجية	5827
21. عمليات مقبوضة مختلفة لإعادة التوزيع	2496
22. دخل المستحدثين الفرديين	106156

ثالثاً- العمليات الرأسمالية:

1. مجمل التكوين الرأسمالي	26482
2. عمليات أخرى مترتبة على بضائع وخدمات	818 (-)
3. تأمين على الحياة	1346
4. تمويل الاستثمار لدى المستخدمين الفرديين	15245
5. تعويضات مختلفة مقبوضة من شركات التأمين	112

رابعاً- العمليات المالية على تغير الأصول:

1. قروض نقدية	10867
2. ودائع أخرى	13731
3. التزامات	8201
4. قروض قصيرة الأجل	177
5. قروض طويلة الأجل	1
6. عمليات الذهب والقطع الأجنبي	348
7. تغطية الالتزامات	1950
8. تغطية قروض طويلة الأجل	1

خامساً- العمليات المالية على تغير المطاليب:

1. قروض قصيرة الأجل	1353
2. قروض متوسطة الأجل	1317

3. قروض طويلة الأجل	11845
4. إعادة دفع قروض طويلة الأجل	4389

والمطلوب:

1. تنظيم الحسابات التالية للقطاع العائلي واستخراج الأرصدة العائدة لكل حساب كما يلي:

أ. حساب الإنتاج.
ب. وحساب الاستغلال.
ج. وحساب التخصيص.
د. وحساب رأس المال.
ه. والحساب المالي.

2. حساب المؤشرات التالية:

أ. نسبة الرواتب والأجور المقبوضة إلى إجمالي الموارد.
ب. ونسبة الضرائب المباشرة المترتبة على الدخل والثروة إلى مجموع الاستخدامات.
ج. ونسبة تكوين رأس المال الثابت إلى مجمل الادخار.

3. إذا علمت أن إهتلاك رأس المال الثابت بلغت قيمته 7270 مل. ف.

والمطلوب:

حساب كل من المؤشرات التالية:

1. صافي القيمة المضافة.
2. وصافي نتيجة الاستغلال.
3. وصافي تكوين رأس المال الثابت.

تمرين (39):

في معلومات لمدة المالية المنتهية في 2010/12/31 حصلنا على المعلومات التالية عن قطاع الإدارات في الاقتصاد الفرنسي (الأرقام مقدرة بملايين الفرنكات) (نظام فرنسي)

أولاً- العمليات الجارية:

1. صافي الاستهلاك	18451
2. مجمل الرواتب	32148
3. ضرائب غير مباشرة وإعانات اجتماعية دفعها أرباب العمل	4159
4. اقساط تأمينات اجتماعية مدفوعة	67629
5. فوائد الدين العام	5257
6. إعانات	11521
7. إعانات للمشاريع وللعائلات	17628
8. إعانات مدفوعة من الإدارات	13038
9. تعويضات أضرار الحرب (مدفوعة)	354
10. تعاون خارجي دولي (مدفوع)	7191
11. عمليات أخرى مدفوعة	665
12. اقساط تأمينات اجتماعية مقبوضة من أصحاب الرواتب وأصحاب الأعمال	57553
13. فوائد الاستحداث ودخله	2812
14. ضرائب مباشرة	30406
15. ضرائب غير مباشرة	82271
16. إعانات مقبوضة من الإدارات	13038
17. التعاون الدولي المقبوض للإدارات	1340
18. تعويضات أضرار الحرب المقبوضة	5402

ثانياً- العمليات الراسمالية:

1. مقدرة الدولة على التمويل	5164
2. التكوين الرأسمالي الثابت	13100
3. عمليات أخرى مترتبة على البضائع والخدمات (شراء أرض ومبان	1166

بواسطة قطاع العائلات)

ثالثاً– العمليات المالية:

1. استثمار وقروض	8490
2. استردادات واستثمارات وقروض	1740
3. إصدارات وقروض	9589
4. استردادات الإصدارات والقروض	3675
5. رصيد التزامات الدولة وحقوقها (دائن)	5149
6. رصيد التزامات الإدارات الأخرى وحقوقها (مدين)	4313

والمطلوب:

1. وضع المعلومات السابقة ضمن حسابات قطاع الإدارات، وفق:

   أ. حساب التخصيص.
   ب. وحساب رأس المال.
   ج. والحساب المالي.

2. استخراج المؤشرات التالية:

   1. $\frac{\text{الادخار الإجمالي}}{\text{مجمل الموارد}}$

   2. $\frac{\text{التكوين الرأسمالي الثابت}}{\text{مجمل الادخار}}$

   3. الموارد الفعلية لقطاع الإدارات

تمرين (40):

مثال تطبيقي على حسابات قطاع المؤسسات المالية (نظام فرنسي):

في دراسة لقطاع الوسطاء الماليين في الاقتصاد الفرنسي للعام المنتهي في 2010/12/31 تبين منا ما يلي (الأرقام مقدرة بملايين الوحدة النقدية):

1. الاستهلاك	2035
2. رواتب إجمالية	4901
3. اقساط اجتماعية لأرباب العمل	1420
4. مساعدات اجتماعية مدفوعة	194
5. فوائد مدفوعة	7914
6. حصص أسهم مدفوعة	386
7. ضرائب أرباح الشركات	1069
8. ضرائب أخرى مباشرة	34
9. ضرائب مترتبة على رقم الأعمال	646
10. مدفوعات التدريب المهني وضرائبه	245
11. ضرائب أخرى غير مباشرة	1825
12. أقساط تأمين ضد الأخطار	22
13. اقساط التأمين الجاري ضد الأخطار	6396
14. اقساط إعادة التأمين	60
15. مدفوعات خارجية	27
16. عمليات أخرى مختلفة	669
17. فوائد مقبوضة	19735
18. ارباح أسهم مقبوضة	695
19. تعويضات تأمين مقبوضة	13408
20. تعويضات مقبوضة عن تأمين ضد الأخطار	13
21. اقساط التأمين على الحياة المقبوضة	493
22. استحقاقات خارجية مقبوضة	64
23. عمليات أخرى مختلفة مقبوضة	18
24. تكوين رأس المال الثابت	1044
25. تأمين على الحياة للقطاع العائلي	1346

26. استثمارات وقروض	63256
27. مردودات استثمارات وقروض	12689
28. إصدارات وقروض	48864
29. مردودات الإصدارات والقروض	3907
30. رصيد الاستحقاقات والديون (مدين)	5610
31. الفروق الإحصائية الدائنة	1354
32. فروق إحصائية مدينة	79

والمطلوب:

1. أعداد الحسابات التالية:

أ. حساب التخصيص.
ب. وحساب رأس المال.
ج. والحساب المالي.

2. حساب المؤشرات التالية:

أ. الضرائب الإجمالية المباشرة.
ب. الضرائب غير المباشرة.
ج. مجموع الضرائب.
د. نسبة التكوين الرأسمالي للادخار الإجمالي وتفسير النتيجة.
ه. نسبة الادخار الإجمالي لإجمالي الموارد وتفسير النتيجة.

تمرين (42):

مثال تطبيقي على قطاع الخارجي (نظام فرنسي):

في دراسة للعمليات الجارية بين المقيمين في دولة ما ومقيمي العالم الخارجي تبين لنا المعلومات التالية:

1. الصادرات	55765
2. رصيد استعمالات الخدمات	5282

3. فوائد مقبوضة (مدفوعات من العالم الخارجي)	1271
4. ارباح مدفوعة من العالم الخارجي	1416
5. التعاون الدولي المدفوع من العالم الخارجي	424
6. اقساط التأمين المدفوع من العالم الخارجي	53
7. موارد واستعمالات القطاع العائلي مدفوعة من العالم الخارجي	5827
8. موارد قطاع الإدارات واستعمالاته	803
9. موارد المؤسسات المالية واستعمالاتها	64
10. موارد مختلفة من العالم الخارجي	1792
11. المستوردات	58958
12. إعانات اجتماعية للعالم الخارجي	724
13. فوائد للعالم الخارجي	973
14. ارباح الأسهم للعالم الخارجي	779
15. إعانات خارجية	225
16. اضرار الحرب المدفوعة للعالم الخارجي	2
17. اتفاقيات التعاون الدولي المدفوعة	2104
18. أقساط التأمين وإعادة التأمين المدفوعة	108
19. مدفوعات القطاع العائلي للعالم الخارجي	5669
20. مدفوعات قطاع الإدارات للعالم الخارجي	3763
21. مدفوعات القطاع المالي للعالم الخارجي	27
22. عمليات توزيع مختلفة مدفوعة للعالم الخارجي	3603

والمطلوب:

عرض البيانات السابقة ضمن حساب العالم الخارجي ومعرفة المقدرة أو الحاجة إلى التمويل في هذا القطاع.

تمرين (43):

دلت البيانات الإحصائية المتجمعة والحسابات الختامية المنتهية في 2010/12/31 في اقتصاديات إحدى الدول العربية على ما يلي: (الأرقام بملايين وحدة نقدية)

- صدرت الدولة ما مقداره (105)، كما أنها استوردت ما مقداره (165).
- بلغ الإنفاق على الاستهلاك الوسيط (150).
- بلغ الانفاق على الاستهلاك النهائي الحكومي(65) والخاص(100).
- بلغت الزيادة في المخزون (25).
- إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات (310).
- بلغ صافي المشتريات من الأصول المعنوية من العالم الخارجي مقدارها (37).
- بلغ صافي الإقراض إلى العالم الخارجي (12).
- قدر اهتلاك رأس المال الثابت (18).
- بلغت صافي التحويلات الرأسمالية التي تمت من العالم الخارجي إلى الوطن (42).
- بلغت صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية (15).

المطلوب:

1. إعداد حساب الموارد والاستخدامات مستخرجاً فيه قيمة تكوين رأس المال الثابت المتحقق خلال العام المذكور.
2. إعداد تمويل رأس المال وتكوينه ، مستخرجاً فيه قيمة الادخار المتحقق في عام 2010م، وكذلك التوصل إلى قيمة صافي الإضافات المتحققة إلى الأصول المالية الأجنبية.

تمرين(44):

فيما يلي مصفوفة المعاملات الفنية للقطاعات الإنتاجية في إحدى الدول:

$$\begin{bmatrix} 0.1 & 0 & 0.1 \\ 0.2 & 0.2 & 0 \\ 0.2 & 0.5 & 0.3 \end{bmatrix}$$

فإذا علمت أن الطلب النهائي على إنتاج القطاعات الثلاث كان:

القطاع الأول 924

القطاع الثاني 1386

القطاع الثالث 3234

المطلوب:

1. تحديد الإنتاج الكلي لكل قطاع والذي يفي بالطلب النهائي والمعاملات الوسيطة.
2. إعداد جدول المدخلات والمخرجات.
3. بافتراض توافر البيانات التالية:

أ. توزيع القيمة المضافة على عوامل الإنتاج على أساس 40٪ اجور، 10٪ إيجار، 20٪فوائد، والباقي أرباح.
ب. إن اهتلاك رأس المال في القطاعات الثلاثة مجتمعة (50).
ج. إن الضرائب غير المباشرة للقطاعات الثلاث (60)، وإعانات الإنتاج (40)
د. إن صافي دخول عوامل الإنتاج الوطنية (20)، ودخول عوامل الإنتاج (15).
ه. إن تفاصيل الطلب النهائي كانت كما يلي:

القطاعات	إنفاق استهلاكي	إجمالي التكوين الرأسمالي	صافي الصادرات
القطاع الأول	400	300	224
القطاع الثاني	700	500	186
القطاع الثالث	2000	1000	234

المطلوب:

1. احتساب الإنتاج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج.
2. احتساب الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج.
3. احتساب الإنفاق القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج.
4. بافتراض أن الدخل القومي في سنة الأساس (4000)دينار وان الرقم القياسي لأسعار لاسبيرز 200٪. فما هو الدخل القومي الحقيقي، وما هي الزيادة أو النقص على الأساس النقدي وبعد التعديل للتقلبات في مستويات الأسعار.

تمرين (45):

يتكون اقتصاد إحدى الدول من ثلاثة قطاعات وفيما يلي البيانات المتعلقة بالقطاعات الثلاثة:

1. مصفوفة المعاملات الفنية $A = \begin{bmatrix} 0.1 & 0 & 0.1 \\ 0.2 & 0.2 & 0 \\ 0.2 & 0.5 & 0.3 \end{bmatrix}$

2. مصفوفة المحددات $\begin{bmatrix} 0.56 & 0.05 & 0.08 \\ 0.14 & 0.61 & 0.02 \\ 0.26 & 0.45 & 0.72 \end{bmatrix} = \left(I - \bar{A}\right)$

3. مصفوفة الطلب النهائي $\begin{bmatrix} 2310 \\ 2772 \\ 3696 \end{bmatrix}$

المطلوب:

إعداد جدول المدخلات والمخرجات بحيث يبين الإنتاج الكلي لكل قطاع والاستخدامات اللازمة والقيمة المضافة لكل قطاع.

تمرين(46):

فيما يلي مصفوفة المعاملات الفنية لقطاعات الاقتصاد القومي:

$$\begin{bmatrix} 0.1 & 0.2 & 0 \\ 0 & 0.4 & 0.2 \\ 0.4 & 0 & 0.3 \end{bmatrix}$$

فإذا علمت:

1. الإنتاج الإجمالي للقطاع الأول 880 دينار منه 318 دينار لمقابلة الطلب النهائي والذي يشمل 100 دينار للاستهلاك الخاص، 50 للاستهلاك الحكومي، 50 لتكوين رأس المال الثابت، 8 الزيادة في المخزون، 130 صافي الصادرات.
2. الإنتاج الإجمالي للقطاع الثاني 2410دينار منه 1282 دينار لمقابلة الطلب النهائي والذي يشمل 600 دينار للاستهلاك الخاص،200 للاستهلاك الحكومي،200 لتكوين رأس المال الثابت، 12 الزيادة في المخزون، 170 صافي الصادرات.
3. الإنتاج الإجمالي للقطاع الثالث 800دينار منه 159 دينار لمقابلة الطلب النهائي والذي يشمل 59 دينار للاستهلاك الخاص، 50 لتكوين رأس المال الثابت، (-4)النقص في المخزون،54 صافي الصادرات.
4. اهتلاك رأس المال الثابت للقطاعات مجتمعة (200)دينار: منها 100في القطاع غير المنظم والمهن الحرة، 50 في القطاع الحكومي، والباقي في الشركات.وأن القيمة المضافة الصافية لمجموع القطاعات توزع كالآتي: 30٪ أجور،10٪ فوائد، 5٪ إيجارات،55٪ أرباح وزع منها 80٪ وتم احتجاز بقية الأرباح.
5. حصل المقيمون في الدولة من العالم الخارجي على ما يلي: (300) دينار على شكل أجور، (700) دينار على شكل دخل الملكية وعوائد المشروعات.
6. حصل غير المقيمين في الوطن على ما يلي: (100)دينار على شكل أجور، (300) دينار على شكل دخل الملكية وعوائد المشروعات.
7. الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال 100 دينار والضرائب المباشرة على الدخل 400دينار.
8. كانت إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة(6)دينار
9. تلقت الدولة من العالم الخارجي تحويلات وإعانات (8) دينار. وقامت هي أيضاً بدفع إعانات لدول صديقة (13)دينار
10. كما تلقى الأفراد إعانات جارية من العالم الخارجي (20)دينار ومن الحكومة (30)دينار.
11. تلقى الأفراد تحويلات رأسمالية (10)دينار من الحكومة ، وقامت الدولة ببناء الجسور والتجهيزات الأخرى في الدول الصديقة(12)دينار

المطلوب:

أ. إعداد جدول المدخلات والمخرجات لبيان الإنتاج الوسيط والإنتاج النهائي والقيمة المضافة لكل قطاع.

ب. قياس الدخل القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج بطرقة الإنفاق وطريقة الإنتاج وطريقة عوائد عوامل الإنتاج.

ج. إعداد الحسابات القومية الاقتصادية وفقاً للتقسيم حسب الفعالية.

د. إعداد الحسابات القومية الاقتصادية وفقاً للتقسيم حسب المؤسسات.

هـ. بفرض أن الرقم القياسي للأسعار باش 200٪ وان الدخل القومي في سنة الأساس 1000 دينار فهل هناك زيادة حقيقة في الدخل الحقيقي؟. وما هي النسبة المئوية للزيادة أو الانخفاض في الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة.

و. إعداد المقاييس التالية: صافي الناتج القومي– الدخل القومي – الدخل الشخصي – الدخل التصريفي – صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة– الدخل القومي المتاح.

ز. أحسب فائض التشغيل لهذا الاقتصاد.

ح. أحسب مؤشر إنتاجية العمل العامة والقطاعي إذا علمت أن عدد المشتغلين في القطاع الأول 20 عامل والقطاع الثاني 10 عامل والقطاع الثالث 30 عامل. ثم فسر المدلول الاقتصادي لهذا المؤشر.

ط. توزيع الدخل القومي على عوامل الإنتاج توزيعاً مطلقاً ونسبياً.

تمرين(47):

فيما يلي مصفوفة المعاملات الفنية لثلاثة قطاعات إنتاجية تمثل قطاعات الاقتصاد القومي:

$$\begin{bmatrix} 0 & 0.2 & 0.2 \\ 0.5 & 0.3 & 0.4 \\ 0.2 & 0.1 & 0 \end{bmatrix}$$

ويبلغ الطلب النهائي على إنتاج القطاع الأول 1386دينار والقطاع الثاني 1820 دينار، والقطاع الثالث 2064دينار

المطلوب:

1. كون جدول المدخلات والمخرجات بصورته النهائية بحيث يبين الإنتاج الوسيط والنهائي لكل قطاع. والمستلزمات الوسيطة والقيمة المضافة لكل قطاع.

2. بفرض أن مجموع اهتلاك رأس المال للقطاعات السابقة 500 دينار والضرائب غير المباشرة 400دينار وإعانات الإنتاج 100 دينار وصافي دخل عوامل الإنتاج الآتية من الخارج 600دينار على شكل فوائد، وإن صافي القيمة المضافة لمجموع القطاعات يتوزع بنسبة 40٪ أجور، 10٪ فوائد، 5٪ إيجار، 45٪ ارباح.

أ. ما هو الدخل القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج بطريقة الإنتاج؟.
ب. ما هو الدخل القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج بطريقة الإنفاق؟.
ج. ما هو الدخل القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج بطريقة عوائد عوامل الإنتاج؟.

3. بفرض أن الرقم القياسي للأسعار 150٪ وأن الدخل القومي الصافي في سنة الأساس 1500 دينار، فما هو الدخل القومي بالأسعار الثابتة؟. وهل هناك زيادة حقيقية في الدخل القومي؟.

تمرين(48):

لتكن لدينا البيانات التالية عن اقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات فقط:

$$A_{(3,3)} = \begin{bmatrix} 0.1 & 0.15 & 0.05 \\ 0.15 & 0.1 & 0.1 \\ 0 & 0.05 & 0.15 \end{bmatrix}$$

القطاعات	التكوين الرأسمالي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	صافي التعامل مع العالم الخارجي
القطاع الأول	10	30	10	20
القطاع الثاني	30	35	15	25
القطاع الثالث	10	60	40	65

وإذا علمت أم محددة المصفوفة تساوي 0،6645

المطلوب:

1. أحسب حجم الإنتاج الإجمالي في كل قطاع من قطاعات هذا الاقتصاد.
2. أحسب مضاعف القطاع الأول مستخدماً الطرق المختلفة لذلك ومبيناً الفروق فيما بين هذه الطرق.
3. هل مصفوفة النفقات المباشرة الواردة أعلاه هي مصفوفة ترابطية أم غير ترابطية؟ برهن على ذلك من خلال دراسة اتجاه ونوع العلاقات بين مختلف القطاعات. وهل يختلف الأمر فيما لو فرضنا أن $aij = 0$ ، اشرح ذلك.

تمرين(49):

إذا فرضنا أن الربع الثالث في جدول المدخلات والمخرجات هو: $[1500 \quad 990 \quad 900]$

وان
$$A = \begin{bmatrix} 0.18 & 0.2 & 0.12 \\ 0.12 & 0.22 & 0.18 \\ 0.25 & 0.25 & 0.1 \end{bmatrix}$$

المطلوب:

1. أحسب حجم الإنتاج في كلٍ من قطاعات هذا الاقتصاد.
2. أوجد كلاً من الربع الأول والثاني في جدول المدخلات والمخرجات.
3. هل هناك ترابط بين مختلف قطاعات هذا الاقتصاد أم لا؟ اشرح ذلك بالتفصيل موضحاً اتجاه العلاقات وأنواع الترابط بين هذه القطاعات.
4. فسِّر العلاقة بين ترابط القطاعات وبين مضاعف الإنتاج.

تمرين (50):

لنفرض انه كانت لدينا البيانات التالية عن اقتصاد إحدى الدول:

القطاعات	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة
أرباح	175	50	100
أجور	200	30	50
ريع	125	25	75
فوائد	100	45	25

وإن مصفوفة الاحتياجات الكلية (الكاملة)B

$$B=\begin{bmatrix}0.9 & 1.2 & 0.4\\ 0.3 & 0.5 & 1.3\\ 0.6 & 0.3 & 0.6\end{bmatrix}$$

فإذا علمت أن الطلب النهائي للقطاع الزراعة يعادل إجمالي الطلب النهائي لكلا القطاعين الآخرين اللذين يتساويان في قيمة هذا الطلب النهائي.

المطلوب:

1. احسب قيمة الإنتاج في كل قطاع من قطاعات هذا الاقتصاد.
2. هل تختلف قيمة مضاعف الإنتاج من قطاع إلى آخر، أحسب هذه القيمة وفسّر معنى هذا المضاعف.

تمرين (51):

ليكن لدينا الجدول الآتي الذي يمثل الربعين الأول والثالث في جدول المدخلات والمخرجات للسنة الماضية في اقتصاد ما:

360	600	300
240	660	450
500	750	250
900	990	1500

المطلوب:

1. احسب حجم الإنتاج لهذا الاقتصاد. والطلب النهائي، ثم كون جدول المدخلات والمخرجات لهذا الاقتصاد.
2. أوجد مصفوفة المعاملات الفنية، ثم فسّر عناصرها عمودياً وأفقياً.
3. إذا أردنا أن يكون شعاع الطلب النهائي في السنة القادمة هو:

$$y=\begin{bmatrix}1090\\1500\\1325\end{bmatrix}$$

واعتبرنا أن المصفوفة A سوف لن تتغير عما كانت عليه فاحسب شعاع المخرجات (حجم الإنتاج) الجديد اللازم لسد تلك الحاجة من الطلب النهائي القادم.

تمرين (52):

في دراسة للمعطيات الاقتصادية لإحدى الدول تبين لنا ما يلي وذلك في عام 2010.

يضم الاقتصاد أربعة قطاعات: هي الزراعة والصناعة والخدمات والبترول. (الأرقام مقدرة بملايين الوحدات النقدية).

- في قطاع الزراعة: بلغ الإنتاج الإجمالي (1200) شكل الطلب النهائي نسبة(50٪) والباقي كمنتجات وسيطة موزعة بنسبة (2:2 :1 :1).
- في قطاع الصناعة: بلغ الإنتاج الإنتاج (1800) فشكل الطلب النهائي نسبة (75٪) والباقي كمنتجات وسيطة موزعة (1:2:2:1).
- في قطاع الخدمات: كان الإنتاج الإجمالي (1500) منه (500) طلب نهائي والباقي كمنتجات وسيطة وزعت توزيعاً متساوياً بين القطاعات الأربعة.
- في قطاع البترول: بلغ الإنتاج الإجمالي (3600) وكانت نسبة الطلب النهائي (90٪) وزع الباقي كسلع وسيطة بين القطاعات الأربعة بنسبة (2 :1 :2 : 1).
- وفي تقديرات وزارة التخطيط للخطة المقبلة لعام 2015 تبين ان الطلب النهائي سيكون كما يلي:

- قطاع الزراعة 20٪ بالنقصان. قطاع الصناعة 25٪ بالنقصان.
- قطاع الخدمات 40٪ بالزيادة.
- قطاع البترول 50٪ بالزيادة.

والمطلوب:

1. ما الذي يجب أن يكون عليه الإنتاج الإجمالي لتنفيذ تقديرات الخطة المقبلة وذلك بطريقة التقريب المتتالي لخمسة احتياجات متتالية.
2. تطبيق طريقة التقريب المتتالي على المعلومات المتوفرة عن عام 2010 وذلك لخمسة احتياجات متتالية والتأكد من صحة النتائج المستخلصة.

تمرين(53): بفرض كان حجم الدخل القومي في سنة الأساس في اقتصاد ما (4000) مليون دولار وكان من أهداف الخطة القادمة إيجاد (200) ألف فرصة عمل جديدة موزعة على مختلف القطاعات الإنتاجية.

فإذا علمت أن إنتاجية العمل ستبقى ثابتة وقدرها (Z=2000). فما هو حجم الدخل القومي المخطط؟.

تمرين(54):

بفرض أن الدراسات الفنية التي أجرت قبل وضع خطة الإنتاج أعطلنا المعلومات التالية عن أثر مختلف العوامل على التوفير في عدد العمال وذلك بافتراض ثبات حجم الإنتاج وهذه العوامل هي:

العوامل	نسبة التوفير في اليد العاملة
التكنولوجيا	%15
التنظيم وإدارة الإنتاج	%3
التخصص وتقسيم العمل	%5
عوامل أخرى	%2
المجموع	%25

المطلوب:

1. بفرض أن عدد العمال اللازم لتنفيذ الخطة الإنتاجية بحسب إنتاجية سنة الأساس (19800) عامل. فما هو عدد العمال الممكن توفيره.
2. حساب معدل الزيادة في إنتاجية العمل العامة التي يمكن تحقيقها.
3. بفرض أن حجم الإنتاج المخطط يزيد 7% عن الخطة السابقة. فما هو عدد العمال اللازم إضافتهم في هذه الحالة.
4. ما هو عدد العمال اللازم لزيادة الدخل القومي بمعدل 5%.

تمرين(55):

بفرض أن الدراسات الأولية قد بينت أن إنتاجية العمل في الدولة(B) تتزايد سنوياً بمعدل(4٪) وأن حجم قوة العمل المنتجة تتزايد بمعدل(3٪). فما هو حجم الناتج القومي المتوقع تحقيقه في نهاية السنة الثانية للخطة.

س(56) : بفرض قد توفرت لديك المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما :

البيان	A	B
E إنتاجية الاستثمارات القطاعية.	0.4	0.8
I حجم الاستثمار القطاعي.	600	200

علماً بأن معدل نمو الدخل (الناتج القومي) المتحقق هو0.05= y

المطلوب:

1. احسب إنتاجية الاستثمار لهذا الاقتصاد.
2. بافتراض أن معدل النمو السكاني قد كان n=0.02 احسب الحد الأدنى للادخار.
3. احسب معدل النمو الحقيقي في متوسط الدخل الفردي.
4. بفرض أن 4000= yn احسب متوسط دخل الفرد من السكان في نهاية الخطة الثانية.

تمرين(57):

لتكن لدينا البيانات التالية عن اقتصاد إحدى الدول:

1. هيكل الناتج المحلي الإجمالي المخطط

$$\begin{bmatrix} Y_A \\ Y_B \\ Y_C \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1000 \\ 2000 \\ 500 \end{bmatrix}$$

2. وقيم مصفوفة المعاملات الفنية للموارد الاقتصادية المتاحة (هي القوى العاملة (مقاسة بالأجور) اي L0 ورأس المال الثابت K0 والكميات المتاحة من المياه M0 ونورد أدناه قيم المعاملات الفنية للموارد المذكورة:

$$\begin{bmatrix} l_{0A} & l_{0B} & l_{0C} \\ k_{0A} & k_{0B} & k_{0C} \\ m_{0A} & m_{0B} & m_{0C} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.28 & 0.3 & 0.2 \\ 0.1 & 0.17 & 0.4 \\ 0.1 & 0.6 & 0.3 \end{bmatrix}$$

3. ومصفوفة الاحتياجات الكلية(الكاملة):

$$\begin{bmatrix} 0.9 & 1.2 & 0.4 \\ 0.3 & 0.5 & 1.3 \\ 0.6 & 0.3 & 0.6 \end{bmatrix}$$

4. بفرض أن حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال سنوياً هي:

$$\begin{bmatrix} L_0 \\ K_0 \\ M_0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 200 \\ 170 \\ 190 \end{bmatrix}$$

المطلوب:

1. إيجاد نسب الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة؟

تمرين(58):

بفرض انه في اقتصاد إحدى الدول تبين أنّ مصفوفة الوحدة للموارد الاقتصادية هي كالتالي:

$$\begin{bmatrix} L_0^u \\ K_0^u \\ M_0^u \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 9.50 \\ 6.12 \\ 8.22 \end{bmatrix}$$

ويفرض ان حجم الموارد الاقتصادية (العمل ،رأس المال الثابت، الماء)المتاحة للاستغلال سنوياً هي:

$$\begin{bmatrix} L_0 \\ K_0 \\ M_0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 190 \\ 154 \\ 178 \end{bmatrix}$$

المطلوب:

1. بيان قدرة الموارد الاقتصادية المتاحة على زيادة الإنتاج.
2. إيجاد نسب الاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة

تمرين(59):

إذا كان معلوماً لديك قيمة مصفوفة المعاملات الفنية الأولية (aij)ومصفوفة المعاملات الفنية الكاملة (Aij) بالنسبة لاقتصاد ما يتكون من قطاعين فقط هما: الزراعة والصناعة. حيث:

$$aij=\begin{bmatrix} 0.2 & 0.3 \\ 0.3 & 0.4 \end{bmatrix} \qquad Aij=\begin{bmatrix} 1.538 & 0.77 \\ 0.77 & 2.05 \end{bmatrix}$$

فإذا علمت حجم الطلب النهائي في سنة الخطة هو كما يلي:

القطاعات	استهلاك خاص	التراكم الراسمالي	التغير في المخزون	صافي التعامل مع العالم الخارجي
A زراعة	15	20	−5	20
B صناعة	5	7	10	8

المطلوب:

1. كون جدول المدخلات والمخرجات التخطيطي لهذا الاقتصاد.
2. بفرض إن حجم مصفوفة الوحدة للموارد الاقتصادية هي كما يلي: $\begin{bmatrix} L_o^u \\ K_o^u \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 10 \\ 9 \end{bmatrix}$

وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال سنوياً من مورد العمل L=220 ومورد راس المال K=180 احسب:

أ. قدرة كل مورد على زيادة الإنتاج.

ب. نسب استغلال الموارد المتاحة مع تفسير النتيجة.

تمرين(60):

بفرض قد توفرت لديك المعلومات التالية عن الاقتصاد إحدى الدول حيث كالآتي:

	A	B
إنتاجية الاستثمار القطاعية	0،4	0،8
حجم الاستثمار القطاعي	600	200

علماً بأن معدل نمو الدخل (الناتج القومي) المتحقق هو y=0.05

المطلوب:

1. أحسب إنتاجية الاستثمار لهذا الاقتصاد.
2. بافتراض أن معدل النمو السكاني قد كان n=0.02 احسب الحد الأدنى للادخار.
3. أحسب معد النمو الحقيقي في متوسط الدخل الفردي.
4. بفرض أن Yn=4000 احسب متوسط دخل الفرد من السكان في نهاية الخطة الثانية.

تمرين(61):

ليكن لدينا إحدى الدول وتقوم سنوياً باستثمار مبلغ(10) مليون وحدة نقدية وكان الميل الحدي للاستهلاك فيها(50٪) والمسارع(3).

المطلوب:

تنظيم جدول يبين تطور كل من الزيادة في الاستهلاك والطلب المشتق والدخل وذلك حتى حدوث الأزمة الاقتصادية ومن ثم انتهائها.

تمرين(62):

ليكن لدينا المعلومات التالية تقديرات للناتج المحلي الإجمالي لعام2011، وعدداً من متغيرات المحاسبة القومية الاقتصادية التقليدية، والبيئية (الخضراء). (الأرقام بملايين الوحدات النقدية):

الناتج المحلي الإجمال	10000
اهتلاك تكوين رأس المال	700
استنفاد الموارد الطبيعية:	
الغاز والفحم وحجر الكلس والرخام	2
المياه الجوفية.	30
الحصى.	3
تآكل في:	
الهواء.	60
المياه.	100
الفاقد	90

المطلوب:

تقدير الناتج المحلي الإجمالي المعدّل بيئياً أو القيمة المضافة المعدّلة بيئياً.

نماذج تمارين مؤتمته

تمرين: فيما يلي المعلومات التالية المستخرجة من المجموعة الإحصائية لبلد ما:

1. الناتج القومي الإجمالي	5000	مليون وحدة نقدية
2. اهتلاك رأس المال	0300	مليون وحدة نقدية
3. الضرائب غير المباشرة على المنتجين	0250	مليون وحدة نقدية
4. ضرائب على دخل الشركات	0200	مليون وحدة نقدية
5. إعانات حكومية للمنتجين	0100	مليون وحدة نقدية
6. تحويلات في شكل إعانات حكومية للأفراد	0070	مليون وحدة نقدية
7. تحويلات من الأفراد إلى العالم الخارجي	0040	مليون وحدة نقدية
8. ضرائب مباشرة على الأفراد	0300	

المطلوب:

اكتب رقم السؤال ورمز الإجابة الصحيحة معتمداً في إجابتك على مقاييس (الدخل – الناتج – الإنتاج)

1. **الناتج القومي الصافي يساوي:**

4300:A	4700:B	7400:C	D: غير ذلك

2. **الدخل القومي يساوي:**

4450:A	4550:B	5540:C	D: غير ذلك

3. **الدخل الشخص يساوي:**

4420:A	42,2:B	4240:C	D: غير ذلك

4. **الدخل التصرفي (المتاح)يساوي:**

4080:A	8040:B	4480:C	D: غير ذلك

5. الاستهلاك الخاص علماً بأن الادخار الخاص (400وحدة نقدية) يساوي:

3680:A	3860:B	3820:C	D:غير ذلك

6. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق يساوي

4750:A	4570:B	5470:C	D:غير ذلك

7. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج. علماً بأن عوائد المقيمين على العالم الخارجي هي (50) مليون وحدة نقدية وأن عوائد غير المقيمين في الوطن هي (100) مليون وحدة نقدية.

6400:A	6530:B	4600:C	D:غير ذلك

السؤال: اوضحت المجموعة الإحصائية لإحدى الدول أن تطور متوسط الدخل الفردي السنوي بالأسعار الجارية والرقم القياسي للمستوى العام للأسعار خلال الفترة (2005– 2009م) كانت على الشكل التالي:

السنة	متوسط الدخل الفردي السنوي بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار
2005	5000	100
2006	9000	150
2007	15000	250
2008	30000	300
2009	50000	325

فإذا علمت أن عام 2005م هو سنة الأساس والمطلوب: اختر الإجابة الصحيحة

1. الدخل الحقيقي لعام 2009 (الدخل بالأسعار الثابتة) يساوي

15385:A	10000:B	6000:C	D:ليس كل مما سبق

2. نسبة تقلبات الدخول الحقيقية لعام 2009م مقارنة مع سنة الأساس

A:307,69%	B:200%	C:120%	D:ليس كل مما سبق

3. نسبة الزيادة او النقص للدخل الحقيقي لعام 2009 نسبة إلى سنة الأساس

A:132%	B:120%	C:207,69%	D:ليس كل مما سبق

4. القيمة الحقيقة لوحدة النقد بأسعار سنة الأساس الثابتة لعام 2007 تساوي:

A:0,4	B:0,67	C:0,33	D:ليس كل مما سبق

5. حجم التغير الحقيقي في الدخل لعام 2009

A: 43271	B:11234	C:10385	D:ليس كل مما سبق

تمرين: حل المسألة التالية:

في دراسة لاقتصاد إحدى الدول تبين من المعلومات التالية عن المدة المنتهية في 2010/12/31 ما يلي:

1. باع المنتجون بضائع وخدمات استهلاكية بقيمة (300) مليون دينار إلى المستهلكين.
2. باع المنتجون إلى الحكومة ما قيمته (84) مليون دينار منها (14)مليون ثمن بضائع إنتاجية.
3. باع المنتجون بضائع إنتاجية اضيفت إلى رأس المال الخاص بمبلغ (60) مليون دينار.
4. ازدادت محتويات المستودعات بما قيمته (4) ملايين دينار.
5. بلغت المبيعات للعالم الخارجي مبلغ (90) مليون دينار.
6. بلغت المستوردات (96) مليون دينار.
7. دخل المقيمين في العالم الخارجي (10) ملايين دينار.
8. دخل غير المقيمين في الوطن (8) ملايين دينار.
9. أجور مدفوعة لقاء الاستخدام الخاص (200) مليون دينار.
10. اجور مدفوعة لقاء الاستخدام العام (40) مليون دينار.
11. أرباح موزعة على المساهمين (20) مليون دينار.

12. بلغت ضرائب أرباح الشركات (10) مليون دينار.
13. بلغت ضرائب الأملاك (أراضي وعقارات) (8) مليون دينار.
14. بلغت ضرائب غير المباشرة (36) مليون دينار.
15. بلغت إعانات الإنتاج التي دفعتها الدولة لتشجيع الصناعات المحلية (6) ملايين دينار.
16. بلغ المحتجز لقاء استعمال رأس المال الثابت (14) مليون دينار.
17. بلغت الأرباح المستثمرة وغير الموزعة (20) مليون دينار.
18. بلغ دخل الاستحداث الزراعي (26) مليون دينار.
19. بلغ دخل الاستحداث العقاري (52) مليوناً منها (02) مليونان لأملاك الدولة.
20. بلغ دخل الاستحداث في المهن الحرة والقطاع غير المنظم (24) مليون دينار.

والمطلوب: اكتب رقم السؤال ثم رمز الإجابة الصحيحة معتمداً في إجابتك على تقدير الدخل القومي الإجمالي بطريقة الدخل وبطريقة الإنفاق.

1. ما يدفعه المنتجون للأفراد هو:

360:A	1440:B	680:C	D:غير ذلك

2. ما يدفعه المنتجون للحكومة والإدارات العامة هو:

112:A	50:B	96:C	D:غير ذلك

3. ما يحتجزه المنتجون:

88:A	44:B	34:C	D:غير ذلك

4. مجمل الدخل القومي هو:

908: A	740:B	444:C	D:غير ذلك

5. قيمة المبيعات الاستثمارية هو:

740:A	120:B	74:C	D:غير ذلك

6. قيمة المبيعات الاستهلاكية هو:

148:A	370:B	888:C	D:غير ذلك

7. صافي التغير في المخزون:

+4:A	-8:B	+14:C	D:غير ذلك

8. صافي التعامل مع العالم الخارجي:

+12:A	-4:B	+10:C	D:غير ذلك

9. مجمل الإنفاق على الناتج القومي:

890 :A	898:B	444:C	D:غير ذلك

10. ما هو مقدار صافي الناتج القومي:

430:A	324:B	234:C	D:غير ذلك

11. ما هو مقدار صافي الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج:

390:A	392:B	329:C	D:غير ذلك

12. ما هو مجمل الناتج الجغرافي :

244:A	424:B	442 :C	D:غير ذلك

13. ما هو مقدار صافي الناتج الجغرافي:

428:A	438:B	448:C	D:غير ذلك

14. ما هو مقدار صافي الناتج الجغرافي بتكلفة عوامل الإنتاج:

390:A	360:B	930:C	D:غير ذلك

15. الفجوة المحلية بين الإدخار والاستثمار:

-2:A	+2:B	-4:C	D:غير ذلك

16. الفجوة القومية بين الإدخار والاستثمار:

-4:A	+4:B	C:صفر	D:غير ذلك

17. ما هي إنتاجية العمل العامة بافتراض ان عدد العمال المشاركين في العملية الإنتاجية بلغت(60 عامل)

6.4:A	7.4:B	4.7:C	D:غير ذلك

18. ما هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بافتراض ان عدد سكان تلك الدولة /20/ مليون نسمة

22,1:A	42,2:B	33.2:C	D:غير ذلك

تمرين: حل المسألة التالية:

في دراسة لاقتصاديات إحدى الدول العربية يتكون من ثلاثة قطاعات اقتصادية هي (زراعة، صناعة، خدمات) وقد أعطيت لك المعلومات التالية كما هي مبوبة في الجدول الآتي:

الصناعات المستخدمة J / الصناعات المنتجة I	طلب وسيط			طلب نهائي				مجموع الطلب النهائي	قيمة الإنتاج الكلي
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	استهلاك نهائي	استثمار	تغير المخزون	صافي الصادرات		
الزراعة	100	50	20	400	100	30	230		
الصناعة	200	300	100	300	150	50	–200		
الخدمات	80	150	20	200	75	25	–130		
القيمة المضافة									
قيم الإنتاج الكلي									

المطلوب: انقل الجدول السابق إلى الدفتر الإمتحاني وأكمل الحقول الناقصة، ثم اكتب رقم السؤال ورمز الإجابة الصحيحة معتمداً على نموذج المدخلات والمخرجات.

1. القيمة المضافة في قطاع الخدمات مبلغ:

280:A	140:B	240:C	D:غير ذلك

2. الطلب النهائي لقطاع الصناعة مبلغ:

300:A	330:B	310:C	D:غير ذلك

3. مجموع الإستهلاك الوسيط ضمن الاقتصاد مبلغ:

1120:A	1020:B	1320:C	D:غير ذلك

4. القيمة المضافة الإجمالية ضمن الاقتصاد مبلغ:

1320:A	1220:B	1230:C	D:غير ذلك

5. مجموع الطلب النهائي ضمن الاقتصاد مبلغ:

1230:A	1250:B	1225:C	D:غير ذلك

6. إجمالي قيم إنتاج القطاعات الاقتصادية مبلغ:

2220:A	2250:B	2350:C	D:غير ذلك

7. المعامل الفني(A22) يساوي:

0,333:A	0,455:B	0,766:C	D:غير ذلك

تمرين:

في دراسة لاقتصاد القطاع الزراعي لإحدى الدول تبين لنا المعلومات التالية عن المدة المنتهية في 2010/12/31م

1. كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة(320000) هكتار، وقد تم زراعة /25٪ منها.
2. أنتج الهكتار في المتوسط (1.5) طن من القمح، وكان السعر السائد للقمح وهو (0.2) وحدة نقدية للكيلوجرام الواحد.
3. استخدام هذا القطاع 500 طن من البذور، وبما قيمته (2) مليون وحدة نقدية أسمدة كيماوية لتحسين نوعية المنتجات.
4. بلغت قيمة المحروقات المستخدمة لتشغيل الآلات الزراعية ما قيمته (5) وحدة نقدية لقاء كل طن واحد من المحصول.

5. كان عدد العاملين في القطاع (2000) عامل بمتوسط اجر شهري مقداره (500) وحدة نقدية.
6. كان رأس المال المستخدم في الإنتاج (23) مليون وحدة نقدية موزعاً كما يلي:

15	مليون وحة نقدية أراض وعقارات.
3	مليون وحدة نقدية آلات وأدوات إنتاجية.
5	مليون وحدة نقدية في المصارف.

7. وكانت الضرائب غير المباشرة تشكل نسبة 10٪ من إجمالي المنتجات.
8. تلقى القطاع إعانات إنتاج بلغت (1.4) مليون وحدة نقدية.

فإذا علمنا ان القيمة التأجيرية للأراضي والعقارات هي 20٪ سنوياً وأن العمر الإنتاجي الاقتصادي للآلات والأدوات الإنتاجية هو (10) سنوات، وإن سعر الفائدة السائد هو 10٪ سنوياً.

والمطلوب: اختر القيم الصحيحة معتمداً في إجابتك على طريقة حساب الدخل القومي بطريقة الإنتج (القيمة المضافة الإجمالية) وتوزيعه على عوامل الإنتاج كل حسب مساهمته.

1. ما هو كمية الإنتاج في القطاع الزراعي من القمح:

A: 120 الف طن   B:480الف طن   C: 230 الف طن   D:غير ذلك

2. بلغت قيمة الإنتاج :

A: 96م.و.ن   B:24 م.و.ن   C: 42 م.و.ن   D:غير ذلك

3. بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج:

A:2700 م.و.ن   B: 0,2700م.و.ن   C:2,700 م.و.ن   D:غير ذلك

4. مجمل الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة يساوي

A:31,20 م.و.ن   B:20,30م.و.ن   C: 21.30 م.و.ن   D:غير ذلك

5. صافي الناتج القومي بسعر السوق يساوي:

A: 20م.و.ن	B: 22م.و.ن	C: 19 م.و.ن	D: غير ذلك

6. ما هو مبلغ الدخل القومي:

A: 20 م.و.ن	B: 21م.و.ن	C: 21.1م.و.ن	D: غير ذلك

7. قيمة عوائد الأراضِ وعقارات تساوي:

A: 4 م.و.ن	B: 3م.و.ن	C: 2 م.و.ن	D: غير ذلك

8. فائدة رأس المال تساوي:

A: 0,5 م.و.ن	B: 0,6 م.و.ن	C: 0,2 م.و.ن	D: غير ذلك

9. اجور العمل يساوي:

A: 23م.و.ن	B: 12 م.و.ن	C: 10 م.و.ن	D: غير ذلك

10. مبلغ الربح يساوي:

A: 3,5 م.و.ن	B: 5,4 م.و.ن	C: 4,5 م.و.ن	D: غير ذلك

11. بلغت إنتاجية العمل القطاع الزراعي:

A: 11650وحدة نقدية	B: 10650وحدة نقدية	C: 15602وحدة نقدية	D: غير ذلك

12. بلغت إنتاجية رأس المال المستخدم في ذلك القطاع:

A: 3,93	B: 0,39	C: 0,93	D: غير ذلك

13. فائض التشغيل يساوي:

A: 8 م.و.ن	B: 6 م.و.ن	C: 12 م.و.ن	D: غير ذلك

سؤال: إذا توفرت لديك المعلومات الافتراضية التالية عن اقتصاد إحدى البلدان:

الإنتاج الإجمالي في كافة القطاعات(40)م، دخل المقيمين في الخارج(4)م، دخل غير المقيمين في الوطن(6)م، الاستهلاك الوسيط(10)م، صافي الضرائب غير المباشرة(2)م، عوائد العاملين بأجر(8)م، اهتلاك راس المال(4)م، صافي التحويلات الجارية(2)م. المطلوب: اختر الإجابة الصحيحة وفق نظام جامعة الدول العربية

1. الناتج المحلي الإجمالي يساوي:

A: 30م B: 26م C: 40م D:غير ذلك

2. الناتج القومي الإجمالي يساوي:

A: 29م B: 28م C: 30م D:غير ذلك

3. الدخل القومي بسعر السوق يساوي

A: 20م B: 26م C: 24م D:غير ذلك

4. فائض التشغيل لهذا الاقتصاد يساوي:

A: 16م B: 18م C: 14م D:غير ذلك

5. الدخل القومي المتاح:

A: 26م B: 25م C: 36م D:غير ذلك

6. الدخل التصرفي يساوي:

A: 16م B: 26م C: 24 D:غير ذلك

7. ما هو مقدار الإدخار الكلي بافتراض أن ما نسبة 50٪ من الدخل التصرفي ينفق على الإستهلاك النهائي:

A: 8 B: 13 C: 12 D:غير ذلك

السؤال: في صناعة المنسوجات القطنية وهي تمر بأكثر من مرحلة متكاملة مع بعضها هي حلج الأقطان أولاً ثم تصنيع الخيوط القطنية ثانياً ثم مرحلة تصنيع المنسوجات ثم الصباغة. وإليك الجدول الآتي:

العمليات / مراحل الإنتاج	مرحلة(1)	مرحلة(2)	مرحلة(3)	مرحلة(4)	المجموع
مخزون اخر المدة	20	10	-	14	
المبيعات	160	180	200	220	
مخزون أول المدة	10				
مشتريات	140				
اهتلاكات رأسمالية	8	4	4	14	
ضرائب غير مباشرة	14	2	1	10	
إعانات الإنتاج	2	2	1	2	
القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج	10	6	6	12	

المطلوب: انقل الجدول السابق إلى الدفتر الإمتحاني وأكمل الحقول الناقصة، ثم اكتب رقم السؤال ورمز الإجابة الصحيحة معتمداً على طريقة القيمة المضافة وفق الأسلوبين (التفصلي والطريقة المختصرة).

العمليات / مراحل الإنتاج	مرحلة(1)	مرحلة(2)	مرحلة(3)	مرحلة(4)	المجموع
(+)مخزون اخر المدة	20	10	-	14	44+
(+)المبيعات	160	180	200	220	760+
(-)مخزون أول المدة	10	20	10	-	40 -
(-)مشتريات	140	160	180	200	680 -
(-)اهتلاكات رأسمالية	8	4	4	14	30 -
(-)ضرائب غير مباشرة	14	2	1	10	27 -
(+)إعانات الإنتاج	2	2	1	2	7+
القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج (دخل قومي)	10	6	6	12	34

1. ما هو مقدار المبيعات النهائية في صناعة المنسوجات القطنية:

A: 220   B: 200   C: 160   D: غير ذلك

2. ما هو مقدار المشتريات الوسيطة في صناعة المنسوجات القطنية:

A: 200   B: 180   C: 140   D: غير ذلك

3. ماهو مقدار التغير في المخزون على مستوى الصناعة:

A: 44   B: 4   C: 40   D: غير ذلك

4. القيمة المضافة الإجمالية تساوي:

A: 80   B: 84   C: 4   D: غير ذلك

5. القيمة المضافة الصافية تساوي:

A: 54   B: 45   C: 30   D: غير ذلك

6. القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج (دخل قومي)

A: 10   B: 12   C: 34   D: غير ذلك

سؤال: حل المسألة التالية

في صناعة المحركات الكهربائية بلغ الإنتاج الإجمالي (10000) محرك من النوع الصغير الاستطاعة يباع المحرك الواحد في السوق بثمن (2000) وحدة نقدية، كما بلغ إنتاج الشركة (5000) محرك من النوع الكبير سعر بيع المحرك منها في السوق (8000) وحدة نقدية، ولم تتمكن الشركة من تنفيذ خطة البيع بالكامل فبقي في مستودعاتها في نهاية العام (1000) محرك صغير و(500) محرك كبير.

كما قدرت مشتريات الشركة من السلع والخدمات لأغراض الإنتاج بمبلغ (25) مليون وحدة نقدية، وبلغت قيمة الموجودات في مستودع الشركة في بداية المدة من المواد الأولية ونصف المصنعة (4) مليون وحدة نقدية علماً أن إنتاج السنة الماضية من المحركات قد بيع بالكامل.

المطلوب: اكتب رقم السؤال ثم رمز الإجابة الصحيحة معتمداً في إجابتك على طريقة القيمة المضافة المتولدة في هذه الشركة.

1. ما هو مخزون نهاية المدة من المحركات الجاهزة:

A: 2مليون　　B: 4 مليون　　C: 6 مليون　　D:غير ذلك

2. ما هو مقدار التغير في قيمة المخزون:

A: 2مليون　　B: 4 مليون　　C: 6 مليون　　D:غير ذلك

3. قيمة المبيعات الإجمالية في هذه الصناعة

A: 18 مليون　　B: 36مليون　　C: 54 مليون　　D:غير ذلك

4. القيمة المضافة الإجمالية تساوي:

A: 13 مليون　　B: 31 مليون　　C: 25 مليون　　D:غير ذلك

5. القيمة الإجمالية للإنتاج تساوي

A: 54 مليون　　B: 65 مليون　　C: 56 مليون　　D:غير ذلك

السؤال: مسألة نموذجية

ليكن لدينا حساب المنتجين (أي قطاع الأعمال) لإحدى الدول عن المدة المالية المنتهية في 2007/12/31م.(الأرقام بالملايين الدنانير)

استعمالات — جـ / المنتجون — موارد

مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
18000 8000 3000 3000 4000 3500 1000 3000 500 - 4000 2000 2000	1- المدفوع للأفراد: أجور قطاع عام وقطاع خاص - فوائد رأس المال - إيجارات - أرباح موزعة 2- المدفوع للحكومة: - ضرائب شركات مساهمة - ض.غ.م إعانات الإنتاج 3- المحتجز لدى المنتجين: - أرباح غير موزعة - أهتلاك رأس المال 500 في القطاع العائلي. 1000 في القطاع الحكومي. 500 في الشركات	14000 12000 2000 9000 6000 2000 1000 2500 14000 1500 -1000 -12000	1- المبيعات للاستهلاك: - خاص - عام 2- المبيعات للاستثمار: - خاص - عام - التغير في المخزون 3- صافي التعامل مع العالم الخارجي: - تصدير - عوائد المقيمين - عوائد غير المقيمين - استيراد
25500	إجمالي الدخل القومي بسعر السوق	25500	إجمالي الناتج القومي بسعر السوق

فإذا علمت ما يلي:

1. دفع الأفراد ضرائب مباشرة بمبلغ (1500) ودفعوا إعانات تحويلية للخارج (500) وتلقوا من الخارج إعانات بمبلغ (100).
2. تلقت الدولة من العالم الخارجي كإعانات مبلغ (400).

3. بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج لهذا الاقتصاد بلغ(1500).
4. بفرض أن الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في سنة الأساس كان (16000) وحدة نقدية، وأن الرقم القياسي للأسعار باش قد ازداد بمقدار (20%) عن سنة الأساس2000م. فما هو الدخل القومي الحقيقي ومقدار التغير الحقيقي الحاصل في الدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج نسبة إلى سنة الأساس.

المطلوب:اكتب رقم السؤال ثم رمز الإجابة الصحيحة معتمداً في إجابتك على الحسابات الاقتصادية القومية وفق النظام العربي، بفرض أن الوطن اشترى أصول معنوية من الخارج بقيمة/1000/م. كما كانت صافي الإضافات إلى الأصول المالية الأجنبية /5000/م، وصافي التحويلات الرأسمالية إلى الوطن من الخارج قد بلغت /1500/م.

الحل:

1. مجموع الموارد لهذا الاقتصاد هو:

A: 27000 | B: 26500 | C: 38500 | D:غير ذلك

2. ما هو مجمل الناتج المحلي

$\boxed{\text{A: 25000}}$ | B: 25500 | C: 26500 | D:غير ذلك

3. ما هو فائض التشغيل لهذا الاقتصاد

$\boxed{\text{A: 12500}}$ | B: 12000 | C: 13000 | D:غير ذلك

4. الدخل القومي المتاح يساوي

A: 23000 | $\boxed{\text{B: 23500}}$ | C: 32500 | D:غير ذلك

5. صافي التحويلات الجارية من الخارج:

$\boxed{\text{A: صفر}}$ | B: 400 | C: 500 | D:غير ذلك

6. ما هو مقدار صافي الصادرات؟.

$\boxed{\text{A: 2000}}$ | B: 2500 | C: 500 | D:غير ذلك

7. ما هو مقدار صافي دخل المقيمين وغي المقيمين؟.

$\boxed{\text{A: 500}}$ | B: 1000 | C: 1500 | D:غير ذلك

8. ما هو مقدار تخصيص الدخل القومي المتاح للتصرف بحسب المساهمات المختلفة للقطاعات الإنتاجية؟

$\boxed{\text{A: 23500}}$ | B: 25000 | C: 25000 | D:غير ذلك

9. ما هو مقدار الإستخدام النهائي للدخل القومي التصريفي؟

A: 20000 B: 21500 C: 27500 D:غير ذلك

10. ما هو مقدار الإدخار الإجمالي لهذا الاقتصاد؟.

A: 19500 B: 9000 C: 9500 D:غير ذلك

11. ما هو مقدار الإيرادات الجارية(متحصلات) من العالم الخارجي؟.

A: 2500 B: 16000 C: 13500 D:غير ذلك

12. ما هو مقدار المدفوعات الجارية للعالم الخارجي؟.

A: 16000 B: 17000 C: 2500 D:غير ذلك

13. ما هو مقدار فائض الدولة من الصفقات الخارجية؟.

A: 12500 B: 1500 C: 2500 D:غير ذلك

14. ما هو مقدار صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية؟.

A: 2000 B: 4000 C: 1500 D:غير ذلك

15. ما مقدار تمويل مجمل تكوين رأس المال الثابت (مجموع المدخرات)؟.

A: 12200 B: 13000 C: 13200 D:غير ذلك

16. ما مقدار صافي الأقراض إلى العالم الخارجي؟.

A: 5000 B: 3000 C: 13000 D:غير ذلك

17. ما مقدار مجموع الاستثمارات ؟.

A: 9000 B: 10000 C: 13000 D:غير ذلك

18. ما مقدار الدخل القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية؟.

A: 25500 B: 25000 C: 27000 D:غير ذلك

19. ما مقدار إجمالي الإنتاج بأسعار السوق الجارية؟

A: 27000 B: 26500 C: 24000 D:غير ذلك

20. ما مقدار الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية؟.

A: 25000 B: 25500 C: 18500 D:غير ذلك

21. ما مقدار الدخل القومي بسعر السوق؟.

A: 23500 B: 22500 C: 2055 D:غير ذلك

22. ما مقدار الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج؟.

A: 21000 B: 22500 C: 2055 D:غير ذلك

23. ما مقدار الدخل الشخصي؟.

A: 17100 B: 18000 C: 18100 D:غير ذلك

24. ما مقدار الدخل النصري في (المتاح)؟.

16000 :A | 16100 :B | 14100 :C | D:غير ذلك

25. ما مقدار صافي الناتج المحلي (الجغرافي) بسعر السوق؟.

19500 :A | 23000 :B | 21000 :C | D:غير ذلك

26. ما مقدار صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج؟.

20500 :A | 20000 :B | 30500 :C | D:غير ذلك

27. ما مقدار القيمة الحقيقية لوحدة النقد بأسعار سنة الأساس الثابتة؟.

0,83 :A | 0,86 :B | 0,85 :C | D:غير ذلك

28. ما مقدار الدخل الحقيقي في سنة المقارنة مقاساً بالأسعار الثابتة لسنة الأساس؟.

13470 :A | 14730 :B | 17430 :C | D:غير ذلك

29. ما مقدار التغير في الدخل الحقيقي؟.

1430 :A | -1430 :B | -3570 :C | D:غير ذلك

30. ما مقدار الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار؟.

-2000 :A | 2000 :B | 2500 :C | D:غير ذلك

31. ما مقدار الفجوة القومية بين الادخار والاستثمار؟.

-2500 :A | 3000 :B | 2500 :C | D:غير ذلك

32. ما مقدار مجموع دخول عوامل الإنتاج؟

18000 :A | 21000 :B | 16000 :C | D:غير ذلك

33. ما نسبة مساهمة عائد العمل إلى الدخل القومي؟.

%38,09 :A | %30,09 :B | %19,5 :C | D:غير ذلك

34. ما مقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟ بفرض أن عدد سكان تلك الدولة بلغت /18/مليون نسمة.

18888,89 :A | 1488,89 :B | 1388,89 :C | D:غير ذلك

حل المسألة التالية: (45درجة دورة 2001 – 2002)

في دراسة التكاليف المعيشية تبين أن الأسر قد استهلكت بما قيمته (3100)م. وقد تلقت الأسر(1500)م أجور من العمل في القطاع الخاص و(900)م أجور من القطاع العام. وقد تلقت الأسر (400)م كأرباح أسهم وفوائد على رأس المال بنسبة(1/3) و(280) لقاء تأجير العقارات والأراضي و(40)م لقاء تأجير أملاك الدولة.

وقد بلغ ربح الاستحداث في القطاع الزراعي(125)م وفي القطاع الصناعي (100)م وفي القطاع التجاري وبقية القطاعات(275)م، أما بالنسبة للاستثمارات فقد قام المنتجون ببيع بضائع إنتاجية إلى الدولة بمقدار(140)م ، وقد دفعت الدولة رواتب وأجور وثمن قرطاسية ومحروقات ومواد استهلاكية مختلفة مبلغ قدره (6009)م. وبلغ تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص(600)م، أما التغير في المخزون فكان بمقدار (60)م بالزيادة.

وقامت الحكومة بجمع ضرائب غير مباشرة (440)م بما فيها ضرائب الأملاك، كما حصلت على (100)م كضرائب من الشركات، وأعطت المنتجين إعانات إنتاج بمقدار(60)م وحققت ضرائب دخل على الأفراد بمقدار(150)م وأعطتهم إعانات بسبب الكوارث بمقدار (10)م ، وتلقت من دولة أخرى صديقة بمقدار (40)م على شكل إعانة.

فإذا علمت أن المنتجين صدّروا بضائع وخدمات قيمتها(860)م، واستوردوا بضائع وخدمات بمقدار (900) م. وبلغ دخل المقيمين على العالم الخارجي (دخول العمل والملكية والتنظيم) (80) م. بينما بلغ دخل غير المقيمين على الوطن (دخول العمل والملكية والتنظيم الأجنبي) (100)م. وقدر اهتلاك رأس المال الثابت بمقدار (150)م. وقد قام الأفراد بتحويل إعانات للعالم الخارجي بمقدار(35) م، كما أنهم تلقوا من العالم الخارجي تحويلات في شكل إعانات بلغت (25) م.

المطلوب: اكتب رقم السؤال ثم رمز الإجابة الصحيحة معتمداً في إجابتك على الحسابات الاقتصادية القومية وفقاً للتقسيم حسب الفعالية.

1. ما هو مبلغ مجمل الإنفاق على الناتج القومي؟.

A: 4400   B: 4250   **[C: 4440]**   D: غير ذلك

2. ما هو مبلغ الأرباح المحتجزة؟.

[A: 190]   B: 200   C: 290   D: غير ذلك

3. ما هو مبلغ مجموع الدخل الشخصي؟.

[A: 3615]   B: 6315   C: 1365   D: غير ذلك

4. ما هو مبلغ الإدخار الخاص؟.

A: 230   **[B: 330]**   C: 320   D: غير ذلك

5. ما مقدار واردات الحكومة؟.

[A: 770]   B: 700   C: 710   D: غير ذلك

6. ما مقدار الإدخار (العجز) الحكومي؟.

A: +40   B: -6   C: -40   **[D: غير ذلك]**

7. ما مقدار مجموع إنفاق الحكومة؟.

A: 703   B: 500   C: 600   **[D: غير ذلك]**

8. ما هو مجموع المدفوعات المستحقة على الوطن للعالم الخارجي؟.

A: 1130   **[B: 1030]**   C: 1310   D: غير ذلك

9. ما هو مجموع المدفوعات المستحقة للوطن على العالم الخارجي؟.

A: 1230   **[B: 1030]**   C: 1355   D: غير ذلك

10. ما مقدار صافي اقتراض من العالم الخارجي؟.

A: 40   B: 35   **[C: 30]**   D: غير ذلك

11. ما هو مقدار الاستثمار الكلي؟.

A: 600   B: 740   **[C: 800]**   D: غير ذلك

12. من المعلومات الواردة في النص ما هو مقدار مجمل الناتج الجغرافي وفقاً لطريقة الإنفاق؟.

[A: 4460]   B: 4450   C: 4420   D: غير ذلك

13. من المعلومات الواردة في النص ما همو مقدار الناتج القومي وفقاً لطريقة الدخل؟.

[A: 4440]   B: 4400   C: 4000   D: غير ذلك

14. ما مقدار الإنتاج القومي بإفتراض أن مستلزمات الإنتاج بلغت /160/م؟.

A: 4604   B: 4280   **[C: 4600]**   D: غير ذلك

15. ما مقدار الدخل القومي؟.

[A: 3910]   B: 3190   C: 9130   D: غير ذلك

16. ما مقدار الدخل التصريفي؟.

A: 3340 B: 3430 C: 4430 D: غير ذلك

17. ما مقدار صافي عوائد عوامل الإنتاج الأتية من العالم الخارجي؟.

A: -20 B: +20 C: -60 D: غير ذلك

18. ما مقدار صافي التبادل مع الخارجي؟.

A: -60 B: +60 C: 20 D: غير ذلك

19. ما مقدار صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي؟

A: 35 B: 30 C: 65 D: غير ذلك

20. ما مقدار الإنفاق الاستهلاكي الخاص؟.بإفتراض أن هناك مبلغ /50/م ثمن هدايا عينية قام الأفراد باستلامها من العالم الخارجي.

A: 3665 B: 3565 C: 3615 D: غير ذلك

مسألة 1: في دراسة لاقتصاديات إحدى الدول العربية تبين لنا المعلومات التالية مبوبة في الجدول الآتي:

القطاعات المستخدمة / القطاعات المنتجة	الزراعة	الصناعة	النفط	قطاعات أخرى	استهلاك حكومي	استهلاك خاص	استثمار حكومي	استثمار خاص	استثمار مخزون	صادرات	المجموع
قطاع الزراعة	10	70	0	80	30	150	20	30	40	50	
الصناعة	60	80	100	70	90	180	40	80	60	90	
النفط	40	140	10	120	40	60	30	0	20	200	
قطاعات أخرى	120	30	110	20	10	20	10	10	0	30	
مجموع	230	320	220	290	170	410	100	120	120	370	
أجور ورواتب	50	100	60	20							
فائض تشغيل											
اهتلاك	20	100	30	10							
صافي ضرائب غير مباشرة	0	100	100	0							
قيمة مضافة											
مستوردات	50	130	0	30							
المجموع											

حصل المقيمون من العالم الخارجي على ما يلي: 20 مليون وحدة نقدية على شكل أجور، 30 مليون وحدة نقدية على شكل دخل الملكية وعوائد المشروعات.

وقد حصل غير المقيمين في الوطن خلال العام على: 10 مليون رواتب وأجور، 15 مليون دخل الملكية وعوائد المشروعات.

كما أن الوطن قد قام بإجراء تحويلات جارية إلى العالم الخارجي ما مقداره 5 مليون وحدة نقدية. وقد تلقى الوطن على شكل تحويلات جارية 10 مليون وحدة نقدية، 25 مليون وحدة نقدية تحويلات رأسمالية إلى الوطن من العالم الخارجي، 20 مشتريات الوطن أصول معنوية من الخارج، 35 مليون صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية.

المطلوب: انقل الجدول السابق إلى الدفتر الإمتحاني وأكمل الحقول الناقصة، ثم اكتب رقم السؤال ورمز الإجابة الصحيحة معتمداً في إجابتك على الحسابات الموحدة للوطن (الأولوية الأولى) وفقاً للنظام العربي الموحد؟.

الحل:

القطاعات المستخدمة / القطاعات المنتجة	الزراعة	الصناعة	النفط	قطاعات أخرى	استهلاك		استثمار			صادرات	المجموع
					حكومي	خاص	حكومي	خاص	مخزون		
قطاع الزراعة	10	70	0	80	30	150	20	30	40	50	480
الصناعة	60	80	100	70	90	180	40	80	60	90	850
النفط	40	140	10	120	40	60	30	0	20	200	660
قطاعات أخرى	120	30	110	20	10	20	10	10	0	30	360
مجموع	230	320	220	290	170	410	100	120	120	370	2350
أجور ورواتب	50	100	60	20							
فائض تشغيل	130	100	250	10							
اهتلاك	20	100	30	10							
صافي ضرائب غير مباشرة	0	100	100	0							
قيمة مضافة	200	400	440	40							
مستوردات	50	130	0	30							
المجموع	480	850	660	360							

1. مجموع الاستخدمات لهذا الاقتصاد هو:

A: 2350 — B: 3250 — C: 5230 — D: غير ذلك

2. ما هو مجمل الناتج المحلي:

A: 1180 — B: 1080 — C: 2140 — D: غير ذلك

3. ما هو فائض التشغيل لهذا الاقتصاد:

A: 490 — B: 940 — C: 409 — D: غير ذلك

4. الدخل القومي المتاح يساوي

A: 950 — B: 590 — C: 509 — D: غير ذلك

5. صافي التحويلات الجارية من الخارج:

A: 10 — B: 5 — C: 15 — D: غير ذلك

6. ما هو مقدار صافي الصادرات؟.

A: 160 — B: 580 — C: 320 — D: غير ذلك

7. ما هو مقدار صافي دخل المقيمين وغير المقيمين؟.

A: 20 — B: 25 — C: 50 — D: غير ذلك

8. ما هو مقدار تخصيص الدخل القومي المتاح للتصرف بحسب المساهمات المختلفة للقطاعات الإنتاجية؟

A: 950 — B: 700 — C: 550 — D: غير ذلك

9. ما هو مقدار الاستخدام النهائي للدخل القومي التصرفي؟

A: 500 — B: 600 — C: 850 — D: غير ذلك

10. ما هو مقدار الادخار الإجمالي لهذا الاقتصاد؟.

A: 360 — B: 370 — C: 330 — D: غير ذلك

11. ما هو مقدار الإيرادات الجارية(متحصلات) من العالم الخارجي؟.

A: 430 — B: 340 — C: 300 — D: غير ذلك

12. ما هو مقدار المدفوعات الجارية للعالم الخارجي؟.

A: 542 — B: 310 — C: 430 — D: غير ذلك

13. ما هو مقدار فائض الدولة من الصفقات الخارجية؟.

A: 910 — B: 190 — C: 290 — D: غير ذلك

14. ما هو مقدار صافي الإضافات إلى الخصوم المالية الأجنبية؟.

A: 53	B: 35	C: 55	D:غير ذلك

15. ما مقدار تمويل مجمل تكوين رأس المال الثابت (مجموع المدخرات)؟.

A: 555	B: 666	C: 333	D:غير ذلك

16. ما مقدار صافي الإقراض إلى العالم الخارجي؟.

A: 190	B: 195	C: 395	D:غير ذلك

17. ما مقدار مجموع الاستثمارات ؟.

A: 444	B: 222	C: 340	D:غير ذلك

18. ما مقدار الإنتاج في كل القطاعات من السلع والخدمات؟.

A: 2140	B: 2350	C: 2435	D:غير ذلك

19. ما مقدار إجمالي القيمة المضافة ضمن الاقتصاد؟.

A: 1080	B: 600	C: 8010	D:غير ذلك

20. ما مقدار الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية؟.

A: 1115	B: 1105	C: 1345	D:غير ذلك

21. ما مقدار الدخل القومي بسعر السوق؟.

A: 945	B: 495	C: 549	D:غير ذلك

22. ما مقدار الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج؟.

A: 576	B: 475	C: 745	D:غير ذلك

23. ما مقدار إنتاج قطاع الزراعة من السلع والخدمات؟.

A: 480	B: 430	C: 340	D:غير ذلك

24. ما مقدار فائض التشغيل المتحقق في قطاع النفط؟.

A: 250	B: 100	C: 490	D:غير ذلك

25. ما مقدار القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة؟.

A: 200	B: 400	C: 440	D:غير ذلك

26. ما مقدار مبلغ اهتلاك رأس المال في الاقتصاد؟

A: 120	B: 145	C: 160	D:غير ذلك

27. ما مقدار عوائد العاملين بأجر ضمن الاقتصاد؟.

A: 220	B: 430	C: 230	D:غير ذلك

28. ما مقدار صافي الضرائب غير المباشرة ضمن الاقتصاد؟.

A: 100 | B: 200 | C: صفر | D: غير ذلك

29. ما مقدار المعامل الفني (A24)؟.

A: 0,093 | B: 0,039 | C: 0,045 | D: غير ذلك

30. ما مقدار نسبة التغطية في هذا الاقتصاد؟.

A: 1،672٪ | B: 1،770٪ | C: 2،333٪ | D: غير ذلك

31. ما مقدار درجة الانكشاف الاقتصادي للدولة؟.

A: 0،5370٪ | B: 0،3570٪ | C: 0،2334٪ | D: غير ذلك

32. مؤشر الميل للتصدير يساوي:

A: 0،34259٪ | B: 0،2341٪ | C: 0567٪ | D: غير ذلك

33. مؤشر الميل للاستيراد يساوي:

A: 0،19444٪ | B: 0،22144٪ | C: 0،3325٪ | D: غير ذلك

34. التكاليف القطاعية أو قيمة الإنتاج القطاعي بالنسبة للزراعة يساوي:

A: 480 | B: 280 | C: 820 | D: غير ذلك

35. التكاليف الكلية أو قيمة الإنتاج الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني يساوي:

A: 2140 | B: 1240 | C: 4210 | D: غير ذلك

36. رصيد موازنة الدولة يساوي:

A: 70 | B: 200 | C: 270 | D: غير ذلك

37. رصيد ميزان الحساب الجاري يساوي:

A: 160 | B: 610 | C: 106 | D: غير ذلك

38. بفرض أن متوسط الأجر يساوي 0،5 في الاقتصاد الوطني، فإن حجم العمالة المطلوب على مستوى الاقتصاد الوطني يساوي:

A: 460 عاملاً | B: 450 عاملاً | C: 106 عاملاً | D: غير ذلك

39. معامل رأس المال للاقتصاد الوطني يساوي:

A: 0،3148 | B: 0،3242 | C: 0،4333 | D: غير ذلك

40. الميل المتوسط للاستهلاك في القطاع العائلي يساوي:

A: 0،3796 | B: 0،6570 | C: 0،3211 | D: غير ذلك

السؤال الخامس: حدد الإجابة الذي تراه صحيحاً على ورقة الإجابة (وللإجابة الصحيحة احتمال واحد فقط):

1. من أوجه التشابه بين المحاسبة القومية والتجارية:

A. طريقة تقويم المخزون
B. طريقة تجميع البيانات
C. طريقة إثبات القيود المحاسبية(القيد المزدوج)
D. كل مما سبق

2. تتعامل الحسابات الاقتصادية القومية مع مؤشرات الاقتصاد:

A. الجزئي
B. الكلي
C. الكلي والجزئي
D. غير ذلك

3. يتم تقويم المخزون في المحاسبة القومية:

A. بالاعتماد على التكلفة التاريخية
B. بالاعتماد على أسعار الشركة المنتجة
C. بالاعتماد على التكلفة الثابتة
D. غير ذلك

4. يتم تقويم المخزون في المحاسبة القومية:

A. بالاعتماد على التكلفة الثابتة
B. بالاعتماد على التكلفة التاريخية
C. بالاعتماد على السعر الجاري في السوق
D. كل مما سبق

5. يتم تقويم المخزون في المحاسبة التجارية:

A. بالاعتماد على التكلفة الثابتة
B. بالاعتماد على التكلفة التاريخية
C. بالاعتماد على السعر الجاري في السوق
D. كل مما سبق

6. المحاسبة القومية:

A. تمثل نشاطاً أو حركة لا وضعاً ثابتاً
B. تتناول نشاط دولة لا أمة
C. تتناول الكليات لا الجزئيات
D. كل مما سبق

7. تعد المحاسبة القومية:

A. محاسبة تجمعية كلية
B. محاسبة تحليلية جزئية
C. كل مما سبق
D. غير ذلك

8. تعتمد المحاسبة التجارية في تنظيم بياناتها على الأسعار:

A. الجارية في السوق
B. الثابتة
C. الجارية والثابتة
D. غير ذلك

9. تعتمد المحاسبة القومية في تنظيم بياناتها على الأسعار:

A. الثابتة

B. الجارية والثابتة في السوق

C. الجارية في السوق

D. غير ذلك

10. القاعدة العامة لتحقيق الدخل في المحاسبة القومية تكون:

A. إتمام إنتاج السلع والخدمات التي ينتجها المشروع

B. عندما يتم بيع السلع والخدمات التي ينتجها المشروع

C. كل مما سبق

D. غير ذلك

11. القاعدة العامة لتحقيق الدخل في المحاسبة التجارية تكون:

A. إتمام إنتاج السلع والخدمات التي ينتجها المشروع

B. عندما يتم بيع السلع والخدمات التي ينتجها المشروع

C. كل مما سبق

D. غير ذلك

12. تكوين رأس المال في المحاسبة التجارية:

A. كل إضافة جديدة إلى رأس المال الثابت

B. كل إضافة جديدة إلى رأس المال الدائر

C. كل مما سبق

D. غيير ذلك

13. أهمية الحسابات القومية تتجلى ب:

A. تشكل أداة رئيسية في التخطيط الشامل والجزئي وفي رسم السياسات الاقتصادية للدولة ككل.

B. تساعد في معرفة تطور الفعاليات الاقتصادية وتحليل الواقع الاقتصادي لدولة ما

C. أداة هامة للرقابة على فاعلية الإحصاءات الاقتصادية وجدواها، وطريقة عرضها

D. كل مما سبق

14. من وظائف واستخدامات الحسابات القومية:

A. وظيفة تقليدية وتحليلية

B. التنبؤية

C. وظائف المقارنات الدولية

D. كل مما سبق

15. تهتم الوظيفة التحليلية ب:

A. دراسة التركيب الخاص بهيكل النشاط الاقتصادي

B. دراسة التغير الذي طرأ على ذلك التركيب خلال فترة زمنية محددة.

C. دراسة الأسباب المؤدية إلى التغير

D. كل مما سبق

16. من أهداف الحسابات القومية هي:

A. قياس كمية الدخل القومي وتحليل مصادره وكيفية توزيعه.

B. قياس التدفقات السلعية دون المالية

C. قياس الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التي تطرأ عليها

D. كل مما سبق

17. بيان الأرباح والخسائر القومية:

A. مبني على مفهوم خلق القيمة وكيفية التصرف بها

B. يظهر حركة صافي التملك

C. مبني على مفهوم تكوين رأس الثابت

D. يظهر الإنتاج والمبيعات

18. ففي حالة توحيد حساب الأرباح والخسائر للمؤسسات نحاول:

A. إبعاد الأرباح والديون الداخلية

B. الاستثمارات المشتركة

C. كل مما سبق

D. غير ذلك

19. ففي حالة توحيد حساب الأرباح والخسائر للاقتصاد:

A. الاهتمام ينصب على إبعاد التبادلات غير النهائية

B. الاهتمام ينصب على إبعاد التبادلات النهائية

C. الاهتمام ينصب على إبعاد الموجودات والمطاليب

D. غير ذلك

20. تشمل ميزانية الثروة القومية على:

A. الموارد الطبيعية+الموارد البشرية وكذلك الخبرات و المهارات العملية والعلمية المتوفرة

B. الموجودات المادية المعدة للاستعمال في الإنتاج+ الموجودات المادية التي لا تستعمل في الإنتاج

C. =A+B

D. غير ذلك

21. الاستثمار الوهمي هي:

A. كل انواع الاستثمار في تجارة الأوراق المالية

B. كل أنواع الاستثمار في الأصول القديمة المستعملة

C. كل أنواع الاستثمار في توسيع المشاة جديدة

D. =A+B

22. الاستثمار الحقيقي هو:

A. كل أنواع البناء السكني والعسكري
B. كل زيادة في المخزون في مستودعات الشركات
C. كل أنواع الاستثمار في توسيع المشأة جديدة
D. كل مما سبق

23. الاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الكامنة، ولكن مدى استخدام هذه الطاقة الكامنة في زيادة الإنتاج يرتبط بعوامل تتعلق بـ:

A. التنظيم والإدارة وأحوال السوق
B. التخطيط والبرامج
C. المنافسة
D. كل مما سبق

24. الاستثمار الحقيقي:

A. يشكل إضافات حقيقية إلى الأصول المادية
B. يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية
C. لا يؤدي إلى زيادة الأصول المادية أو الطاقة الإنتاجية
D. A+B=

25. الاستثمار الوهمي:

A. يشكل إضافات حقيقية إلى الأصول المادية
B. يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية
C. لا يؤدي إلى زيادة الأصول المادية أو الطاقة الإنتاجية
D. A+B=

26. إعداد ميزانية الثروة القومية مفيدة في عديدة أهمها:

A. تصوير التركيب الهيكلي للقوى الإنتاجية الفعلية والمقبلة+ إظهار مواطن القوة والضعف في استغلال وتشغيل القوى الاقتصادية والطاقات الإنتاجية في الوطن
B. توجيه التنمية الاقتصادية وإعداد الخطط اللازمة للاستفادة من كافة الإمكانات والطاقات + دراسة إنتاجية الخطط الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي أو الدولي
C. كل مما سبق
D. غير ذلك

27. يشتمل طرف المطاليب من الهيكل العام لميزانية الثروة القومية لبلد ما على:

A. ممتلكات غير المقيمين في القطاع الإنتاجي والعائلي
B. صافي الثروة القومية في القطاع الإنتاجي والعائلي
C. ممتلكات المقيمين في القطاع الإنتاجي والعائلي
D. A+B=

28. يشتمل طرف الموجودات من الهيكل العام لميزانية الثروة القومية لبلد ما على:

A. الموارد المادية المعدة للإنتاج والموارد الطبيعية في القطاع الإنتاجي+ ممتلكات المقيمين في العالم الخارجي في قطاعي العائلي والإنتاجي

B. الموارد المادية غير المعدة للإنتاج والموارد البشرية والخبرات والمهارات في القطاع العائلي بما فيه المنظمات الخيرية.

C. كل مما سبق

D. ممتلكات غير المقيمين في القطاع الإنتاجي والعائلي

29. راس المال القومي:

A. يشمل إجمالي التجهيزات والآلات والمعدات والمنشآت المعدة للاستخدام في الإنتاج بالإضافة إلى دور السكن بغض النظر عن طبيعية استخدامها.

B. للوحات الفنية وموجودات المتاحف

C. حقوق الملكية الفكرية

D. =A+C

30. تعرف ميزانية الثروة القومية على انها:

A. بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن

B. بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطاليبه

C. بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطاليبه خلال فترة زمنية محددة

D. بيان محاسبي يظهر الإيرادات والنفقات للمنشأة خلال فترة زمنية محددة

31. الإنتاج الاقتصادي هو:

A. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات غير الاقتصادية ولكنها تؤدي منافع وتشبع حاجات لأصحابها.

B. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات الاقتصادية ولكنها تؤدي منافع وتشبع حاجات لأصحابها.

C. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات الاقتصادية لا تؤدي منافع ولكنها تشبع حاجات لأصحابها.

D. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات الاقتصادية تؤدي منافع ولكنها لا تشبع حاجات لأصحابها.

32. الإنتاج غير الاقتصادي هو:

A. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات غير الاقتصادية أي ليس لها قيمة تبادلية في السوق ولكنها تؤدي منافع وتشبع حاجات لأصحابها.

B. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات الاقتصادية ولكنها تؤدي منافع وتشبع حاجات لأصحابها.

C. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات الاقتصادية لا تؤدي منافع ولكنها تشبع حاجات لأصحابها.

D. النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات الاقتصادية تؤدي منافع ولكنها لا تشبع حاجات لأصحابها.

33. يشترط في الإنتاج الاقتصادي:

A. الفعل أو النشاط الإنساني الهادف

B. انتاج سلع وخدمات غير اقتصادية

C. انتاج سلع وخدمات اقتصادية

D. A+C=

34. من الشروط الواجب توفرها بالسلعة أو الخدمة لكي تكون اقتصادية:

A. ان يكون للسلع المنتجة قيمة تبادلية في السوق وقيمة استعمالية

B. ان تكون قابلة لإعادة الإنتاج بكميات كبيرة

C. كل مما سبق

D. غير ذلك

35. الاستحداث كأحد عوامل الإنتاج هو:

A. الفكر المنظم في تكوين العملية الإنتاجية وإدارتها.

B. هو الفكر المبدع في تكوين واستغلال عناصر الإنتاج

C. هو الفكر المنظم والمبدع في تكوين العملية الإنتاجية وإدارتها وفي استغلال العناصر الثلاث (الأرض والعمل ورأس المال)، وتوجيها بهدف الوصول إلى عمل إنتاجي مفيد يشبع رغبات المجتمع واحتياجاته الفسيولوجية والمادية والنفسية.

D. هو الفكر المنظم والمبدع في تكوين العملية الإنتاجية وإدارتها وفي استغلال العناصر الثلاث (الأرض والعمل ورأس المال)، وتوجيها بهدف الوصول إلى عمل إنتاجي مفيد يشبع رغبات المجتمع. واحتياجاته الاستهلاكية

36. يتحقق الإنتاج من تفاعل العناصر التالية:

A. الأرض والعمل ورأس المال

B. العمل والأرض والاستحداث

C. رأس المال والعمل والأرض

D. الأرض والعمل ورأس المال والاستحداث

37. عوائد عناصر الإنتاج هي:

A. الريع والأجور والربح
B. الفائدة والربح
C. الأجور والريع والفائدة
D. الفائدة والأجور واريع والربح

38. يعرف الناتج القومي بأنه:

A. الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المقيمة سواء المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها
B. الناتج المتولد من بعض عوامل الإنتاج المقيمة سواء المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها
C. الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المقيمة الغير المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما .
D. الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية (الإقليمية) لبلد ما

39. يعرف الناتج المحلي (الجغرافي) بأنه:

A. الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المقيمة سواء المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها
B. الناتج المتولد من بعض عوامل الإنتاج المقيمة سواء المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها
C. الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المقيمة الغير المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما.
D. الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية (الإقليمية) لبلد ما.

40. يتألف الإنفاق على الاستهلاك الحكومي من:

A. الإنفاق على الخدمات الحكومية العامة
B. الإنفاق على الدفاع والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والأعمال الاجتماعية
C. الخدمات الاقتصادية
D. كل مما سبق

41. ينقسم المنتجين بالإنتاج حسب توصيات الأمم المتحدة إلى قسمين من المنتجين، وبالنسبة للمنتجين الأوليين فإن انتاجهم يتألف من:

1) إنتاج أولي يباع في السوق.2) إنتاج أولي يستهلك مباشرة من قبل المنتج3) إنتاج غير أولي يباع في السوق.4) إنتاج غير أولي لا يباع في السوق ويستهلك من قبل المنتج، وبالتالي فإن مساهمتهم في الإنتاج القومي هو:

A.(1)فقط
B. (3+2+1)
C. (4+3+2)
D. (4)فقط

42. ينقسم المنتجين بالإنتاج حسب توصيات الأمم المتحدة إلى قسمين من المنتجين. وبالنسبة للمنتجين غير الأوليين فإن انتاجهم يتألف من:

1) إنتاج أولي يباع في السوق.2) إنتاج أولي يستهلك مباشرة من قبل المنتج3) إنتاج غير اولي يباع في السوق.4) إنتاج غير أولي لا يباع في السوق ويستهلك من قبل المنتج. وبالتالي فإن مساهمتهم في الإنتاج القومي هو:

A.(1)فقط

B. (3+2+1)

C. (4+3+2+1)

D. (4)فقط

43. أنواع السلع الاقتصادية هي:

A.سلع الاستهلاك الوسيط

B. السلع الاستثمارية

C. سلع الاستهلاك النهائي(الشعبي)

D. كل مما سبق

44. يعرف الاستهلاك الوسيط في الصناعة أنه:

A.مجموع قيم السلع غير المعمرة والخدمات التي تستخدم في عملية الإنتاج

B. مجموع كمية السلع غير المعمرة والخدمات التي تستخدم في عملية الإنتاج

C. مجموع قيم السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات التي تستخدم في عملية الإنتاج

D. مجموع قيم السلع المعمرة والخدمات التي تستخدم في عملية الإنتاج

45. سلع الاستهلاك النهائي(الشعبي) تصنف بحسب طبيعتها إلى :

A.سلع مادية (منزلية وغذائية..الخ.)

B. سلع غير مادية كالنقل والاتصالات ..

C. سلع ضرورية

D. =A+B

46. سلع الاستهلاك النهائي(الشعبي) تصنف بحسب العمر الزمني إلى :

A. سلع معمرة كالأدوات المنزلية

B. سلع شبه معمرة (الألبسة، الأحذية، أواني المطبخ)

C. سلع غير معمرة وهي قصيرة العمر

D. كل مما سبق

47. سلع الاستهلاك النهائي (الشعبي) تصنف الحاجة إليها إلى:

A. سلع تشبع حاجة مادية لدى المستهلك كالسلع الغذائية والصحية...

B. سلع تشبع حاجة معنوية كاقتناء اللوحات الفنية وكذلك التحف والآثار.

C. سلع ضرورية: كالسلع الغذائية والخدمات الصحية والتعليم.

D. =A+B

48. سعر الإنتاج يساوي:

A. مجموع تكلفة المواد الأولية أو الوسيطة+عوائد عوامل الإنتاج الضرورية لخلق السلع

B. مجموع تكلفة المواد الأولية أو الوسيطة+عوائد عوامل الإنتاج الضرورية لخلق السلع+تكاليف النقل

C. مجموع تكلفة المواد الأولية أو الوسيطة+عوائد عوامل الإنتاج الضرورية لخلق السلع- تكاليف النق

D. مجموع تكلفة المواد الأولية أو الوسيطة+عوائد عوامل الإنتاج الضرورية لخلق السلع+الهامش التجاري

49. سعر باب المصنع يساوي:

A. سعر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة- إعانات الإنتاج

B. سعر الإنتاج – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج

C. سعر الإنتاج + الضرائب المباشرة- إعانات الإنتاج

D. سعر الإنتاج + الضرائب غير المباشرة – الإعانات الخارجية

50. سعر الحيازة (سعر السوق بالنسبة للمشتري)

A. سعر باب المصنع، أي مكان الإنتاج – تكاليف النقل والهامش التجاري.

B. سعر باب المصنع، أي مكان الإنتاج + الهامش التجاري .

C. سعر باب المصنع، أي مكان الإنتاج + تكاليف النقل .

D. سعر باب المصنع، أي مكان الإنتاج + تكاليف النقل والهامش التجاري .

51. سعرالسوق بالنسبة للمشتري المخصص للتصدير يعتبر ميناء التصدير لبلد المنشأ هو:

A. سعر فوب FOB.

B. سعرسيف CIF

C. سعر باب المصنع.

D. سعر الإنتاج.

52. سعر السوق للسلع المستوردة(سعرسيف CIF)

A. سعر مكان الإنتاج أي باب المصنع للمنتج الأجنبي + تكاليف النقل والتأمين والهامش التجاري حتى حدود البلد المستورد.

B. سعر مكان الإنتاج أي باب المصنع للمنتج الأجنبي + تكاليف النقل والهامش التجاري حتى حدود البلد المستورد.

C. سعر الإنتاج للمنتج الأجنبي + تكاليف النقل والتأمين والهامش التجاري حتى حدود البلد المستورد.

D. سعر الإنتاج للمنتج المحلي + تكاليف النقل والتأمين والهامش التجاري حتى حدود البلد

53. يقيّم الدخل القومي بالأسعار التالية:

A. سعر السوق الإجمالي
B. سعر السوق الصافي
C. سعر تكلفة عوامل الإنتاج
D. كل مما سبق.

54. متى يطبق سعر البضائع والخدمات المماثلة:

A. إذا كان معروفاً ومتوفراً هذا السعر.
B. إذا لم يكن للبضاعة سعر في السوق.
C. كلفة الإنتاج إذا كانت معلومة.
D. كل مما سبق.

55. متى يطبق سعر السوق الذي يدفع المشترون:

A. إذا كان معروفاً ومتوفراً هذا السعر.
B. إذا لم يكن للبضاعة سعر في السوق.
C. كلفة الإنتاج إذا كانت معلومة.
D. كل مما سبق.

56. رأس المال المحلي يشمل على:

A. جميع الأبنية والتجهيزات الراسمالية الواقعة ضمن الحدود السياسية بغض النظر عن جنسية المالكين لها.
B. السفن والطائرات التي يمتلكها أفراد مقيمون في البلد المعني.
C. جميع الأبنية والتجهيزات الراسمالية الواقعة ضمن الحدود الجغرافية والإدارية بغض النظر عن جنسية المالكين لها.
D. A+B=.

57. صافي الناتج القومي يساوي:

A. إجمالي الناتج القومي– ض.غ.م + إعانات الإنتاج
B. إجمالي الناتج القومي – ض.غ.م – إعانات الإنتاج
C. إجمالي الناتج القومي– إهتلاك رأس المال
D. إجمالي الناتج القومي + إهتلاك رأس المال

58. القيمة المضافة الصافية تساوي:

A. الإنتاج الإجمالي – مستلزمات الإنتاج
B. الإنتاج الإجمالي – إهتلاك رأس المال
C. القيمة المضافة الإجمالية +إهتلاك رأس المال
D. الإنتاج الإجمالي – مستلزمات الإنتاج والإهتلاك

59. الدخل التصرفي (المتاح) يساوي:

A. الإنفاق الخاص+الإدخار الخاص+ ضرائب مباشرة على الأفراد
B. الإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص+الإدخار الخاص.
C. الدخل الشخصي- الضرائب المباشرة على الأفراد
D. الدخل الشخصي – الإعانات التحويلية من الأفراد للخارج

60. الدخل القومي هو عبارة عن مجموع:

A. الدخول المدفوعة لمختلف عوامل (عناصر) الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية خلال سنة.

B. الدخول المدفوعة لبعض عوامل (عناصر) الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية خلال سنة.

C. الدخول المقبوضة لبعض عناصر الإنتاج المستخدمة في العمليات الإنتاجية

D. الدخول المدفوعة +المقبوضة لمختلف عوامل (عناصر) الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية خلال سنة.

61. لا تعتبر تكويناً للدخل القومي أشكال الدخول التالية:

A. السرقات والإعانات والاجتماعية

B. ضرائب على أرباح الشركات

C. ضرائب الدخل المباشرة التي يدفعها أفراد المجتمع إلى الحكومة

D. A+C=

62. الناتج القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج يساوي:

A. الناتج القومي الإجمالي – إهتلاك رأس المال

B. الناتج القومي الصافي+ض.غ.م– إعانات الإنتاج

C. الناتج القومي الصافي– ض.غ.م+ إعانات الإنتاج

D. الناتج القومي الإجمالي– ض.غ.م+ إعانات الإنتاج

63. إجمالي الناتج الجغرافي (المحلي) يساوي:

A. صافي الناتج القومي+ عوائد المقيمين– عوائد غير المقيمين

B. الناتج القومي الصافي– عوائد المقيمين+ عوائد غير المقيمين

C. الناتج القومي الصافي– إهتلاك رأس المال

D. الناتج الجغرافي الصافي+ إهتلاك رأس المال

64. إجمالي الناتج القومي يساوي:

A. صافي الناتج القومي+ عوائد المقيمين– عوائد غير المقيمين

B. الناتج القومي الصافي– عوائد المقيمين+ عوائد غير المقيمين

C. الناتج القومي الصافي+إهتلاك رأس المال

D. الناتج الجغرافي الصافي+ إهتلاك رأس المال

65. صافي الناتج الجغرافي يساوي

A. صافي الناتج القومي+ عوائد المقيمين– عوائد غير المقيمين

B. الناتج القومي الصافي– عوائد المقيمين+ عوائد غير المقيمين

C. الناتج القومي الصافي+إهتلاك رأس المال

D. الناتج الجغرافي الصافي+ إهتلاك رأس المال

66. الدخل (الناتج) القومي هو عبارة عن مجموع

A. المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال سنة.

B. المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات خلال سنة.

C. المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

D. المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد على شراء السلع والخدمات النهائية خلال سنة.

67. إذا لم يكن للبضاعة سعر في السوق فيطبق سعر البضائع والخدمات المماثلة أو القريبة ويلجأ المحاسب القومي إلى هذه الوسيلة في حالة:

A. تقويم الاستهلاك الذاتي

B. تقدير القيمة الإيجارية للعقار الذي يشغله المالك.

C. تقدير الميزات العينية التي يحصل عليها بعض العاملين

D. كل مما سبق

68. تعد المنظمات الدولية الموجودة داخل حدود الدولة:

A. وحدات غير مقيمة

B. وحدات مقيمة

C. كل مما سبق

D. غير ذلك

69. معدلات نمو مؤشر الدخل القومي تتحدد من خلال ما يلي:

A. حجم وأهمية الموارد الاقتصادية الطبيعية المتوفرة

B. كفاءة استغلال رأس المال القومي

C. كفاءة وتأهيل الموارد البشرية

D. كل مما سبق

70. تتجلى أهمية دراسة الدخل القومي من النواحي التالية:

A. تحديد قيمة مؤشر إنتاجية رأس المال والعمل.

B. دراسة البنيان الاقتصادي (التركيب الهيكلي).

C. توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج وقياس رفاهية الأفراد وقدرتهم على تحمل الضرائب والقروض العامة.

D. كل مما سبق

71. تحديد قيمة مؤشر إنتاجية رأس المال له أهمية خاصة:

A. لمراقبة كفاءة أداء الاقتصاد الوطني
B. مدى الاستفادة من الموارد الرأسمالية المتاحة
C. مراقبة إنتاجية رأس المال الموظف
D. كل مما سبق

72. تتحدد قيمة مؤشر إنتاجية العمل العامة حاصل قسمة:

A. الدخل(الناتج) القومي على عدد العمال المشاركين
B. الإستهلاك الفعلي على عدد السكان
C. القيمة المضافة المحققة في قطاع ما على عدد العاملين
D. غير ذلك

73. تتحدد قيمة مؤشر إنتاجية رأس المال حاصل قسمة:

A. الدخل(الناتج) القومي على رأس المال القومي
B. الإستهلاك الفعلي على عدد السكان
C. القيمة المضافة المحققة في قطاع ما على عدد العاملين
D. غير ذلك

74. مؤشر إنتاجية العمل مهم في العملية التخطيطية لإدارة وتوجيه موارد قوة العمل من حيث:

A. الكفاءة والتأهيل والتدريب ومن حيث تقييم أساليب الإدارة والتنظيم...الخ.
B. يعطينا صورة أولية عن تكنولوجيا الإنتاج من حيث درجة تطورها وعن أسلوب الإنتاج
C. كل مما سبق
D. غير ذلك

75. مؤشر إنتاجية العمل القطاعية يعني:

A. توزيع أو إعادة توزيع قوة العمل بين القطاعات
B. تركيز على الإنتاجية الأكبر.
C. توزع السكان بين القطاعات
D. غير ذلك

76. دورة الدخل القومي في اقتصاد مغلق حالة اقتصاد ديناميكي متوسع هذا يعني وجود ادخار في القطاع العائلي يتم توظيفه كدفعات استثمارية جديدة تساهم في:

A. زيادة رأس المال الثابت وزيادة الطاقة الإنتاجية في قطاع الأعمال.
B. رفد وتزويد قطاع الأعمال بأعداد إضافية من قوة العمل ذات مؤهلات وكفاءات أفضل.
C. كل مما سبق
D. غير ذلك

77. وجود الادخار في الاقتصاد القومي يعني في المدى القريب:

A. تراجع في الطلب الكلي
B. ظهور بوادر أزمة كساد اقتصادية
C. تراجع في العرض الكلي
D. A+B=

78. مصادر الاختلال أو عدم التوازن في الحياة الاقتصادية لمعظم المجتمعات تتثمل ب:

A. الاكتناز
B. الخلل في الميزانية العامة للدولة
C. الخلل في ميزان المدفوعات
D. كل مما سبق

79. الخلل في الميزانية العامة للدولة (حالة العجز) تغطيه الدولة ب:

A. بطرح نقود إضافية في السوق تؤدي إلى نشوء أو تغذية الفجوة التضخمية في الاقتصاد.
B. تطرح كمية من النقود اقل من المتاح فعلاً يؤدي إلى نشوء وتغذية فجوة انكماشية في الاقتصاد.
C. A+B=
D. غير ذلك

80. الخلل في الميزانية العامة للدولة (حالة الفائض) تغطيه الدولة ب:

A. بطرح نقود إضافية في السوق تؤدي إلى نشوء أو تغذية الفجوة التضخمية في الاقتصاد.
B. تطرح كمية من النقود أقل من المتاح فعلاً يؤدي إلى نشوء وتغذية فجوة انكماشية في الاقتصاد.
C. A+B=
D. غير ذلك

81. يمثل الفائض في ميزان المدفوعات:

A. قدرة شرائية جديدة للعملة الوطنية من السلع والخدمات الأجنبية
B. قدرة شرائية جديدة للعملة الوطنية من السلع الأجنبية
C. قدرة شرائية جديدة للعملة الأجنبية من السلع والخدمات الوطنية
D. قدرة شرائية جديدة للعملة الأجنبية من السلع الوطنية.

82. في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يعني:

A. تراجع وانخفاض في قيمة العملة المحلية
B. تراجع وانخفاض في قيمة العملة الأجنبية
C. ارتفاع في قيمة العملة المحلية
D. غير ذلك

83. تتلخص الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية الحكومية في أي بلد:

A. الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل ومستوى عالٍ من الإنفاق الاستثماري.
B. الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات.
C. مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي.
D. كل مما سبق

84. إعادة التوازن للاقتصاد القومي في ظل الأوضاع الراهنة من خلال:

A. تحقيق ارتفاع مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد القومي
B. حدوث تحسن في شروط التبادل الدولي لصالح الصادرات الوطنية.
C. اللجوء إلى رفع معدلات الضرائب المباشرة على الدخول إلى حدها الاقتصادي الأعلى
D. كل مما سبق

85. يحسب الفجوة المحلية بين الإدخار والاستثمار كما يلي:

A. $(M-E)=C+(F-D)-(T-S)-P$
B. $(M-E)=C+(F-D)-(T-S)+P$
C. $(M-E)=C-(F-D)-(T-S)-P$
D. $(M-E-R)=C+(F-D)-(T-S)-N$

86. يحسب الفجوة القومية بين الإدخار والاستثمار كما يلي:

A. $(M-E)=C+(F-D)-(T-S)-P$
B. $(M-E)=C+(F-D)-(T-S)+P$
C. $(M-E)=C-(F-D)-(T-S)-P$
D. $(M-E-R)=C+(F-D)-(T-S)-N$

87. طرق قياس الدخل القومي:

A. طريقة الدخل
B. طريقة الإنفاق
C. طريقة القيمة المضافة
D. كا مما سبق

88. قد يكون الدخل الشخصي أكبر أو أصغر من الدخل القومي وهذا يتوقف:

A. على ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يقتطع قبل وصوله إلى الأفراد
B. على ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يقتطع بعد وصوله إلى الأفراد
C. وعلى حجم التحويلات التي يحصل عليها الأفراد من الخارج ومن الحكومة.
D. A+C=

89. تعويضات العمل والاستخدام ويشمل:

A. جميع التعويضات النقدية والعينية المدفوعة للمقيمين في الوطن.
B. رواتب وتعويضات القوات المسلحة النقدية والعينية
C. مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية
D. كل مما سبق

90. يشمل الدخل المختلط في القطاع العائلي:

A. دخل زراعي والمهن الحرة
B. دخل المشاريع الفردية
C. دخل مشاريع القطاع العام
D. =A+B

91. فوائد الديون الإستهلاكية:

A. الفوائد التي يستلمها القطاع العائلي كتيار موجب
B. الفوائد التي يدفعها القطاع العائلي كتيار سالب مقابل الأغراض الإستهلاكية
C. الفوائد التي يدفعها القطاع العائلي كتيار موجب مقابل الأغراض الإستهلاكية
D. غير ذلك

92. وحسب توصيات الأمم المتحدة الضرائب المباشرة على الشركات هي:

1) أرباح الشركات والحرف والجمعيات التعاونية.
2) رأسمال الشركات والحرف والجمعيات التعاونية.
3) دخول الشركات أو فائض الأرباح.
4) الأرباح غير الموزعة للشركات والمؤسسات الأخرى.
5) على رأس مال الشركات المفروضة بشكل استثنائي
6) ضريبة الأرض والعقار

A. (4+3+2+1)
B. (4+3+1)
C. (5+4+3+2+1)
D. (3+2+1)

93. تعتبر رسوم تسجيل وسائط النقل المدفوعة من قبل النشاط أو الوحدات المنتجة:

A. ضرائب غير مباشرة
B. إنفاقاً استهلاكياً حكومياً
C. إنفاقاً استهلاكياً خاصاً
D. ضرائب مباشرة

94. تعتبر رسوم تسجيل وسائط النقل المدفوعة من قبل الأفراد

A. ضرائب غير مباشرة
B. إنفاقاً استهلاكياً حكومياً
C. إنفاقاً استهلاكياً خاصاً
D. ضرائب مباشرة

95. الأرباح التي تحققها المؤسسات الحكومية الاحتكارية تعتبر:

A. ضرائب غير مباشرة
B. إعانات الإنتاج
C. ضرائب مباشرة على أرباح الشركات
D. ضرائب مباشرة

96. الخسائر التي تحققها المؤسسات الحكومية الاحتكارية تعتبر:

A. ضرائب غير مباشرة
B. إعانات الإنتاج
C. ضرائب مباشرة على أرباح الشركات
D. ضرائب مباشرة

97. مدخرات الشركات هي الدخل المكتسب الذي يتبقى داخل الشركة بعد:

A. دفع الضرائب المباشرة
B. دفع الفوائد وأرباح المساهمين
C. كل مما سبق
D. غير ذلك

98. تتلخص طريقة تدفق السلع المستخدمة في حساب الاستهلاك النهائي الخاص للمقيمين وغير المقيمين داخل حدود البلد المعني بالخطوات التالية:

A. مجموع الإنتاج المحلي من السلع+ استيراد البلد من السلع– السلع المصدرة والمعاد تصديرها– السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال– الزيادة في المخزون من السلع لدى المنتجين وتجارة الجملة والمفرق– الاستهلاك النهائي الحكومي العام

B. مجموع الإنتاج المحلي من السلع – استيراد البلد من السلع– السلع المصدرة والمعاد تصديرها– السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال+ الزيادة في المخزون من السلع لدى المنتجين وتجارة الجملة والمفرق– الاستهلاك النهائي الحكومي العام

C. مجموع الإنتاج المحلي من السلع+ استيراد البلد من السلع– السلع المصدرة والمعاد تصديرها– السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال+ الزيادة في المخزون من السلع لدى المنتجين وتجارة الجملة والمفرق

D. استيراد البلد من السلع– السلع المصدرة والمعاد تصديرها السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال– الزيادة في المخزون من السلع لدى المنتجين وتجارة الجملة والمفرق– الاستهلاك النهائي الحكومي العام

99. تتخذ الإعانات الإنتاجية الأشكال التالية:

1) إعانات مباشرة نقدية أو عينية كتجهيزات الكترونية حديثة.
2) مشتريات الحكومة للسلع من قطاع الأعمال الخاص بسعر السوق أو بسعر أعلى منه ثم إعادة بيعها إلى المستهلكين بسعر يقل عن سعر الشراء.
3) الإعفاءات الممنوحة للمنتجين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار.
4) إعانات غير مباشرة نقدية مثل منح التصدير المدفوعة للمنتجين.
5) الخسائر التي تحققها المؤسسات الاحتكارية الحكومية.
6) الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمنتجين في السنوات الأولى من بدئ الاستثمار.

A. كل مما سبق	(5+4+2+1).B
(3+2+1).C	(6+5+2).D

100. يدخل في الإنفاق الإستهلاكي الحكومي:

A. التحويلات النقدية من العالم إلى الحكومة
B. التحويلات النقدية من الحكومة إلى العالم
C. المعدات العسكرية المهداة من العالم إلى الحكومة
D. التحويلات العينية من العالم إلى الحكومة

101. جميع التحويلات النقدية من الحكومة إلى العالم الخارجي وبالعكس تسوى في:

A. ميزان التجاري الخارجي
B. ميزان المدفوعات
C. ميزان التدفقات النقدية
D. ميزان السلعي

102. جميع التحويلات العينية من الحكومة إلى العالم الخارجي وبالعكس تسوى في:

A. ميزان التجاري الخارجي
B. ميزان المدفوعات
C. ميزان التدفقات النقدية
D. ميزان السلعي

103. يعتبر إنفاقاً استهلاكياً خاصاً:

A. صافي قيمة الهدايا العينية التي يدفعها الأفراد للعالم
B. مشتريات الأفراد من الأراضي والأبنية
C. رسوم الحصول على جواز السفر ورسوم المطار
D. صافي مبيعات الأفراد من السلع المستعملة

104. تتألف القيمة فوب (F.OB) من العناصر التالية:

A. كلفة البضاعة المصدرة+ تكلفة نقل البضاعة من المعمل إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر- رسوم التصدير + تكلفة تفريغ البضاعة على ظهر واسطة النقل إلا إذا كان الناقل هو الذي يتحمل هذه الكلفة.

B. كلفة البضاعة المصدرة+ تكلفة نقل البضاعة من المعمل إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر+ رسوم التصدير + تكلفة تفريغ البضاعة على ظهر واسطة النقل إلا إذا كان الناقل هو الذي يتحمل هذه الكلفة.

C. كلفة البضاعة + رسوم التأمين من الدولة المصدرة إلى حدود الدولة المستوردة + كلفة الشحن أيضاً إلى حدود الدولة المستوردة.

D. كلفة البضاعة – رسوم التأمين من الدولة المصدرة إلى حدود الدولة المستوردة + كلفة الشحن أيضاً إلى حدود الدولة المستوردة.

105. تحتسب قيمة الواردات على أساس القيمة (S. I. F) من العناصر التالية:

A. كلفة البضاعة المصدرة+ تكلفة نقل البضاعة من المعمل إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر- رسوم التصدير + تكلفة تفريغ البضاعة على ظهر واسطة النقل إلا إذا كان الناقل هو الذي يتحمل هذه الكلفة

B. كلفة البضاعة المصدرة+ تكلفة نقل البضاعة من المعمل إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر+ رسوم التصدير + تكلفة تفريغ البضاعة على ظهر واسطة النقل إلا إذا كان الناقل هو الذي يتحمل هذه الكلفة

C. كلفة البضاعة + رسوم التأمين من الدولة المصدرة إلى حدود الدولة المستوردة + كلفة الشحن أيضاً إلى حدود الدولة المستوردة.

D. كلفة البضاعة – رسوم التأمين من الدولة المصدرة إلى حدود الدولة المستوردة + كلفة الشحن أيضاً إلى حدود الدولة المستوردة.

106. يشمل تكوين رأس المال الثابت:

A. مشتريات الأفراد من السلع المعمرة

B. الثروات الباطنية الكمتشفة كالنفط والخامات

C. الأسلحة والمعدات العسكرية

D. قيمة التصليحات الأساسية للآلات التي تطيل عمرها الإنتاجي وتزيد إنتاجيتها

107. الأرباح المتولدة من احتكار الحكومة لتجارة التبغ هي:

A. تحويلات جارية من الأفراد إلى الحكومة
B. ضرائب مباشرة
C. ضرائب غير المباشرة
D. دخل ملكية للحكومة

108. الخسائر المتولدة من احتكار الحكومة لتجارة التبغ:

A. إعانات الإنتاج
B. ضرائب مباشرة
C. ضرائب غير المباشرة
D. دخل ملكية للحكومة

109. يشمل إنفاق القطاع العائلي الإنفاق على:

A. سلع الإستهلاك النهائي ناقصاً صافي قيمة المواد التي يبيعها المستهلكين
B. سلع الإستهلاك النهائي زائداً صافي قيمة المواد التي يبيعها المستهلكين
C. الإنفاق على سلع الاستهلاك النهائي ناقصاً صافي قيمة المواد التي يبيعها المستهلكين زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يسيلمها الأفراد من العالم الخارجي
D. الإنفاق على سلع الاستهلاك النهائي زائداً صافي قيمة المواد التي يبيعها المستهلكين ناقصاً صافي قيمة الهدايا العينية التي يسيلمها الأفراد من العالم الخارجي

110. الاستثمار الذي يجب احتسابه في حسابات الدخل (الناتج) القومي هو الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق:

A. تكوين رأس المال الثابت
B. زيادة مهارة العمال
C. تقدم العلم والاختراعات
D. B+C=

111. يدخل في حساب المخزون ما يلي:

A. الاكتشافات الجديدة من الثروات الطبيعية
B. الزيادة الصافية للذهب المكتنز لدى الأفراد
C. النمو الطبيعي للغابات + الغلة الزراعية غير المحصورة
D. كل مما سبق

112. فوائد الدين العام هي:

A. الفوائد المترتبة على كافة أشكال وانواع ديون الأفراد والمؤسسات التي لا تقوم على أساس الربح (المؤسسات الخيرية) بصفتهم مستهلكين
B. الفوائد المستحقة للقطاع الخاص ولبقية أنحاء العالم على الديون الحكومية بكافة أشكالها ومستوياتها.
C. الفوائد المترتبة على كافة أشكال وانواع ديون الأفراد
D. الفوائد المستحقة للقطاع الخاص على الديون الحكومية

113. يدخل في تكوين رأس المال الثابت للوطن:

A. الطائرات المستأجرة من دولة اخرة
B. الإنفاق على شراء الأراضي
C. الإنفاق على الصيانة والتشحيم
D. غير ذلك

114. يزداد تكوين رأس المال القومي من وجهة نظر الحسابات القومية:

A. زيادة الإنفاق على البحث العلمي
B. تقدم العلم وازدهار الإختراعات الحديثة
C. ازدياد مهارة العمال وارتفاع مستوى الشعب
D. غير ذلك

115. يعتبر إنفاقاً استهلاكياً خاصاً:

A. صافي قيمة الهدايا العينية التي يدفعها الأفراد للعالم
B. مشتريات الأفراد من الأراضي والأبنية
C. صافي مبيعات الأفراد من السلع المستعملة
D. رسوم الحصول على جواز السفر ورسوم المطار

116. السلع والخدمات النهائية هي:

1) السلع والخدمات التي تستعمل لأغراض الإنتاج.
2) السلع والخدمات التي تستعمل للاستهلاك الوسيط.
3) السلع والخدمات التي تستعمل للاستهلاك النهائي فقط.
4) السلع والخدمات التي تستعمل للاستثمار.

A. (2+1)
B. (4+3+1)
C. (4+3)
D. (3+2)

117. تحتسب مكافآت المستخدمين وفقاً لطريقة الدخل:

A. قبل استقطاع الضرائب
B. قبل استقطاع الحصص التقاعدية وحصص الضمان الاجتماعي
C. بعد استقطاع الضرائب والحصص التقاعدية
D. (A+B)

118. القاعدة في تقييم الخدمات الحكومية هي

A. سعر الكلفة
B. السوق أم التكلفة أيهما اقل
C. سعر السوق
D. وسطي الأسعار السائدة في السوق

119. مركبات القيمة المضافة في أي مرحلة من مراحل الإنتاج هي:

A. الأجور والربح
B. الأجور وراس المال
C. الربح والفائدة
D. الأجور والربح والريع والفائدة

120. الأستهلاك الخاص يشمل:

A. كل ما ينفقه الأفراد والأسر والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح من أجل شراء السلع والخدمات من قطاع المنتجين ما عدا الإنفاق على المباني.

B. مشتريات الأفراد من الأراضي والأبنية

C. كل ما ينفقه الأفراد والأسر والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح من أجل شراء السلع والخدمات من قطاع المنتجين بما فيها الإنفاق على المباني.

D. كل ما ينفقه الأفراد والأسر والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح من أجل شراء السلع والخدمات من قطاع المنتجين ومن العالم الخارجي.

121. الاستهلاك العام يشمل:

A. كل إنفاق الذي تقوم به الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل أعمالها الجارية والاستثمارية.

B. كل إنفاق الذي تقوم به الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل أعمالها الجارية فقط.

C. كل إنفاق الذي تقوم به الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل أعمالها الاستثمارية.

D. غير ذلك.

122. الاستثمار في المخزون يكون موجباً من وجهة نظر الحسابات القومية:

A. زيادة مخزون آخر السنة عن مخزون أول السنة

B. زيادة مخزون أول السنة عن مخزون آخر السنة

C. إذا كا رصيد المخزون صفراً

D. غير ذلك.

123. الاستثمار في المخزون يكون سالباً من وجهة نظر الحسابات القومية:

A. زيادة مخزون آخر السنة عن مخزون أول السنة

B. زيادة مخزون أول السنة عن مخزون آخر السنة

C. إذا كان رصيد المخزون صفراً

D. غير ذلك.

المراجع باللغة العربية والأجنبية

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. د. نور الدين هرمز، الحسابات الاقتصادية القومية، مطبوعات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2004 – 2005.
2. د. عبد الرحيم بوادقجي، الحسابات الاقتصادية القومية، مطبوعات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1988– 1989م.
3. د. مجيد مسعود، نظام الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، 1989.
4. د. خالد الحامض، مبادئ التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية،1976.
5. د. محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، جامعة دمشق،1968.
6. د. نور الدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة تشرين، 2004.
7. د. عثمان محمد عثمان في محاضرة بعنوان "التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية"، دمشق 3– 2001/5/4 برعاية المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
8. د. عبد المالك الأخرس، الحسابات القومية، طلاس،دمشق،1988.
9. د. عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1975.
10. د. مدحت محمد، المقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
11. كاظم احمد البطاط، 2007، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (5)، العدد (18)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.ي،التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
12. خنفر. عايد راضي و خنفر مهند راضي " الاقتصاد كأداة لحماية البيئة.. دوره ومتطلبات نجاحه" Ass. Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 11 No. 1, March 2008

13. فاردن مايكل وناغي مايكل (2008) (حسابات الانبعاث) الدورة التدريبية حول نظام المحاسبة البيئية والإقتصادية المتكاملة للموارد المائية لدول الخليج لدول الخليج العربية. بيروت، 25- 28 آب/أغسطس 2008.

14. خالد غازي التمي وآخرون (2004)، تدقيق التكاليف البيئية والإفصاح عنها، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، العدد 76، جامعة الموصل.

15. رضوان حلوة حنان (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

16. صالح إبراهيم يونس الشعباني (1998)، معايير تكاليف حماية البيئة، أطروحة دكتورا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

17. طارق احمد محمود (1999)، علم تكنولوجية البيئة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

18. عبد الحكيم بدران (2002)، تلوث البيئة مصادره وأنواعه، مجلة العلوم والتنمية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.

19. عدنان جميل الساعاتي (2002) تلوث الماء، مجلة العلوم والتنمية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.

20. فهمي حسن أمين العلي (2002)، التلوث بالضوضاء، مجلة العلوم والتنمية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.

21. اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (2001)، مستقبلنا المشترك، ترجمة كامل عارف وعلي حسين حجاج، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت.

22. محمد العودات (2004)، التلوث وحماية البيئة، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

23. مؤيد الفضل وآخرون (2002)، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

24. ياسين محمد الحسن (2002)، تلوث الهواء، مجلة العلوم والتقنية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.

25. عثمان محمد غنيم وماجدة أوزنط- إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة – مجلة دراسات العلوم الإدارية – الجامعة الأردنية – العدد 1 /2008.

26.محمد حلمي محمد طعمة – دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة – مطبعة العمرانية – الجيزة – مصر 2001.

27.د. محمود عبد الفضيل، مقدمة في المحاسبة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.

28.د. مراد لعبيدي، المحاسبة القومية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

29.د. محمد عادل عاقل، الحسابات الاقتصادية القومية، مطابع فتى العرب، دمشق، 1986.

30.د. خالد علوش، المحاسبة القومية، مطبوعات معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 1982.

31.د. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008– 2009.

32.ساموبلسون، نوردهاوس: الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، 1995.

33.د. يونس أحمد البطريق، اقتصاديات العامة، الدار الجامعية، جامعة بيروت العربية،1985.

34.يحي الخصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان الأردن، 2005.

35.د. عادل العاقل، الإحصاءات الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، بيروت 1978.

36.د. بكري الناصر"الحسابات القومية"حلب 1978

37.د. أحمد منير نجار، الحسابات الاقتصادية القومية، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 1982– 1983.

38.جيمس جوارتيني رجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الحمن، دار المريخ، الرياض، 1988.

39..د.علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق،1997.

40.د. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل،الكويت،1982.

41.د. مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق،ط1.

42. د. كمال قنبرية، الحسابات القومية، المطبعة الجديدة، دمشق،1976.
43. محمد الحسين الصطوف، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد،1989– 1990
44. د. نورا لدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، جامعة تشرين، 2001– 2002م.
45. د. احمد مراد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، دمشق، 1973.
46. ماجد باصيل، الموازين السلعية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد 1979.
47. د.سعد حافظ محمود، مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،1980.
48. د. زياد زنبوعة، الاقتصاد الرياضي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2003– 2004.
49. د. احمد الأشقر، الاقتصاد الرياضي، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 1982– 1983.
50. د. عدنان العريبد،اقتصاد (2)، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، تعليم مفتوح،2009.
51. الدكتور محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، 1967.
52. سالمي رشيد، أثر التلوث البيئي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005– 2006.
53. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة،دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ط1،1995.
54. مهدي أمين،مبادئ الجغرافيا المناخية،دار جامعة الخرطوم للنشر،ط1 عام 1993.
55. جاب الله عبد الفضيل (1996)، اقتصاديات الموارد، مكتبة عين شمس، القاهرة.
56. لوتز، ارنست/ موناسينغ، موهان.(المحاسبة عن البيئة)، مجلة التمويل والتنمية،م28،ع1،(1999).
57. منى قاسم " التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية" الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة) القاهرة 1997.

58.صالح عصفور " الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفاذها" سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية، تصدر عن العهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت العدد 25، 2004.

59.مصطفة بابكر " السياسات البيئية " سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 25 جانفي 2004.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Bruce Yandle & et al., 2002, The Environmental Kuznets Curve a Primer, www.perc.org/articles/article688.php
2. David I. Stern & et al.,1996, Economic growth and environmental degradation: The environmental Kuznets curve and sustainable development, world Development, Volume 24,Issue 7.
3. Hyun– Hoon Lee & et al., 2005, On the Relationship between Economic Growth and Environmental Sustainability, www.unescap.org/esd/environment/mced/documents/materials/EG_ES.pdf
4. Teemu Haukioja, 2007, Sustainable Development and Economic Growth in the Market Economy, www.info.tse.fi/julkaisut/vk/Ae6_2007.pdf
5. A Rine Tichit « Développement durable » ENS, L. S.H. 2004,
6. Tyler Miller (1979), Living in the Environment: Second Edition, Wads Worth Publishing Company, California, Pp. 8– 9.
7. RICHARD T. WRIGHT, ENVIRONMENTAL SCIENCE, TOWARD A SUSTAINABLE FUTURE, NINTH EDITION PRINTED IN THE UNITED STATES OF AMERICA, BY PEARSON EDUCATION, INC, 2005, P. 130
8. Wicke,Lutz. Umweltokonomie. Munchen: Verlag Vahle,1991.
9. http://www.iid–alraid.de/Arabisch/Abwab/Ecology/Eco2.htm

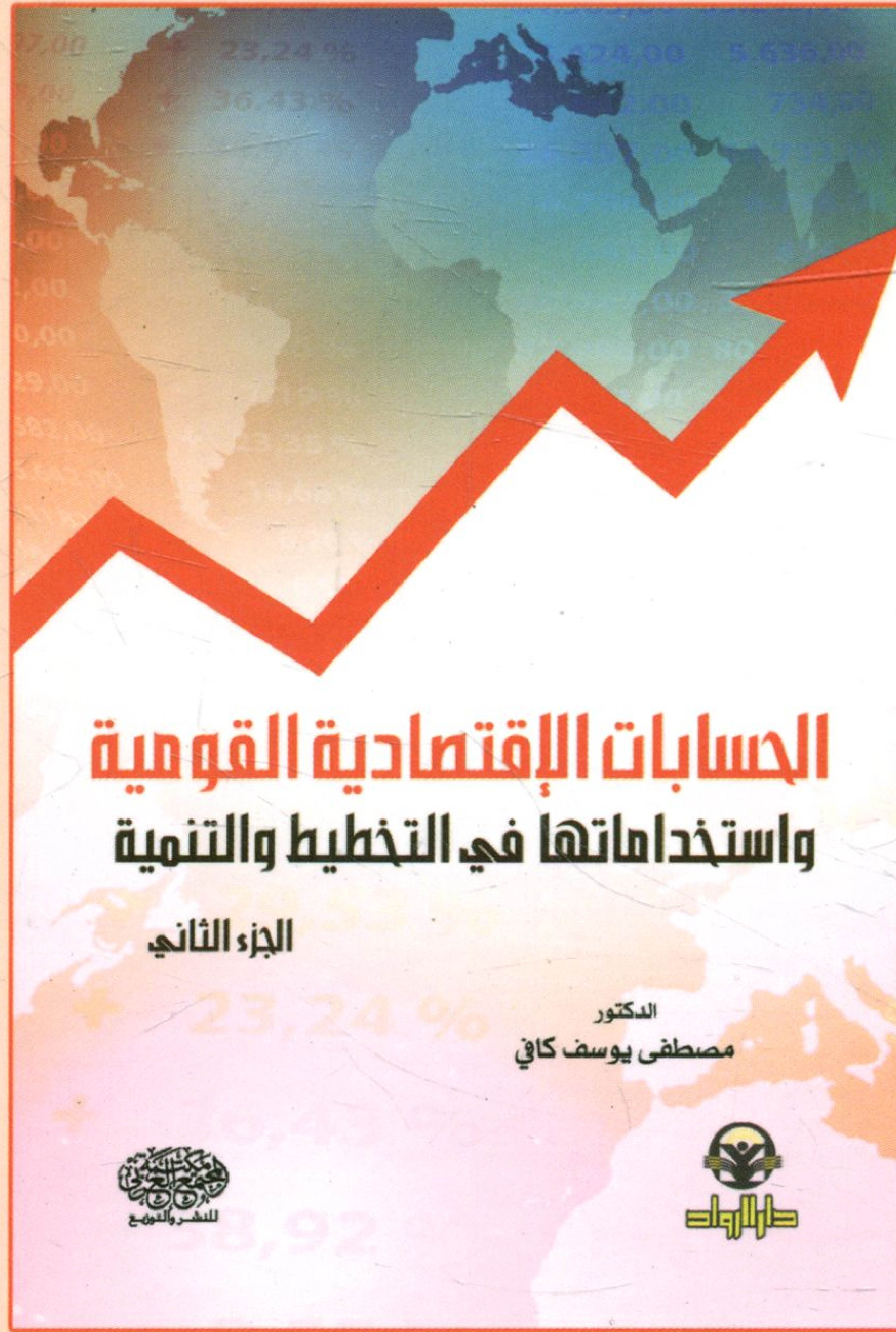

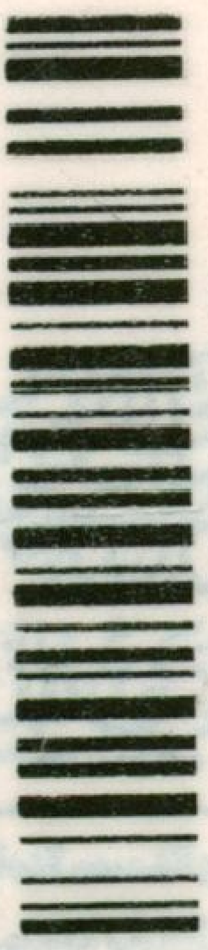

الأردن-عمان-وسط البلد-ش. السلط ... +962 6 463 2739
خلوي: +962 79 5651920 ... الحسين الشرقي
الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - ش. الملكة رانيا العبدالله - مقابل كلية الزراعة - مجمع زهدي حصوة التجاري
www.muj-arabi-pub.com
E-mail:Moj_ pub@hotmail.com

9789957832575

الوكيل المعتمد في ليبيا

دار الرواد
نشر - طباعة - توزيع
ليبيا - طرابلس - مجمع ذات العماد - برج 4 - الطابق الأرضي
هاتف: 33/218213350332+ فاكس: 218213350016+
ص. ب: 91969
البريد الإلكتروني: alrowadbooks@yahoo.com
الموقع: www.arrowad.ly